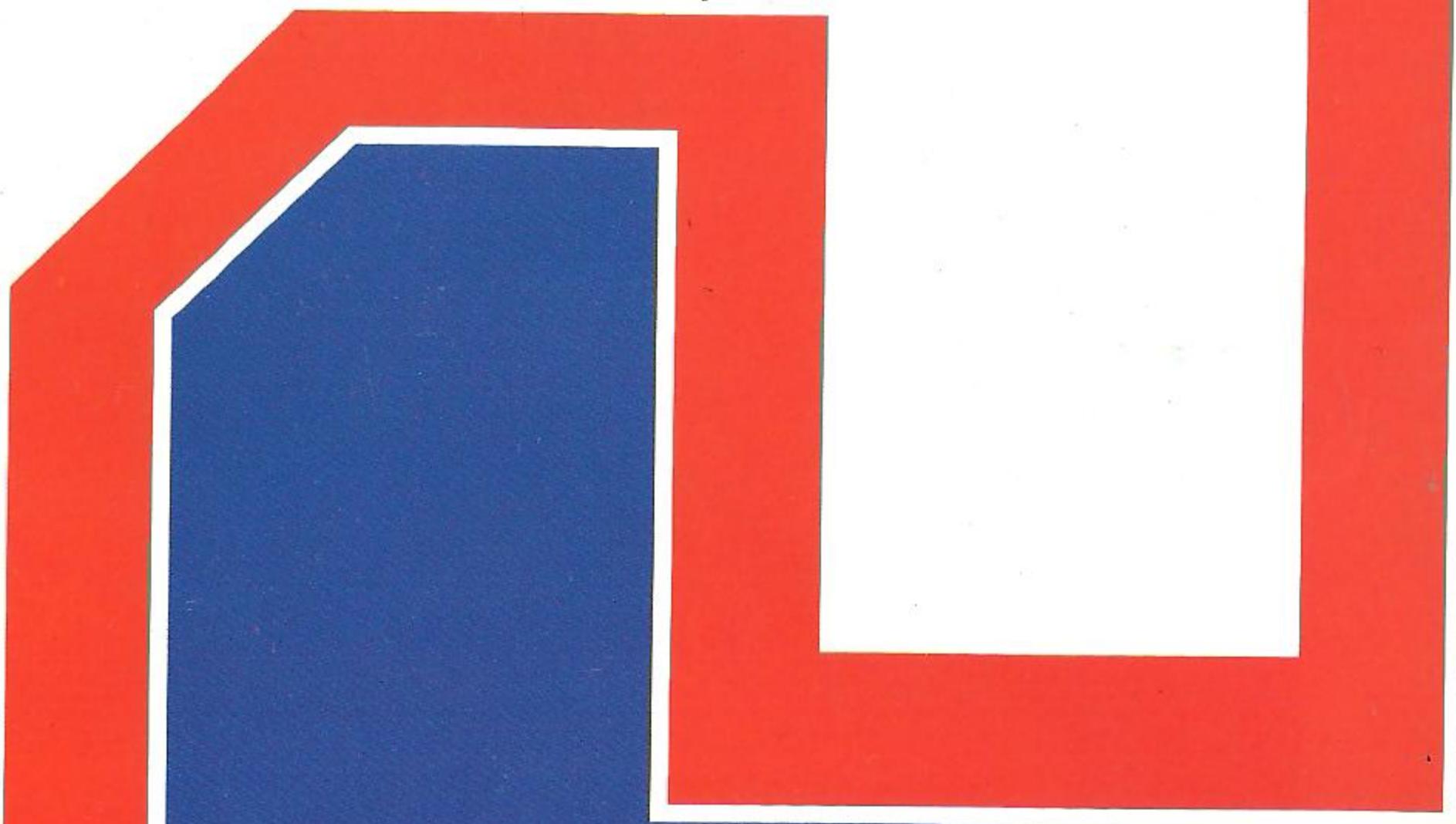


الأقصاد اللغويّ

في صياغة المفرد

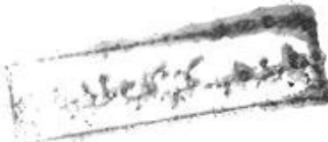
الدكتور فخر الدين قباوة



مَكتَبة لِبنَانٌ نَاسِرُونَ الشَّرْكَة الْمَصْرِيَّة الْعَالَمِيَّة لِلشَّرْ - لونِجان

هدية
الدكتور محمد ابراهيم هيبو
الدكتور محمد ابراهيم هيبو

إهداء
د. احمد ابراهيم هيبو
افتتاح (الفنون)

لغويات

الاقتصاد اللغوي





لغويات

الأفاصاد اللغويّة في صياغة المفرد

الدكتور فخر الدين قباوة

الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجان





© الشركة المصرية العالمية للنشر - ليفان ، ٩٠١

١١١، شارع حسین واصف ، میدان المساحة ، الدقى ، الجيزة - مصر

يطبع من : شركة أبو الهول للنشر

٢ شارع شواربoli بالقاهرة ت ٣٩٣٦٦٦ - ٣٩٣٩٨

٧ طریق العربیة (فؤاد ساپیدا) - الشلالات ، الإسكندرية ت ٤٩٤٤٨٣٩

جميع الحقوق محفوظة : لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب ، أو تخزينه
أو تجسيمه بأية وسيلة ، أو تصويره دون موافقة خطية من الناشر .

الطبعة الأولى ٢٠٠١

رقم الإيداع ٢٠٠٠/١٩٨٨٤

الترقيم الدولي ١ - ١٦ - ٥١٥ - ٩٧٧ ISBN

طبع في دار نوبار للطباعة ، القاهرة

المحتويات

لابن سار

	الصفحة
المقدمة	٨ - ١
التمهيد : الاقتصاد واللغة	٢٨ - ٩
الباب الأول : اقتصاد اللغة العربية	٧٤ - ٢٩
الفصل الأول : الاقتصاد في الجهد	٥٢ - ٣١
الفصل الثاني : الاقتصاد الصوتي في الصيغ	٧٤ - ٥٣
الباب الثاني : خصائص الاقتصاد اللغوي	١٥٤ - ٧٥
الفصل الأول : خصائص الاقتصاد في النظام الأصلي	١١٣ - ٧٧
الفصل الثاني : خصائص الاقتصاد في النظام الفرعى	١٥٤ - ١١٤
الباب الثالث : أنماط الاقتصاد وضوابطه	٢٦٩ - ١٥٥
الفصل الأول : الأنماط الاقتصادية	٢٣٢ - ١٥٧
الفصل الثاني : ضوابط الاقتصاد الصوتي	٢٦٩ - ٢٣٣
الهوامش	٢٩٨ - ٢٧٠



المقدمة

بحمد الله العلي العظيم ، والصلوة والسلام على رسوله الكريم ، أفتح
هذا العمل المتواضع ، سائلاً المولى - تعالى - أن يُسدد خطاه ، و يجعله
رائدًا في الدرس المخلص للغة القرآن والعروبة ، ويُمده بالبركة والنماء في
تاريخ العربية ، والبحث العلمي المنشود .

وبعد ، فإن اللغة كالإنسان ، وُجِدَت مع جذوره الأولى في تكوين آدم
وحواء ، جاهزة للحضور والنمو ، فكانت ملكرة ربانية تلازم مَنْ كرمَه الله ،
وأسجد له الملائكة حين عَبَّرَ بها عن القدرة والمعرفة والإبداع ، فيتناول
الواقع وما يحييه من كائنات . ثم كانت تفرعات البشر في الأصقاع
والأخواب ، تداولُ هذه الغرسة الكريمة ، وتحمّلها ثماراً متنوعة في
التصويب والدلالة والصياغة والتركيب ، حتى شبّت فيما بين أحضانها نبتة
نابهة عزيزة ، كُتب لشارها الإكرام والخلود ، هي لغة الصاد .

وقد يسرّ لي الله الحبة لهذه الشّمار ، وهيأ لي ملازمتها بالدرس والتدريس
والبحث والتّقريب ، لمتابعة ما عُرف عنها في حياتها ، من تكوين واستخدام
وأداء ، فلمست جانبًا بكرًا لم يخصه الباحثون بالاهتمام المناسب له ، مع أنه
جدير بالعناية ، لكشف ما يتضمّنه من حقائق علمية باهرة ، ونتائج واقعية
قيمة . إنه السمة الاقتصادية فيتناول المفردات وضقلها وتشذيبها ؛ لتكون

أهلاً لاستيعاب القرآن الكريم ، بآياته ومقاصده وإعجازه .

لذارأيتني أقفُ إزاء موضوع منها محدود ، عنوانه «الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد » ، محاولاً البحث فيما يقدمه ، من ظواهر وخصائص وتوجهات وضوابط وأحكام . وكان عن هذا أن انطلقت من تمهيد إلى أبواب ثلاثة ، تجمع تلك الواقع والحقائق ، وتفصّل جوانبها بالتنظير والتمثيل والتحليل والتعليق ، لتضعها سائفة بين أيدي الزملاء والباحثين والدارسين ، ومن يحب عروبة اللسان وي يكن لها الإجلال والإكبار .

في التمهيد وجب علىي أن أعرض ما تمتاز به الكائنات من تعاون ، لتحقيق اقتصاد في الشكل والمضمون ، وما طرحة القدماء والمعاصرون في التاريخ ، ليبيان نشوء اللغة وتطورها ، وما تقدمه النصوص الإسلامية من نظرية تناسب الفكر المؤمن المطمئن إلى حكمة الله ورحمته . فإذا بي أنزع قناع الداروينية المسيطرة على ساحة التفكير اللغوي ، وأدفع ما زرعته في النفوس من ضلال وأباطيل ، ليكون للصوت الإنساني حق الصفاء والغلبة والاستقلال . وختمت ذلك كله بعرض مراحل الاقتصاد اللغوي لدى المتكلم والمتلقي ، في التكوين والبيان والتخزين والتعبير .

أما الباب الأول فاختص باقتصاد اللغة العربية ، حيث انقسم إلى فصلين . وقد اهتم أولهما بيسط اقتصاد الجهود في التركيب من تفريعات وأنظمة مع الأمثلة التاريخية لتلك الظواهر الواقعية ، ثم تابع الاقتصاد في تنوع الأصوات ، بالخارج والموضع والصفات والميزات للتصويب . وانصرف الفصل الثاني إلى عرض الاقتصاد في تكوين الصيغ ، فكان للمقاطع العربية تميز بالخلفة ؛ وللنبر الإيقاعي ألوانٌ من دلاليٍ وصرفيٍ وشعريٍ ، وللوقفات درجات متولية منتظمة متغيرة . وهذا كله تعاونٌ وتضافرٌ لتكوين نسيج تعبيري ، أشرق له وجهُ العربية ، واتسم بتخفيف الجهد العلاجي ، وتحقيق

البيان البلوي الأنيق .

وأما الباب الثاني فاقتصر على متابعة خصائص ذلك الاقتصاد ، وكان له فصلان أيضاً ، انصرف الأولُ منها إلى تلمُس تلك الخصائص في النَّظام الأصليّ . وقد صدر عنه البحث في اختصار التَّفريع : من توزُع ثلاثيٌ للظواهر الصوتية ، وتوحيد الصيغ في الدلالة على المقادير ، وتكثيف المعاني في صور صوتية محددة ، وتوزيع للدلالة في الصيغة الواحدة بحسب السياق ، وفتح قنوات بين المرامي المعنوية المختلفة ، لاستفادة من قدرات التعبير على التَّلوين والتَّقْنِن والإبلاغ . ثم كان البحثُ لذلك في تبسيط الإيقاع : من أنماطٍ شكليةٍ رشيقَةٍ للأسماء والأفعال والحرروف ، وتوزيع للمقاطع العربية في نهجٍ لطيف ، وسيطرة للمقاطع الحفيقة على الساحة الصوتية ، حين تشكيل المفردات والتركيب .

وتوجه الفصل الثاني ، من هذا الباب ، إلى تلمُس الخصائص المحصلة في النظام الفرعويّ . وقد تناول البحثُ من ذلك : اقتصاد الجهد في صياغة الأبنية من أسماء وأفعال مجردة ومزيدة ، واختيار الحفيق الرشيق من الأصوات للزيادات المشعبة في المفردات ، وتوزيع ذلك في مستويات يحتفظُ كل منها بما يناسبه من السياق ، والأدلة الإحصائية على تحقيق الجهد الأدنى للأداء والتلقى والاستيعاب ، في تدرجٍ لاختيار الصيغ والتكرر من استخدامها ، بحسب التقليل والإجهاد للعلاج والفكير والت تخزين . كل هذا بجداول وأرقام ونسب علمية متقنة ، من عدة معاجم ودراسات ومقارنات ، تحقق ما ذهبت إليه النظريات المقترحة قبل .

وأما الباب الثالث فخلص إلى رصد أنماط الاقتصاد وضوابطه ، فكان له التبسيط أيضاً في فصلين . وطبعي جداً أن يقفَ في الأول لاكتشاف الأنماط التي تشكلت فيها النزعة الاقتصادية لعروبة اللسان . وهنا عرض ما انتهى إليه

المعاصرون من مفهومي المائلة والمخالفة ، ورأى فيما تحجيراً للواسع لابنابس البحث العلمي . ومن ثم استعرض المبادين التي تستوعب ظواهر اقتصاد العربية ، فإذا هي خمسة ، يضم كل منها عدة أنماط .

فالتقربُ للأصواتِ يجمعُ بين طياته المشاكلة والمجانسة والممازجة . والتَّوحيدُ للأصواتِ ينطوي على المائلة في الحرفِ أو الحركة والمناظرة ، ونقصُ الأصواتِ يشمل البتر والإضعاف والنحت ، وزيادةُ الأصوات تحيط بالفصل والتخلص والتمكين ، ونقلُ الأصوات يشتمل على المخالفة والانزياح وإلتبس . وقد تفتحت هذه المصطلحات عن مفاهيم لغوية دقيقة متمايزة ، جلاها التفسير الموضوعي اللازم ، مع الأمثلة الكثيرة المتنوعة ، والتحليل العلمي الميسر ، والربط بين الأشباه والنظائر بالإشارة أو البيان .

ولقد اشتراك هذه الأنماط المختلفة في توضيح صور الاقتصاد العلاجي ، على الرغم من شذراتِ نشاز ، مثل الصيغ المعروفة قبل النمو والاستخفاف . والجدير بالذكر أنَّ هذه التشتاز هي دليل علميٌّ محسوس ، ومبنيَّة على افتراضات علماء الصرف ، حين يحلّلون الصور الصوتية المخففة ، ويذكرون لها أصولاً قدية مقللة . الأمر الذي يحقق مسيرة الاستخفاف من الصور المتعثرة المموجة ، إلى الألفاظ المحكمة المنقحة ، في تشذيب وصقلٍ وتيسير على اللسان والحس والوجودان .

وتلقى الفصل الثاني ذلك كله ، ليصوغ ضوابط الاقتصاد الصوتي ، فرأى أن لمراحلِ النمو اللغوبي سمات صبغتها بخصائصها الظاهرة . فقد كانت قدمى أحقاب العربية ، في تأسيس النَّظام العام ، تسلك سبيلَ الاقتصاد بشكلٍ عام واسع النطاق ؛ ثم تلتها الأطوار الوسطى ، بوضع النَّظام الخاص ، يقيد خططاها ما صدر عن سابقتها ، فتوجهت لتحقيق الجُهد الأدنى ، بتوليد الصيغ وتوزيع المفردات . وأخيراً كانت المرحلة الدنيا ضيقَة العطن ، تقتصر

على التّحكيك والصقل والتّخفيف ، لما ولدته عشرات القرون للاستهلاك ، من صور صوتية ناجزة تحمل آثاراً من الشقل والعسر ، وتفتتضى عمليات تجميلية متعددة الأشكال .

ولهذا اتسمت تلك المراحل بمستويات مختلفة من الاختيار والاضطرار ، تناسب واقعها والتّطلعات التي تصبو إليها . ولاشك أنه كان للمشافهة في جميع مراحل التطورات ، بصمات عميقة الأثر تيسر التوجه نحو تحقيق الجهد الأدنى . حتى إذا تزلت رحمة الله - عز وجل - بالوحى الكريم ، وتناول المؤمنون آياته بالتلاؤه والتّدوين ، ترسّخت صور الألفاظ صوتاً وصيغة وأداء ، وضاقت مسارب التّغيير والتّبديل ، في ميادين العروبة الخالصة .

وقد أطلَّ بنا هذا على ما قدمته المسيرة اللُّغوية من أحوال متعددة ، تسيرُها عوامل النّحت والتشذيب ، هذه العوامل التي تمثل آلية الأداء اللفظي ، والنّزوع إلى المرونة في الانتقال بين الأصوات لدرج الكلام ، والعمليات الذهنية غير الوعية تهيئاً لاستقبال الأصوات التالية ، والخصائص المادية للحرروف والحرفات في ميادين التأثير والتأثير ، ومراتب تلك الصوّبيات في أحياز الصيغة والترّاكيب ، وما يكون عن ذلك من مراكز للقوة أو الضعف في التّسلط والانقياد .

والحقُّ أن علماء العربية كانوا قد ملؤوا نتائج هذه العوامل بحثاً وتحليلاً وتصنيفاً ، فتوضعت لديهم تحت أبواب مشهورة ، هي : الإبدال والإعلال والإدغام والحدف والزيادة والنقل . وهي أبواب جامعة مانعة ، تخيط بالظواهر الصوّبية والتّغيرات المختلفة التي تداولت ألفاظ العربية . إلا أنها كانت متعددة الجوانب موسعة المنافذ ، تتداخل وتشابك بحيث يتعدّل تميز بعضها من بعض ، في تحديد أنماط الاقتصاد . ولذارأيتني أبحثُ عن ضوابط تجمعُ هذه المترافقات ، وتوحدُ بين الأشباه والنظائر من الظواهر المتعددة ،

فقداني البحثُ إلى قانونين اثنين ، يصفان السُّلوك الواسع لمسيرة الاقتصاد الصوتي ، ويحددان الخطوط الكبرى للعمليات الصرافية المشهورة .

وأول ما وصلت إليه من الضوابط : قانون التجاذب ، يصف تفاعل الأصوات في السياق ، لتغيير خصائص بعضها ، ويتم الوفاق بينها في محيط الصيغة . والثاني هو قانون التنافر ، يصف تدافع الأصوات في التركيب ، وتنازعها في سلطة البقاء لتحقيق الانسجام . وكلا القانونين يرصد ما يوصل إلى تخفيف الجهد العلاجي في الأداء والتلقى والاختزان . والفرق كبير بين هذين الناظمين وبين ما اعتمدته المعاصرون ، من المماثلة والمخالفة اللتين لا تستوعبان إلا بعض جوانب لأنماط اقتصادية عربية ، بأشكال من التداخل والاشتباك والتقاء .

واختتم هذا الفصل نتائجه ببساط مجموعتين من التفاعلات الصوتية المنتشرة في تضاعيف الاقتصاد . أولاهما : عشرة أنواع من التغيير الطارئ ، بتأثير بسيط أو مركب ، ومتصل أو منفصل في أشكال : كلية مقبلة أو مدبرة ، وأخرى جزئية مقبلة أو مدبرة أيضاً . والثانية : ثلاثة أنواع من المؤثرات ، الغائب والبسيط والمركب . مع العلم أن بعضها قد يشترك في ظاهرة معينة ، ويعتعاون لتحقيق مسيرة الجهد الأدنى في الأداء ، أي : الاقتصاد اللغوي المنشود .

تلك هي أبعاد الموضوع ومقداره ونتائجـه . وقد شرعت أحاضرُ فيه ، منذ عشرين سنة ، طلابَ الدراسات العليا من جامعات مشرق العروبة ومغربها ، أجمعوا المسائل والأدلة ، وأرصدوا سلوكَ الظواهر لتبيين توجهاتها ، وأصفوا الواقع بالتحليل والتفسير والتعليق ، وأضموا بعض النتائج إلى بعض ، بغية وضع الأصول والفروع والضوابط والقوانين الحاكمة .

وخلال ذلك كنت أستقرى المصادر القديمة والمتاخرة والمعاصرة ، وما

يصدر في ميادين البحث العلمي ، من دراسات اللغة عربية أصلية أو مترجمة ، لتأمُّس السبيل السوي ، في التناول والرَّصد والتَّأصيل ، حتى اجتمع لدى زادٌ وافرٌ عظيمٌ الفائدة ، واسع الدلالة طيب الشَّمار ، يقدم بحثاً علمياً بكرًا في موضوعه ، غنيًّا في نتائجه ومضمونه ، وراثداً في ميادين الدرس اللغوي العربي . فآن ما احتشدَ أن يكون في كتاب ، يبلغ الناس ما تحققَت ولادته ، في أسلوبِ موضوعيٍّ جديِّر بالتعرف والنَّقد والتَّقويم .

وإذ ذاك وقفت أمام المادة المذكورة ، أحلل عناصرها لكشف الأشباه والنظائر ، وتركيب ما يجتمع في خطٍّ مشترك ، ويمثل ظاهرةً موحدة ، بغية الدراسة للسلوك والعوامل الفعالة والتَّنتائج الصادرة ، فكان أن توضع لدى معلومات منتظمة ، ترسم الأملَّ المشود . ولأنَّ عنوانَ البحث محدودٌ بصياغة المفرد ، فقد انحصرت الأمثلةُ في التَّنظير والتَّحليل والتَّفسير بالفردات العربية مشهورة أو غريبة أو نادرة أو شاذة . وإذا شاب ذلك أحياناً تركيب تعابيري فإما يكون لشبهه بالفردات ، في الاتصال الصوتي والخضوع للاحتكاك والتَّفاعل بالسياق . وقلَّ أن يرد غير هذا من تعاير مركبة ، كان لها الحضور الآني المساعد على التَّوضيح والتَّفسير .

وفي سبيل وصفِ الظواهر ، وإبرادِ الأنفاظِ المعبرة عن السلوك والوظائف ، كنت أتأمُّس دلالاتِ المعجمية العربية ، لوضع المصطلحات المتضمنة للمفاهيم الدقيقة المتمايزة . وقد يسرَّ لي الله منافذ البحث والاستقصاء ، حتى وضعت لكل مسألة أو ظاهرة أو مفهوم المصطلح الدالّ بعروبة وفصاحة بعيداً عن تقمم « بالات » الهجنة والاستغراب . وكان عن ذلك مجموعة وافرة من الأنفاظِ المفردة أو المركبة ، تحيط بجوانب الموضوع كلِّه ، دون تداخل أو تسبُّب أو استِجداء . وحسبي أنني بذلت جهداً مخلصاً وفيأً ، لهذه اللغة القرآنية الغالية ، أرجو أن يتقبله الله - تبارك وتعالى - بالرضا والثواب ،

ويجد عند الزُّملاء والدارسين والباحثين صدوراً رحبة ، لتنميته وإمداده بالتقدير والعطاء . وعلى الله قصد السبيل .

الدكتور فخر الدين قباوة
حلب ، في ٢١ من شعبان لسنة ١٤٢١ هـ
١٧ من تشرين الثاني (نوفمبر) لسنة ٢٠٠٠

إهـاء

د. أـحمد اـرحيم هـبـو الـتمـهـيد

الـاـقـتصـاد وـالـلـغـة

الاقتصاد في العمل يعني الاعتدال والاستقامة ، بلا إفراط ولا تقدير ، والغاية منه التوفير . وهو في الدلالة اللغوية : اتخاذ القصد . قال ابن جنی : « أصل (ق ص د) وموقعها في كلام العرب : الاعتنام والتوجّه والنهوّد والنهوّض نحو الشيء ، على اعتدال كان ذلك أو جور . هذا هو أصله في الحقيقة ، وإن كان قد يُخص في بعض الموضع بقصد الاستقامة دون ميل » . (١) وعلى هذا يصيّر القصد : العدل واستقامة الطريق ، والوسط بين الطرفين ، أي : ما بين الإسراف والتّقْتير .

فالاقتصاد : توسطٌ واعتدالٌ في التصرف ، لتجنب الإفراط والتّفريط . وله مظاهر مُختلفة في الحياة العملية ، من زراعة وصناعة وتجارة وإدارة وتوجيه ، وكذلك تراه في ميدان التفكير العلمي ، لأنّه يرمي إلى الإيجاز ، والتعوييل على أقلّ ما يمكن ، من الضوابط والفرض لتفسير الظواهر المختلفة ، في أشكالها التي تتجاوز الحصر أحياناً . فالعلم اقتصاد في التفكير والعمل ، واحتزال للجهد والنشاط في ميادين الحياة .

نـزـعةـ الـكـونـ إـلـىـ الـاـقـتصـاد

تَمْيلُ الكائناتُ إلى التخلص من مظاهر التلوّي والتّكسُر والتعقيدي وكثرة الانعطاف والتّنوء ، ليتصيّر أقرب إلى الاستقامة أو الانحناء أو الانسياق ،

كالذى نراه أظهرَ ما يكون في الكرة الأرضية والقُبة السماوية والكواكب والنجوم . فقد كانت الأغوار والجبال أكثر تكسيراً وتحدباً مما نراه الآن ، وهي تزداد توجهاً نحو الاعتدال بعوامل التحت والتعرية ، من رياح وأمطار وسيولٍ وتقلباتٍ للحرارة والبرودة . وكذلك شأن الكواكب تكتسب بالمؤثرات المختلفة التي تتعرض لها ، كثيراً من مظاهر الانسياب بالنسبة إلى ما كانت عليه قبل .

ويُمكِّنا أن نلحظ هذا ، في أشكال قطرات المطر والندى والبرد الكروية ، وفي سوق الأشجار وجذوعها وأغصانها الأسطوانية ، والأزهار والأوراق والثمار الانسيابية .وها أنت ذاتي الثلوج والجليد والرمال ، ومنعطفات الوديان والأنهار والخلجان والشواطئ والرقوس البحرية ، تَنْزَعُ عنها بعض مظاهر التكسير والالتواء ، لتصير إلى ما هو قريبٌ من الاستقامة والاعتدال . وبذلك تقتصر مظاهر غفيرة من الشكل والتلوين .

والمُحركات أيضاً تَتَّخِذُ الأشكال الاقتصادية . فالكواكب تخضع في دورانها حول نفسها أو حول غيرها ، للخطوط شبه الدائرية بانتظام وديومة ، والرياح والسحب تتجه في مسارات شبه مستقيمة ، ثم تلتوي بانعطفات انسيابية أو دائيرية ، والأشياء تُسقطُ في توجُّهٍ شاقولي ، إذا لم يعترض سبيلاً لها معرقلاتٍ ومُبَطَّلاتٍ ومؤثراتٍ جانبيَّة ، والإنسان المتنزَّل يفضلُ السير المستقيم ، دون تعرُّج أو تلوُّ أو انعطاف ، وكذلك الحيوان في سيره وطيرانه وسباحةه ومطاردة الفرائس . وإن اضطرَّ إلى الانعطاف فغالباً ما يتَّخذُ ، بلا شعور أو قصد ، أقصر الأشكال وأيسرها عليه .

بل إنَّ الأوساط المتماسكة يغلبُ عليها هذا التَّوجُّه الاقتصادي . فما تناقض منها أو اختلاف ، كثيراً ما تتخلى عناصره عن بعض تميُّزها ، لتُمترَّج فيما حولها ، مكونةً لوناً جديداً متوسطاً الخصائص والسمات . ومن ثم تَجَدُّدُ الحال

والبارد يلتقيان في تمازجان ، ويصيران إلى وسطٍ بين هذا وذاك . والطعوم يجتمع ما اختلف منها في الدرجة ، ليكونَ مزيجاً يُمثلُ الاعتدال . والمواد المتفاوتة الكثافة يمتزج بعضها بعض ، فإذا هي مادة تختصر الفوارق وتُوحّد القوام . وكذلك الألوانُ والروائحُ واللهجات وأشكالُ السلوك الإنساني ، تلتقي في بوقة واحدة ، ليكتسبَ كُلُّ منها بعضَ سماتِ جiranه ، ويُولفَ معها وحدة أو كالوحدة في التوجُّه والانتظام ، هي صورة من الاقتصاد والاعتدال .

ثم إنك لترى نفسك وإخوانك من حولك ، تختارون للاستخدام ما هو أقرب إلى الاقتصاد ، في الشكل أو الجهد أو التكاليف . فالآثاث والأدوات والأجهزة والآلات مثلاً ، في المنزل والمكتب والمستشفى والمدرسة ، يفضل أن تكون ذات طابع انسيابي قليل التتواء والزوايا الحادة المؤذية . والشوارع والجسور والأفاق يغلب عليها طابع الاستقامة والاعتدال . والمخترعات الآلية تتسم بالحركات الدائرية أو اللولبية أو المستقيمة ، وتتجه في تطورها نحو الاختصار في المظاهر المعرفة ، فتجد المنكسر أو المترعرج يصير إلى الانحناء أو الاستقامة ، وتزول الظواهر الحادة والتتواء منه بالتدريج ، ليصير أقدر على توفير الاستهلاك للجهود والنفقات .

وهذا أيضاً يظهرُ جلياً ، في الميادين الاجتماعية ، كالدين والوطنية مثلاً . فالرموز الدينية في الاعتقاد والعبادات اختصار كبير لعالم عظيم ، تعجز المادة عن تمثيلها . ومن ذلك ما يُشيّع بين الأمم ، من الهلال والصلب والعلم ، والشهيد والسجود والتوجُّه إلى القبلة ، والشعارات المختلفة لتصنيص الاتجاه والمقاصد . وإذا كان بعض تلك الرموز صخماً ، كأصنام الوثنية والنصب التذكارية ، فإنما جعلت كذلك لأنها عند أصحابها تمثل الظواهر الكبّرى ، التي تفوق ما سواها من المعاني والأحداث ، كثفت في هذه

الأشكال المادية الموجزة .

نشوء اللغة وتطورها

واللغة هي أيضاً وسيلة اقتصادية ، لأنَّها رموز صوتية محدودة ، تؤدي معاني كثيرة غير ذات حدود . ولكي تتضح صورة ذلك نقف قليلاً إزاء توجُّه العلماء في نشوئها لدى الإنسان . فقدما الإغريق اختلفوا كثيراً ، حين زعم بعضهم أنها توقيفٌ إلهيٌّ ، وادعى آخرون أنها اصطلاحٌ إنسانيٌّ ، ثم جاء أفلاطون ليوقِّفَ بين الجانبين ، فيرى أنَّ أصلها التوقيفُ ، ثم دخلها تواطُؤُ الناس على تتميِّتها ، وتطورها بالاصطلاح والاتفاق^(٢) .

وكذلك كان شأن علماء العربية والإسلام ، من الخلاف . فقد جزم ابن فارس (ت ٣٩٥) أنَّ اللغةَ توقيفٌ من الله ، علمها آدمٌ ومن بعده من الرسُّل ، حتى استقرَّت بالبعثة النبوية الشريفة ، فليس للإنسان في تكوينها مِنْ جُهْدٍ يُذَكَّر^(٣) . وذهب بعض المفسرين إلى تعليم آدم جميع اللغة جملةً وتفصيلاً ، الألفاظ والمعاني مفرداتها وتركيبها ، وما يكون في ذلك من اسم أو فعل أو حرف^(٤) . وعليه فإنها كانت خلقاً إلهياً ، أي : عملية تلقائية مباشرة بين إرادة الله - تعالى - وموضوع إرادته ، تجسَّدت بقوله «كن» فكانت علمًا ضروريًا ، بالألفاظ وتركيباً موضوعة لمعانٍ مخصوصة ، ثم ظهر فيها توسيعة واستيعاب للجديد ، من دون زيادة على الأصول القديمة التوقيفية .

هذا في حين أنَّ أكثرَ أهلِ النظر اتفقاً على أنها اصطلاحٌ وتواطُؤ ، اخترعها الناسُ وتبعوها بالتنمية والإغناء . فالبشر كانوا على فطرة وقدرات محدودة ، ثم تحرَّكوا لمبلغ ملكة التعبير للتواصل ، برموز صوتية فحروف فالالفاظِ فتركيب . وهكذا فاللغةُ طارئةٌ على المجتمعات : إما أنَّ رجالَ الفكر والتدبر ، على ما ذكر الفارابي ، كانوا قد شرعُوا تلك الصيغ والتعابير ، كما تشرعُ الأحكامُ والقوانينُ ، وحملوا الناسَ عليها ، حتى اكتسبت صفة المداولة

والاستعمال ، وإنما أنَّ كُلَّ إنسان كان إذا حدث له معنى جديدٌ يخترع له لفظاً خاصاً ليبلغ به أصحابه ، وهم يُقرُّونَه عليه ويُواطِئُونَه^(٥) . ذلك لأنَّ العملية اللغویَّةَ كظاهرة التنفس ، على رأي القاضي عبد الجبار (ت ٤١٥) ، لا تحتاج إلى سلطةٍ علیها ، بل لكل إنسان أن يُواضعَ غيره على لغة مبتدأة^(٦) ، وهذا مذهب الكثير من المعتزلة .

وفي هذه السبيل من التوجه الاصطلاحي ، عرَّف قدامة بن جعفر (ت ٣٣٧) الكلام بأنه « حروف خارجة بالصوت متواطئ عليها »^(٧) . ولذا كانت معاني الألفاظ تبعاً لإرادة المتكلمين ، فاختللت اللغات في تركيب الأصوات والصيغ والجمل والأساليب ، للدلالة على معنى واحد . ولذا وجب أيضاً ، كما يقول أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧) ، نقل اللغة عن السلف بالسماع والتلقى روایة ومشافهة ، دون التحكم المنطقي فيها بالقياس والاجتهاد^(٨) .

وكان القاضي أبو بكر بن العربي (ت ٥٤٣) قد حاول أن يجمع بين نظرية التوقف والاصطلاح . يعني أنَّ آدم عَلَمَ الله أسماء ما يحتاج إليه ، ثم إنَّ علماء أبنائه ، بعد أن نقلوا تراثه ، لم يتلقوا شيئاً جديداً بالتعليم ، وإنما اصطلحوا على لغاتهم ما جدَّ عندهم^(٩) . أما ابن جني فكان قد عرض صور الخلاف ، مضطرباً في اتخاذ موقف واضح محدد ، وتقبَّل مذهب بعض العلماء ، أن تكون اللغات كلها ناشئة ، عن محاكاة الإنسان للأصوات الطبيعية ، لدى الحيوانات والرياح والرياح والمياه ، وتولَّدت متكاملة عن ذلك فيما بعد^(١٠) . ونتيجة لهذا ورد في اللغات ألفاظ كثيرة ، تمثل المعاني التي تدل عليها ، بأصواتها أو ببنائها الصرفي ، من حرکات متلاحقة أو تقطُّع أو تكرار .

وأخيراً جاء علماء العصر الحديث ، يحاولون بحث الموضوع بأساليب مختلفة ، فعمدَ بعضُهم إلى لغاتِ الأمم البدائية ، ليذهب مذهب المحاكاة

الطبيعة ، الذي تقبله ابن جني وأنصاره . ورجع آخرون إلى اللغات القديمة المنقرضة ، أو إلى تدرج الأطفال في ممارسة اللغة ، ليكتشفوا توجّه النشوء والتطور في الحياة اللغوية . وتثبت بعضُ منهم إزاء مقارنة اللغات المعاصرة ، ليرفضُ التوقيف والمحاكاة ، ويقرّر أنَّ الإنسان كان لديه غريزة لغوية ، استخدمها في التعبير عمّا يدركه . ولأنَّ الغريزة واحدة بين الناس ، تشابهت تعبيرات وأساليبٍ كثيرة في جميع اللغات . ثم افترضَت تلك الغريزة وتلاشتْ ، لغياب الحاجة إليها في الوجود ، شأنُها شأنُ كثيرٍ من الغرائز الإنسانية المنقرضة^(١١) .

والحقُّ أنهم جميعاً يسلكون السبيلَ غيرَ الموضوعي ، للظاهرَ اللغوية في حياة البشر ، إذ يُرسخون في أذهانهم الإسرائيلياتِ القديمة أو الحديثة - أعني ما جاء في الكتاب المقدس ، أو في النظرية الداروينية للنشوء والارتقاء - ومن هذه الزوايا ينطلقون لبحثِ ما وُضعَ تعليماً وتلقيناً ، أو نشأ وترقى في قوانين التقليد ، أو تنازعَ البقاء والتکاثر الاعتراضي ، ليضعوا تاريخاً لأبرز خصيصة من خصائصِ الإنسان في الوجود ، أي : التعبير اللغوي .

فالإنسانُ معروف لدى جميع الأمم ، أنه « حيوانٌ ناطقٌ » . يعني أنه يتميّزُ من جميع المخلوقات بالكلام ، أي : باستخدام اللُّغة لِلتَّفكير والتَّعبير والخطاب ، في كلّ عصر وكُلّ مكان ، لأنَّ « النَّفْسَ النَّاطِقةَ هي الإنسانُ من حيثِ الحقيقةُ »^(١٢) . وعلى هذا ، فإنَّ الوجود البشري بالإنشاء الرباني يُوازيه وجودُ اللغة ، والعلاقةُ بينهما اقتضائيةٌ حتميةٌ : لغة بلا بشر ، ولا بشر بلا لغة ، أيًّا كان نوعُها ودرجتها من البدائية أو الرُّقي . وعندما لامستُ أقدامَ آدمَ وحواءَ ظاهرَ الأرضِ ، كان لديهما لغةً سائفةً تتناولُ ما حولَهما من الكائناتِ ، بأصواتٍ رمزيَّةٍ معبرَةٍ محددةٍ واضحةٍ ، يتَبادلانها ويتعلقاها منهما الأولادُ .

أما كيف كان ذلك فمشكلة تُعرض لها ، على الرَّغم من أنَّ الجمعية اللغوية الفرنسية قد حَذَرَت البحث فيها . فلقد ألقى رجال تلك الجمعية وأخرون من قبل في هذا الموضوع مذاهب ، تُبَلِّبُ الأفكار وتُزُورُ الحقائق ، وليس لها مِنْ مُسْتَنْدٍ علميٍّ أو قرار . ثم مَنَعوا التَّعرُضَ له ، في بحثٍ علميٍّ ، ليبقَ الدارسون في دُوَاماتٍ من الأوهام والاضطراب دون بيان واستقرار .

إنَّ أنصارَ النظرية التَّلقينية من المسلمين يعتمدون الآية الكريمة : « وَعَلَمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا » (١٣) . وهم يَرَوُون عن ابن عباس (ت ٦٨) ، في تفسيرها ، أنَّ اللَّه - تعالى - عَلَمَ آدَمَ أَسْمَاءَ وَلَدِه إِنْسَانًا ، وَالدَّوَابَّ فَقِيلَ لَه : هَذَا الْحَمَارُ ، وَهَذَا الْجَمَلُ ، وَهَذَا الْفَرَسُ ... إِنَّهَا الْأَسْمَاءُ الَّتِي يَتَعَارَفُ بِهَا الْبَشَرُ : إِنْسَانٌ وَدَوَابٌ وَسَمَاءٌ وَأَرْضٌ وَسَهَلٌ وَبَحْرٌ وَخَيْلٌ ، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ ، أَيْ : اسْمٌ كُلُّ شَيْءٍ ، مَا كَانَ وَمَا سَيَكُونُ ، فِي جَمْلَتِهِ وَتَفَصِيلَاتِهِ .

بل لقد زعموا أنَّ لَمَّا سُئِلَ ابنُ عَبَّاسٍ : أَعْلَمَهُ اسْمَ الصَّحَّةِ وَالْقِدْرِ ؟ قال : نَعَمْ حَتَّى الْفَسْوَةِ وَالْفُسْيَةِ (١٤) . ومن ثَمَّ تداولَ هذه المقولاتِ بعضُ التَّابِعينَ والمُفَسِّرِينَ ، وتوسَّعوا فيها ، حتَّى ذَهَبُوا إلى أنَّ آدَمَ تَعْلَمَ جَمِيعَ اللُّغَاتِ ، كما رُوِيَ عن كعب الأَحْبَارِ ، ثُمَّ كَلَمَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ بَنِيهِ يَاحِدَاهَا ، فَتَفَرَّقُوا فِي الْبَلَادِ ، وَاخْتَصَّتْ كُلُّ جَمِيعَهُ بِلِغَةٍ .

وأنْتَ إِذَا رَجَعْتَ إِلَى الإِسْرَائِيلِيَّاتِ الْقَدِيمَةِ رأَيْتَ مَصْدَرَ هَذِهِ الْمَقْولَاتِ ، وَلَمْسَتَ أَثْرَ النَّقْلِ عَمَّنْ أَسْلَمَ مِنَ الْيَهُودِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ، مِنْ أَمْثَالِ كَعْبِ هَذَا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . فَقَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ الْمَقْدُسِ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ مِنَ الْأَرْضِ جَمِيعَ الْحَيَوانَاتِ ، وَجَمِيعَ طُيُورِ السَّمَاءِ ، ثُمَّ عَرَضَهَا عَلَى آدَمَ لِيَرَى كَيْفَ يُسَمِّيُهَا ، فَيَحْمِلُ كُلُّ مِنْهَا اسْمَ الَّذِي يَضْعُفُهُ لَهُ آدَمُ ، فَوُضَعَ أَسْمَاءً لِجَمِيعِ ذَلِكَ (١٥) . وهذا كما ترى مَنْبِعُ تُرُّثِ الْمَقْولَاتِ التَّلقينيةِ .

وقد تفرّع عن هذه النظرية أيضاً ، أنَّ التعليم مراد به الإلهامُ ، أي : التبيّنُ والتوضيّحُ ، أو الإلقاءُ في النفسِ . وسواءً كان التعليم تلقيناً أم كان إلهاماً ، فإنَّه يعني التوفيقَ الإلهيَّ ، وأنَّ آدمَ كان مُتلقيناً ، تعلمَ اللغة بمفرداتها وتراسِكها ، ولم يكنْ له في ذلك غيرُ جُهد المعاشرة في التلقّي والحفظِ ، كما يحفظُ كبارُ البشر لغةً أجنبيةً .

ولو كان التعليم المذكورُ لآدم هو ما عرّضنا ، من أنَّه التلقينُ أو التحفيفُ أو الإلهامُ ، لأسماءِ سُلالته فرداً فرداً ، والدوابُ والسماءُ والأرضُ والسهولُ والجبالُ والبحارُ ، وكلُّ شيءٍ حتَّى الصحفةِ والقدرُ . لو كان هذا حقاً لما أدهشَ الملائكةَ حينَ أبناهم بالأسماءِ والعباراتِ المناسبةِ ، لأنَّ ما يلقنهُ المخلوقُ ويحفظُهُ ، أو يلهمهُ بقدرٍ قادرٍ ، ليس فيه امتيازٌ يُحييُّ الملائكةَ . ولو لفتوهُ هم أو أهُمْوهُ ، من قبلٍ ، لكان لهم جوابه وكلامهُ .

التعليمُ هنا ، كما يرى جُمهورُ المفسّرين ، هو خلقُ القدرة على التسمياتِ . ومعنى هذا منحُ آدمَ ملائكةَ تسمية الأشياءِ^(١٦) ، لا تعليمه الأسماء نفسها ، لأنَّ القدرةَ على التسمية غيرُ تعلمِ الاسم^(١٧) . وهذا يعني أنَّ الإلهام المذكور قبلُ هو التمكينُ من وضع اللغة الازمة ، كما ذكر إخوانُ الصفا^(١٨) ، أو إلهامُ القدرة على وضعها ، فكان آن ولدُها آدمُ بتدبيره وفكره . وإنما نسبت إلى الله ، كما قال الغزالى ، لأنَّه هو مصدرُ المخلوق والتوكين ، في كل شيءٍ^(١٩) .

و قريبٌ من هذا ما جاءَ عن إخوانِ الصفا^(٢٠) ، من أنَّ الله - سبحانه وتعالى - وضعَ في آدمَ حواءَ ملائكةَ التوليدِ للغة ، وزوَّدَهُما بالقدراتِ الوعائيةِ المنتجَة لها ، ثم تركَهُما يُمارسانها في الجنةِ ، فكان لديهما رمزٌ صوتيةٌ محدودة ، تَركَبَ منها ما يُنزَّ آدمُ به الملائكةَ ، فأمروها بالإقرارِ له والسجود . وهو أيضاً ما تُنصَّ عليه الآيةُ الكريمةُ السابقةُ الذكر^(٢١) .

فالتعليمُ هنا ليس تلقيناً أو إلهاماً ، كما يرى أصحابُ التوفيق ، وإنما

هو خلق القدرة اللغوية المبدعة ، القدرة على الرمز بالأسماء إلى المسميات ، وعلى التفكير الحُرِّ والتعبير ، للتوصل إلى المعرفة والتفاهم والتواصل . وال المؤمن في هذا ما جاء في عدّة آياتٍ قرآنية . ومن ذلك قوله تعالى : « أَقْرَأَ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ، الَّذِي عَلِمَ بِالْقَلْمَنْ ، عَلِمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ) (٢٢) ، أي : مَكِّنَ جِنْسَ الْإِنْسَانَ مِنَ القدرة عَلَى تَعْلُمِ الْكِتَابَةِ ، وَالتَّدْبِيرِ لِاِكْشافِ الْحَقَائِقِ ، بِخَلْقِ الْقُوَّى الْلَّازِمَةِ وَالْأَدَلَّةِ الْمُقْنَعَةِ (٢٣) ، فَأَفْقَرَهُ عَلَى اِكْتَسَابِ الْعِلْمَ بَعْدَ الْجَهَلِ ، وَتَنْظِيمِ حِيَاتِهِ وَتَبَصُّرِهِ بِالْحَقِّ وَالْبَاطِلِ ، لِيَسْأَلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَيُحَاسِبَهُ وَيَجِزِيهِ مَا يَسْتَحِقُ .

ولذلك ترى في قوله ، عزَّ وجلَّ : « الرَّحْمَنُ ، عَلِمَ الْقُرْآنَ ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ ، عَلِمَهُ الْبَيَانَ » (٢٤) ، تَحْقِيقَ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ . فَالرَّحْمَنُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - لَمْ يَلْقَنْ الْبَشَرَ آيَاتِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، وَلَمْ يَلْقَنْهُمُ الْإِفْسَاحَ وَالْتَّعْبِيرَ عَمَّا فِي الْضَّمِيرِ بِاللُّغَاتِ (٢٥) . إِنَّمَا جَعَلَ فِيهِمْ مِنَ الْقَدْرَاتِ مَا يَسْتَطِيعُونَ بِهِ ذَلِكَ التَّعْلُمُ ، وَيَسْتَفِيدُونَ مِنْهُ فِي التَّصْرِيفِ وَالصِّلَاحِ . وَإِلَّا إِنَّكَ تَرَعُمُ أَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ يُتَقَبَّلُ الْقُرْآنَ وَالْبَيَانَ ، مِنْذُ وَلَادَتِهِ ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَبْليغٍ أَوْ تَدْرِيبٍ أَوْ تَوجِيهٍ . وَأَنَّى لِأَحَدٍ مِثْلِهِ هَذَا الْمَقَالِ ؟

وهكذا تَجَدُّ الضعفُ وَالتَّهَافُتُ ، لِلنَّظَرِيَّةِ التَّوْقِيفِيَّةِ الْخَالِصَةِ وَمَا وَرَاهَا مِنِ الإِسْرَائِيلِيَّاتِ . أَمَّا نَظَريَّاتُ الْمَحَاكَاهِ وَالْتَّدْرِيجِ وَالْغَرِيزَةِ وَالْمَوَاضِعَةِ فَتَرَدُّ إِلَيْ مَقْوِلَاتِ فَلَاسِفَةِ اليُونَانِ ، كَمَا ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلِهِ . وَقَدْ غَدَّتْهَا فِي الْعَصَرِ الْحَاضِرِ نَظَرِيَّةُ دَارْوِينِ التَّطَوُّرِيَّةِ الإِسْرَائِيلِيَّةِ ، فَصَارَ لَهَا شُعُّبٌ وَمَذَاهِبٌ وَاتِّجَاهَاتٌ . إِنَّهَا تَسْتَطِعُ أَنْ تُفْسِرَ تَطَوُّرَ اللُّغَاتِ وَتَشَرِّذُمُهَا ، بَعْدَ أَنْ كَانَتْ لَدِيْ آدَمَ وَاحِدَةً مُتَمِيَّزةً ، وَأَنْ تُبَشِّرَ النَّمْوَ وَالشُّعُّبَ وَالضَّعْفَ وَالْاِنْدِثارِ أَيْضًا . وَلَا يَمْكُنُ اعْتِمَادُهَا أَصْلًا لِتَفْسِيرِ النُّشُوءِ الْلُّغُوِيِّ .

فِي الْكَلِمَاتِ الْمُعَبَّرَةِ عَنْ أَصْوَاتِ طَبِيعَيَّةٍ مَلَحَظَّ مِنَ الْمَحَاكَاهِ ، وَفِي تَطَوُّرِ

اللغات وغناها إشارات إلى التدرج ، وإشاع الغريرة اللغوية ، وفيما يجدر من المفردات والتراتيب والدلالات تحقيق للمواضعة والاصطلاح . وهذه كلها تمثل جانباً محدوداً من عالم اللغات الإنسانية ، لا يمكنه أن يفسر الظواهر اللغوية لدى البشر ، بلة أن يتطاول إلى استيعاب وجودها وتحقّقها في ميادين الحياة .

وحسبيك هنا أن تلك النظريات تبدأ من اكتمال القدرة اللغوية ، لدى الإنسان ، بعد مراحل التطور المزعوم . وهذا يقتضي أنه ظهر في الكون على صورة خلقيّة بقدرات قاصرة ، وتوجهات محدودة ، عاجزاً عن التفكير والتعبير ، ثم نشا لديه بعض الإدراك والتفكير والتصور لما يتصل بفطنته . واحتاج بهذا إلى تعريف غيره ما في ضميره ، ففرز إلى التواصل والإبلاغ بالإشارات فالرموز ، فالتصويتات المحدودة بالحروف . ومن تكرار تلك الممارسات تكونت لديه أخيراً القدرة على أداء المفردات فالجمل فالتراتيب ، أي : الملكة اللغوية الدقيقة التعبير والتبلیغ (٢٦) .

ذلك لأن المحاكاة والغريرة والمواضعة لا تكون ، كما يقول ابن حزم (ت ٤٥٦) ، إلا من قوم قد اكتملت أذهانهم ، وترثت عقولهم ، وعرفوا حدود الأشياء واتفاقها وأختلافها وطبائعها . وإذا فلا بد أن يكون قد مضى على الإنسان ، قبل بلوغه هذه الغاية من الاقتدار ، عصور كثيرة جداً ، وهو خاضع للتربيّة والحياة والكفالة (٢٧) .

وهو لا يقوم بتلك الإنجازات إلا بعد تملكه زمام التعبير اللغوي ، أي : الاستعداد لأدائه ، أو قابلية النفس والقدرة لاكتسابه (٢٨) . وهذا أيضاً شأن الأمم المختلفة والغريرة المفترضة ، فيما يعتمده الباحثون المعاصرة . بل إن الطفل الذي يرثون إليه ليولد (٢٩) ، مزوداً باستعداد لاكتساب مبادئ لغوية ونحوية . هو جزء مما نسميه العقل . ثم إن الملكة التي تميزه من سائر

مخلوقات هذه الحياة ، أي : القدرة على تعلم اللغة واحتراعها أيضاً ، تُنمى بالتدريب والتقليد والابتكار . فلطالما اصطنع في طفولته الأولى مع أترباه وأمه لغيات خاصة . فهو على غير ما تصوروه من بدائية وتطور للإنسان الأول ، في التكوين والاستعدادات والإمكانات ، ولا يجوز القياس بينهما لتعريف الشوء اللغوي .

وهذا تهافت آخر ، تداعى به سائر النظريات التطورية .

النظريّة الإنسانية

الحق أن آبانا آدم - عليه السلام - عرف الحياة بخلق بشري مُميّز ، في صفاتِه وخصائصِه . وعندما وطئ الأرضَ كان كاملَ الإنسانية ، مزوداً بالقدرات والحواس والتفكير والإرادة والعواطف والخيال ، ناطقاً متكلماً فصيحَا ، مُميّزاً بالملكة التعبيرية ، كما هو شأن كل إنسان شاب سوي . ومن ذلك أيضاً ما يتمتع به من جهاز صوتي ناضج ، وقدرة لغوية نشطة مُنجزة (٣٠) .

إنه كنحن في حاجة حيوية إلى المواصلة بالكلام ، حاجته إلى التنفس على ما ذكرنا من قبل ، وإلى الغذاء والشراب (٣١) . ثم هو أول نبي ، جمله الله - عز وجل - رسالة الهدایة ، لأبنائه سُلّاته التي تعاصره . فلا غُرُور أن يكون في أحسن تقويم ، جسداً وروحًا وقدراتٍ وملكاتٍ وإرادةً ووعياً وأداءً .

وهذه النشأة المتكاملة التي أجمعَتْ عليها الكتب المنزلة للإنسان الأول ، تُنفي ما زعمه الدارسون من وجود قاصِر ، وعجز لغوي يتبعه نشوء فَطَورُ في التكوين والارتقاء (٣٢) . ولذا فهو يمارس الحياة الكاملة بقدرة توفيق رباني ، يُلزمه في تصرفاته وتوجهاته ، ليكون خليفة الله في أرضيه ، يعمرها بالعقيدة والشريعة والعبادة والأخلاق .

فأين مقولات التلقين وتنافُع البقاء في نشوء اللغة ؟ وأين العصور المفتولة في حياة البشر ؟ لقد سقطت النظريات الإسرائيليّة المضللة ، القديمة منها

والمعاصرة ، وسقط معها كُلُّ بحثٍ يُنويَ عليها ، وأدعى أصحابه العلم والموضوعية . من هنا يجبُ أن يبدأ الدرسُ اللغوِيُّ ، حيثُ كان أول أبناء البشرية ذوي ملَكَة لغويةٍ جاهزة . والملَكَة هي القدرةُ على اكتسابِ المهارات وممارستِها . فهمُ يتقنون لغةً ما ، ويملكون الاستعدادَ لتنميتهَا بحسبِ ما يجِدُونَ .

أما طبيعةُ تلك اللغة ، وحدودُ تشكُّلِها وأدائِها ، فقد اختلفَ العلماءُ في تعينِها ، آليَّةً هي أم السريانية أم اليونانية ؟ والحقُّ أنَّ التعرُّضَ لذلك ييقِّنَ صرَّباً من الرجم بالغيب ، إذا لم يدعْمِه دليلٌ علميٌّ قاطعٌ . والراجحُ أنها كانت تامةً واضحةً الدلالَةِ مُختصرَةً ، محدودةً الأصواتِ تُناسبُ الحاجاتِ المحيطةَ بها ، وفيها طاقةٌ ذاتيَّةٌ لتوليدِ لغاتٍ كثيرةً ، وجَمْعُ لغاتٍ متعددةٍ في بُوقةٍ واحدةٍ^(٣٣) . فلربما كانت تلك اللغةُ الأمُّ^(٣٤) ، كما قال إخوان الصفا ، حروفاً صوتيةً قليلةً العدد ، يترَكَّبُ منها ما يفي بالدلالة ، ثم صارتُ بالتنميةِ والتَّنوُّعِ الفاظاً متمايِزةً ، تُجاري ضرورةَ الحاجةِ ، وفيها استطالاتٌ وتعقيُّدٌ وتطوِيلٌ وتوزُّعٌ للتعبير عن المقاصد والأشياء ، بما يُسِّرُ التواصيلَ والتفاهمَ بين البشرِ .

ولما تفرقَ بنو آدمَ أُمَّاً وشعوَّاً وقبائلَ ، في أصقاعٍ متباينةٍ وفروعٍ متطلَّلةٍ ، وكانت الظواهرُ الإنسانيةُ تتكيَّفُ بما يحيطُ بها من عواملٍ ومؤثِّراتٍ مادِيَّةٍ ومعنويَّةٍ واجتماعٍ وافتراقٍ وتقليدٍ وابتداعٍ وأمراضٍ وصحَّةٍ ومحاربٍ ، وتتلَّوْنُ بما يناسبُ الظروفَ البيئيَّةَ المتَّجَدِّدةَ^(٣٥) ، استجابتَ المجموعاتُ المُتفرِّقةُ لـ « حواجزِ الظروفِ المختلفةِ » ، فكان لدى كُلِّ منها تَلَوْنٌ ومتَّبِّرٌ في بعضِ الأمزاجِ والتصوُّراتِ والأداءِ الصوَّتيِّ ؛ ومن ثُمَّ تَسَنَّى لـ كُلِّ جماعةٍ توجُّهٌ إلى أشكالٍ من التراكيبِ للمقاطعِ والمفرداتِ والعباراتِ ، تَتَّفقُ في صفاتِها وتُخالِفُ بعضَ الجماعاتِ الآخرَ ، فنمت تلك الذخائرُ الصوَّتيةُ ، بتوجيهِ يُناسبُ

وأقعاها والقدرات العلاجية الراهنة^(٣٦)

وكان عن ذلك أن تشعب الألفاظ في قوالب وتراتيب ، وانضمت إليها نماذج مبتكرة بالتواضع والاصطلاح ، كما تولدُ الخلايا والنُسج والأعضاء والأجهزة ، من النُطف المتشابهة التماثلة ، أو قُلْ : كما تتشعبُ الشجرة في فروع وأغصان وأوراق وأزهار وثمار . وهكذا تولدت لغاتٌ مُتباينةٌ ، في كثيرٍ من مظاهر التصويت والصياغة والتعبير .

وقد تميزت هذه التّنمية المتطاولة المتفاوتة بِتَوجُّهين مُتباينَين : أحدهما هو الاختصار في الأصوات المكونة للفظ الواحد^(٣٧) ، تتحققه كثرة الاستعمال مع الميل إلى اقتصاد الجهد العلاجي ، للوصول إلى أقصى حدٍ من الاستخفاف . والآخر هو التَّوسيع في توليد المفردات والتراتيب المستجدة ، بما تقتضيه الموضعة بعد استقرار النظام اللغوي المخصوص ، لتحقيق ما لا نهاية له من التعبير .

وعلى ذلك كان الاختلاف في تطوير تلك اللغة الأولى ، وتشعبها في صور مُتباينة الأشكال ، مُتفقة المنازع والتوجهات ، والسيطرة ضِمن قوانين عامة مُوحَّدة . ثم لا ننسَ الانتكاسات الحضارية ، بما أصابَ الأمم من كوارث رياضية انتقاماً أو امتحاناً ، كانَ عنها وقائعٌ من الاندثار والتَّوَالُد ، والتشتُّت والتفرُّع ، والتطور والانتكاس ، زالت معها بعضُ المظاهر اللغوية وَجَدَتْ أخرى ، على حين استمرَ البعضُ الآخرُ في غِنائه واستكماله ، حتى كان ما نراه اليوم ، من المستويات المختلفة والأشكال المُتباينة ، في لغاتِ العالم . وإنك لترى بين لغتين تفاوتاً في الأصول والفروع والضوابط ، والأصوات والأنمط والسيارات والأساليب والأداء ، الأمرُ الذي قد يحملُك على استحالة أن يكون لهما انتساب إلى لغة الأم الأولى .

فالرسُّميُّ البياني لتاريخ هذه اللغات ليس خطأً واحداً مُتصلاً ، يسير بقوانين

النسوء والارتفاع وتنافر البقاء ، كما يتصور جمهور اللغويين المعاصرين . بل هو خطوط مختلطة متشعبة من مركز واحد ، بعضها صاعد في التطور والنماء ، وأخر متقطع أو مندثر ، أو متعرج في اتجاهات وانخفاضات وارتفاعات ، تمثل ما جرى على الأمم من استمرار أو نكبات أو استقصاء بالعذاب . فكم من أمم ذهبت بها معها من اللغة ، واندثرت معالمها وأثارها إلى الأبد ! وكم منها ما تشرّ واضطرب ، فكان في لغته تمثيل لذلك أيضًا ! والقليل القليل ، من المجموعات اللغوية ، هو الذي نجا من يد الحدثان ، وكان له الخلود والنماء .

مراحل الاقتصاد اللغوي

وبعد هذا كله ، فلنقف إزاء ما نعرفه من اللغات عامة ، لنرى طبيعتها في التعبير الإنساني ، وما تتضمنه من ألوان الاقتصاد . فالحوادث تتجدد في الوجود من عمل أو قول ، فتلقاها حواسُ الإنسان مُكتففة لها من أبعادها الزمانية والمكانية ، لتصير تيارات كهرباوية لطيفة ، تمثل عشر معاشر الصورة الواقعية . ومن الحواس هذه يتناول الجهاز العصبي تلك التيارات ، ليترجمها معاني مُختزلة في المراكز الإدراكية الإنسانية ، بما لديه من التفكير . والتفكير لا يكون إلا بوساطة اللغة . وتلك مرحلة ثانية من الاقتصاد ، تخضع له الحوادث التي يُباشرُها الإنسان .

ثم تترجم تلك المعاني إلى رموز صوتية ، في مراكز الإدراك الوعائية ، لتأخذ حيًّا ضيلاً جدًا ، وأكثر اختصارًا من الصورة العصبية الوافية ، فلا تشغلُ من الزمان والمكان مليان^(٣٨) أبعاد الحادثة في الوجود . وعندما يُريد^(٣٩) المرء التعبير عمّا اختزنه من الصور الصوتية المتناهية الدقة ، تُصدر الإرادة أمرها إلى جهاز النطق ، لينقل الصور إلى واقع صوتي ، فيه توسيعة نسبية تنقل الرموز . فإذاحدث الضخم يُعبر عنه بجملة أو أقل ، أي :

تموجات فيزياوية مكونة من تقاطع الزمان والمكان^(٤٠) ، يستقبلها السامع بِدَبَّابَاتِ خَفِيَّةٍ في جهازه الصوتي وإدراكه .

تلك هي الصورة العملية للغة ، تنتقل في أثنائها الأحداثُ بين طبائعٍ مُختلفةٍ من الصور والأشكال ، وتتبلّس بها صفات متباعدةٌ تُناسبُ الطّبائعَ التي تمرُّ بها ، لتصل إلى السامع في رموز صوتيةٍ معبرة . وإذا ذاك تدخل مراحل عكسيةٍ مما قضتُ قبلُ ، فيتلقاها هذا بسمعه ، لينقلها إلى جهازه العصبيِّ المترجم ، وتخزل شيئاً ما ، ثم تأخذ حيزها من الوعي والإدراك ، معانيٍ ضئيلةٍ للأبعاد المادية . والعجيب حقاً أن تخضع تلك الظواهر للتغيرات الكثيرة المتباعدة ، ثم تبقى التعبيرُ اللغویُّ محافظاً على دلائلها الرمزية ، ووظائفها في التبليغ والبيان .

ولكي تَتَضَعَّ لنا الأداءُ الهائلُ الذي تمثلُها اللغةُ في مجال الاقتصاد والتكتيف ، نذكر ما عُرِفَ بين الناسِ من درجاتِ السرعةِ في ظواهرِ الحياة . فنحن نُعْبِرُ عن السرعةِ الفاقعية بطرفِ العين ، لأنَّه يَتَنَقَّلُ بين الآفاقِ المتباينة بلمحةِ البصر . ثم إذا أردنا المبالغة في ذلك استعنا بِتَنَقُّلِ الصوتِ ، وإذا قَصَدْنَا بعدِ الإمكانياتِ المعروفةِ استحضارِنا سرعةِ الصوتِ . وقد نَسِينا أنَّ الفِكْرَ ، أيِّ الاستعمالِ اللغوِيِّ الصامتَ ، يَفْوَقُ ذلك كُلَّهُ بما لا يُمْكِنُ تقدِيرُه . فالإنسانُ يستطيعُ أن يتَنقَّلَ بِفكِّه بين أرجاءِ الزَّمانِ والمَكَانِ ، من دون حدود . إنه يَجْمِعُ بين الدنيا والآخرة والسماءات والأرض في لحظةٍ واحدةٍ . والتعبيرُ اللغوِيُّ الصائبُ قادرٌ وحده على استيعابِ ذلك ، وهذا ما لا يُفَاسِدُ بِمقاديرِ .

وإذا كان المثالُ أوضحَ من المقالِ فلنرجع إلى بعضِ ما يقربُ ذلك . هذا هو الشاعرُ المتنبي ، يصفُ العدوَ بجيشه الهائل . لقد انتشرتْ فرقُه الحَمْسَ في جنباتِ الأرضِ كُلُّها ، حتى سَكَّ الآفاقَ ، وتعالتْ أصواتُه المدويةُ المتداخلةُ حتى قَرَعَتْ مسامعَ أجرامِ السماء :^(٤١)

خَمِيسٌ بِشَرْقِ الْأَرْضِ وَالْغَربِ رَحْفُهُ وَفِي أَذْنِ الْجَوَزَاءِ مِنْهُ زَمَازِمُ
 لقد قدَّمَ إلينا بهذا البيت مشهدًا ضَخْمًا عظيمًا ، يَضْمُنُ فِي جَبَانَةِ الدُّنْيَا بِمَا
 فِيهَا مِنْ أَرْضٍ وَسَماءٍ ، وَعَبِيرٍ عَنِ الْمَكَانِ فِي أَبْعَادِ الْثَلَاثَةِ ، وَشَغَلَ الْأَبْصَارَ
 وَالْأَسْمَاعَ وَالْخَيَالَ ، بِأَمْدَاءِ مُطْلَقَةٍ يَتَعَدَّدُ عَلَى رِيشَاتِ الْفَنَانِينَ وَأَخْبِلَتِهِمْ
 وَالْخَطْوَطِ وَالْأَلْوَانِ نَقْلُهَا أَبْدًا . إِلَّا فَكَيْفَ يُبَرُّونَ عَنِ السَّعَةِ الْهَائلَةِ هَذِهِ ؟
 بَلْ أَنَّ لَهُمْ أَنْ يُصَوِّرُوا الزَّمَانَ الدَّاوِيَةَ فِي آذَانِ النَّجُومِ ؟ فَهُوَ يَجْمِعُ تُلُكَ
 الْعَوَالَمَ الْكَثِيفَةَ الْمُخْتَلَفَةَ ، وَيُضَيِّفُ إِلَيْهَا مَا لَا يُدْرِكُهُ إِلَّا الْخَيَالُ . وَمَا أَوْسَعَ
 نِيَادِينَ الْخَيَالِ !

وَمِنْ هَذَا الْمَنْفَذِ الْآخِرِ ، يُخْلِدُ الْمُتَنَبِّي بِطُولَةِ سَيْفِ الدُّولَةِ ، إِذْ يَقْتَحِمُ
 حَوْمَةَ الْمَعرَكَةِ ، وَالْمَوْتُ مِنْ حَوْلِهِ حَتَّمٌ لِكُلِّ حَيٍّ ، فَهُوَ مُظَلَّلٌ بِالسَّيْفِ
 وَالرَّماحِ ، وَالْمَقَاتِلُ تُطْبِقُ عَلَيْهِ مِنْ كُلِّ صَوْبٍ :
 وَقَفَتْ ، وَمَا فِي الْمَوْتِ شَكٌ لِوَاقِفٍ كَانَكَ فِي جَفَنِ الرَّدَى ، وَهُوَ نَائِمٌ
 وَهُوَ اقْتَصَادٌ وَتَكْثِيفٌ ، لَمَا تَعْجَزُ عَنْهُ أَدْوَاتُ التَّعْبِيرِ ، إِلَّا الْلُّغَةُ الَّتِي كَرَمَ
 اللَّهُ بِهَا آدَمَ وَبَنَيْهِ . إِلَّا فَأَيْنَ الْوَسَائِلُ الْفَنِيَّةُ الَّتِي تُمَثِّلُ الْمَوْتَ ؟ وَكَيْفَ يَكُونُ
 لَهَا أَنْ تُقْرِبَهُ إِلَى سَيْفِ الدُّولَةِ هَذَا التَّقْرِيبَ ؟

وَقَدْ ظَهَرَ هَذَا الْبَيَانُ الْفَدْدُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ إِعْجَازًا إِلَيْهَا ، هَرَّ قُلُوبَ الْعَرَبِ
 وَحَقَّ لِدِيهِمْ صِدْقَ النُّبُوَّةِ وَالرِّسَالَةِ . وَمِنْ ذَلِكَ مَثَلًا قَوْلُهُ تَعَالَى : « أَفَلَا
 يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خَلَقْنَاهُ ، وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رَفَعْنَاهُ ، وَإِلَى الْجِبَالِ
 كَيْفَ نُصِّيَّتْ ، وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِّحْنَاهُ » ؟ (٤٢) فَفِي كُلِّ آيَةٍ مِنْهُ حَشْدٌ
 لِعَالَمٍ ضَخْمٍ عَظِيمٍ ، مُقْعَمٌ بِالْعَنَاصِيرِ الْمُتَكَافِئَةِ الْمُتَسَاوِقَةِ لِلْقُدْرَةِ الْرَّبَّانِيَّةِ : عَالَمٌ
 الْحَيَوانِ وَمَا فِي خَلْقِهِ مِنْ التَّنَاسُبِ ، وَفِي تَكْوِينِهِ مِنْ مَلَائِمَةِ الْبَيِّنَةِ وَالْوَظَائِفِ
 الْمَيْسِرَ لَهَا . ثُمَّ النَّقلَةُ السَّرِيعَةُ إِلَى عَالَمِ السَّمَاءِ الْعُلُوِّيِّ ، بِمَا فِيهِ مِنْ نَهَارٍ
 وَاضْعِفَ وَلَيلٍ دَامِسٍ وَأَصْبِلِ رَائِقٍ ، وَشَرُوقٍ وَغَرْوَبٍ ، وَنَجْوَمٍ وَكَوَاكِبَ

ومجرّاتٍ وشمسٍ وقمرٍ ، كلُّ هذا مُنْتَصِبٌ عالياً بلا عَمَدٍ ولا جُدرانٍ ولا أركانٍ . ثم رجعةٌ إلى عالمٍ قريبٍ فيه الحالاتُ والاستهوالُ ، يتضاءلُ أمامه الإنسانُ ويستكينُ ، إنه الجبالُ الساميَّةُ تشمُخُ مناطحةَ السحبَ ، ولا يُعرفُ لها أساسٌ أو قرارٌ . ثم النزولُ إلى السُّهولِ الممتدةِ في الأرضِ ، مُمهدةٌ للحياة والسيَّرِ والعملِ . كُلُّ هذا التَّنَقُّلُ السريعُ مع الحشدِ الهائلِ للكثرةِ الكاثرةِ من المشاهِدِ في عبارةٍ موجزةٍ تستغرقُ سطراً وَيَنِّقاً .

وأظهر من هذا في ميدانِ التَّكْثِيفِ والاقتاصادِ ، ما يَشَدَّهُكَ من العرض المعجز في قوله تعالى : «إذا الشَّمْسُ كُورَتْ ، وإذا النُّجُومُ انكَدَرَتْ ، وإذا الجِبَالُ سَيَرَتْ ، وإذا العِشارُ عُطَلَتْ ، وإذا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ ، وإذا الْبَحَارُ سُجَرَتْ ، وإذا النُّفُوسُ زُوْجَتْ ، وإذا الْمَوْءُودَةُ سَيْلَتْ : بأيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ، وإذا الصُّحْفُ نُشِرَتْ ، وإذا السَّمَاءُ كُثِيَطَتْ ، وإذا الْجَحِيمُ سُعِرَتْ ، وإذا الجَنَّةُ أُزْلَفَتْ ، عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخْرَتْ»

إنها ثروةٌ ضخمةٌ من المشاهد الرائعةِ ، ينقلب فيها الكونُ بكلِّ ما نَعْهَدُهُ ، وتُدخلُ الإنسانَ عالماً مُفعماً بالأحداث المتناقضةِ ، والمقارقاتِ العجيبةِ التي يعجزُ الخيالُ عن تصوُّرِها ، مع الاضطراباتِ التي تُرْزَلُ كُلَّ نظامٍ ، وتُدَمِّرُ كُلَّ اتساقٍ وانسجامٍ : فالشَّمْسُ تضمَحِلُّ وتحتفي بضخامتِها وسعيرِها وضيائِها ولَهَبِها ، والنَّجُومُ المنظومةُ اللائِاءُ تُطمَسُ وتمَحِي ، والجبالُ الثابتةُ المدعمةُ تُنسَفُ هباءً متشرداً ، والثُّوْقُ المكرمةُ في آخر شهرٍ من حملِها تُهَمَّلُ بلا راعٍ أو رقيبٍ ، والْوُحُوشُ الموزَّعةُ النافِرَةُ في الأَصْقاعِ يهولُها الفزعُ فتَجَمَّعُ وتحَشِّدُ ، والبحارُ الراخِرُ بِمِيَاهِها تَلَهِبُ وتَنْفَجِرُ ، والأرواحُ الشاردَةُ تلتقي بأجسادِها ، والمظاليمُ المدفونةُ حيَّةٌ تكشفُ الحقائقَ عن مآسيها ، وأعمالُ الناسِ جميعاً تُبَطَّلُ للعيانِ بعد ذهابها وخفائها ، ونار جهنَّمْ تتوَدُّ وتتلطَّى ، والجنةُ المباركةُ تُقْرَبُ لأصحابِها مُهِيَّةً مُيسَّرةً .

في هذه الأحداثِ الضخمة العظام ، التي يضيقُ التعبيرُ مع التفكيرِ البشري عن استيعابِ جانبٍ يسير منها ، تمثلُ الانقلاباتُ الراعبة المزلزلة لجميع الخلاائق ، فيكونُ فيها للكافرين هزيمةٌ ساحقةٌ ، تهدّدُ بقاصمةِ الظهر والعداَبِ المقيم ، وتبشيرٌ للمؤمنين بالرحمةِ والأبدى من النعيم . وهذا في هذه المواقفِ الغامرة ، يدركُ كُلُّ إنسانٍ ما فعلَ من خيرٍ وشرٍّ ، وما سيكونُ له من التَّوَابِ والعقابِ .

فهذه المشاهِدُ المتلاحقةُ بكثافةٍ وازدحامٍ ، مع ما فيها من مختلفِ العالم والأجناسِ والأنواع ، وسعةٌ في الامتدادِ والأبعادِ من السماوات والأرضِ والجَنَانِ والنَّارِ ، وحشدٌ لأحداثٍ من المفارقاتِ والمتناقضاتِ ، وتوظيفٌ لها في خدمةِ التهديدِ والوعيدِ وضرورةِ الإيمان بالبعثِ والتَّوحيدِ ، هل تستطيعُ أنت استيعابَ كُلَّ ما تَضَمَّنته من المعاني والإشاراتِ والرموزِ في زمنٍ محدودٍ؟ الحقُّ أنك تعجز عن الإحاطةِ بمشهدٍ واحدٍ منها في دقةٍ ووضوحٍ ، فكيف بالمجموعِ الضَّخمِ المنهاجِ ، في حلقاتِ متداخلةٍ متراكمةٍ من الأهوالِ؟

إنَّ قراءتها كلها لا تستغرقُ دقيقةً واحدةً ، في حين أنها تملأُ من الزمان والمكانِ ما لا يعلمه إلا الله ، عزَّ وجلَّ . فكم يكونُ مقدارُ الاقتصادِ في هذا التعبيرِ اللغويِّ؟ ثم إنَّ رصيدها الرمزيِّ ، في الذاكرةِ اللغويةِ للإنسان ، أخصُّر من قراءتها بآلافِ المراتِ . ولهذا قلنا : إنَّ الاقتصادَ اللغويِّ في مراكِزِ الإدراكِ الوعائيةِ لا يُمثِّلُ ملْيَانَ الأحداثِ في الوجودِ .

أضفْ إلى هذا أنَّ تكرارَ «إذا» إحدى عشرةِ مرةٍ في الآياتِ المذكورة ، يقيِّدُ معانِي التوكيدِ والتعظيمِ للهولِ . ولو كان مثلُ هذا التعبيرِ في غيرِ القرآنِ الكريمِ بحاجَةٍ لفظُ «إذا» مرَّةً واحدةً ، وعطفُ المرفوعاتِ كلُّها على الشَّمسِ ، وبقى للتركيبِ والمعنىِ دقتهِما والسلامةِ . غيرَ أنه جاء التكرارُ لتعظيمِ الهولِ وتوكيدِ المشاهِدِ وتحقيقِ وقوعِها ، حتى كأنَّها عرضتْ كُلُّها مكررةً إحدى

عشرة مرة (٤٤). ثم لقد حُذف أيضاً اثنا عشر فعلاً، مفسراً بما بعده. فكأنَّ تلك الأفعال كُرِرتْ كلُّها للمبالغة في تعظيم التهويل. فتأمل : كم هي درجاتُ الاقتصاد في مراكز الإدراك اللغويِّ ، والأداء الصوتي للآيات ، بالنسبة إلى مضمونها ، وما حَوْته من المشاهد والمعلومات !

إنَّما كانت هذه الشَّحَنَاتُ الضَّخْمةُ في التعبير اللغوي لأنَّه كما ذكرنا قبلُ ، أصواتٌ رمزيةٌ مختزلةٌ ، تؤدي معانِي ما في الوجود ، في لحظاتٍ أو دقائقٍ . فلا بدَّ أن يكون الرمز دقيقاً لِمَا هُوَ . وإلا شُغِلَ الناسُ بما لا نهاية له من الأداء ، لنقلِ المضامين الضَّخْمةُ الهائلة . إنَّ اللغةً مجموعةُ الإمكانياتِ التعبيريةِ في البيئة ، وهي إمكاناتٌ مكثفةٌ باللغةِ الاختزال ، تَنقُلُ المعانيَ والتجاربَ والأحساسَ والتصوراتَ والأحداثَ ، للتواصلُ والتعاونِ وتحقيقِ رسالةِ الإنسانِ في هذه الحياة . فلا غُرُورٌ أن تكونَ أدقَّ وسيلةً وأخصُّها ، وأقدرُها على الأداء والإبلاغ .

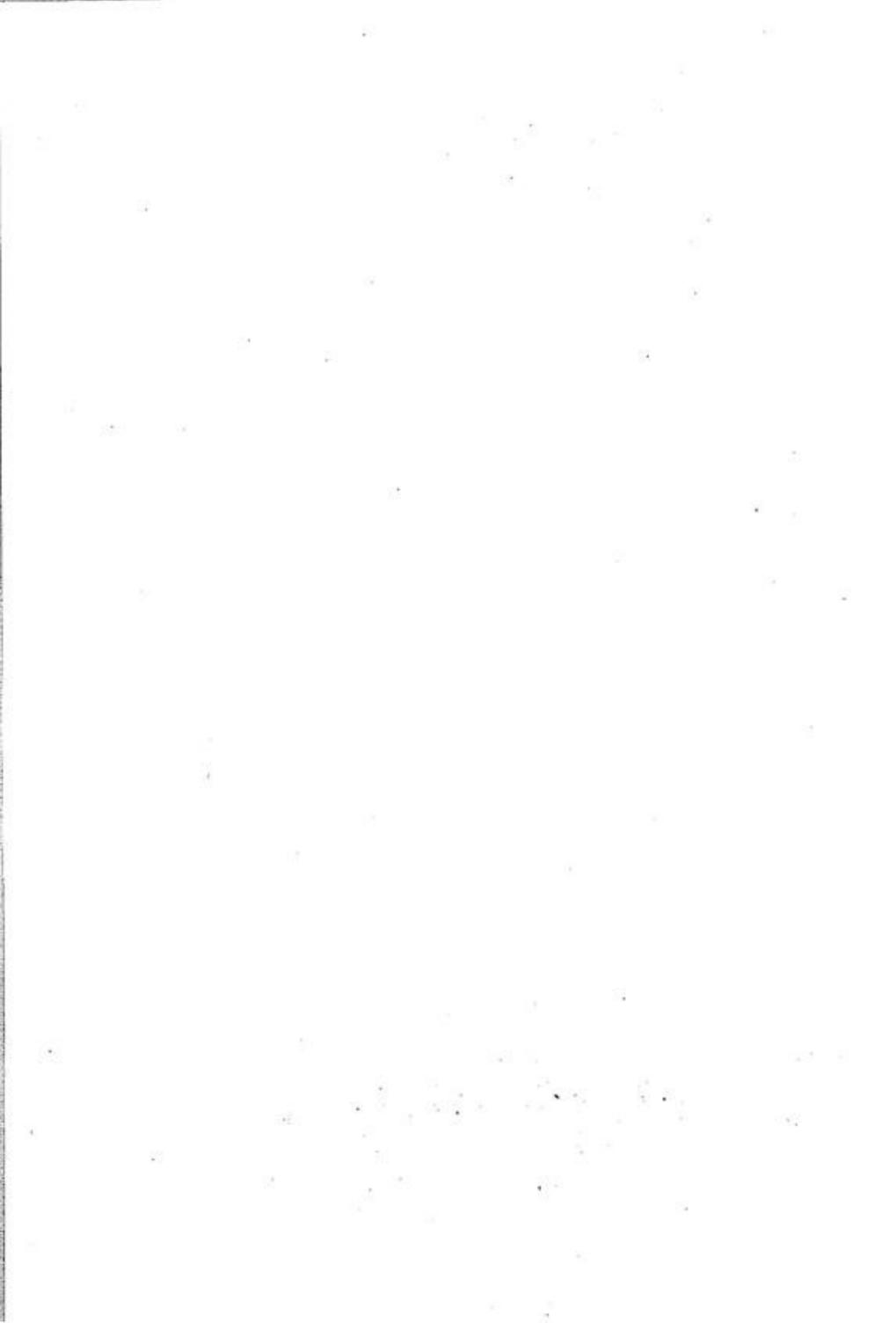
* * *

وهذه الوظيفةُ الحيويةُ للغةِ تمثلُ في عِدَّةِ اتجاهاتٍ يجمعُها ما يلي : الأولُ هو التأثيرُ في البيئة ، كتطوير التعليم والتربية والمهنِ والتأليف ، والإنتاجِ الأدبي والبحثِ العلمي ، والتواصلُ بالمشاركةِ الوجданيةِ والتشجيعِ والتعظيمِ والتهنئةِ والتملُّقِ ، والإفشاءِ لما في النفسِ من معلوماتٍ أو تفكيرٍ أو جهلٍ ، والمحاصمةُ والتحديُ والتحقيرُ والشَّيَطِ . والثاني هو التعبيرُ عن الواقعِ الذاتيِّ ، كالحوارُ للنفسِ ، والتَّغْنِي باللوانِ الانفعالي ، والتعجبُ والمدحُ والذمُّ والدُّعاء . والثالث هو التلبيةُ للحاجاتِ ، كالترددُ لإتقانِ اللغة ، والغناءِ والتمثيلِ والخطابةِ ، والكلامُ للشعورِ بالذاتِ ، والتذكرةُ والإدراكُ الدقيقُ . والرابعُ ضربٌ من التعبيرِ اللغويِ الداخليِ الصامتِ ، يُتابعُ هاجساً من تفكيرٍ أو انفعالٍ أو خيالٍ .

والتعبيرُ في مثل هذه الاتجاهاتِ متفاوتٌ على درجاتٍ ، منه الأداء العاميُّ لنَقلِ ما في الحياة اليومية . ويكونُ بأصواتٍ وصيغٍ وتراتيبٍ ، فيها اختلالٌ واضطربابٌ وعُجمة ، تبعًا للضوابطِ المحلية . ثم الأداء العلمي لنَقلِ الأفكار ، ويعتمدُ الدقةُ والصحة . ثم الأداء الفني لنَقلِ التجارب والرؤى والتصورات والانفعالات ، ومادَتُه الفصاحةُ والبلاغةُ والإيحاءُ ، بأساليبٍ تُناسبُ المقامَ والفنونَ الأدبيةَ المعتمدةَ ، كالترسلُ والخطابةُ والشعرُ والقصيدةُ والروايةُ والمسرحيةُ والمقال . وكثيرًا ما تختلفُ مستوياتُ الاقتصادِ اللغوي ، تبعًا لهذه الميادين ، وهي أبلغُ ما تكونُ في الأداءِ الفني .

الباب الأول

اقتصاد اللغة العربية



الفصل الأول

الاقتصاد في الجهد

رأينا فيما مضى أنَّ القصد هو استقامَةُ الطَّرِيقِ ، والعدلُ والتَّوْسُطُ بين الإسراف والتَّقْتيرِ . مما يعني أنَّ الاقتصاد اتَّخَذَ القصدَ ، أيٌ : مبالغةٌ في ذلك ، وتحقِيقٌ له في أدقَّ صُورهِ . ولهذا يكونُ الاقتصادُ اللُّغويُّ : أنْ يَلْعُجَ المتكلَّمُ أكبرَ عدَدٍ مُمُكِّنٍ من الفوائدِ ، بأقلَّ كَمِيَّةٍ من الجهد الذهنيِّ والعلاجِ لآلَةِ الخطابِ .

إنه أداءٌ مُكَفَّفٌ مُختَزلٌ ، ينْقُلُ الفوائدَ الكثيرةً بوسائلٍ تعبيريَّةٍ مُيسَّرةً ، تُخفِّفُ القدرَ الكبيرَ ما تطلُّبُه المعاني للإبلاغِ ، إيتانُ المعاناةِ في التَّفكيرِ والصِّياغَةِ ، واستِخدامُ جهازِ النُّطقِ والتَّعبيرِ . وهذا ما يُعبِّرُ عنه أحيانًا بقانونِ الجهدِ الأدنى^(١) ، أو قانونِ التَّيسيرِ والتَّسهيلِ بالاختزالِ لبعضِ الأصواتِ أو الاقتصادِ أو الإدماجِ أو التَّخفيفِ ، مع الحفاظِ على الأنماطِ والمعانِي المقصودةِ . وهو يتعكَّسُ أيضًا على السَّامِعِ ، إذ يختَصِّرُ له سُبُّلُ التَّلقِيِّ والإدراكِ ، كما يَكُونُ في الكتابةِ والقراءةِ منه قدرٌ كبيرٌ .

مظاهرُ الاقتصاد في التَّركيبِ

واللغةُ العربيَّةُ تَنْزَعُ في تَطْوِيرِها كسائرِ اللغاتِ إلى السُّهولةِ والتَّيسيرِ . ولذلك تراها في ابتلاءِ التَّوفيرِ للجُهدِ الذهنيِّ والعضليِّ للإنسانِ ، تَخلَّيَ عن كثِيرٍ من التَّفَريعاتِ المعقَّدةِ ، والأنظمةِ التَّعبيريَّةِ المختلفةِ ، والصِّيغِ الشَّكَلِيَّةِ

المُجْهِدَةُ ، والأصوات العسيرة النُّطْقِ .

١ - اقتصاد الفُرْعِيْعِ

فمن التفريعات المعقّدة ما أشار إليه الخليل (ت ١٧٥) مراراً ، في كتابه «العين» ، من تراكيب لغوية محتملة ، أهمّتها العربيّ ليحصر نشاطه في زوايا محدودة ، يتيّسر استيعابها واستخدامها في الأداء . ولو أنّه لم يهمل تلك التفريعات واستنفّد كلّ طاقات لغته ، بتوليد المفردات التي تحتمّلها القسمة الرياضيّة ، لكان لدينا من الكلمات للاسم المجرّد الثلاثي ٢٦٣٤٢٤ والرباعي ٢٩٥٠٣٤٨٨ ، والخمساني ٣٣٠٤٣٩٠٦٥٦ ، والمجموع ٣٣٣٤١٥٧٥٦٨ . وهو أكثر من ثلاثة مليارات كلمة جاهزة للاستعمال عند الحاجة العملية إليها^(٢) .

وهذا في المفردات الخامّية الخالصة ، من دون مجاز واشتراكٍ وتضادٌ وتضمينٍ واصطلاح واستخدام فنيٍّ ونحوٍ وتركيبٍ ، أو تأثيثٍ ونسبةٍ وتصغيرٍ وتنميةٍ وجَمْعٍ . بلّه مجرّد الأفعال والمزيد منها ومن الأسماء حين تتّبّس بالأحرّف العشرة المعدّة لصياغة المزیدات من المفردات . والمعروف أنّ ما صاغه العربيّ حتى الآن من مجرّدات للأسماء والأفعال لا يتجاوز ١٠٠ مائة ألفٍ كلمة . ولا شك أنّ نسبة ١٠٠٠٠ إلى مجموع ما يتحصلّ من مضاعفة المليارات الثلاثة بالصيغة المذكورة هي في حكم النادر ، وهي أيضاً تحقّق ما ذهبنا إليه . . .

وكذلك ما روی من ترادف في التعبير عن الشيء الواحد ، نراه يتقلّص مع الزمن ، ليقتصر على العدد القليل . فقد روی أنّ بعض الأشياء كان لكلّ منها في العربية عشرات أو مئات أوآلاف من الألفاظ ، تُعبّر عنه وتتقارب في الدلالة عليه . وهذا مجد الدين الفيروزآبادي (ت ٨١٧) يصنّف كتاباً تحت عنوان «الروض المسلوف فيما له اسمان إلى الألوف»^(٣) ، يعرض فيه نماذج

غفيرةً من المترادفاتِ ، للتعبير عن موضوع واحدِ . وأنت ترى أنَّ تلك الكثرة الكاثرةَ تتحسِّرُ عن ميدانِ الحياةِ اللُّغويةِ فتضمِّنَ حِلًّا ، ولا يبقى منها على الألسنةِ والأقلامِ إِلا اليسيرُ أو النادرُ ، ليعيشَ الباقي في طيَّاتِ التاريخِ . وكذلك حالُ المشتركِ والأضدادِ ، من التفريعاتِ اللُّغويةِ المتقلصةِ مع الأيامِ .

وحسبيكَ أنَّ تقفَ على بعضِ المفرداتِ التي عُرِفَ لها في تاريخِ اللغةِ صورٌ متعددةٌ ، لِتلمِسَ السিروةَ مِنَ التَّعْدِيدِ إِلَى ما هو تَوْحِيدٌ أو قرِيبٌ منه . فقد رُوِيَ أنَّ «حيثُ» لها سبعةِ لغاتٍ^(٤) ، و«لَدُنْ» لها أربعَ عشرةَ^(٥) و«رُبَّ» لها ستَّ عشرةَ^(٦) ، و«أَفَ» لها سبعةٌ وأربعونَ^(٧) ، و«هِيَهَات» لها إحدى وخمسونَ^(٨) . هذا بعضُ ما جمعَهُ اللغويون بعد انتراضِ كثيرٍ من الصُّورِ الأخرىِ ، ومع ذلك فإنَّك غالباً ما تَجِدُ اليومَ في الاستعمالِ التعبيريِ اختياراً لصورةٍ واحدٍ من تلك الأعدادِ الغفيرةِ المتشعبةِ .

وقد يكونُ في تقليصِ التفريعاتِ ما هو اقتصادٌ للجهودِ الذهنيةِ وحدها ، كالذى نراه في المعجميةِ العربيةِ من التبشير الدلالي في موادِ معينةٍ لungan كثيرةٍ متقاربةٍ أو موحَّدةٍ . ترى ذلك فيما اتخذهُ ابنُ فارس (ت ٣٩٥) مُنهجاً له ، حين استخراجَ للموادِ اللُّغويةِ أصولاً ، حدَّدها ثمَّ وضَّحَها بالأمثلةِ والبيانِ . نحو قوله : «أَلْلُ ، الهمزةُ والثاءُ واللامُ ، يدلُّ على أصلِ الشيءِ وتجمِّعِهِ»^(٩) . ومنه الشجرُ المعروفُ ، وتأثيلُ الأمورِ ، وتأثيلُ الملكِ ، والمُتأثَّلُ للذى يجمعُ المالَ ، والأمثالُ للمَجَدِ ، وتأثيلُ البَشَرِ لإخراجِ ما تجتمعُ فيها .

وكذلك ما جمعَهُ في «بَكْرٍ» ، حيث قال : «الباءُ والكافُ والراءُ أصلٌ واحدٌ ، يرجعُ إِلَيْهِ فرعانٌ هُما مِنْهِ . فالأولُ أولُ الشيءِ وبِدُوءُ ، والثاني مُشتَقٌ منه ، والثالث تشبيهٌ»^(١٠) . وقد ذكرَ للأولِ : التَّبَكْرُ والبَكْرُ والابتكارِ ، وللثاني : البَكْرُ والبَكْرَةُ من الإبلِ للفقَيْنِ ، وللثالثِ : البَكْرَةُ يُستقى عليها مستعارةً من بَكْرَةِ النُّوقِ . وكذلك البَكْرَاتُ للحِلْيَةِ في السيفِ . ثم قال :

«كُلُّ ذلك أصلُه واحدٌ».

وعندما وقف على مادة «عرب» ، تبيّن له أنها تدلُّ على ثلاثة أصولٍ : أحدها الإيابنة والإفصاح ، كقولهم : عَرَبٌ والعَرَبُ والعِرَابُ . والآخر هو النشاطُ وطِيبُ النفس ، نحو : المرأة العَروْب ، وهي الصحّاكِة الطَّيِّبة النَّفْس . والثالثُ فسادٌ في جِسمِ أو عُضُوٍ ، نحو قولهم : عَرِبَتْ مَعِدَتُهُ ، إذا : فَسَدَتْ^(١١) .

وهذه نظريةٌ تحليليةٌ تركيبية للقدرة المعجمية على الاقتصاد ، بالتكليف للمعنى في بُورٍ متقاربة أو مُوحَدة ، واستبعاد كثيرٍ من التفرعاتِ اللفظية ؛ استغناءً عنها بذلك التكليف . ولو استغلَّ المعاصرُون هذه النظرية الفذة لاستطاعوا أن يولّدوا ألفاظاً ، من تلك البُور المعنوية المحددة للمُخترعاتِ والمُستَجَدَات في عالم الأشياء والأفعالِ والمواصفاتِ ، دون الاستجاء للرطاناتِ الأعجمية والمصطلحاتِ الأوربية ، والتراكيب المستوردةِ بأصواتِ وصيغِ وسياقاتِ هجينةٍ .

ويُشبِّه هذا الميدان ما ابتكره أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧) ، ثم نَمَاه تلميذه ابنُ جنِي^(١٢) ، من حشدِ المعاني المتقاربة في التقاليب المختلفة للمادة الواحدة . فالأحرفُ الثلاثةُ في «قول» ترجعُ في تقاليبيها السَّتَّة إلى الخفةُ والحركةُ . أما أحرفُ «كلم» فحيثما تقلَّبتُ من الأشكالِ الخمسةِ المستعملة ، فإنَّها تدلُّ على القوَّةُ والشَّدَّةُ . وكذلك حالُ الأحرفِ «جبر» تجتمعُ في تقاليبيها السَّتَّةِ معاني القوَّةُ والشَّدَّةُ . وأما الصُّورُ الخمسُ^(١٣) للأحرفِ «قوس» فيبورُتها القوَّةُ والاجتماعُ ، على حين أنَّ التقاليبِ السَّتَّةَ ، للأحرفِ «سلم» ، يجمعُها معنى واحدٍ يشتملُ عليها هو الإصحابُ والملاينَ ، وللأحرفِ «نَدَف» هو العلةُ والضعفُ^(١٤) .

وهذه النظريةُ الثانيةُ مع أنها أضيقُ مجالاً في الثُّروةِ اللغويةِ من نظريةِ ابنِ

فارس ، تَحْمِلُ طاقاتِ إنجابيةً واسعةً . فهي تُمْدِنَا باللفاظِ وافرةً ، تصاغُ من مُهمَّلاتِ بعضِ التقاليبِ ، للدلالةِ على المعاني المُسْتَجِدةِ ، إذا كانت قريبةً مما يدور في التقاليبِ المستعملةِ . وما استطاعَ اللُّغويون المعاصرُون أنْ يتَبَهَّوا إليها ، ليزوِّدوا الفصاحةَ بالخَفَدةِ الأَقْحاحِ ، بدلاً من التَّهْجيْنِ والتَّبَنيِ والتَّلْقيْحِ الاصطناعيِ والاستنساخِ الأَعجميِ .

وأضخمُ من تينك النَّظَرِيَّتَيْنِ ما هو واقعي في المعجميَّةِ العربيَّةِ ، من اقتصادِ ذهنِيٍّ واسعِ المدى والعمقِ والدقةِ . فأنتَ كثيراً ما تَجِدُ معانِي فرعِيَّةً للدلالةِ الواحدةِ ، تَلْقِي في حَرْفٍ واحدٍ مُكرَّرٍ تُلْحِقُ به ثوانٍ مُختلَفةً . فأنواعُ مِنَ التصويبِ يُعبِّرُ عنها بنحوٍ : أَنَّ وَهَنَّ وَخَنَّ وَدَنَّ وَرَنَّ وَغَنَّ وَهَنَّ . وضروبٌ من التَّفْرِيقِ تَلْقِي في : بَتَّ وَحَتَّ وَشَتَّ وَعَتَّ وَفَتَّ وَقَتَّ . وأصنافٌ من التَّحْرِيْكَاتِ تَرَاها في : أَبَّ وَخَبَّ وَدَبَّ وَشَبَّ وَلَبَّ وَهَبَّ . وألوانٌ من التَّفْرِيقِ والإِبَعادِ تَوَالِي في : بَدَّ وَجَدَّ وَحَدَّ وَخَدَّ وَرَدَّ وَشَدَّ وَصَدَّ وَعَدَّ وَقَدَّ وَمَدَّ وَنَدَّ وَهَدَّ^(١٥) .

وقد يجتمعُ الحرفان ثم يكونُ لهما مع ما يُثْلِثُهما بعدُ من بعضِ الحروف زَمَرٌ في معانٍ متقاربةٍ جدًا . نحو : غَمَد وَغَمَر وَغَمَس وَغَمَط وَغَمَى ، وَفَلَج وَفَلَح وَفَلَق وَفَلَك وَفَلَّ ، وَحَرَبَ وَحَرَثَ وَحَرَدَ وَحَرَقَ وَحَرَمَ ، وَنَهَبَ وَنَهَج وَنَهَرَ وَنَهَزَ وَنَهَش وَنَهَش وَنَهَك وَنَهَلَ ، وَخَرَبَ وَخَرَجَ وَخَرَسَ وَخَرَشَ وَخَرَصَ وَخَرَطَ وَخَرَفَ وَخَرَقَ وَخَرَمَ ، وَنَجَبَ وَنَجَحَ وَنَجَدَ وَنَجَرَ وَنَجَفَ وَنَجَلَ وَنَجَمَ وَنَجَأَ ، وَخَابَ وَخَارَ وَخَاسَ وَخَافَ وَخَامَ وَخَانَ ، وَرَجَبَ وَرَجَحَ وَرَجَفَ وَرَجَمَ^(١٦) .

وقد يكون ما يُثْلِثُ الحرفين قبلهما أيضًا ، في مثل تلك الزمر . نحو : بَطَل وَخَطِل وَسَطَل وَعَطِل وَغَطِل وَقَطَل وَمَطَل ، وَبَدَع وَجَدَع وَرَدَع وَصَدَع وَفَدَع وَقَدَع ، وَبَلَقَ وَحَلَقَ وَخَلَقَ وَذَلَقَ وَزَلَقَ وَسَلَقَ وَصَلَقَ وَطَلَقَ وَفَلَقَ ،

وَثَمَدْ وَجَمَدْ وَخَمَدْ وَصَمَدْ وَغَمَدْ وَكَمَدْ ، وَحَدَّمْ وَرَدَّمْ وَسَدَّمْ وَصَدَّمْ وَكَدَّمْ وَلَدَّمْ ، وَشَبَّ وَشَجَّ وَشَدَّ وَشَذَّ وَشَطَّ وَشَظَّ وَشَعَّ وَشَفَّ وَشَقَّ وَشَكَّ وَشَلَّ وَشَنَّ ، وَخَطَّفَ وَعَطَّفَ وَقَطَّفَ وَنَطَّفَ ، وَجَفَّرَ وَحَفَّرَ وَزَفَّرَ وَسَفَّرَ وَنَفَّرَ ، وَتَلَعَّ وَخَلَعَ وَسَلَعَ وَصَلَعَ وَطَلَعَ وَفَلَعَ وَمَلَعَ وَهَلَعَ^(١٧) .

وفي الرباعي المضعف تجد كثيراً من مثل هذا ، نحو : تَمَّمْ وَجَمَّجَمْ وَحَمَّحَمْ وَخَمَّحَمْ وَدَمَّدَمْ وَزَمَّزَمْ وَصَمَّصَمْ وَطَمْطَمْ وَغَمْغَمْ وَنَمَّمْ وَهَمَّمْ ، وَبَلَّبَلْ وَتَلَّلْ وَجَلَّجَلْ وَخَلَّخَلْ وَزَلَّزَلْ وَسَلَّسَلْ وَشَلَّشَلْ وَصَلَّصَلْ وَقَلَّقَلْ وَهَلَّهَلْ وَتَلَوَلَ .

وربما كان الاقتصاد الذهني أبلغ وأبعد ، حيث تجتمع عدة زُمر في حرفٍ واحدٍ، وتتصلِّب به حروفٌ مختلفةٌ ، مكتوبةً بؤرةً واحدةً من المعاني المتقاربة . ذلك لما في الحرف الفرد من قيمةٍ تعبيريةٍ متميزة^(١٨) . فالغافن تَضَمَّنَ ما يدلُّ على الاستمار والختاء ، إذا كانت فاءً في المفردات المصوحة مع الحروف المختلفة ، نحو «عَبَر» وما يكون بدلاً من الراء ، و«غَرَب» وما يكون بدلاً من الباء ، و«غَلَف» وما يكون بدلاً من الفاء ، و«غَمَد» وما يكون بدلاً من الدال ، و«غَاصَّ» وما يكون بدلاً من الصاد ، و«غَفَل» وما يكون بدلاً من اللام ، و«غَطَّس» وما يكون بدلاً من السين .

وكذلك شأن النون بما تحمله من معنى الظهور والبروز ، والسيّن التي تتضمنُ الدلالة على الليونة والسهولة ، والقفاف^(١٩) إذ تجدها في الزُّمر المتصلة بها تدورُ في تلكِ القطع والتَّصويب . وإنك لترى هذا فيما يُدَلِّلُ مِن ميم «قَطَّمْ» ، ومن راء «قَصَّرْ» ، ومن سين «قَسَّمْ» ، ومن لام «عَقَلْ» ، ومن ألف «فَاقَ» ، ومن عين «فَلَعَ» ، ومن ضاد «فَرَضْ» ، ومن دال «دَقَّ» ، ومن طاء «طَرَقْ» ، ومن ميم «رَقَمْ» ومن صاد «فَصَّ» .

أَفَتَظُنُّ مثل هذه الواقع اللغوية ، ولها نظائرٌ كثيرةً جداً ، مجردةً

مصادفاتٍ تكَدَّستْ مع الزمن ، توليداً وصياغةً واستعمالاً بتصوُّر قياسيةٍ مُنتَظمةٍ من دون رابطٍ ذهني في الممارسة التعبيرية؟ مُحالٌ أن يصحَّ ما تَقْنُنُ ، ولا بدَّ أنَّ توليد المصادر والمشتقات والجوامد ، حول هذه البوار المتعددة ، انبثقَ من ارتباطٍ صوتي ودلالي بين ألفاظٍ مستعملةٍ في معانٍ أصليةٍ ، استجَدَتْ مقتضياتٌ لمعانٍ فرعيةٍ تُشَبِّهُها أو تَقْرُبُ منها ، فوجَهَتْ العربيَّة إلى الدوران في تلك الأفلاكِ . ذلك لأنَّ المعاني القراءةَ ممَّا هو مأْلُوفٌ مُسْتَوْعِبٌ تحكُّمَ به في النَّفْس ، وَتَسْتَقطُبُ الأصواتَ القراءةَ منه ، لتَدْخُلَ في حِيزِها التعبيريِّ .

وفي هذا الاختصار للتصريفاتِ ، وما ذكرناه عن الفارسي وأبنِ فارسٍ أيضًا ، اقتصادٌ ظاهرٌ للجهدِ الذهني ، إذ يَسْتَغْنِي ابنُ العربيَّة عن كثيرٍ من الموادِ الجديدةِ البعيدةِ عن مأْلُوفه ، ويَقْبَقُ في أحيازٍ مُتدَاوِلةٍ مُيسَّرةٍ يَسْتَوْعِبُها مِمَّا تَحْتَمِلُه التراكيبُ في ضمٍّ الحروف بعضها إلى بعض ، لتَقْبَقَ تلك المهملاتُ رَصِيدًا احتياطيًّا ، يَنْتَظِرُ ما يُنَاسِيهُ من المقادِيرِ الجديدةِ البعيدةِ عن المأْلُوفِ فَيُسْتَعْملُ حينذاك . ثم في هذا أيضًا اقتصادٌ للجهدِ العلاجيِّ ، إذ يَسْتَخدِمُ المتكلِّمُ من التراكيبِ ما هو محدودٌ في آخرُ قليلةٍ ، وأَلْصَقُ بخبرته ومُخْتَنَاته اللغویَّة ، وأَشَيَّعُ في أدائهِ وتعبيرهِ .

وكانَ ذلك كُلُّهُ خطٌّ ياباني مقصودٌ ، يُوضَّحُ مسيرةً المعاني المقاربةِ في بُؤْرٍ مُحدَّدةٍ واضحةٍ ، ويرسمُ توجُّهاتِ الاستهلاكِ الماضي في التوليد والإنجازِ اللغوينِ ، ثم يَتَرَكُ فراغاتٍ كثيرةً احتياطيَّةً جاهزةً للاستعمالِ (٢٠) ، تُيسِّرُ للأجيالِ ملأها بما يَحْتاجُونَ إليه من صياغاتٍ ، تَسْتَوْعِبُ الجديدَ من المعاني والأشياءِ في تاريخِ العلومِ والتجاربِ والأعمالِ والعواطفِ والخيالِ .

ولكنَّ هذه الأجيال المقصودَ عونُها وتوجيهُها حَجَرَتْ واسعَ التوجُّهاتِ ، ومنعتِ الاجتِهادَ والتوليدَ ، وركَّنتَ إلى العامَّةِ والهُجْنَةِ والتَّخلِيطِ ، تازَّكَةً سُبْلَ القصدِ والاعتدالِ . وهذا خلافٌ ما عَرَفْناه عند بعضِ النابهينِ ،

كالرجاز من أمثال العجاج ورؤبة ومن لف لفهما ، إذ ارتجلوا عدداً وافراً من المفردات . وقد رُوي أنَّ الشاعر الأندلسي عبد الكريم بن عبد الرزاق الجهيزي نظم بديعية ، ووضع فيها ألفاظاً مُخترعة كثيرة جداً ، حتى قيل : إنه كذاب^(٢١) في اللغة^(٢٢) .

٢- اقتصاد الأنظمة والإجهاد

أما الأنظمة التعبيرية المختلفة فتُرى اختزالها في التخلّي عن كثير من التراكيب اللهجية المعروفة . ومن ذلك إهمال نصب أخبار «إن و كان و ليت » ، وجر اسم « لعل » ، ونصب تمييز « كم » الخبرية ، والنصب بد « لم » ، والجزم بد « أن و لن » ، ورفع خبر « ليس » بعد « إلا » ، والنفي بد « إن و لات » ، والحصر بد « لمنا » ، واستخدام « أيها وأيتها » في الاختصاص ، وإعراب « كلا و كلنا » كالمشى على لغة كنانة ، وقصرهما دائمًا على لغة بلحarith^(٢٣) ، وعدم اتصال « عسى وأوشك وائلولق » بالضمائر على لغة الحجازيين^(٢٤) ، وصرف ما يُمنع من الصرف في النثر على ما حكى الكسائي وغيره^(٢٥) .

وهذا قليلٌ من كثير ، يتعدّر إيراده أو حصره . أضيف إليه ما تتحمّله التراكيب من الصور التعبيرية ، إذا استنجدت فيها كُلُّ الوجوه الممكّنة ، وقد استعمل العرب منها ما لا يوازي عشر معاشرها . فالصيغة المشبهة مع معمولها مثلاً يمكنها أن تتوضع في ١٤٤٠ - ١٤٥٦ = صورة من التعبير ، إذا لُوحظ فيها الإعراب والتعريف والتتكير والإضافة والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ... ولكنك ترى ما استعمل منها في الزاد اللغوي لا يُمثل إلا أقلَّ القليل ، على حين أنَّ الآلاف المؤلفة الباقية تلازمُ الخيال^(٢٦) .

وأما الصيغ المجهدة فلماً أن تتحجّر في نادر من المفردات ، وإماً أن تخضع لصقل يُشدّب عقدتها ، ويُسهل انزلاق الأصوات فيها ، ويحقق لفظها

الانسياط والسلامة . فمن الأول مثلاً ما تجده من عقْمٍ نحو (٢٦) : جَحْلَنْجَع ، وايَضَّصَ ، وشَفَقَتَرَى ، وَمَرْزَنْجُوش ، وَكُذْبَدْبَان . ومن الثاني ما جرى على نحو : مَصْنُون وَمَهْدِي وَمُحِبٌ وَمُسْتَعِيد ، وَنَامَ وَطَالَ وَارْعَوَى وَيَخْتَارُ وَيَقْتَادُ وَمِلْ وَعَدْ وَخُدْ ، مِنْ عَمَلَاتِ جَرَاحِيَّةٍ تَجَمِيلِيَّةٍ ، حتَّى صار إلى ما هو عليه من الْيُسُرِ والرِّشَاقَةِ . وفي هذه العملياتِ الصَّرَفِيَّةِ تخلصَ العَرَبِيُّ أيضًا من تَوَالِي الأَصْوَاتِ الْعَسِيرَةِ الْأَنْسِجَامِ وَالتَّسَاوِقِ .

* * *

ذلك بعضُ الممارساتِ اللغوئية التي توفرُ كثیراً من الجهدَين الذهنيِّ والعضليِّ لدى أبناءِ العربيةِ . وقد يردُ في تعبيرهم ما يُخالفُ هذا الاتجاهِ ، ويكون له دواعٌ خاصَّةٌ ، فهو لا ينافقُ النزعَةِ الاقتصاديةِ . ومن ذلك تصحيحٌ نحو : عَوْرَ وَصَيْدَ ، واجْتَوَرُوا وَاسْتَيقَوا ، واعْوَرَ وَاصِيدَ ، وايَضَّصَ وَاسْوَادَ ، لأسبابٍ معنويةٍ أو صوتيةٍ قاصدةٍ . ومن هذا القبيل ما وردَ، في قول الله تعالى : « فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ » (٢٧) إذ تجدرُ آنَّهُ على الرغم من إفادته « أَلْ » استغراقَ جنسِ ما دخلَتْ عليه ، جَيِّءَ بعدهِ بـتوكيدَينِ . فلو لا الأولُ لاحتُملَ المعنى أنَّ الاستغراقَ عُرْفٌ لَا حَقِيقَيٌّ ، وأنَّ السُّجُودَ كانَ لبعضِ الملائكة دون بعضٍ آخرَ . ولَمَّا قيلَ « كُلُّهُمْ » زالَ هذا الاحتمالُ . ولو لا الثاني لما تحققَ سجودُهم معًا دفعَةً واحدةً (٢٨) . وهكذا ترى أنَّ التوكيدَين ناباً عن جُمْلِ مُطْوَلةٍ ، فصارا إلى الاقتصادِ أيضًا .

وقد ترى في الاعتراضِ المركبِ ، من قول زهير (٢٩) :

وَمَا أَدْرِي ، وَسَوْفَ - إِخَالُ - أَدْرِي : أَقْوَمُ أَلْ حِصْنٍ ، أَمْ نِسَاءُ ؟
إطْنَابًا في التعبيرِ وتعقيداً له . ولكنك إذا علمْتَ أنَّ سبَبَ الشِّعرِ ما يبلغُ زهيرًا من عدوانِ قبيلةِ « حِصْنٍ » على مَنْ جاورَها ، يسلبُ مالَه وَزوجَتِه وأُولَادِه ، تبيَّنَ لك مقاصِدُ كُلِّ من الإطْنَابِ والتعقيدِ ، وأنَّهُما أَغْنَيَا عَنْ جُمْلٍ كثيرةٍ

يقتضيها المقامُ ، ليكونا ضرَّاً من الاقتصادِ اللغوِيِّ .

ففي الأوَّلِ تلمحُ السُّخريةُ المديدةُ بتطویلِ التعبيرِ . إنه يزعمُ بتجاهُلِ العارِفِ ، استحالَةً تبيَّنُ حقيقةَ هؤلاءِ المعتدين ، بعدَ أنْ طُمِسَتِ معاالمُ شخصياتِهم بقبائحِ الأعماлиِّ . وهو إذا تابَعَ البحثَ فسوفَ يصلُّ إلى المعرفةِ ، بل يظُنُّ أنه قدْ يعرِفُ . فإنَّ حامِيَ الظنِّ بعدَ ذلكِ التسويفِ ، يعني استبعادَ جدوىِ البحثِ والتفيشِ ، لأنَّ ما فعلَه المعتدون شَوَّهَ ذواتِهم ، وأفقدَهُم ما يَمْيِزُ به الرجالُ عن النساءِ ، في لزومِ العَهْدِ والحفظِ للجوارِ .

وفي الثاني ، أيَّ تعقيدِ التعبيرِ ، يهزُّ زُهْرَ بالمهجورِينِ ، ويقرُّبُ إلى السامِعِ ما في نفوسِهم من الإضطرابِ والانحرافِ ، حتى تنكِّروا للقيمةِ العربيةِ ، واعتدوا على أسرةٍ تعيشُ في كُفَّهِم وحمايتِهم . فقد كان عليهم أنَّ يحافظُوها مِنْ عدوانِ الآخرينِ ، لا أنْ يكونُوا هم الظالمينِ ، بسلبِ المالِ والزوجةِ والأولادِ .

٣ - وقائع تاريخية

وقد كان العربيُّ في التواصُلِ والخطابِ ، على وعيٍ للمَراميِّ الاقتصاديَّةِ ، ينزعُ إليها ويدركُ وظائفَها الواقعيةَ ، وخدمتها لتخفيضِ الجُهدِ والمعاناةِ ، ولا سيما التراكيبُ التي يكثُرُ استعمالُها في التعبيرِ . وعلى ذلك جاءَ عندهم «أيش» ، اختصاراً لقولِ : أيُّ شيءٍ؟^(٣٠) واختصرُوا «من أجلِ أنكَ فعلْتَ» ، فقالوا : أَجَنَّكَ فعلْتَ . والقسمُ بـ «إيِّ وَاللهُ» صارَ عندهم : إيوَ^(٣١) ، و«انِعِم» صارَ في اللفظِ : عِمْ ، و«انِ عَ» صارَ : نَّ .

وقال أبو العباس المبرُّ : سمعتُ عمارةَ بنَ عقبةَ بنَ بلاطَ بنَ جريراً ، يقرأ^(٣٢) : «ولا الليلُ سابقُ النَّهَارَ» ، فقللتُ له : ما تريِّدُ؟ قال : أردتُ «سابقُ النَّهَارَ» . فقللتُ : فهلا قلتهَ . فقال : لو قلتهُ لكانَ أوزنَ . وقد علقَ على ذلكِ ابنُ جِنِّي (ت ٣٩٢) ، بأنَّ عمارةَ إنما طلبَ الخفةَ بعدمِ التنوينِ ،

لأنَّ قوله «أوزن» يعني : أثقل وأقوى . فهو من قولهم : هذا درهم وازن ، أي : ثقيل له وزن^(٣٢) . وذكر أيضاً أنه سأل غلاماً أعرابياً فصيحاً ، من آل المُهِيَا^(٣٤) ، عن لفظة من كلامه : كيف يُؤديها ؟ فقال : بالنصب لأنَّه أخفٌ .

وكان ذلك حاضراً في أذهان النحاة أيضاً ، وهم يحللون كلام العرب ، ويضعون المقاييس والضوابط ، ويفسرون الظواهر الاقتصادية في التركيب . وقد عَبَرُوا عنه بالتحفيف والاستخفاف والاستغاء ، لكثرَة الاستعمال . ولذا كان أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤) يذكُرُ أنَّ العرب حذفوا من نحو «لا أدر ، ولم يك ، ولم أبل ، وخذ ، وكل» ما لا يقتضيه القياس ، لما كثُرَ في كلامهم^(٣٥) .

وقد عَرَضَ الخليل^١ مثل ذلك ، حين وقف على قول العرب : لا إِبُوك ، ولقيته أمس ، فذكر أنَّ الأصل هو : اللَّهُ إِبُوك ، ولقيته بالأمس . ولكنهم حذفوا الجار والالف واللام في الموضوعين ، تحفيفاً على اللسان ، حين كثُرَ في كلامهم ، لأنَّهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج^(٣٦) . ويمثل هذا فُسْرُ حذف الهمزة في المضارع من نحو : أَكْرَمَ وآخْرَجَ ، مع أنَّ القياس يُوجِبُ بقاءها فيه^(٣٧) .

وكثيراً ما عرض سيبويه (ت ١٨٠) ، مثل هذه الظواهر ، وذكر ما فيها من الحذف لتحفيض ما يتَرَدَّدُ استعماله في الكلام . ومن ذلك عدم تنوين الاسم العلم الأول^(٣٨) ، في نحو «هذا زيدُ بْنُ عمرو» ، مع أنه غير مضاد ولا محلّي بـ «أَل» ، وحذف الخبر بعد «لولا» ، وبعد : هل مِنْ طعام ؟ والمحذف في مثل قولهم : لا بأس ، ولا أبا لك ، وليس إلا ، وليس غير ، ولو أنَّ زَيْداً .

تلك نماذجٌ من ظواهر الاقتصاد في التركيب ، تمثِّلُ ما زَعْمناه من نزعة العربية إلى التخلّي عن التفريعات المعقّدة ، والأنظمة التعبيرية المختلفة ،

والصيغة المجهدة . . . ولا شك أن بعض ما ذكرناه قد يكون في اللغات الأعجمية ، لكنه أقل حضوراً وظهوراً فيها . وقد عبر عن هذا ابن خلدون (ت ٨٠٨) ، حين قال : « ولذلك نجد كلام العجم ، في مخاطباتهم أطول مما نقدر به بكلام العرب . وهذا معنى قوله ﷺ : أُوتِيتْ جَوَامِعَ الْكَلِمِ »^(٣٩) .

الاقتصاد في تنوّع الأصوات

تتوالى الأصوات في التركيب ، مشكلاً توافراً ملولاً وتموجات بين التجانسات والتناقضات والمتقاربات ، مع لمسات تنعيمية يضفيها المتكلّم ، فيكون ما يُعرف بالإيقاع الصوتي اللغوي^(٤٠) . ولكي يتضح ما في العربية من تميّز في هذا الميدان ، ميسّر لاقتصاد الجهد العلاجي ، يحسن بنا أن نعرض شيء من توزيع الأصوات في لغة العرب .

وهنا لا بدّ من الحديث عن الحرف والصوت ، إذ الأول هو صورة رمزية لغوية للثاني تميّزه وتحددّه - يعني أنه تجريد له - في حين أن الصوت اللغوي هو تحقيق ذلك الرمز ، أي : أداء صوتي يتحقق دلالته . ذلك لأنّه هو من مندفع من جهاز التصوير ، ويتكوّن من تموّجه دفعه بسرعة وقوة ، عملية فرع أو قلع^(٤١) .

والحروف نوعان^(٤٢) : أولهما الصامت ، وهو الصوت اللغوي الذي يحدُث ، عندما يعترض النفس حاجز في مجراه ، ثم يفسح له . وهذا النوع يمثله في العربية ٢٨ حرفاً ، فهو أكثر عدداً من الثاني المعروف باسم الصائب أو المصوت ، لأنّه يتمثّل في ٣ أحروف ، هي الحروف المدية : الألف والواو والياء ، تحدُث دون حاجز يعترض النفس . ومن طبيعة هذه الثلاثة أنها كثيراً ما تتبادل هي وثلاثة أحرف صامتة - أعني الهمزة والواو والياء - فية بعضها من الآخر أو بدلأ منه .

ويُشاركُ هذه المدِيَّة في طبيعتها الحركاتُ الثلاثُ ، لأنَّها أبعاضٌ مِنَ المدودِ ، كُلُّ منها بعضٌ مِنْ مجانيسيه^(٤٣) . فالحركةُ أصغرُ صوتٍ لُغويٍّ ، للانتقالِ من صامتٍ إلى آخرٍ ، وتكونُ بحركةِ الشفَّتين واللسان والفكَّ . ثم إنَّ هذه الأصواتَ الثلاثَة تتوالى في الدقَّة ، بحيثُ تكونُ الكسرةُ دون الصمةِ ، والفتحةُ أدقَّ من الافتتنين ، كُلُّاً منها على حِدةٍ . أمَّا السكونُ فهو عدمُ الحركةِ بعد الصامتِ أو الصائبِ ، ويكونُ بتوقفِ اللسان والشفَّتين والفكَّين ، ليبقى اللفظُ بالحرفِ مجرَّداً ، مع نوعِ من القوَّة^(٤٤) .

١ - المخارجُ والموضعُ

وعلى هذا فإنَّ للحروفِ الصامِتةِ مخارجٌ تتَكَوَّنُ فيها الأصواتُ . والخرجُ هو مكانُ نُطقِ الحرفِ . إنَّ النقطةَ التي يتَكَوَّنُ فيها الصوتُ من مجرى النَّفَسِ ، أي : الموضعُ الذي يعترضُ الحاجزُ فيه النَّفَسُ أثناءَ النُّطقِ بالصوتِ . وهذا هو المخرجُ الأصليُّ للحرفِ ، ثُمَّ قدْ يكونُ له مخرجٌ فرعيٌّ أو أكثرُ ، ولكنه لا يُحدَّدُ هنا .

وإذا تراجعنا في مجرى الصوتِ للحروفِ الصامِتةِ لمسنا توزُّعَها ، فيما يلي من المخارجِ : فالمخرجُ الشفَّويُ بين الشفَّتين للأحرُفِ الثلاثَةِ : الباءُ والميمُ والواوُ الصامِتةِ . والأسناني بين باطنِ الشفَّةِ السُّفلِيِّ وأطرافِ الثَّنَيَا العُلَيَا لحرفِ واحدٍ ، هو الفاءُ .

ثم المخرجُ اللسانيُّ الأسنانِيُّ ، وفيه ثلاثةُ مدارجٍ : أولُها بين اللسانِ وأطرافِ الثَّنَيَا العُلَيَا ، ويكونُ لأحرُفِ ثلاثةٍ : الدَّالُ والثَّاءُ والظَّاءُ . والثاني بين طَرَفِ اللسانِ وفُويقِ الثَّنَيَا العُلَيَا ، وهو ثلاثةٌ أيضًا : السِّينُ والزَّايُ والصادُ . والأخيرُ بين طَرَفِ اللسانِ وأصولِ الثَّنَيَا العُلَيَا ، ويختصُّ به أربعةُ أحرُفٍ : الصَّادُ والثَّاءُ والدَّالُ والظَّاءُ . ويلي هذا الأخيرَ مخرجٌ لسانيٌ لثَوِيٍّ ، بين طَرَفِ اللسانِ ولِثَةِ الثَّنَيَا العُلَيَا . وهو لأحرُفِ ثلاثةٍ : الراءُ ثم التُّونُ ثم

. اللام .

ونقف بعد على المخرج اللساني الحنكي ، وفيه مدرجان : أولهما بين وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى ، لثلاثة أحرف ، هي الياء الصامتة والشين والجيم . وثانيهما بين أقصى اللسان وأقصى الحنك الأعلى ، يتفرّد به حرف واحد هو الكاف . ويليه مخرج لساني لهوي ، بين أقصى اللسان واللهاة يكون حرف واحد أيضاً ، هو القاف .

وأخيراً يلقانا المخرج الحلقي ، في مضيق الحلق واقباضه ، وله مدارج ثلاثة : أولها في أدنى الحلق ، لحرفين اثنين ، هما الحاء والغين . وثانيها في وسط الحلق ، يكون لحرفين أيضاً ، هما الحاء والعين . وآخرها في أقصى الحلق ، يتوضع فيه أيضاً حرفان ، هما الهاء والهمزة . فمع الهاء ينقبض رأس الحنجرة قليلاً ، ومع الهمزة يتتطيق تماماً عند فتحته بالزمار ، ثم ينفرج فجأة ، حتى إن بعض اللغويين عدوا الهمزة حرفاً حنجرياً لا حلقياً . ومهما يكن فإن لفظها عملية عضالية مجهدة ، تقتضي نبرًا شديداً يُشبّه التهوع للقيء ، مما حمل العرب على تخفيفها بألوان من التبديل ، وأبعد كثيراً من الأعجم عن استخدامها في الكلام .

تلك هي مخارج الحروف الصوامت . أما الأحرف الصائمة فلها مواضع في الجهاز الصوتي . وعلى هذا فالموضع هو مكان نطق حرف المد ، الذي هو من حيث الزمان ضعف أو أضعف للحركة المجاورة له ، ومن حيث الشدة والضخامة أضعف أضعافها بلا شك . ويكون توزع مواضع هذه الأصوات كما يلي :

ففي الكسرة ، يرتفع الفك الأسفل إلى أعلى ، ويصعد أول اللسان إلى أقصى ما يمكن نحو الحنك الأعلى ، دون أن يحبس النفس أو يُسبّب بمروره

حقيقاً، مع تباعد الشفتين قليلاً بانفتاح أفقِي ، وجذب نحو الأسنان وميل لِّين إلى أسفل . وكذلك الحال في ياء المدّ ، من نحو : عِيد و كَرِيم ، مع مضاعفة الزَّمْنِ و زيادة الجذب الأفقي والميل . وإذا صعد اللسان أكثر ، مما هو عليه في هذه الياء ، كان حَقِيقٌ يخرج به صوتُ ياء اللَّيْنِ ، بين اللسان والحنك ، من نحو : بَيْت و سَيْل . وهذه الياء هي غير الصامتة ، في مثل : يَلْعَب و صَيْدَ و مَيْوَل و مَكَابِد و مَرْيَم و شَيْمَ .

وفي الفتحة ، يهبط الفكُ الأسفلُ ، ووسط اللسان إلى قاعِ القَمِ ، مع إعلاهِ أقصى اللسان قليلاً نحو أقصى الحنك ، وانفراج الشفتين . وكذلك الحال في الألفِ ، من نحو : جار و عام ، مع مضاعفةِ الزَّمْنِ و زيادةِ انفراج الشفتين ، وهبوطِ الفكِ الأسفلِ وسط اللسان .

وفي الضمة ، يرتفعُ الفكُ الأسفلُ ، ويصعدُ أقصى اللسان إلى آخرِ ما يمكنُ نحو أقصى الحنك ، دون أن يُحبسَ النَّفْسُ أو يُسبِّبَ بمروره حقيقةً ، مع ضمِ الشفتين ومدهما إلى الأمام بعيداً عن الأسنان . وكذلك الحال في واو المدّ ، من نحو : عُود و رُوح ، مع مضاعفةِ الزَّمْنِ ، وزيادة ارتفاعِ الفكِ الأسفلِ ، وشدَّةِ الضمِّ والمد للشفتين . وإذا صعد اللسان أكثر ، مع ازديادِ في ضمِ الشفتين ومدهما ، كان حَقِيقٌ يخرج به صوتُ واو اللَّيْنِ ، من مثل : شَوْقَ وَقُولَ . وهذا غيرُ الواو الصامتة ، من نحو : وَصَلَ وَعَوْرَ وَدُولَ وَمَقْوَدَ وَجَدَوْلَ وَعِوَلَ وَسُورَ .

فالملدُ : نفسٌ يستطيل بعد مُضي نفسِ الحرف الصامت . إنَّ بمنزلةِ الحَرْفِ المتحرّك ، ولا يكونُ إلا بعدَ صامتِ . ويَمْرُّ الهواءُ في موضعه وموضع الحركة بلا حوايلَ ، فيكونُ موضعُهما أوسعَ من مخارجِ الحروف الصوامتِ؛ ولذا كان صوتُ المدّ أو الحركة أكثرَ وضوحاً ، في السَّمَعِ ، من تلكِ الحروف . ثم

إنَّ الْأَلْفَ وَالْفَتْحَةُ أَكْثَرُ وَضُوحاً وَلِيَنَا وَمَدًّا مِنْ أَخْوَاهُمَا ، وَبِلِيهِمَا فِي اللَّيْنِ يَاءِ الْمَدِ وَالْكَسْرَةِ . أَمَّا وَأَوْالُ الْمَدُ وَالضَّمَّةُ فَفِي لَفْظِهِمَا بَعْضُ التَّشْقِيلِ وَالْجَهْدِ .

وَهَذَا الفَصْلُ بَيْنَ الْمُدُودِ وَمُجَانِسَاتِهَا هُوَ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ ؛ إِذْ يُطْلَقُونَ عَلَى الْأَوَّلِيَّ اسْمَ الْأَحْرَفِ ، وَعَلَى الثَّانِيَّ اسْمَ الْحَرَكَاتِ ، مَا يُشَعِّرُ بِالْتَّمايزِ وَالْتَّبَاعَيْنِ . غَيْرَ أَنَّ أَبَا عَلِيِّ الْفَارَسِيِّ (٤٥) خَالَفَ هَذَا الإِجْمَاعَ ، وَصَرَّحَ أَنَّ الْحَرَكَاتِ هُنَّ أَحْرَفٌ أَيْضًا ، إِلَّا أَنَّ الصَّوْتَ بِهِنَّ أَقْلُ مِنَ الصَّوْتِ الْمُدُودِ .

وَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ قِلَّةَ الصَّوْتِ فِي لَفْظِهِنَّ ، كَمَا يَقُولُ ، لَا تُخْرِجُهُنَّ عَنْ أَنْ يَكُنْ أَحْرَفًا ، لَاَنَّ بَيْنَ الْحُرُوفِ الصَّامِتَةِ أَنْفُسَهَا فَوَارِقٌ ظَاهِرٌ فِي الْكَمْيَةِ الصَّوْتِيَّةِ . فَكَمَا أَنَّ النُّونَ السَاكِنَةَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ حُرْفٌ كَالصَّادِ ، مَعَ أَنَّهَا أَقْلُ صُوتًا مِنْهَا ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْحَرَكَاتُ أَحْرَفًا أَيْضًا . وَعَلَى هَذَا ، فَإِنَّ مَا يُسَمِّي حَرْكَةً وَالْمَدَّ الْمُجَانِسَ لَهُ هَمَا فِي الْحَقِيقَةِ حَرْكَتَانِ لِلنَّاطِقِ . وَكُلُّ مِنْهُمَا حُرْفٌ . وَالدَّلِيلُ عِنْدَهُ مَا تَرَاهُ مِنْ قِيَامِ أَحَدِهِمَا مَقَامَ الْآخِرِ ، فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ الْلُّغُوِيَّةِ : الدَّلَالِيَّةِ وَالصَّرَّافِيَّةِ وَالْإِعْرَابِيَّةِ .

وَأَيًّا كَانَ التَّوْجُّهُ فِي هَذَا السُّبْلِ فَالْمَدُّ وَالوضُوحُ صَفَاتُ مُشَتَّرِكَتَانِ بَيْنَ النُّونَيْنِ . وَيَقَارِبُهُمَا فِي ذَلِكَ كُلُّ مِنَ الْلَّامِ وَالْمِيمِ وَالنُّونِ ، إِذْ هِيَ أَكْثَرُ الصَّوَامِتِ وَضُوحاً وَطُولًا ، فَتُشَارِكُ الْأَحْرَفُ الصَّوَائِتَ أَيْضًا ، وَتُسَمِّي أَشْبَاهَ أَصْوَاتِ الْمَدِّ . وَبِلِيهَا فِي هَذَا حُرْفِ الرَّاءِ ، فِي حِينٍ أَنَّ أَقْصَرَ الصَّوَامِتِ هُوَ الْحُرْفُ الشَّدِيدَةُ ، كَالْهَمْزَةِ وَالْبَاءِ وَالْقَافِ وَالْكَافِ .

فِي الْحَرْكَةِ وَالْمَدِّ ، يَكُونُ فَتحُ الْفَمِ أَكْبَرَ مِمَّا فِي الصَّوَامِتِ عَامَّةً ؛ وَلِذَلِكَ يَمْرُّ الْهَوَاءُ مِنَ الْجُحُوفِ إِلَى الشَّفَتَيْنِ كَتِيَارًا مُسْتَمِرًا ، لَا تُصَادِفُهُ عَقْبَةٌ وَلَا تَضَيِّقُهُ وَلَا احْتِكَاكٌ ، فَلَا يَحِيدُ عَنْ خَطَّ الْوَسْطِ فِي الْجُرْبِيِّ ، وَذَلِكَ يَجْعَلُهُ أَصْوَاتًا جَوْفَيَّةً هَوَائِيَّةً . وَهُوَ فِي الْأَلْفِ وَالْفَتْحَةِ أَوْضَعُ مَا يَكُونُ فِي يَاءِ الْمَدِّ وَالْكَسْرَةِ ، وَأَقْلُ

وضُوحاً في الواو المدية والضمة .

ثم إن لكل من المدود وأخواتها الهوائية ثلاثة أنواع صوتية : المفخّم يكون مع المطبق من نحو الصاد والطاء ، والمتوسط يكون مع المستعلي من مثل الخاء والغين والقاف ، والمرفق يكون مع سائر الحروف ، كالسین والميم والنون والهاء والعين والراء .

والباء والواو الليتان صوتان صامتان ، ولكنهما أقرب إلى صوت المد شبهاً مما سواهما ، وهما يمثلان مرحلة انتقال الصامت الصرف إلى المد الكامل . وقد وصفتا باللّيأن لأن مخرجهما يتسع للنفس أكثر من سائر الصوامت . وعلى هذا تدرج الباء والواو في المد واللين والصمت ، وهذه الميزة الصوتية الثلاثية هيأتهما لضعف الاستقرار ، فكثُر فيهما التصرف الصوتي بالإعلال والإبدال والإدغام ، لأن التغيير المحتمل يُؤنس بما يُشبهه أيضاً .

وفيما عرضنا ، من توضع الأصوات العربية ، نرى أنه يشغل مدارج واسعة المدى في الجهاز الصوتي . فهو يمتد من قمة الحنجرة إلى مُنطبق الشفتين ، ويُمثل مجالاً ظاهراً لاستيعاب أصوات الطبيعة ، في تنوّعها وسعتها ، ومارسة جميع الأصوات الإنسانية اللازمة في التعبير . وهذا مفقود في بعض اللغات الحية ، إذ يحصر أداؤها في نطاق ضيق ، فتتزاحم وتراكب في جهة من الحق ، أو في جانب الشفتين وما يُواهُما من الفم والحنجرة .

ثم إن الاتساع المديد المذكور له أثر ظاهر في التيسير اللفظي ، حين صياغة المفردات والتراكيب ، إذ يفتح مجالاً للتّنقل بين مدارج وأحياز متّوقة ومتّباعدة ، تسهل النطق والتعبير . ذلك أن توالي الأصوات يستفيد حين الأداء من هذه المدارج والأحياء الموزعة لتنسيب الأصوات ، بعيداً عن التقارب والتداخل ، فيخفّف على المتكلّم كثيراً من الجهد العضلي المطلوب .

وهذا ضربٌ ظاهرٌ من الاقتصاد اللغوی ، تمتازُ به لغةُ العرب ، في طبيعةِ توزُّعِ الأصواتِ . ولو كان المجال محدوداً ، كما في بعض اللغاتِ ، لكان مشقةٌ في معاناةِ التعبيرِ ، بتدخُلِ الخارجِ وصعوبةِ تمييزِ الأصواتِ الشديدةِ التقاربِ .

٢- صفاتُ الأصوات

أضيف إلى هذا الاتساع المدرجي ما تمتازُ به الأصواتُ العربيةُ ، من ازدواجِ في الصفاتِ ، يُروَدُ الترکيب الصوتي بنوع آخر من الاقتصاد اللغوی . فالصيغة هي طريقةُ نطق الصوتِ في المخرج والموضع والوترين الصوتين وشكل اللسانِ . ويظهرُ ذلك الازدواج جلياً في المقابلات بين الجهر والهمس والشدة والرخاؤة ، والاستعلاء والاستفال ، والإطباقي والافتتاح ، والانزلاق والإصمات ، والتخفيم والترقيق .

فهذه ظواهر صوتية متضادة ، يتقابلُ فيها صفات قوية وأخرى ضعيفة ، ثم يتسرّبُ بينها صفاتٌ ثلاثةٌ خاصةٌ منها القويُّ ، كالمدُ والصفير والانحرافِ والتكرار والإشراب والتتشيي والاستطالة والقلقلة والنفخ ، ومنها الضعيفُ ، كاللين والهوي والخفاء والغنة ، فيكونُ عن ترددِها وتوزيعها في النسج التعبيري تنويعٌ مستبعدٌ للتدخلِ والثقلِ والمعاظلاتِ ، مع ضربٍ من التغريم للأداءِ الصوتي . وإليكَ بياناً بعضِ هذه الصفات .

فالمجهورُ تضيق معه فتحةُ المزمار ، فيتقاربُ الوتران الصوتيان ويهتزان اهتزازاً متناظراً تكونُ عنه ذبذبات قوية ، تضخمها الفراغاتُ في المجرى . وذلك في الحروفِ القويةِ الجرس : بـ جـ دـ رـ زـ ضـ ظـ عـ غـ لـ مـ نـ وـ يـ . وكذلك شأنُ المدود والحركاتِ ، لأنها تُعدُّ من الأصواتِ المجهورة ، في التضخمِ والقوية . والمقابل للمجهور هو المموس ، أي : الذي لا يهتزُ معه الوتران ويلزمان التباعد ، فيكونُ لهما ذبذبات خفيفة كالهمس ، بممرور

النفس من الحلق والفم، ويقتضي جهداً عضلياً ظاهراً. وهذا في : أت ث ح خ س ش ص ط ف ق ك ه .

أما الشديد فينحبس معه النفس انحبساً تاماً ، بالتقاء عضوي التصويب. فإذا تم تكُون الحرف انفصل العضوان ، وحدث انفجار صوتي. وذلك في الحروف : أ ب ت ح د ض ط ق ك . والمقابل لها رخو ، وهو الذي يضيقُ مجرأه ، ولا ينحبس معه الهواء ، فيكون للفنس احتكاكاً بالجرى له صفيرٌ خفيفٌ . وهذا في : ث ح خ ذ ز س ش ص ط غ ف ه . وبين هذا وذاك متوسط ، يكون معه التقاء عضوي التصويب غير تام ، فيتسرب النفس بلا صفير ولا حفيث . وهو في : ر ع ل م ن و ي .

وأما المطبق فيرتفع معه مؤخر اللسان نحو آخر الحنك ، وينطبق عليه حتى يحصر الصوت ، مع تقدّر وتراجع إلى الوراء ، ليكون حجراً رنيّ ، فيخرج الصوت مفعماً من تنفس آخر أيضاً . وذلك في الأحرف : ص ض ط ظ . والمقابل لها مفتوح ، وهو الذي يلزم معه اللسان وضعه العادي ، دون ارتفاع إلى الحنك . وهذا في الأربعاء والعشرين حرفاً الباقي بعد المطبقة .

وأما المستعلي فيرتفع معه أيضاً مؤخر اللسان نحو آخر الحنك ، فيضيقُ الجرى ، ويكون احتكاكاً النفس بهما في المضيق . وذلك في الأحرف المطبقة ، مضافاً إليها : خ غ ق . والمقابل لها مستقلٌ ، وهو الذي يلزم معه اللسان قاع الفم ، ولا يرتفع نحو الحنك . وهذا في الواحد والعشرين حرفاً الباقي بعد المستعلية .

وانت ترى أن بعض هذه الصفات مشتركة في حروف ، وقد يجتمع في بعض الحروف أكثر من صفة مشتركة . وهذا يمثل ميزة صوتية ، تقاربُ بين الحروف المذكورة ، وإن اختلفت في الخرج ، فيكون بينها تبادل أو تفاعل حين التقاء أو المجاورة أو التماس ، يولد تنافراً أو ازدواجاً صوتياً ، ويقتضي

التصرف العلاجي ، لتحقيق الانسجام في الإيقاع ، أي : الاقتصاد المناسب للأداء .

هذا لأنه ينشأ عن التركيب اللغظي ، ما لم يكن في حالة الإفراد الصوتي للحرف الواحد ، ويصعب على اللسان أداء ذلك على حقه إلا بالرياضية الشديدة والتدريب المستمر^(٤٦) . فاللام مثلاً تُفعَّم بعد آخر الإطابق ، فيتأخر مخرجها ، وكذلك الراء . والهمزة تُرقَّق قبل تلك الأحرف أو الأحرف الحلقية ، والراء والسين يُخشى ذهاب افتتاحهما واستفالهما ، بتجذب حرف مُطبق لهما بعدهما إلى لفظ الصاد . والكاف يتأخر مخرجها بحسب الحركة : ف تكون مع الكسرة في أدنى الحنك ، ومع الفتحة في وسطه ، ومع الضمة في أقصاه . والميم يُحدَّر من تفخيمها إذا كانت متحركة ، ولا سيما حين تكون قبل حرف مفعَّم .

والحروف الشديدة المجهورة عامةً تطول إذا كانت ساكنة بجوار مهموس ، لظهور صفاتُها ويتميز لفظُها . ثم إنَّ الحرف المدغم يطول ، وكذلك الغنة والإخفاء يكونُ عنهما مدُّ الصوت ، والحرف الصائب نفسه يتقدُّم قبل المجهور . وهو أيضاً يتضخم بعد حروف الاستعلاء ، نحو : قال وحاد وظالم وصابر وضامر وغائب وظاهر ، ويقود وتخون وظُهر ونصوم وتضوع وغُدر ويطول ، وقيس ويُخيب وعظيم ويُصير ويضمِّن ومغيَّب وخطير . وكذلك شأنها إذا وقعت قبل ، وشأن الحركات في مثل هذه الواقع .

٣ - مُميَّزات الصوات

ثمَّ تترَّجِّب الصوات ، أي : الحركات والمدود ، بأطراف هذه الأصوات ، لتختفَّ كثيراً من الشدة والجفاف ، وتُضفي بالتنويع والتنعيم ألواناً من التعديل ، وتحقق الانسياب اللطيف للإيقاع المركب ، في مقاطع صوتية متواالية . ولذا زعم الخليل أنَّ الأصل في الحرف سكونه ، وأنَّ الحركات زواياً ،

تَلْحِقُ الْحُرُوفُ لِتَسْيِيرِ النُّطُقِ وَالْكَلَامِ^(٤٧)

والتنويعُ الذي في هذه الصوائت يتبديء من الصفات المتفاوتة الملزمة لها في مواضع التصويت ، مع ما تمتاز به من وحدة الصفة ، في أنها صوات مجهورة قوية واضحة . فالضمة خالية معلقة ، موضع نطقها آخر الفم ، وتقتضي استداررة الشفتين وضمهما ، وتحمل بشدتها صورة النبر . فهي أثقل الحركات ، وتشاركها الواوُ المدية في هذا كله ، مع مبالغة وتضخم فيه ، فتظهران بميل سليس إلى فوق في مجرى الصوت .

وتقابلاهما الفتحة والألفُ في التقل والشدة ، إذ الفتحة متوسطة مُفرجة ، وموضع نطقها أولُ الثلث الأخير من الفم ، وتقتضي افتاحاً واسعاً للشفتين . فهي أخفُ الحركات وألينها ، حتى قيل : إنها أختُ السكون . وتشاركها الألفُ في ذلك ، مع مبالغة وامتداد ، فتبذوان بميل سليس إلى أسفل في مجرى الصوت وتوسيط حمور الفم .

ثم تجدر الكسرة أمامية معلقة ، لأن موضع نطقها أولُ الفم ، وتقتضي انفراجاً يسيراً للشفتين ، مع جذب إلى الخلف وكسر . وتشاركها الياء المدية في هذا ، مع مبالغة وتضخم وامتداد ، فتتجليان بميل سليس إلى أسفل في مجرى الصوت . وبهذا يدو ما فيهما ، من مناقضة للضمة والواو في بعض الخصائص ، وما تمتازان به من توسيط بين الخففة والتقل .

ولهذا أيضاً كانت الفتحة والألفُ من الناحية الصوتية ، وسطاً بين الضمة والواو من جهة ، وبين الكسرة والياء من جهة أخرى ، ومقارنتين لها نسبياً ، في حين أن الضمة والكسرة متناfurتان ، وكذلك الواوُ والياء . على أن القرب بين الفتحة والكسرة أكثر منه بينها وبين الضمة ، حتى إنهم متأخitan . الأمر الذي سوأ تبادلهما موقع النصب والجر في الجمع السالم .

أضيف إلى هذا أن الواو والياء المديتين يتسع مداهما في اللفظ ، إذا وقعتا

قبل همزة أو حرفِ ساكنٍ ، ويقلصُ مداهِما إذا كانتَ لِيَتَّينَ ، أي : بعد فتح مُحْتَفِظَتِينَ بالسكون ، ثم يَزُولُ المدُّ كُلُّهُ إذا تحرَّكَا . فالفتحةُ قبلهما تذهبُ ببعضِ المدّ ، والحركةُ بعدهما تسلُّبُه كُلُّياً ، لأنَّها تنصِّبُ اللسانَ فتمنَعُ الصوتَ أنْ يَجريَ مَمْدوِداً . وما ذكرنا هنا ، يَظُهرُ أنَّ الواوَ والياءَ اللِّيَتَّينَ هما من الصوامتِ ، ومن أنصافِ الصوائبِ ، فيهما مَدٌّ يَظُهرُ بوضوحٍ ، إذا كانتا في مقطعٍ نهائِي من نحو : يَرْضُونَ ، وَيَسْعَيْنَ .

الفصل الثاني الاقتصاد الصوتي في الصيغ

تتواصلُ الحروفُ الصائمةُ والصادِمةُ والحركاتُ والسكناتُ ، في التركيبِ المجرد للصيغ ، كما ذكرنا من ذِقْلِيل ، فيتلَوُنُ ما بينها من الخصائصِ والصفاتِ ، مُؤثِّراً بعضاً في بعض ، نتيجةً التماسِ والاحتكاكِ والامتزاجِ . وبذلك يفقدُ كُلُّ منها شيئاً من سماتِه الصوتيةِ ، لما يكونُ قبله أو بعده من عناصرٍ فاعلةٍ ومنفعةٍ ، فيتكونُ نسيجٌ صوريٌّ جديدٌ ، هو مجموعُ الوحداتِ المتواصلةِ ، مع تموُجاتِ القوَّةِ والضعفِ في نُبُرِ اللفظِ ، والتبدلاتِ الإيقاعيةِ المولدةِ من الوقفِ ، والتفاعلِ بالتأثيرِ والتأثرِ . وقوامُ هذه التبدلاتِ ما تُولِّده تلك الاحتکاکاتُ ، مع تلوُنِ المقاطعِ الصوتيةِ ، والضروبِ المختلفةِ من النُّبُرِ ، في الشِّرِّ والشُّعُرِ .

١ - المقاطع الصوتية

عندما تتَوالى العناصرُ الصوتيةُ في صيغ الكلام ، يتكونُ منها وحداتٌ متواصلةٌ ، مختلفةُ الأنواعِ اختلافاً ظاهراً ، تَوزُّعُ في مستوياتٍ إعرابيةٍ أو صرفيةٍ أو إيقاعيةٍ . والمقطعُ أصغرُ تلك الوحداتِ ، إذ يلي الحرفَ في المقدارِ الصوتيِّ ، ويكونُ دُفعَةً متميزةً يُمكنُ فصلُها ، وتحليلُ ما قاتَ عليه من الشكلِ والبنيةِ والكميَّةِ ، لمعرفةِ ما يكونُ فيها من أنواعِ درجاتِ وصفاتِ .

إنهُ يتكونُ من صامتٍ مع حركةٍ أو صائبٍ ^(٤٨) ، وقد يكونُ أكثرَ من ذلك . وهو «أصغرُ وحدةٍ صوتيةٍ يُمكنُ فصلُها من تركيبِ الكلمةِ» . ^(٤٩)

فالمقطع إيقاع صوتي ، يُمثّل مجموع العناصر التي تُتّسج من خفةً صدريةً لغويةً ، أي : من ضغطة للحجاب الحاجز على الرتین للتصویت ، يكون عنها جهد عضليٌ يتضاعد إلى القِيمَة ، ثم يَبْطُ حتى يتَّعدَ . وهذه الضغطة هي المدة الفاصلة بين وقوتين ، من عمليات جهاز الصوت ، تولِّد وحدة كمية متميزة في التَّركيب ، وتختلف في مقدارها وصفاتها بين اللغات . وقد اختلف العلماء الدارسون في تحديد أنواع المقاطع وتسميتها . ونحن إذا رأينا بـ « ص » إلى الحرف الصامت ، وبـ « م » إلى حرف المد ، وبـ « ح » إلى الحركة ، أمكننا أن نلاحظ أنواع المقاطع فيما يلي ، باعتماد العناصر المكونة لها :

- ١ - المقطع القصير المفتوح ، نحو : قَبِ تُلَ . وهو مُكوَّنٌ من : ص ح .
- ٢ - المقطع المتوسط الممدود ، نحو : يَا فِي ذُو . وهو مُكوَّنٌ من : ص م .
- ٣ - المقطع المتوسط المغلق ، نحو : لَوْ كَيْ قُلْ مِنْ . وهو مُكوَّنٌ من : ص ح ص .
- ٤ - المقطع الطويل المغلق ، نحو : بَابْ سُورِ عِيدِ زَايْ وَاوْ . وهو مُكوَّنٌ من : ص م ص .
- ٥ - المقطع العنقودي ، نحو : جَمْعْ مِلْحْ قُفلْ وَرْدْ . وهو مُكوَّنٌ من : ص ح ص ص ^(٥) .
- ٦ - المقطع الطويل العنقودي بمتماثلين ، نحو : هَمْ حُبْ رِيْ جَوْ . وهو مُكوَّنٌ من : ص ح صص .
- ٧ - المقطع المديد العنقودي بمتماثلين ، نحو : حَادْ ضَارْ هَاشْ . وهو مُكوَّنٌ من : ص م صص .

فالقصير حرف واحد ، والمتوسط حرفان ، والطويل ثلاثة أحرف ، والمديد أربعة . والشائعُ الكثيرُ الاستعمالُ مفردًا أو مركبًا هو المتوسطان ، إذ هما جُمهور المقطع العربي ، الذي يمتازُ بأنه أخفُ المقاطعِ جهداً ، لسلامة التصويم فيه . وقد يكونُ المقطعُ هابطاً ، إذ ينتهي بحرفٍ لينٍ بعد حركة ، نحو : بَيْت ، قَوْل ، جَيْش ، صَوت . أما الصاعدُ فيرد في المتوسط والقصير ، إذ ينتهي بـمَدّ ، أو بحركة بعد حرف علة ، نحو : سَاعَد ، جَيْل ، وَاحِد ، يَهَب ، وَسَاطة . وهذا الصاعدُ هو الأكثرُ ترددًا من الهاابط في التركيب ، وهو أخفُ جهداً منه أيضًا ، بـمَدّ أو حركة بعد حرف علة ، نحو : يَاسِر ، وَاصِل ، يُولَد ، طَوْيل ، مَصْنُون ، يُسَلِّم ، وَجَد ، وِلَادَة .

ثم إنَّ القصير ينحصر وقوعه مفردًا في الكلماتِ المفتقرة إلى التركيب ، أي : الأدواتِ والعلاماتِ الصرفيةِ والإعرابيةِ والضمائرِ المتصلة ، وفعلِ الأمرِ للمخاطب المفرد باللفيف المفروق ، نحو : عِلْقَة ، قِنْدَل ، لأنها لا تقومُ بنفسها في اللفظ ، ولا بُدَّ لها من اتصالٍ بما يُسَرِّ بها النطق .

أما الطويلُ المغلقُ فهو أكثرُ ما يكونُ في الوقف ، وقلَّ أنْ يرَدَ في الوصل ، إذ له شروطٌ قاسيةٌ لصعوبةِ التقاءِ الساكنَين . وأما الثلاثةُ الباقيَةُ ، أي : الطويلان والمديدُ العنقوديات ، فلا تَحصُل إلا في الوقف ، على عددٍ محدودٍ من الكلماتِ ، ويصيرُ كُلُّ منها في الوصلِ مقطعين . وهذا مع ما قبله من اتصالِ بالقصيرِ أو المتوسطِ ، يُخفِّفُ الجهدَ المبذولةَ في أداءِ الكلامِ .

وفي بعض اللغات خلافٌ كثيرٌ لهذا ، إذ ترددُ مقاطعٌ مكونةٌ ، من « ح ص » أي : القصير المغلق ، أو « ص ح » أي : المبتورين ، وهي ثقيلةٌ يتعدَّر نطقُها خالصةً . والراجحُ أنه لا بدَّ من همزةٍ خفيفةٍ قبل هذه المقاطع ، أو حركةٍ خفيفَةٍ بعدها ، ليتبَسَّرَ تحقيقُ النُّطْقِ السليم . وقد أغفلَ^(٥١) في رسمِ

الهيروغليفية مثلاً رمز الصائت بعد الصامت الوحيد في المقطع ، مما أوهم أنه خال من الحركة أو المد . وهذا مفقود في نسج اللغة العربية ، كما وصل إليها لفظها ورسمها أيضاً ، الأمر الذي يولد اقتصاداً في العلاج الصوتي للكلام ، ويزيل الصعوبات المعروفة في تلك اللغات .

ثم ترى افتقار مقاطع لغوية كثيرة في نسج العربية ، تقضي جهداً صوتيًّا لتحقيق الأداء . ومن ذلك المقاطع المكونة من : « م ح » ، أو « ح ص ص » ، أو « ص ص م » ، أو « ص ص ح » ، أو « ص ح ص » ، أو « ص ح ح » ، وما يتولد عنها في التركيب ، من صور معقدة عسيرة النطق السليم .

وليس في العربية مقطع مكون من حركتين أو صامتين أو مدين ، أو حركة أو صامت أو مد ، إذ لا يجتمع حركتان ولا مدان ولا صامتان دون حركة بعده ، ولا يلتفت مجرد صامت أو مد أو حركة لفظاً خالصاً ، ولا بد أن يرتكز مثل هذا على صوت آخر قبله أو بعده . ثم لا يتوالى فيها أربعة مقاطع قصيرة مفتوحة ، في الكلمة واحدة ، كما لا يجتمع صامتان بدون حركة بعده في غير الوقف . هذا هو الغالب ، وما جاء خلافه فهو مخصوص ببعض اللهجات ونادر .

وإذا ضمَّ إلى الكلمة ذات المقاطع الثلاثة القصيرة المفتوحة ، الكلمة متممة لها ، كالفاعل ونائه وما يشتهما ، جعل المقطوعان الثاني والثالث واحداً متوسطاً معلقاً لاقتصاد التصويب بتلوين التردد المقطعي ، فيما يُشبة الكلمة الواحدة . وذلك نحو : جَلَستُ ، سَلَمْتُ ، خَرَجْنَا ، دُفِعْتُ ، يَعْدُنَ ، طَفَقْنَا . فإنْ كانت الكلمة المتصلة غير متممة بقيت المقاطع كما هي ، نحو : سَأَلْنَا ، لَقِيْكَ ، جَمَعْهُ ، فَدَخَلَ ، سَنَجْدُكَ ، بِعَمَلْهِنَ . وإنما جاز مثل هذا لما سنذكره في الوقفات ، إن شاء الله .

ثم إنَّ الوحدة اللفظية تكون ذاتَ مقطع أحادي : قد ، من ، خُذ ، سِر ، أو ثانوي : سُوفَ ، ثُمَّ ، يَدُ ، أَخْ ، نَهَرْ ، قَلْبُ ، جَاءَ ، اسْمَعَ ، أو ثلاثي : لَعْلُ ، كَأْيَن ، جَبَلُ ، كِتَابُ ، لَعِبَ ، تَهَاذِي ، أو رباعي : مُسْتَفَهَمُ ، انتِصَارُ ، سَقَرَجَلُ ، اجْتَمَعَ ، تَدَحْرَجَ ، اطْمَانَ ، أو خماسي : تَسَرِّيَلُ ، يَدَحْرَجُ ، مُسْتَجَاهِلُ ، مُتَبَعِّثُ ، كُذْبَبَانُ . وقلَّ أنْ تَرَدَ في الستادسي مفردة ، نحو : كُذْبَبَانَةٌ^(٥٢) ، في حين تكُثر مُصَدِّرًا صناعيًّا أو ما يُشَبِّهُ : حَيْوانَةُ ، رَأْسَمَالِيَّةُ ، مَلَائِكَيَّةُ ، خُنْزُوايَّةُ . ولا تتجاوزُ المفردةُ هذا الحدَّ من المقاطعِ في اللُّفْظِ العربي الأصيل .

وكذلك تكون في الستادسي مركبةً مع غيرها من الألفاظ نحو : سَتَّعَلَمُ ، لَتَأْخُذَنَها ، استِقبالُكُنَّ ، مَلَاعِبُكُمَا ، وفي السباعي مركبةً ، أو من لفظِ أَعْجَمِيٍّ معربٌ نحو : استَوْضَحَتُمُونِيهَا ، نُعَلَّمُكُمُوهَا ، يَسْتَقْدِمُونَكُنَّ ، أَرْسْتُقْرَاطِيَّةُ ، إِمْپَراطُوريَّةُ . ويمكِّنها أن تتجاوزَ في الترکيب عشرة مقاطعٍ مِثْل : فَلَاسْتَوْهِينَكُمُوهُنَّ .

على أنَّ الحدَّ الواقعيِّ الاستعمال ، في المفردة العربية ، قَلَّ أنْ يتجاوزَ خمسة مقاطعَ . أمَّا المصادر الصناعيَّةُ فنوعُ من الدُّخْلِ ، يَنْحَصِرُ في ألفاظٍ محدودةٍ تَرُدُّ في ميادينَ معينةٍ من التعبير ، وأكثُرُها مركبٌ . وليس للمركبِ أَكَانَ من هذا النوع أَمِّنْ غيره حُكْمُ الأصلَةِ في النسيجِ اللغوي ، لأنَّه يَنْحُلُّ إلى كلمتين أو أكثرَ . فهو لفظٌ صناعيٌّ مولَدٌ ، يتَرجَّحُ ذكرُه في المركباتِ .

إذا استقرَتِ الألفاظُ العربية ، تتَّسِعُ أنواعَ المقاطعِ المترددةِ في نسيجها اللغوي ، رأيتُ أنَّ أكثَرَها يتوالى في مقاطعٍ مختلفةٍ . فالمعروفُ يقيناً أنَّ الثلاثيَّ الأصولِ لِحْفَتَه في اللُّفْظِ ، كان أكثَرَ مَا نُسِواهُ : الأَحَادِيُّ والثَّلَاثِيُّ والرَّبَاعِيُّ والْخَمَسِيُّ^(٥٣) . وهو حينَ يَكُونُ اسْمًا مجردًا يَغْلِبُ عليه سكونُ العينِ : (فِعْلُ) ، حتى لترى له مِنَ المفرداتِ أَضْعافَ مَا لمْ تحرِكْها^(٥٤) .

وذلك يعني أنَّ الغالبَ فيها هو توازيِ مقطعينِ في الكلمةِ الواحدةِ ، المتوسطُ المغلق مكررًا في التنوين . ثمَّ في التعريفِ أو الإضافةِ يصيرُ الثاني قصيراً مفتوحاً . وكذلك هو شأنُ المزيدِ منه ، والرابعِيُّ والخامسيُّ مجردين ومزيدين ، تختلفُ في اللفظِ الواحدِ منها المقاطعُ المتوااليةُ ، لتشكُّلَ نسيجاً متنوعاً ، يسهلُ على اللسانِ متابعته ، بأقلٍّ ما يمكنُ من الجهدِ العلاجيِّ . وهذا ضربٌ من الاقتصادِ عظيمٌ .

أما الأفعالُ الثلاثيةُ فإنَّ المجردَ منها - وهو ذو ثلاثةِ مقاطعٍ قصيرةَ - تَتَخلَّلُ مقاطعه بالزياداتِ المقتحةِ في بيته وبالضمائرِ التي يُسندُ إليها ، فيفقدُ رُتْبَ لفظه ، ويتبَّسُّ صُورَةً متنوعةً من النسيجِ الصوتيِّ ، تولدُ الاقتصادُ الكثيرُ . وذلك نحو : صنَعَ صانَ اصطنَعَ تصَنَعَ ، صنَعْتَ صنَعْتَ صنَعْنا صنَعْنَا . وقربُ من هذا ما في المضارع والأمر ، والبنيِ للمجهولِ منه أيضاً . أما الرباعيُّ فهو مختلفُ المقاطعِ مُجرداً ومزيداً : غَرِيلَ دَحْرَاجَ قَلْقَلَ ، تَغَرِيلَ تَدَحْرِيجَ تَقَلَّقَ ، احْرَنْجَمَ افْرَنْقَعَ ، اطْمَانَ اقْشَعَ .
يُضافُ ، إلى هذا كُلُّهُ ، أنَّ التعبيرَ المركبَ تتوالى فيه صيغٌ مختلفةُ ، من الأسماءِ والأفعالِ والأدواتِ ، تَحملُ أنسجةً مقطوعةً متنوعةً ، قلَّ أنْ تتجاورَ فيه التماثلاتُ . ثمَّ يتَدخُلُ السياقُ اللغوِيُّ بألوانِ من التغييراتِ الصوتيةِ ، لما يحمله من ابتداءٍ ووصلٍ ووقفٍ ، فتتشكُّلُ أمواجٌ غنيةٌ بالتنويعِ والانسجامِ . وأظهرُ شيءٍ في هذه الأمواجِ أنَّ المقطعَ المتوسطَ بصورته يتشكُّلُ من اندماجِ قصرينِ ، أو اقسامِ طويلٍ أو مديدٍ ، ف تكونُ له الغلبةُ في النسيجِ التعبيريِّ ، ليُخفِّ ترددُ الثقيلِ ، ويتحققَ الاقتصادُ العلاجيُّ ، في أروعِ صورهِ . وحسِبُكَ أنْ تراقبَ سطراً من هذا الكلام بين يديكَ ، أو صفحةً كاملةً منه ، لترى صحةً ما زعمَناهُ من التموُّجاتِ المقطوعيةِ المستحدثةِ في التركيبِ .

وكذلك الشأنُ في النصوصِ الأدبيةِ ، كقولُ الله عزَّ وجلَّ : « وَنَرِيدُ أَنْ نَمُونَ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ ، وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمْ

الوارثين»^(٥٥) ، تجدر فيه اختلاف الصيغ المتواالية ، وتأثر كثير منها بما قبله أو بعده من الأصوات ، ليتكون نسيج كلي ظاهر ، يخالف كثيراً مجموع الأنسجة المفردة لكل هذه الكلمات .

وعلى هذا نحو قول النبي ﷺ : «ثلاث من كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلاوةَ الْإِبَانِ : أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سَاوَاهُمَا ، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءُ لَا يُحِبُّ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنْ يَكُرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ أَنْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ ، كَمَا يَكُرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ»^{(٥٦) ، (٥٧)} . وقول الشاعر المعاصر :

وَالنَّاسُ حَرْبٌ ، عَلَى الْأَحْرَارِ ، مُذْخَلُقُوا
يَا شِقْوَةَ الْحُرُّ ، فِي دُبَيَا الْأَرْقَاءِ !

٢- النَّبْرُ الإِيقاعيُّ

تتوالى المقاطع في الأداء التعبيري للكلام ، متفاوتة في القوّة والضعف والتوسُّط ، مما يُشكّل إيقاعاً متلوّناً ، يُسَهِّلُ في البيان والتبليل . وهذا التفاوت المذكور تختلف نماذجه بين اللغات ، تبعاً للنُّظم الصوتيَّة التي توجّه الصياغة والتركيب ، وتوزُّع القيم الكميَّة على مقاطع المفردات ، فتجعلها في درجاتٍ من الظهور والتأثير . ولغة العرب تُشارك سائر اللغات في هذه الظاهرة ، فيكون فيها ما يخصُّها من ألوان التلوين الإيقاعي .

أما النَّبْرُ فهو تضخيمُ أصواتٍ منَ الكلام ، يجعلُها بارزةً واضحةً في السَّمْع أكثرَ مَا عدَها حدةً وثقلًا ، لعنفِ تَمُوجِ هواء الصَّوتِ ، كما ذكر ابن سينا . ويكونُ نتيجةً عامل صوتي أو أكثرَ ، كالضغط والتضخيم والتَّنغييم ، حيثُ تنشطُ جميعُ أعضاءِ النُّطق معًا ، ليُصبحَ الصَّوتُ أوضحَ بزيادة ارتفاعه أو بشدته أو مداه :

فالحرفُ المجهورُ مثلاً ، نحو : ج ذ ض غ ي ، تقوى معه في النَّبْرِ حركاتُ الوترين لشدةِ تقارُبِهما ، فتعظمُ سعةُ الذبذبات . والمهموس ، مِنْ مثلِ :

ت ح س ف ه ، يتبعه الوتران أكثر ، فيتسرب مقدار من الهواء أكبر .
هذا في حين أنَّ غير المنبر يضيقُ معه نشاطُ أعضاءِ النطقِ ، بالنسبة إلى ما
نُبِرَ ، فيُصبحُ الصوتُ أقلَّ وضوحاً مما حوله من المنبراتِ .

وإذا شمل هذا التضخيم مقطعاً صوتياً كان ما يُسمى بالنبر الزفيري ،
حيث يندفعُ الزفير بقوَّة مع لفظِ ذلك المقطع ، ليُظهرهُ من بين ما حوله . وهو
موقعيةٌ تشيكيليةٌ ، تتعلق بموضع المقطع من نسيج الكلمة ، وغالباً ما يتواضعُ
في أولِها أو عند الوقف^(٥٨) . ففي نحو : سَمَكَة ، مَسْنَعَ ، وَلَدُ ، تجد النبر
منه في المقطع الأول . وفي مثل : مُسْتَعِدٌ ، طَالِبَانْ ، يَسْتَعِمِلُ ، تجده منه
في المقطع الآخر للوقف . ثم تراه مُتوسِطاً ، في نحو : يُبَالِي ، نَسْقَفُهُمْ .

وعلى هذا ، فإنَّ ثمة أنواعاً من النبر في الأداء العربي للكلام ، هي : البر
الدلالي ، والنبر الصرافي ، والنبر الشعري . أما الأول^(٥٩) فهو قويٌّ ، يتعلق
بمقتضى الحال أي دلالة المقام ، ويكون في الكلمة كلها أو مقطع أو أكثر مما
يراد توكيده معناه ، أو الإشارة إلى غايةٍ خاصة به . ويُسمى نبر السياق ، أو
النبر الوظيفي^(٦٠) .

فقولك : حَذَارٌ من الكسل ، تُضخم فيه الكلمة الأولى ، وبخاصمة المقطع
الأول منها ، لتوكيد التحذير . على حين أنَّ القول : جوابكم خطأ ، تُضخم
منه الكلمة الثانية ، ولا سيما المقطع الأول أيضاً ، لتحقيق معنى الخطأ . وإذا
سُئلتَ : من جاء ؟ وأجبتَ : جاء الأستاذ ، كان النبر في الفاعل لأنَّه مَحْطٌ
الفائدة . وإن سُئلتَ : كيف رأيتَ أخي ؟ وقلتَ : رأيته مُخلصاً ، جعلتَ
النبر في الكلمة الأخيرة أيضاً لذلك .

إذا أنشدتَ قولَ زَهِيرَ بنِ أبي سَلَمَى^(٦١) :

وَمَنْ لَمْ يَذُدُّ ، عَنْ حَوْضِهِ يَسْلَاحِهِ ،
يُهَدَّمُ ، وَمَنْ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ يُظْلَمُ

ضَحَّكَتْ «يَدُدْ» في موقف التوبيخ بالجُنُب ، و «بِسَلاَحِهِ» في موقف الاعتماد على سلاح الغير ، و «بِهِدَمْ» في موقف بيان الهزيمة مثلاً . والأمرُ نفسه يتبدئ ، في تضخيم الكلمة المناسبة للمخاطب ، إذا وجهت إليه قول النبي ﷺ : «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ ، حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ» (٢٢) لأنك تُنبر الكلمة التي يقتضي الموقف تضخيمها ، وإظهارها من بين سائر الكلمات ، لأنها مناطُ التَّوْكِيدِ أو الحضُّ أو اللوم أو الإهانة .

وقد يكون التَّضخيمُ لأكثر من كلمةٍ في العبارة ، مع نَبْرٍ خاصٍ أقوى للكلمة المقصودة بالخطاب ، وتلوينها بالمعنى المناسب . وهذا معروفٌ في جميع اللغات ، إذ يكونَ النَّفْسُ في التَّوْكِيدِ أقوى مما سواه ، فيرتفعُ الصَّوتُ أكثر ، ويعلو على ما حوله .

وأما النوعُ الثاني من النَّبْر - وهو الصَّرْفِي - فيكونُ في موضعٍ محددٍ من الكلمة لغایات صوتية ، ويُسمَّى نَبْرَ الصَّرْفِيَّةِ . ومعنى هذا أنَّ النَّسِيجَ الإيقاعيَّ للكلمة يتحكَّمُ في تحديدِ موقع النَّبْرِ منها ، فيُبَيِّنُهُ تبعاً لما يناسبُها . ولأنَّ النَّبْر المذكور من وظائفِ النَّسِيجِ الصَّرْفِيِّ تراه متحولاً يتاثرُ بصيغةِ الكلمات ، ونوع المقاطع المكونة لها ، (٢٣) ثم يكون على درجتين :

النَّبْرُ الأوَّلِيُّ : وهو عامٌ متوسِّطُ القوة بين الدلالي والثانوي ، يقع في كُلِّ كلمةٍ عربية ، ويتوسَّطُ موقعه فيها بحسبِ نسيجهما الإيقاعي ، كما يلي :

١ - إذا كان المقطعُ الأخيرُ طويلاً أو مدیداً لزمه النَّبْر :

عَالِمُونَ ، اسْتَعَانَ ، يَسْتَغِيْمُ ، مُسْتَقِلٌ ، اشْهَابٌ ، مُتَوَادٌ ، مَسَامٌ .

٢ - وإذا لم يكن كذلك نَبْرُ أوَّلُ مقطعٍ طويلاً قبل الأخير :

الْعَادِيْنَ ، مُخْمَارَتَانِ ، اشْهَابَتَا ، يَتَحَابَانِ (مع ملاحظة أنَّ النَّبْر لا يشمل المضعف الثاني) .

٣ - وإذا قُنِدَ الطويل نَبْرُ أوَّلُ متوسِّطٍ قبل المقطعِ الأخير :

المترامي ، ينادي ، تستفهم ، حديقة ، تجادل ، يولد .

٤ - فإذا فقد المتوسط أيضاً دون الأخير ، عدا ذي همزة الوصل ، نُـيرَـالقصير بعد هذا :

الولَدُ ، اسْـعـي ، اجـلـسـوا ، انـطـلـقُ ، ارـعـوـي .

٥ - فإذا فقد كُـلـ متوسط أيضاً نـيرـ القصـيرـ في أول الكلمة :

لـعـبُ ، جـبـلُ ، كـتـبُ ، شـجـرـةُ ، مـلـلُ ، نـقـلـهـمُ ، يـرـثـني .

٦ - فإذا كان المقطع وحيداً في الكلمة نـيرـ كلـها :

سـوـدُ ، بـابـ ، عـيـدـ ، مـنـ ، خـدـ ، عـمـ ، شـابـ ، بـحـرـ ، عـلـمـ .

هذه خاذج النبر الأولي في الكلمات العربية ، تبعاً للنسيج الصوتي الذي يسود فيها . وقد ذكر (٦٤) بروكلمان أنَّ موجة النبر تنحصر متراجعة من آخر الكلمة إلى أولها ، حتى تصطدم بمقطع طويل تلزمُه ، فإذا لم تصادف ذلك وقع النبر على أول مقطع . أما إبراهيم أنيس فذكر أنه يتوضع في القصـيرـ قبل الأخير ، إذا لم يكن قبله قصـيرـ أيضاً (٦٥) .

وما بسطناه يُـبيـنـ بوضوح أنَّ الموجة تتوضع في المديد أو الطويل ، وإلا في المتوسط غير الأول ، وإنـاـ في آخر قصـيرـ ، مع إغفالـ ذـيـ هـمـزـةـ الوـصـلـ . ولذا يمكن تلمسـ المقاطعـ من يـسـارـ الكلـمـةـ إلىـ يـمـينـهاـ ، ليـكـونـ النـبرـ فيـ الـأـوـلـ أوـ الثـانـيـ أوـ الثـالـثـ أوـ الرـابـعـ . فإذا انضمـ إلىـ الكلـمـةـ مـقـطـعـ فيـ طـرـفـهاـ تـقـدـمـ النـبرـ إلىـ الأـمـامـ . مـثالـ ذلكـ أنـ النـبرـ الذـيـ فيـ المـقـطـعـ الـأـوـلـ منـ «ـقـلمـ»ـ يـتـقـلـ إلىـ الثـانـيـ منـ «ـقـلمـهـ»ـ وـإـلـىـ الثـالـثـ مـنـ «ـقـلمـهـماـ»ـ . وـعـلـىـ العـكـسـ مـنـ هـذـاـ ، إـنـاـ حـذـفـ مـقـطـعـ يـؤـخـرـ مـرـكـزـ النـبرـ . فـقـولـنـاـ «ـمـدـرـسـةـ»ـ يـنـبـرـ مـنـهـ مـقـطـعـ الثـانـيـ ، ثـمـ يـتـوـضـعـ النـبرـ فيـ الـأـوـلـ إـذـاـ قـلـتـ : مـدـرـسـةـ .

ثـمـ إـنـ الـكـلـمـاتـ الـمـتـصـلـةـ لـفـظـاـ لـكـلـ مـنـهـ حـكـمـهـاـ فيـ النـبرـ أـيـضاـ ، إـذـاـ لمـ

تَشَرَّكَ فِي مُقْطَعٍ بِاتِّصَالِهَا . وَإِذَا اشْتَرَكَتْ فِي ذَلِكَ صَارَتِ الْكَلِمَاتُ كُلُّهَا وَحْدَةً فِي الْحُكْمِ . وَذَلِكَ نَحْوُ : لَقَدْ ، فَفَقَطْ ، بِنَا ، وَلَنْكُنْنَ ، لِعِلْمِهِمْ ، سَيَّدَقَابِلُونَ ، بِالْعَامِلِينَ ، فَسَيِّدَكُفِيكُهُمْ . وَمِنْ ثُمَّ يَسْهُلُ تَميِيزُ الْكَلِمَاتِ النَّفْصَلَةِ وَالْمُتَنَسِّلَةِ فِي أَدَاءِ التَّعْبِيرِ ، كَمَا سَنُفْصُلُ فِي الْحَدِيثِ عَنِ الْوَقْفَاتِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَإِذَا اتَّصلَتْ كَلِمَاتٌ مُنْبُرَةٌ بِمَسْتَوِيِّ وَاحِدٍ كَانَ النَّبَرُ فِي الْأُولَى أَقْوَى ، وَفِي الْثَّانِيَةِ ضَعِيفًا وَفِي الْثَّالِثَةِ أَضْعَفَ . وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ النَّبَرَ هَابِطٌ نَحْوُ : فَلِمْ ، بِمْ . وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَقَاطِعَ الْوَارِدَةَ كُلُّهَا قَصِيرَةٌ ، فَهِيَ فِي مَسْتَوِيِّ كَمِيٍّ وَاحِدٍ . فَإِذَا اخْتَلَفَتْ مَسْتَوِيَّاتُهَا فِي الْكَمِيَّةِ بَيْنَ الْقَصَرِ وَالْطَّوْلِ ، كَانَ النَّبَرُ صَاعِدًا فِي الْقُوَّةِ ، نَحْوُ : بِمَا ، لَهَا ، فَلَاكَانْ . وَيَكُونُ هَابِطًا أَيْضًا ، إِذَا وَقَعَتْ الْمَفَرَدَاتُ فِي أُولَى الْكَلَامِ تَقْدِيرًا ، نَحْوُ : لَيْتَكَ تَعْلَمْ : لِمَ رَجَعْنَا ؟ وَهَذَا بِخَلْفِ مَثَلِ قُولَنَا : دَعَوْتُ لَكُمْ ، رَضِيَّنَا بِهَا .

النَّبَرُ الثَّانِيُّ : وَهُوَ خَاصٌّ يَتَوَزَّعُ فِي الْكَلِمَاتِ الَّتِي كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا تَضُمُّ مُقْطَعِينَ فَأَكْثَرُ . وَيَتَّسِرُ أَيْضًا بِأَنَّهُ أَضْعَفُ مِنَ الْأُولَى ، وَيَجِدُ أَنَّ يَتَقدَّمُ عَلَيْهِ فِي السِّيَاقِ . فَهُوَ تَنْحَسِرُ مَوْجَتُهُ أَيْضًا بِاتِّجَاهِ عَكْسِ الْكَلِمَاتِ ، عَلَى النَّحوِ التَّالِيِّ :

١ - يَكُونُ النَّبَرُ الثَّانِيُّ فِي المُقْطَعِ الطَّوِيلِ قَبْلَ الْأُولَى :
مُتَحَابِيُّونَ ، مُسْوَادَاتُ ، الصَّافَاتُ ، مُدَهَّامَاتُ (مَعَ مَلَاحِظَةِ أَنَّ النَّبَرَ الْأُولَى يَشْمِلُ الْمُضَاعِفَ الثَّانِيِّ) .

٢ - وَإِذَا فَقِدَ الطَّوِيلُ قَبْلَ تَوْضِيعِ النَّبَرِ فِي الْمُتوَسِّطِ الثَّانِيِّ ، أَوْ قَبْلَ قَصِيرِيْنِ أَوْ قَبْلَ وَاحِدٍ :

مُشَتَّاقِيْنَ ، يَسْتَخْفُونَ ، مُسْتَغْنِيْنَ .
مُسْنَاسِيْتَانَ ، يَنْتَقِمُونَ ، مُسْتَهَانَ .

عَامِلُونَ، فَيَصَّـلَانْ، جَوَلَتَينْ.

٣ - وإذا فقد المتوسط قبلًّا أيضاً كان النبر في القصير ، قبل مقطعين :
شَجَرَتَانْ، بَقْرَتَينْ، نَعْدَكْنُ.

ثم هناك ضروبٌ مختلفةٌ من النبر الإيقاعي ، تخللُ التراكيب أيضًا .
ففي الوقف يُبَرِّ بشدةً آخرً مقطع من الكلمة الموقوف عليها ، نحو : ارحَمْ
تُرْحَمْ ، أصْبَرْ واصْفَحْ . هذا إذاً كان المقطع ساكنَ النهاية . وإن فقد يضعفَ
الحرف الموقوف عليه : يَكْتُبْ عَالِمْ ، لسقوط بعض الأصوات اصطلاحًا ،
ولَا سيما التنوينُ وحركات الإعراب والبناء . وقد يقتضي ذلك نبرًا شديداً
للمقطع الموقوف عليه أيضاً ، نحو : ما أَفْلَحَ مَنْ اسْتَبَدَ ، أُرِيهَا السُّهَا
وَتُرِينِي الْقَمَرَ ، آكُلُ لَحْمِي وَلَا أَدْعُهُ لَا كِيلْ ، يَدَاكَ أَوْكَتا وَفُوكَ تَفْخَعْ ، إِنْ مِنْ
البيانِ لَسِحْرًا (٦٦).

وإذا شابه التركيبُ كلمةً متعددةً المقاطع فقد يتلقى نبرًا المعمود . وذلك
نحو قولنا « قد أَحْكِمْ ». فهو يُماثِلُ ، في الميزان العروضي ، قوله
« يَسْتَسِلِّمْ ». وهذا يعني أن يكون النبر الأوّلي في المقطع الثاني من قولنا ،
كما يكونُ في نفس المقطع من قوله المذكور . وقد لا يحدُث ما ذكرنا ،
كالذي يحصلُ في مثل : مستَمِيتْ ، إِذْ يَكُونُ النبر الأوّلي في المقطع الثالث
منه لا في الثاني . بل إنَّه قد يكونُ في الجملة درجاتٍ أربعٍ من النبر . فاجملة
« كَيْفَ حَالُكْ »؟ يَرِدُ فيها ما يلي : النبرُ الدلالي في « كَيْ » ، والثانوي في
« فَ» ، والأولي في « حَا » ، والمتوسط في « لُكْ » .

وهذا كُلُّهُ واردٌ في الكلام المنثور ، من النصوص العلمية والأدبية . فإذا
انتقلنا إلى ميدان الشعراء صادفنا نوعاً آخرَ ، يُسمى « النبر الشعري » ، ويقال
له : الارتکازُ . إنه تضخيّم للمقاطع في الشعر خاصةً ، يتوضعُ في الأسباب
أي : المقاطع المتوسطة من الأجزاء (٦٧) . وهو نوعان : أساسي وفرعي .

فالأساسي يكون في أول الجزء ، والفرعي يلزم آخر سبب من الجزء الذي فيه أكثر من ثلاثة مقاطع^(٦٨).

فمثل قول عترة :

يَدْعُونَ : عَتَّرَ ، وَالرَّمَاحُ كَانَهَا أَشْطَانُ بِشَرٍ ، فِي لَبَانِ الْأَدَهْمِ يوزع في الرسم العروضي ، مع الرمز إلى النبر الأساسي بالرقم ١ ، والفرعي بالرقم ٢ ، كما يلي :

يـ	دـ	عـ	وـ	نـ	عـ	نـ	عـ	نـ	رـ	رـ	مـ	اـ	حـ	كـ	انـ	هـ	اـ	شـ	طـ	اـ	نـ	هـ	مـ	يـ
1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	

هذه صور النبر الشعري ، وهو ما أسميناها بالارتكانز . فإذا أضفتنا إليه ما يتخلله من النبرات الصّرفية ، أولية وثانوية ، صار في الشعر إيقاعٌ مركبٌ ، نمثله بما في قول مالك بن الريب^(٧٠) :

إـ	نـ	الـ	لـ																				
1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2

إن الله يرجعني من الغزو لا أرى ، وإن قل مالي ، طالباً ما ورائي حيث ترمز في الأعلى إلى الأولى بالرقم ٣ ، وليس فيه ثانوي للرقم ٤ ، فتتبدي الصور الإيقاعية التالية :

إـ	نـ	الـ	لـ																				
3	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣

إذا استعرضنا قول المغربي^(٧١) :

وـ	إـ	نـ	كـ	نـ	تـ	الـ	أـ	خـ	بـ	رـ	زـ	مـ	أـ	وـ	أـ								
1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2

وإنني ، وإن كنتُ الأخير زمانه ، لات بما لم تستطعه الأوائل ، كان توزيعه ، مع الرمز إلى ضروب النبر ، على الشكل التالي :

لأنني وإن كنت أخير زمانه وإنني وإن كنت أخير زمانه و

٣ ٣ ٣٣ ٤٣٣ ٣ ٣٣ ٣ ٣ ٣٣ ٣ ٣ ٣٣

--- --- --- --- --- --- --- --- --- --- --- ---

٢١ ٢١ ٢١ ٢١ ٢٢ ١ ١٢١ ٢١

وكذلك الحال ، في مثل قول المتنبي : (٧٢)

نُعِدُّ الْمَشْرِقَيَّةَ ، وَالْعَوَالِيَّةَ وَتَقْتُلُنَا الْمَتَنُونُ ، بِلَا قِتَالٍ
إذْ يَتَوَزَّعُ كَمَا يَلِي :

نُعِدُّ الْمَشْرِقَيَّةَ ، وَالْعَوَالِيَّةَ وَتَقْتُلُنَا الْمَتَنُونُ ، بِلَا قِتَالٍ

٣ ٣ ٣ ٣ ٣ ٣ ٣ ٣ ٣ ٣ ٣ ٣

--- --- --- --- --- --- --- --- --- --- --- ---

١ ٢ ١ ٢ ١ ٢ ١ ١ ٢ ٢ ١ ١

ومن هذه النماذج ، ترى أنَّ اجتماع النبرين الصرَّفيَّين في الشعر قليل .
فقد ظهر في « تستطعه » من قول المعري ، و « المشرفة » من قول المتنبي ،
وغاب فيما دون ذلك الثنوي ، ليكون للأولى السيادة العظيمى . ويذكر أنَّ
تحرجى ذلك الاجتماع في « القطبيات » من قول عبيد بن الأبرص :

أَقْفَرَ ، مِنْ أَهْلِهِ ، مَلْحُوبٌ فَالقطبِياتُ ، فَالذَّنْبُ

وكذلك الحال في « تُبَعِثُونَ » ، من قول الشاعر :

قَدْ جَاءَكُمْ أَنْكُمْ ، يَوْمًا ، إِذَا مَا ذُقْتُمُ الْمَوْتَ سَوْفَ تُبَعِثُونَ
و « العالمين » ، من قول الآخر :

وَإِذَا اغْتَبَطْتُ ، أَوْ ابْتَأَسْتُ ، حَمَدْتُ رَبَّ الْعَالَمَيْنَ

و في ثلاثة كلمات ، من قول آخر :

واضيحاً ، فارسيّاً تُ ، وأدَمْ ، عَرَبِيّاتْ

فإذا أضفت إلى ذلك دفقات النبر الدلالي للمقام ، وإيقاع الحروف الصامتة والصائمة والحركات والسكنات ، مفردةً ومجتمعةً ، تكونت لديك موجات موسيقيةً . وهذا كله يتخلل النسيج العروضي المنتظم ، في أجزاءه المتعددة ، فيتوّلد مزيج من التغيم ، يناسب ما يطلبُه الفنان ، من التغني أو الإنشاد .

٣ - أنواع الوقف

يحتاجُ الإنسان حين يؤدي التعبير الكلامي في النثر أو الشعر ، إلى تقطيع الصوت مراراً ، لتوزيع العبارات والجمل والتركيب ، وتحديد الاتصال والانفصال ، وتعيين توجّهات المقال . هذا عدا ما يقتضيه الجهد العلاجي في مواصلة الأداء ، من تلبّث أو انقطاع لاستعادة القدرة والنشاط . ولذا كان في مطاوي النسيج التعبيري ضروبٌ من الوقفات (٧٣) .

وتعُرف الوقفة بأنّها : انقطاع الصوت بقصد أو بغيره . وللانقطاع المقصود وظيفة صوتية في النبر ، تولّد تضخيم الحرف صامتاً أو صائماً ، وتطيل الحركات أيضاً . وهو يتوضع في موقعين : خارجي وداخلي ، ويكون على درجات أربع :

١ - الوقفة الخارجية القاطعة : وتكون هذه قُبيل السكتة ، وهي طويلة تحدّد نهاية النطق ، وتُسمى الوقفة النهائية . ولذا فإنّها تمنّع المقطع الموقف عليه والحرف الأخير منه لوّانا من النبر ، يتمثّل في طول وضغط ظاهرين تختلف درجتهما بحسب نوع الأصوات الموقف عليها . وذلك في مثل قوله :

الحمدُ لله رب العالمين

وإنْ غَدَ لِنَاظِرٍ قَرِيبٍ

تَسْمَعُ بِالْمُعْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ

أَنْ رَمَى ، فِيهِ ، غُلَامٌ يَخْجُرُ ؟
 الْعَاجِزُ مَنْ لَا يَسْتَبِدُ
 إِنْ كُنْتَ جَاهِلَةً ، بِمَا لَمْ تَعْلَمِي
 كَأَنِّي قَدْ لَقِيتُ ، بَكَ، الشَّبَابَا
 سُلُونَ فُؤَادِ ، غَيْرَ لِبَكَ مَا يَسْلُو
 كُلُّهُمْ أَرَوَغُ مِنْ ثَلَبٍ
 مَا أَشَبَّهَ اللَّيْلَةَ بِالْبَارِحَةِ !

- الوقفة الخارجية المستمرة : وقع بين ما اتصل من الجمل أو العبارات . وهي متوسطة الطول والضخامة ، ولها أثر في النبر أيضا . فإذا سألك صديق : هل أنت مريض ؟ وأردت إجابته بالتفويض ، مع الدعاء له ، قلت : لا ، عافاك الله . وقد استحسن البيانيون إيراداً واحداً « لا » ، في مثل هذا ، لإزالة اللبس . وإنك لترى التوقف في نحو قولنا :

تُشَرِّقُ الشَّمْسُ صَبَاحًا ، فَغَرَّدَ الطَّيْرُ
 سَافَرَ الطَّلَابُ مِنْذُ أَسْبُوعٍ ، وَلَمْ يَعُودُوا

أَعْذِلَتِي ، مَا أَخْشَنَ اللَّيْلَ ، مَرَكَبَا ! وَأَخْشَنُ مِنْهُ ، فِي الْمُلْمَاتِ رَاكِيَّةً

- الوقفة الداخلية المستمرة : تتوزع مواقعها بين الكلمات المتصلة بمقاطع متمايزة . وهي قصيرة جداً ، تترك في المقطع الماضي نبرًا خفيفاً . فإذا كان معها سكون تلاها نبرٌ ما بعدها أيضاً . وهذا كله يساعد على تمييز المفردات المتواصلة ، من نحو :

أَخَذْتُ ، سَمَّ وَنَ ، إِلَّا مَ ؟ رَقَ دَنَا .
 إِلَيْتُ لَكَ ، قَدْ سَوْفَ ، فِي مَا ، عَمَّ سَمَّ ؟

- الوقفة الداخلية الخافتة : وتتوضع بين الكلمات المتمايزة ، للانتقال من واحدة إلى أخرى . وهي قصيرة تيسّر البيان للمخاطبين ، مع توضيح الصيغ والسياق للتركيب ، والعلاقات والوظائف النحوية ، دون أن يكون لها

صدَّى نبِرٍ ظاهِرٌ . وذلك من مثل :

خَرَجَ أَحْمَدُ مُسْرِعًا . هُنَا قَطَارٌ طَوِيلٌ .

ثم إنَّ الوقفة النهائية قد تكون صاعدة ذات نبِرٍ مُتَوَّرٍ عالٍ . وذلك في أسلوب الطلب الإنسائي ، كالاستفهام بالهمزة أو « هل »^(٧٤) ، نحو : أكتَابِي عِنْدَكَ ؟ وهل تَرِيدُ السَّفَرَ ؟ وكذلك حال التَّعْجُب ، مثل : ما أَكْرَمَ الشَّهِداءَ ! وإذا حذفت الهمزة مثلاً نِبَرٌ ما بعدها لتحقيق الاستفهام ، نحو : هذا رَأَيْكَ ؟ وتكون هابطة ، أي : ذات نبِرٍ ضعيفٍ خافتٍ ، بعد أسماء الاستفهام : مَنْ دفع لك المالَ ؟ وكيف حالُ أَيْكَ ؟ وأين وضعتَ الأوراقَ ؟ وفي أسلوب التقرير الخبري : نَامَ الْأَطْفَالُ ، وسَنَرَاكَ بَعْدَ غَدٍ ، ولم يُخْطِئ سالم ، وَأَنْتَ كَرِيمٌ ، وفي قَلْبِكَ إِيمَانٌ .

٤- المردود الاقتصادي

وبعد ما بسطناه من أنواع النبرات والوقفات ، صار يُمْكِننا أن نَلَمِسَ ما لل الاقتصاد اللغوي فيه من صُورٍ وألوانٍ . وأوَّلُ ذلك شبيه بما ذكرناه في الآثار الاقتصادية ، لتعُدُّ نماذج المقااطع في الكلام . فالتنغيم الذي يتولَّد ، عن تلون ضُرُوب النبر عامةً ، يَسِّرُ في الكلام نبضات مختلفة القوَّةُ والضَّعْفُ ، متباينة الأشكال والمستويات ، فَيُسِّرُ على جهاز النطق تنقلَّاً بين موجاتٍ متساوية ، تستبعدُ الرَّتْبَ والتَّلَكُّو والملاَل ، بالترَدُّد في حِيزٍ ضيقٍ محدودٍ ، وتُتيح لدفقاتِ النَّفَسِ الانسِيَابَ ، ولجمِيع أعضاء النطق تَبَادُلَ العملِ بتعاونٍ وانسجامٍ .

ثم إنَّ النبر الدلالي ، بتضخيم الكلمات المقصودة مع زيادة في ذلك البعض مقاطعها ، يُعْنِي عن تكرار تلك الكلمات ، لأنَّه يُقْيِد توكيده المعنى المراد ، بمجرد النبرات المتداقة . فهو بديلاً من تكرار تلك الكلمات ، كما هو معروفٌ في التوكيد اللغوطي . وبهذا نَسْتَغْنِي عن تكرار الألفاظ ، بضغطٍ

صوتيٌ ظاهر ، فنقدم للجهود العضلية والعقلية فرصةً غنيةً بالاقتصاد .

ولهذا النوع من النبر أيضاً ضرب آخرٌ من الاقتصاد . فهو ينشر طاقاته في غضون المفردات للتمييز بين المعاني والوظائف المختلفة للفظ الواحد ، فيكون له صورةً من نبر دلالةِ المقال . فنحو قولنا « ما طلب أخوك » يختلفُ النبرُ في « ما » منه ، بحسب الدلالات التي وُظفت فيها ، فيظهر قويًا في الاستفهام ، ووسطًا مع مَدْ زائدٍ في النفي ، وضعيفًا في الموصولة .

وكذلك ترى الفرقَ كبيراً بين قولهك « إنَّ ما طلب أخوك الهدى » و « إنما طلب أخوك الهدى » ، إذ يكون النبر لـ « ما » في الثاني أضخمَ منه في الأول ، للتعبير عن المبالغة في التوكيد ، حسراً للحكم في الهدى . ولو لا هذا التمييزُ الصوتي لالتبس المعاني في أداء التعبير . وإذا قصدت بمثل « هذا ما أردته » النفي ضحِمت لفظ « ما » بالنبر ، خلافاً لقصد معنى الإيجاب بالموصولة . وعندما تخاطب أحداً بقولك « أنت هنا لا تجلس » ، تمييزُ الإنشاء من الخبر ، بنبر شديدٍ في النهي ، وضعيفٍ في النفي .

فالنبر المقالِي تبدي قوته بدرجاتٍ متفاوتةٍ في الكلماتِ أو بعض مقاطعها من عباراتِ الطلب ، أمراً ونهياً واستفهماماً وتعجبًا وحضاً^(٧٥) ، وفي النفي والشرطِ والاستثناء والحصرِ والتوكيد ، بخلاف ما يكون في الخبرِ المحسوب . ولعلك تلاحظُ ما يقتضيه النبر الشديدُ في التركيب الأول من نحو: « عليك الرضا » ، للدلالةِ على أنه اسمُ فعلِ الأمر ، تمييزاً من إرادةِ الجازِ والمجرور للتعلق بغيرِ مقدِّمٍ محنوفِ .

وقد أشار إلى مثل هذا ابنُ جني ، حين وقف على أحد أمثلة سيبويه « سير عليه ليل»^(٧٦) ، والمراد : سير عليه ليل طويل . قال : « وكان هذا إنما حذفت فيه الصفة ، لما دلَّ من الحالِ على موضعِها . وذلك أنَّه تحسنٌ في كلام القائل لذلك ، من التطويح والتطریح والتخفیح والتعظیم ، ما يقوم

مقام : (طويل) أو نحو ذلك . وأنت تُحس هذا من نفسِك إذا تأمّلته . » (٧٧)
 ثم أطال في بيان مثل هذا النبر الدلالي ، بأمثلة واقعية من الكلام . فأنـتـ إذا أردت مدح إنسان تقول : « كان - و الله - رجلاً » ، فتزيد في قوة الصوت للفظ الجلالة ، وفي تمطيط اللام وإطالة الصوت بها ، فيفهم أنك أردت : فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً . وكذلك تقول : « سأناه فوجدناه إنساناً » ، وتمكّن الصوت بـ « إنساناً » وتفخّمه ، فتستغنى عن وصفه بـ نحو : سمحاً أو جواداً ، أو نحو ذلك . وإذا أردت اللّم اختصرت الصوت ، وزوّبـت وجهـكـ وقطـبـهـ ، فتستغنى عن قولـكـ : لثـيـماـ أو لـخـرـاـ أو بـخـيـلاـ . وقـرـيبـ منـ هـذـاـ ما ذـكـرـهـ لـسـرـعـةـ لـفـظـ اللـغـوـ بـالـقـسـمـ ،ـ وـالتـبـثـ وـالـإـشـاعـ وـالـتـمـطـيـطـ وـتـقـطـعـ الـلـفـظـ بـالـقـسـمـ الـحـقـقـ ،ـ وـمـنـ تـسـكـينـ بـعـضـ الـمـتـحـركـاتـ وـالـتـلـبـثـ عـلـيـهـاـ ،ـ تـبـيـراـ عنـ الـاسـتـعـظـامـ وـالـتـعـجـبـ .

ولـآنـ نحوـ طـرـفـ الدـارـ ،ـ وـدـفـعـ الـبـابـ ،ـ يـثـلـقـ فـيـ إـظـهـارـ الـأـلـفـ قـبـلـ لـامـ التـعـرـيفـ ،ـ وـيـؤـدـيـ فـيـ الـلـفـظـ إـلـىـ حـذـفـ الـأـلـفـ لـالـتـقـاءـ السـاكـنـينـ ،ـ وـصـيـرـورـةـ المـقـطـعـينـ الطـوـيلـينـ مـتوـسـطـينـ ،ـ فـإـنـهـ يـرـاعـيـ فـيـ المـقـطـعـينـ نـبـرـ ظـاهـرـ ،ـ لـثـلـاـ يـتـوـهـمـ أـنـ المـرـادـ :ـ طـرـفـ الدـارـ ،ـ وـدـفـعـ الـبـابـ .ـ وـبـهـذـ النـبـرـ يـعـوـضـ الـتـكـلـمـ مـمـاـ سـقطـ فـيـ الـلـفـظـ ،ـ وـبـيـنـ الـمـقـصـدـ الـحـقـيقـيـ لـلـتـعـبـيرـ ،ـ فـيـوـفـرـ الـجـهـدـ الـعـضـلـيـ الـذـيـ كـانـ يـقـضـيـهـ لـفـظـ السـاكـنـينـ مـعـاـ ،ـ فـيـ مـقـطـعـ طـوـيـلـ مـغلـقـ ،ـ وـيـحـقـقـ الـمـعـنـىـ الـمـرـادـ .ـ وـلـهـذـاـ جـاءـ عـنـ الـعـربـ تـحـقـيقـ لـفـظـ الـأـلـفـ الـتـشـيـةـ بـالـتـحـفيـمـ ،ـ فـيـ قـوـلـهـمـ :ـ حـلـقـتـاـ الـبـطـانـ ،ـ وـلـهـ ثـلـاثـاـ الـمـالـ ،ـ وـاثـنـاـ عـشـرـ ،ـ رـغـمـ أـنـ بـعـدـهـاـ سـاكـنـاـ يـقـضـيـ حـذـفـ الـمـدـ » (٧٨) .

وـالـأـمـرـ نـفـسـهـ تـرـاهـ فـيـ الـواـوـ الـتـيـ هـيـ ضـمـيرـ الـجـمـاعـةـ ،ـ أـوـ عـلـامـةـ الرـفعـ ،ـ مـنـ مـثـلـ تـجـبـبـواـ الـبـاطـلـ ،ـ وـمـبـكـرـوـ الـعـلـمـاءـ ،ـ إـذـ يـقـحـمـ الـمـقـطـعـانـ بـعـدـ حـذـفـهـاـ تـخفـيـفـاـ ،ـ وـجـعـلـ الـمـقـطـعـينـ طـوـيـلـينـ مـتوـسـطـينـ أـيـضاـ .ـ وـيـمـكـنـكـ أـنـ تـلـاحـظـ مـثـلـ ذـلـكـ فـيـ يـاءـيـ الـتـكـلـمـ وـالـخـاطـبـةـ ،ـ وـ«ـ نـاـ »ـ الـدـالـةـ عـلـىـ الـتـكـلـمـينـ ،ـ وـ«ـ هـاـ »ـ الـتـيـ لـلـغـائـبـةـ .ـ وـكـذـلـكـ الـهـاءـ الـتـيـ لـلـغـائـبـ ،ـ أـكـانـتـ مـتـحـرـكـةـ بـالـضـمـ أـمـ بـالـكـسـرـ ،ـ لـأـنـ

لفظها في الأصل ممدودٌ بواوٍ أو بياءٍ لا تُرسم .

فالنبرُ للمقاطع التي تَرْدُ فيها هذه الضمائر قبل ساكنٍ ، يُحققُ ما ذكرنا في الألف والواو . وعلى هذا تُفْخَمُ أصواتُ تلك المقاطع ، بعد أن انتقلت من الطول إلى التوسط ، في نحو : أعطني الكتاب ، وصديقي العزيز ، واسمي عي النداء ، ودفعنا العدو ، وأصلحنا الله ، وموضوعنا الجديد ، وقرأتها الليلة ، ورأيها السديد ، وأعطيته الجائزة ، ويؤديه الهواء ، وعنده الجواب ، وإليه المصير .

ولأنَّ الضميرَ المتصلَ للتكلمين أيضًا يردُ للإسنادِ في موقع الرفع وللضفالت في موقع النصب أو الجرّ ، استعان العربيُّ بالنبر الدلالي ، ليقيم فاصلاً بين ما هو في محلٍ رفع ، وما هو في محلٍ نصب أو جرّ . وذلك بتسكين ما قبل الإسناد ، فيتحققُ بالقطع القصير المتقدم ، ليكونَ معه مقطعاً متوسطاً يسألهُ النبر ، كقولك : دفعنا ، وسألنا ، ورضينا ، وأنشنا ، وهاجمنا ، وانتقصنا ، واستبعدنا . وهو بخلاف القول : دفعنا ، وسألنا ، ورضينا ، وأنشنا ، وهاجمنا ، وانتقصنا ، واستبعدنا ، ودفعنا وقربنا وبيننا ولنا .

بل إنَّ مثلَ هذه الظاهرة لتجبُ أيضًا حين يكونُ آخرُ الفعل ألفًا ، فتُقلَّب حرفةٌ لينُحققُ نبرًا أقوى من ذي قبل . فأنت تقول : دعونا ، ورميَّنا ، وأهدىَّنا ، وارتضيَّنا ، واستدعىَّنا ، في حال الإسناد . ثم تقول : دعانا ، ورمانا ، وأهدانا ، وارتضانا ، واستدعانا ، وبذلك تجعل النبر صاعداً في الأمثلة الأخيرة ، وهابطاً في الأمثلة الأولى ، وهو أقوى وأظهر . ومثل هذا ما تراه بين نحو : عدنا ويعنا ، وبين : عادنا وباعنا .

هذا بعضُ ما يتحققُ النبر الدلالي من الاقتصادِ في ثقلِ اللفظ ، والتمييز للمقاصد التي يُخشى التباسُها . ثم ترى للنبر الصرفي وظائفٌ مختلفة ، من الاختزال للأصوات تخفيفاً للجهد المبذول^(٧٩) . فهو يعكس ، بما فيه من قوَّة

اللفظ ، آثاراً ظاهرةً على ما حوله من الأصوات ، فيُضعف بعضها ويُسبب لها الحذف .

ومن هذا القبيل نرى أمثلة : كَفِّ وَأَذْنُ وَرُسْلُ وَعَصْدُ وَإِبْلُ ، تَعْكِسُ أصداء النبر في المقاطع الأولى منه ، على ما يليها مباشرةً ، فتسقط الحركة من المقاطع التالي ، ويلتحق الحرف المسكن بالمنبور ، ليصير جزءاً منه ، وتُصبح الكلمة ذات مقطعين متقطعين ، بعد أن كانت ذات ثلاثة : قصرين ومتوسط . ومثلاً هنا الاختزال يجعل الكلمة أخف مما كانت عليه ، لأنَّ الثلاثي المجرد يُمثل الحفة النهائية ، إذا كان ساكناً الوسط ، كما ذكرنا من قبل .

وقد امتدَّت هذه الظاهرة الصوتية حتى شملت كثيراً من الأفعال أو التراكيب التي تُشَبِّهُ الثلاثي المذكور . فمن الأفعال مثل : عَلَمَ وَكَرَمُ ، إذ يُسكنُ الحرف الثاني أيضاً ، ليصير جزءاً مُتمماً للمقطع قبله : عَلَمَ وَكَرَمُ . وقد يثبت هذا ، كما ترى في : لَيْسَ ، أو يكاد يُبَثِّتُ كالذي يحصلُ في المضاعفات . فالنبر في المقطع القبلي التضعيفي يُوهِنُ حركة ما بعده ، حتى تذوي كلياً ، ويكون الإدغام . ولذلك تقول : عَدَّ وَقَلَّ وَاحْتَلَّ وَاهْتَمَّ ، وَيَرُّ وَيَشُدُّ وَيَسْتَحِبُّ . بل إنَّ نحو : حَسْنَ ، يجتذب النبر في المقطع الأول منه الحركة التي بعده ، لتتحلَّ محلَّ حركته ، ويتمَّ تكون المقطع المتوسط أيضاً من القصرين : حَسْنَ . وقد يثبت ذلك أيضاً ، كما في : نَعْمَ وَبِشَنَ .

ومن التراكيب قوله : وَهُوَ ، فَهُوَ ، وَهِيَ ، فَهِيَ ، لَهُوَ ، لَهِيَ ، حيث تُسكنُ الهاءات ، لتشكُّل مع ما قبلها مقاطع متقطعة ، بعد أن كانت متفردةً بمقاطع قصيرة : وَهُوَ ، فَهُوَ ، وَهِيَ ، فَهِيَ ، لَهُوَ ، لَهِيَ . وإذا كان هذا حاصلاً في كلمتين ، كما ترى ، فإنه قد يتعدى ذلك ليكون في ثلاث ، نحو : مَعَهُمْ ، إذا تُسْكَن العين وتدخلُ في مقطع متوسط : مَعَهُمْ . وأوضح من هذا ما تراه في قوله « فَلَيَعْلَمْ » ، حين تُسْكَن لام الأمر . وهو مع ما قبله مما

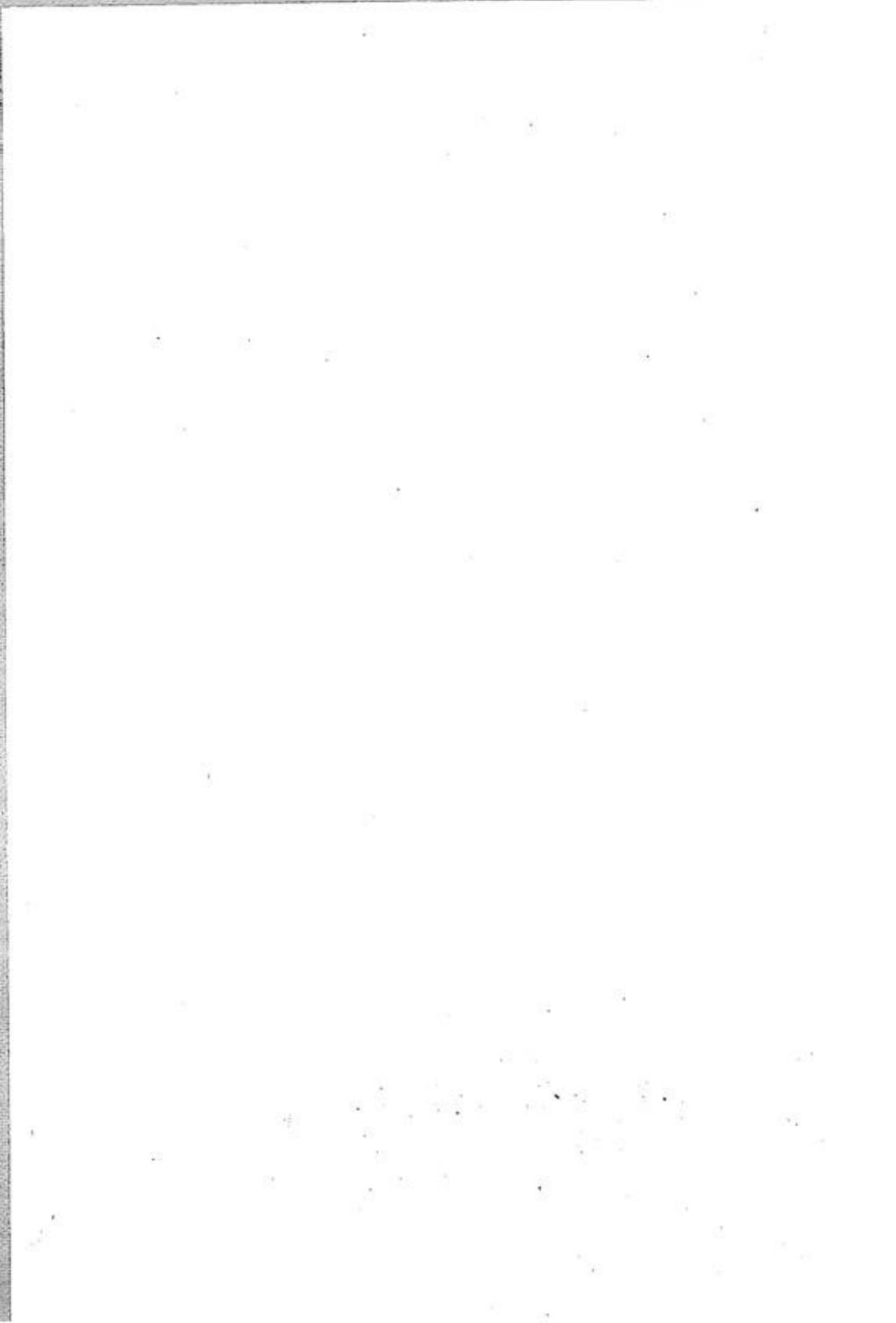
ذكروا ، كثيراً جداً في الكلام . وإنما جاز هذا في لام الأمر ، دون غيرها من اللامات ، لما يستفيدهُ الطلبُ من شدّةِ في نبر المقطع المتوسطَ .

وقد يتناولُ الحذفُ ، في مثل هذه الحال ، حروفَ المدّ أيضاً . وعلى هذا تجدر أمثلة : مِنْهُ ، وفيهِ ، وعليهِ ، وفَتَاهُ ، وسَقَاهُ ، ويرميهُ ، ويدعوهُ ، قد حُذفتْ منه الواو والباء المديتان ، لما قبلهما من النبر في المقاطع المتوسطة . وروي عن بعض كنانة^(٨٠) ، أنهم يقولون : « مَعِنْدَكَ ؟ وَمَصَنَعَتْ » ؟ يريدون : ما عندكَ ؟ وما صنعتَ ؟ فقد استطاع النبر ، في المقطع القصير بعد الاستفهام ، أن يذهب بالألف كُلُّها ، مع الاحتفاظ بالمعنى المقصود . وربما كان في هذا تفسير لما هو معروف في مصدر نحو قتل ، فالأصل فيه « قِتال » ، والنبر يشغل منه المقطع المتوسط الثاني ، فيكون منه انعكاس على المقطع المتوسط قبله ، ليصبح قصيراً : قِتال .

بل إنه قد يكون للمقاطع غير المنبورة صدى ظاهر فيما هو ذو نبر صوتي . فالمد الذي يتوضع فيه نبر ، من قولك : كتاب ، يتاثر بما يليه من المقاطع ، بحيث إذا كان بعده صوت خال من النبر تقلص مده ، وقد بعض مداه ، لأنقول : كتاب علوم . وكلما كثرت المقاطع غير المنبورة بعد ذلك المد كان التقلص أظهر وأوضح .

ولعلك وضعتَ يدك على ما يشعر بالاقتصاد ، في الجهد الذي يبذله المتكلّم والمخاطب ، حين يتبدلان الكلام موشحاً بهذه الموجات الإيقاعية المعبرة ، يصحبها تلوين أنواع النبرات ، والتشكلات الصوتية المتباينة ، وما تفرضه اللغة من تنسيق في الأداء . ولو أضفت إلى هذا كله ما يصطحب به الخطاب من تموّج صوتي يُرافقُ أساليب التعبير ، فيشكل للكلام هيئاتٍ ونبراتٍ ونغماتٍ^(٨١) ، ويعني عن علامات الترقيم ، في نحو الاستفهام والنفي والأمر والنداء والتعجب والتهكم . . .^(٨٢) لكن لديك إيحاءاتٍ غنية بالإبلاغ والبيان ، مع اقتصادٍ وافٍ لكثير من الجهد الفكري والعضلي .

الباب الثاني
خصائص الاقتصاد اللغوي



الفصل الأول

خصائص الاقتصاد في النظام الأصلي

المعروف أن اللغة الإنسانية ، أيًا كان مستوىها أو محتواها ، تسمح بأشكال لا حصر لها من الصور والأماط للتعبير ، في إطار القواعد المحددة المنظمة لها . ومن هنا افترقت توجهات اللغات في العالم ، مع أنها صدرت عن أصل واحد ، إذ كان لكل منها اختيارات متميزة ، تمثل طبيعتها وخصائصها ودرجة تطورها في الإنجاز والنمو . ونحن إذا تمسكنا واقع العربية من هذه الزاوية ، رأيناها قد اختارت لطابعها المنظم قوات اقتصادية ، نعرض لها فيما يلي :

اختصار التفريع

تَخَذِّلُ اللغة الحية ، في توجيه التفريع للقواعد والأصول ، مسارات كثيرة تجتمع فيها معايير الأحكام والضوابط العامة ، ليتصرف في هديها توزع ظواهر المعجمية والصوت والصياغة والتركيب . ومثل هذه المسارات يكون سياجاً دائمًا ، يحيط النمو المستمر لظواهر التعبير ، ويوجه طموحاتها وأشواقها ، ويصبح أشكالها كلها ، ويمدها بالنسخ الموحد ، لتبقى للغة شخصيتها المميزة في أطر محددة . ولاشك أن للأطر هذه الواناً كثيرة متنوعة ، بين التوسيعة والاختصار ، تسمح باختلاف تطلعات الأمم والشعوب في التنظير والتفكير والتعبير . وقد ظهر لنا من خلال استقراء واقع العربية ، أنها تميل إلى منازع واضحة ، تتحقق ضرورة من الاختصار للتفرع .

١- التوزيع الثلاثي

أول تلك الضروب المذكورة أن اللغة العربية تمتاز في تفريع المبني اللغوية ومعانيها باحتضان مبدأ الثلاثية ، إذ تحيط تلك المبني ومعاني بتوزيع هرمي ، ينصب من قمة التصويب إلى قواعد الأداء والتركيب . وهذه الميزة ذات اقتصاد لغوي ، لأنها تتضمن اليسر ، بتوسيعها بين الأحادية الصارمة أو الثانية الضيق ، وبين وما بعد الثلاثية من تعقد وانتشار . وقد ذكرنا بعض ذلك ، في الباب الأول من هذا الكتاب . وها نحن أولاء نفصل ما يتحقق في البيان .

فالحروف عند العرب ، على اختلاف أنواعها وصورها وأصواتها وتفرعياتها ، تتوزع مخارجها ومواضعها في أحياز ثلاثة ، تميز بعض الأصوات من بعض ، هي الشفتان واللسان والحلق . وهذه الأحياز المتمايزة يستثير كل واحد منها بتحديد أصوات معينة ، تُنسب إليه في الدراسات والتعریف ، وإن كان ثمة تسميات متفرقة متعارفة .

وأقرب من ذلك أنَّ الصفات الصوتية للحروف عامة ترد في : تماثيل الصغير في السين والصاد والزاي ، والقلقلة في القاف والطاء والباء ، أو تضاد كالمهر والهمس ، أو تقارب كاللين والمد . والحرف الصامت خاصة يتواли عليه ثلاثة مظاهر ، من الانتقاص : الإخفاء كلفظ النون في نحو : انفتح وكتم ، والإبدال كجعل الناء طاء في مثل : اصطلاح وازدهار ، والإدغام إذ يصبح الحرف من لفظ ما بعده ، نحو : أصدق ومشير .

ثم إن المدود ، كما رأينا قبل ، هي الألف والواو والياء . ولكل منها ثلاثة درجات : المد الطبيعي بمقدار الزمن لحركتين ، ومد متوسط قبل الهمزة بقدر أربع حركات ، ومد مطول قبل السكون أو الوقف بقدر سنت حركات . ثم ترى تدرج آخر ، أعني : المد والحركة والاحتلاس . وهو الإتيان بثلثي

الحركة أو أكثر^(١). وهذا الصوتُ الأخير ينحدر أيضًا من روم ، أي : إitan بعض الحركة ، إلى إشمام أي : إشارة إلى الحركة من غير صوت^(٢) ، فتسكين مطلق . وللواو والياء أيضًا تكون صوتي متدرج بين المد ، نحو : سود وجيل ، واللَّذِينَ نحو : قَوْل وشِيخ ، والعلة نحو : وَجَدَ وَيُخْرِجَ . وكذلك شأنُ الحركاتِ ، إذ هي : الفتحُ والضمُّ والكسرُ ، ثم تتَّبَّسُ كل منها ترقيةً أو تخفيمًا أو بينَ بينَ ، بحسب صفاتِ الحروفِ السابقةِ لها . ففي الأول تضعفُ الحركة نحو : سَهْم وحُمْر ورَدْف ، وفي الثاني يضخم صوتها : طَبَع وظُهْر وضَلْع ، وفي الثالث يكون وسطًا : خَصْم وغُمْر وقَسْم . وهذا التلبس نفسه يصبحُ أحرفَ المدَّ أيضًا ، في مثل : سَامَحَ وحُورَ ورِيعَ ، وطَالَبَ وظُوْهَرَ وضَيْمَ ، وَخَالِدَ وغُولَبَ وقيمة .

وترى قريباً منه للهمزة ، إذ يكون التخفيفُ لها حذفًا ، كقولك : مَسَّلة وَيَلْمُ وَيَزِّرُ ، في « مَسَّلة وَيَلْمُ وَيَزِّرُ » ، أو إبدالاً كقولك : راس وَمُؤْمِن وَبِير ، في « رأس وَمُؤْمِن وبِير » ، أو تسهيلًا بينَ بينَ ، لأنَّ تلفظ الهمزة بينها وبين الهاء في مثل : سَأَلَ وَعَلَاءُ ، وبينها وبين الواو في مثل : تفاؤل وَيَؤْمِن ، وبينها وبين الياء في مثل : عائد وَسُئَلَ .

ومتانِ الألفُ والواو بتدرج آخر : من التخفيم إلى الترقيق فالإمالة . وهي أن تحوَّل بالألفِ أو الواو نحو الياء^(٣) في مثل : كتاب وعالِم وجِياد ، وللنسرور والمذعور والجمهور . ويشار كُهما في ذلك : الفتحةُ والضمةُ ، لأنَّ إمالةَ الألف تجذبُ معها الفتحةَ ، وإمالةَ الواو تجذبُ معها الضمةَ أيضًا . ثم إنَّ إمالةَ الألف لها ثلاثة درجاتٍ : القلبُ ياءٌ خالصةٌ مع بقاءِ جُزيءٍ من الفتحة^(٤) ، وهو محظوظٌ في قراءةِ القرآن ، والإضجاع ويكون فيه إمالة شديدة نحو الياء ، والتلطفُ أو بينَ بينَ ، ويكون فيه المدُّ بين اللفظتين ، أي : مخففًا بينَ الألفِ والياء^(٥) .

هذا بعضُ ما يمثلُ الثلاثيَّة في الأصواتِ . وعندما تُوزَّع هذه الأجزاء الصوتيَّة على الكلمات ، تتوضَّع في مقاطعٍ ثلاثةٍ ، كما رأينا قبل . وهي قصير ، نحو فاء العطف وباء الجر وهمزة الاستفهام ، ومتوسِّطٌ ممدودٌ مثل : ها و في و دُو ، ومتوسِّطٌ مغلقٌ على غرار : عَنْ و سِرْ و كَيْ و لَوْ . تلك هي المقاطع الشائعة في اللُّغة العربيَّة .

إذا انتقلتَ إلى الجانبِ التركيبي لبناءِ المفرداتِ ، رأيت النسيج المقطعي يكادُ ينحصرُ في هذه الثلاثيَّة أيضًا . فالمشتقاتُ من مصادرِ الثلاثيِّ المجرد ، أفعالًا كانت أو أسماء ، غالبًا ما تلتزم التشكُّل في مقاطعٍ ثلاثة . وسواء في هذا أفعال المضيِّ والمضارعة وأسماء الفاعل والمفعول والتفضيل والزمان والمكان والآلة . نحو : جَمَعَ وَيَجْمَعُ ، وَجَامِعٌ وَمَجْمُوعٌ وَأَجْمَعُ ، وَمَسْرَحٌ وَمَوْسِمٌ وَمِبْرَدٌ وَمِفْتَاحٌ وَحِزَامٌ وَسَاطُورٌ^(٦) .

بل إنَّ الصفةَ المشبهةَ أيضًا يكثرُ فيها ذو المقاطع الثلاثيَّة . نحو : أحمرُ وأبيضُ وأعورُ وأعرجُ ، وعطنانُ وسهرانُ وريانُ وعريانُ ، وفرحُ وشرسُ ولبقُ ، وعظيمُ وبعيدُ وقديمُ ، وسيدُ وهينُ وقيمُ ، وفيصلُ وصيرفُ وصيقلُ ، وبطلُ وجبانُ وشجاعُ ، وحرماءُ وبيضاءُ وهيفاءُ . وكذلك شأنُ صبغُ المبالغة ، من نحو : جراحٌ وغفورٌ ومقدامٌ وعليمٌ وفاروقٌ وصديقٌ وحيسوفٌ ومطعنٌ وملِكٌ ومسكينٌ ، وقتيلٌ وفَنَصٌ ولبوسٌ وإلهٌ وعشيقٌ .

إذا انتقلتَ إلى الضوابط الصرفية واجهك الميزانُ المشهورُ ، بأحرفِ المحددة : الفاء والعين واللام . فهذه وحدتها تستوعبُ جميع الأبنية العربية ، مع إigham ما هو مزيدٌ من الحرروف فيها . ولذا فإنَّ أوزانَ : جَبَلٌ = فعلٌ ، وبُلْبُلٌ = فعلٌ ، وفَرَزْدَقٌ = فعلٌ ، وعالِمٌ = فعلٌ ، واحْمَرَّ = فعلٌ ، وانتَصَرَ = افتَعلَ ، وانْفَعَ = انفعَلَ ، ومستَغَرِّ = مُستَفَعِلٌ ، ويتجاهَلُ = يَنْفَاعَلُ ، واعْشَوْشَبَ = افعَوْعَلَ .

ثم إنَّ الأسماء ، وهي الأكثُر كميةً وتنوعاً واستخداماً في اللغة ، تَوزُّعُها ثلاثةُ أُمَّاطِ : الثلاثي والرباعي والخمساني ، وثلاثةُ مُسْتَوَياتٍ : المفرد والمثنى والجمع . ولهذا الجمع توضُّعٌ في قسمةٍ ثلاثةً أيضًا : المذكر السالم ، والمؤنث السالم ، وجمع التكسير . والمكسر من الجمع يكون : للقلة أو الكثرة أو متنهِي الجموع . أضِفْ إلى هذا أنَّ ما دلَّ على الجمْع وليس من صيغِه ، يتفرقُ في هَرَمِيةٍ ثلاثةٍ : اسمُ الجمْع نحو : خيلٌ وعَمَدٌ وأشِياءٌ ، واسمُ الجنس الجمِيعي مثل : تَمَّرٌ وشَجَرٌ وعَرَبٌ ورُومٌ ، واسمُ الجنس الإفرادي مثل : عَسَلٌ وترابٌ وماءٌ .

ولو تتبعَت الصيغ الأصلية للفعل الأكثُر شيوعاً في العربية ، وهو الثلاثي ، لرأيت أنَّ حرف العين فيها يتلبَّس الفتح أو الكسر أو الضم . وذلك في الماضي نحو : سَحَبَ وقطعَ وخرَجَ ، وعلمَ وشربَ وركِبَ ، وعظمَ وحسنَ وكرُمَ . ومثله أيضًا في المضارع ، نحو : يطَرَّبُ ويعلمُ ويعرفُ ويجِلسُ ويكتُبُ ويعظمُ ، وفي الأمر : اعْلَمُ واجِلسُ واكتُبُ .

وإنْ تقرَّرتَ تلك الحالاتِ الثلاثِ التي يتلبَّسُها الفعلُ ، وما يتوزُّعُها من معانٍ الأحداثِ الواقعَة ، تبيَّن لك فيها شَبَهٌ توزُّع غالِبٍ عليها . فالفتحُ للعين في الماضي يكون للأفعال العلاجية ، نحو : حشدَ وقسَمَ ومنعَ ونقَلَ وذهبَ وحَجَبَ ورَكَضَ . والكسر يغلبُ في الأحوال ، مثل : خضرَ ومرِضَ وكَبَدَ وعطَشَ وعرَجَ ورهَبَ . والضمُّ يتوضَّعُ في الصيغات اللازمَة ، كالغرِيزَة والطبيعة . ومثال ذلك : فَصَحَّ وحَلَمَ وجَنَّ وصَغَرَ وضَخَمَ .

وأنت ترى لنزومَ الفتح في الفاء ، على الرَّغمِ من تنوُّع حركة العين ، وتوزُّع ذلك التنوُّع في المعانِي المذكورة . ومع هذا فإنه إذا أردت تكثيفَ الجملة واختصارُها ، وتعظيمُ المسند إليه ، والدلالة على أنَّ صاحبَ علامَة الرفع الأصلي مفقودٌ ، ضُمِّنَت الفاء والتُّزمَ الكسرُ للعين . نحو : دُفَعَ وسُحِبَ

وسئلَ وُسْحِيَ . وهذا الضمُّ بشدِّهِ ، مع صعوبة الانتقال منه إلى الكسر ، يُمثل تلك المعاني المكتنفة التي ذكرناها .

وهذا التَّقلُّلُ لصيغة الفعل تُشارِكُهُ حالاتان ، ليكونَ لدينا ثلاَثٌ صُورٌ في ميدانٍ واحدٍ . أمَّا الأولى والثانية فهما في الدلالة على صبرورة الحدث كالغريزة في صاحبه ، حتى أمكن التَّعجُّبُ منه ، أو مدحه أو ذمُّه ، كأنَّ تقولَ: فَهُمْ وَقَضُوا وَحَسْبَ ، وَكَسْلٌ وَنَهْمٌ وَشَعْرٌ . وأمَّا الثالثة فهي الدلالة على التَّغلُّبِ بعد المغالبة . ومن ذلك قولك : كارَمْتُهُ فَكَرْمُتُهُ أَكْرَمُهُ ، وفاصحَتُهُ فَفَصَحَّتُهُ أَفَصَحُّهُ ، وشاعرَتُهُ فَشَعَرَتُهُ أَشْعُرُهُ .

ومن هذا ترى أنَّ ضمَّ العين لل فعل الماضي ، يُمثِّلُ حصرَ المضمون في طبيعةِ مَنْ نُسِّبُ إِلَيْهِ ، مع شِدَّةِ عُمقِ الصفةِ ورسوخِها ، وظهورِ أثرِها في الآخرين أيضًا . وقد تبدَّى ذلك في أحيازِ ثلاَثَةِ من المعاني ، هي التَّعبيرُ عن الصفاتِ اللازمَةِ ، والتَّعجُّبُ من صاحبِها والمدح أو الذمَّ .

ثم تجدُ الفعل بين ماضٍ : نهضَ وجلسَ وزخرفَ واشرَأَ ، وحاضرٌ : ينهضُ ويجلسُ ويُزخرفُ ويُشرئُ ، ومستقبلٌ : انهضَ واجلسَ وزخرفَ واسرئَ . وكثيرٌ منه متصرفٌ يحتملُ الأزمنةِ الثلاثةِ ، والقليلُ جامدٌ يلزم صورةً واحدةً ، نحو : ليسَ ونَعَمْ وعَدَا وَتَبَارَكَ ، ويَهِيَطُ وَيَسَوَى ، وهَبْ وَهَاتِ وَتَعَالَ . والقليل النادر يكُونُ بينَ بَيْنَ ، مثل : كادَ يَكَادُ ، وفتَى يَفْتَأِ ، وأوشَكَ يَوْشكُ .

والكثيرُ أيضًا من الأفعال متعدِّدٌ إلى مفعولٍ أو اثنين ، والقليلُ لازمٌ لفاعله ، والنادر بَيْنَ ، وهو إِلَفَلُ الناقص . مثالٌ : كانَ وصارَ وأمَسَى وظفَقَ وشَرعَ . ثم ترى في الفعل الصحيح ما هو سالمٌ : قَدَّ وَخَرَجَ وَغَرَبَ وَبَعَثَ ، أو مهموزٌ : أَخَذَ وَسَأَلَ وَبَدَأَ وَطَمَأنَّ وَأَشْمَأَ ، أو مضعفٌ : هَبَّ وَدَقَّ وَقَلَّ وَحَمَّمَ وَعَسَسَ . وكذلك المعتل في المثال : وَصَلَّ وَبَيْسَ ، والأجوفُ :

رام وسار وقال وباع ، والناقص : سما وقضى وبقي ونهُو . أما اللفيف فإنه يجمع ما في الأجواف والناقص معاً ، كما سنرى بعد .

وتحتفيظُ القسمةُ الثلاثيةُ هذه بسيادتها ، في جمهور الأوضاع اللغوئية ، حتى إنَّ الحروفَ في العربية إما حروفٌ معجمية ، وإما حروفٌ للمبني ، وإما حروف للمعاني . وإذا دخل حرفُ المبني في الصيغة للزيادة ، كان له مواضعٌ ثلاثة : في أول الكلمة نحو : أَجْمَل ومركب ويضحك ونسمع ، أو في حشوها مثل : حاجِب وكتاب وغربال ، أو في الطرف مثال : سُلْمَى وحمراء وسهران .

والمفردات توزعُ أيضاً في أقسام ثلاثة : اسمٌ و فعلٌ و حرفٌ . والأسماءُ إما للذواتِ نحو : محمد و عليٍ و عباس والقاهرة و حمص ولبنان ، وإنسان و فرس وجدار و نخل ، وإما للمعاني مثل : جلوس و كتابة و تسليم و اطمئنان و أحmirar ، وإما للمبهمات مثال : مَنْ و مَا و كَمْ و ذَا و تَا و أَوْلَاءِ . والضمائر تكون للمتكلّم أو المخاطب أو الغائب ، وكلٌ منها منفصلٌ أو متصلٌ أو مستتر ، وتأسيسي أو توكيدي أو شائي .

و حين تدخل المفرداتُ المعرَبةُ في التركيب تكون لها علامَةٌ ، تدل على وظيفتها الإعرابية . وهذه العلامة تكون في الأغلب حركة ، وأقل من ذلك أن تكون حرفاً كما في الأسماء الستة ، والمشتى وجمع المذكر السالم ، والأفعال الخمسة . وأقل منها أن ترد العلامة حذفًا لحركة أو حرف .

والأدوات العاملة في التركيب النحوى لها ثلاثة أعمال ، فهي من عوامل النصب أو الجزم أو الجر . وهذه الأخيرة يكون منها ما هو حرف جرٌّ أصلي : إلى وعن وحتى والتاء . ومنها ما هو حرف جر زائد ، كما في قوله : ليس زيد بجيان ، وهل عندك من سؤال ؟ ومنها ما هو شبيه بالزائد ، نحو قولنا : رب كاسية عارية ، وسافر الطالب عدا ثلاثة^(٧) .

وإذا تبعَتْ نماذجَ التأنيثِ للأسماء رأيتَ أنَّها تمثلُ في التاء : طفلة وظبية ومعلمَة وطالبة ، أو في الألف المقصورة : ليلى وحُبلى وعطشى ، أو في الألف الممدودة : صحراء وهيجاء ونُفَسَاء وكبراء . والثأنيث نفسه قد يكون حقيقياً ، كأنْ يدلَّ على أنثى من الناس أو الحيوان : خديجة وستلوي وعبدة وناقة وعصفورة . وقد يكون مجازياً ، نحو : ورقة وملعقة وذكرى وبُشري . وقد يكون معنوياً ، مثل : أُدُنْ وعَيْنْ وحَرْبْ ونَارْ وشَمْسْ وأَرْضْ .

والأسماء أيضاً تتوزَّعُها ثلاثةُ أقسام . فهي إما نكرة : بيت ودار وكتاب ونهر وعلم وغبار وقمح وزهر وثمرة وكهل وبنت وصبي ، وإما معرفة كالأسماء الأعلام والموصولة والضمائر وأسماء الإشارة والمعرفات بـ « أَل » العهدية . . . وإنما واقعة بينَ بَيْنَ . يعني أنها نكرة غيرُ محضنة ، أو معرفة غيرُ محضنة . ومن ذلك ما هو محلِّي بـ « أَل » الجنسية ، كالقلم والنهر والجلوس والفهم والإنسان والبحر والقرد والشجر ، أو ما خُصصَ إما بوصفِ وإنما بإضافة إلى نكرة وإنما بتميز ، أو ما وقع في حيزِ من استفهامٍ وتفي ونهي ، أو ما عُمِّلَ عملاً للفعل^(٨) .

وبهذا تكون قد دخلنا جانباً من التركيب . وهنا نجدُ الكلام مكوناً من المفردات والجمل وأشباه الجمل . ثم إنَّ الجملة تكون اسميةً ، مؤلفة من اسم و فعل أو ما تفرَّعُ عنهما ، وفعاليةً مؤلفةً من فعلٍ وفاعلٍ وما تفرَّعُ عنهما أيضاً ، وشرطيةً مؤلفةً من أداةٍ شرطيٍ مع جملتي الشرط والجواب^(٩) .

وهي أيضاً إما كُبُرٍ نحو الطَّفْلِ ثُوبِهِ نظيف ، والمجتهدُ إنْ أصابَ فلهُ أجران ، وإنَّ المرضَ زال ، وليتَ الشبابَ يعودُ ، وكادَتِ الشمسُ تغيبُ ، وحَسِبَتِ الدواةَ ينفع . وإنما صُغرى كالجملَ الداخلَةِ في حيزِ الكُبُرياتِ المتقدمة . وهي : ثوبِهِ نظيف ، وإنْ أصابَ فلهُ أجران ، وزال ، ويعود ، وتغيب ، وينفع . وإنما عاديَة لا صغري ولا كبرى . كقولك : ذهبَ البَاسْ ،

ورجع الطلاب ، وإننا لصادقون ، وكان الباب مغلقاً ، وظلت أخاك غائباً ، وإن تجتهد تنجح .

وهكذا تكون قد بسطنا صوراً مختلفةً ، من الواقع اللغويّ لجميع المستويات ، تتحقق التحيز في مبدأ الثلاثيّة ، والسيرورة معه في كثير من المناخي والتوجهات . ومع هذا ، فإنك واجد بعض الظواهر ينتمي إلى الثانية ، كالمبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، والمعرف والمبني ، والصفة والموصوف ، والمعطوف والمعطوف عليه ، والمؤكّد والمؤكّد ، والعامل والمعلم ، والشرط والجواب ، والأصل والفرع ، والعمدة والفضلة ، والمضاف والمضاف إليه .

وتجد بعضاً آخر ينتمي إلى القسمة الرباعية . ومن ذلك مثلاً علاماتُ البناء : الضمُّ والفتحُ والكسرُ والسكون ، وعلاماتُ الإعراب : الرفعُ والنصبُ والجرُّ والجزمُ . على أنَّ هذا التوزُّع الرباعي يمكنُه الارتداد إلى الثلاثيّ ، لأنَّ الاسم لا يُجزمُ والفعل لا يُجرَّ ، فيكونُ لكلِّ منها حالاتٍ ثلَاث . ومن ثَمَّ ، فالاسم مرفوع أو منصوب أو مجرور ، والفعل مبني على الضمُّ أو الفتح أو السكون . ويبقى الحرفُ وحده متردداً بين الحالات الأربع .

و قريبٌ من هذا ما ذكرتُ في بعض التقسيمات الرباعية أيضاً . ففي المعتلٌ من المفردات ، بالإضافة إلى المثال والأجوف والناقص ، ما هو لفيفٌ أي : ذو حرفٍ علةٍ في أصوله . نحو : ويلٌ ويوم ، وقلبيٌ ورقى ، وروىٌ وطوىٌ ، وحيٌّ وعيٌّ . ومثل هذه المفردات يُمثل كُلُّ منها صفتين من الصفاتِ الثلاثِ السابقة الذكر : مثالٌ وأجوفٌ ، أو مثالٌ وناقصٌ ، أو أجوفٌ وناقصٌ .

وفي الأفعال ، بالإضافة إلى اللازم والمتعدي إلى واحدٍ أو اثنين ، ما هو متعدٌ إلى ثلاثةٍ مفاعيل ، نحو : أرَيْتُ الطَّلَابَ نتائجَهُم مسجلاً ، وأعلمنَا زيداً أخاه مريضاً . وهذه التعديّة محدودةٌ جداً ، وهي متفرّعةٌ بما ينصبُ

مفعولين ، بزيادة الهمزة كما ترى . وكذلك ما ذُكرَ من الجملة الظرفية . وهي التي يتَّصلُّ بها شبهُ جملة معتمدة ، نحو : ما عندي ريب ، أفيك جراح ؟ إذ هي متفرّعة عن النوع الاسمي ، ورُدُّها إلى أولى من جعلها نوعاً رابعاً^(١٠) .

وقد تَجِدُّ ما هو خُماسي الصُّور أو أغنى منه . فحرروفُ الزيادة مثلاً قد يقعُ منها في الأسماء والأفعال واحد أو اثنان أو ثلاثة ، وفي الأسماء وحدها قد يكونُ منها أربعة أيضاً : استقبال واحميرار وايضاً ضام ومشيوخاء وعاشراء ، أو خمسة : كذبُيان وأربعاء وبربيطاء^(١١) ، أو ستة : كُذبُيانة .

والحرروفُ العواملُ في الأسماء : رافع أو ناصب أو جار ، أو رافع وناصب نحو : إنْ وما ولات ، أو ناصب ورافع مثل : إنْ وكانَ وليت . وقد ألحَ النحاةُ هذين النوعين بالأفعال ، لتبَقَّى للقسمة الثلاثية سيادتها . فالأولى شبيهة بالفعل التام ، والثانية شبيهة بالناقص .

والثانية في الأسماء ترى فيه ، بالإضافة إلى الحقيقى والمجازى والمعنوى ، ما هو لفظي ذو علامة مثل^(١٢) : أسامة وطرفة ورضوى وزكرياء ، أو تأويلى كاللسان بمعنى اللغة ، أو حكمي كالذكر المضاف إلى مؤنث ، نحو : قطعت بعضُ أصابعه . بل إنَّ المقاطع الصوتية قد رأينا فيها سبعة أنواع ، بإضافة : الطويل المخلق ، والطويل العنقودى ، والطويل العنقودى بمتماشين ، والمديد العنقودى بمتماشين أيضاً ، إلى ما ذكرنا من القصير والمتوسطين .

والحقُّ أنَّ مثلَ هذه المستدركات ، على الظاهرة الثلاثية ، يَرَى إليها كثيرٌ منه كما رأينا ، في علاماتِ الإعراب والبناء ، واللفيف بنوعيه المقوون والمفروق ، وناصب المفاعيل الثلاثية ، والجملة الظرفية ، وما له عمليتان إعرابيتان . يُضافُ إلى هذا أنَّ بعضَ المشتىات المستدركات قبلُ لها ثالث ، كال فعل والفاعل لهما أيضاً نائب الفاعل .

ثم إنَّ المذكُور والمؤنث ضمَّ إليهما ما هو خُشى ، والمعاطفين لا بدَّ لهما من

عاطفٍ بينهما ، والمتضادين كذلك بينهما حرفٌ جرٌ مقدرٌ يُحققُ معنى الإضافة ، والعاملُ والمعمولُ يثثِّلُهما المهمَّلُ من المفردات ، وجملتي الشرط والجواب لا مناص لهما من أدلة تحقيق السببية والترتيب ، والأصلُ والفرع يُضاف إليهما ما هو فرعٌ على الفرع .

بل إن ما تجاوزَ الثلاثيَّة أيضًا ليُعرضه مردًّا إليها . فالتأنيثُ اللغظي هو إما حقيقيٌ وإما مجازي ، والتأنيثان الحكمي والتأويلي هما من المعنوي أيضًا . والمقطاع المذكورة ، من الطواف والمديد ، إنما يتكون معظمها في حالة الوقف بالسكون ، وهذا عارضٌ لا أصلٌ في الكلام . وما فيه خمسةُ أحرفٍ مزيدةٍ أو ستةٍ نادرًا ، لا يُشكِّلُ حالةً ظاهرةً . فبقي المزيدُ بأربعةٍ ظاهرًا لأنَّه كثير .

وما يُثبت هذا التوجه البارز في طبيعة اللغة العربية ، أنَّ أصولَ المفردات تتواءُّ بين الثلاثي والرباعي والخمساني . هذا هو المعروفُ عند الجميع ، ولكنك إذا أقيمت نظرَة إحصائية على هذا التوزُّع ، تبين لك أنَّ البُورَة الكيفية تستقرُ في ذوي الثلاثة . فقد ذكر أبو بكر الزبيدي (ت ٣٧٩) أنَّ المستعملَ في كلام العرب على عهده ، باستثناء بعض الحالات التركيبية ، يتوزُّع عددُ مفرداته كما يلي (١٣) :

٤٨٩ في الثنائي و٤٢٦٩ في الثلاثي و٨٢٠ في الرباعي و٤٢ في الخماسي ومنه ترى الكثرة الكاثرة في الثلاثي ، وقلة الرباعي والثنائي ، وندارة الخماسي . وهذا ما أكدَه (١٤) رصدُ للنص القرآني ، إذ تبيَّن أنَّ أصولَ المفردات فيه يرجع منها إلى الثنائي ١١٦٠ ، في حين أنَّ ما يرجع إلى الرباعي هو ١٥ فقط . بلة الخماسي والثنائي والأحادي لأنَّها قليلة محدودة .

إنما ظهرَ طغيانُ الثلاثيَّة في كلام العرب لأنَّها تمثلُ الرشاقة واللطف ، بخلافِ ما كان ذا أصلٍ من التوحيد أو الشنية أو التربع أو التخميس . وقد

تنبه إلى ذلك علماء اللغة ، فذكروا من فصاحة الكلمة أن تكون من الثلاثي .
وإلا كان فيها قبح أو نقل ^(١٥) .

وهذا التبئير المركزي لظاهرة الثلاثية تلمسه في كثير من ظواهر الصياغة للألفاظ . فمن ذلك مثلاً أن حروف المعجم تنتظم تسمية كل منها في أحرف ثلاثة ، نحو ^(١٦) : ألف و جيم و دال و صاد و عين و فاء و كاف و ميم و ياء . ولذا قيل : إن مثل « يد وأخ وأب وفم » شاذ في الاستعمال ، يرتد إلى الأصول الثلاثية : يدي و أخو و أبو و فوه ، وليس له أصل في الثنائي . ويظهر منه ذلك في عمليات الثنوية والجمع والتضييف . وكان بعض العرب ^(١٧) استعجله الاستعمال ، فلم يتضرر تلك العمليات الثنوية ، وضعف الحرف الأخير في المفرد ، فقال : يد وأخ وأب وفم .

وإنما جاز أن تردد الأحادية والثنائية في الأدوات ، لأنها لا تتميز كلفظ إلا في تركيب مع الأسماء أو الأسماء والأفعال . ثم إذا سميت ما هو أحادي منها أو سميت به ، قلت : باء و تاء و سين و فاء و كاف و لام و نون و واو . وإذا أردت التسمية بالثنائي ألحقت به ما يجعله على ثلاثة أحرف ، نحو : أو[ُ] و إِي[ُ] و ذَاء[ُ] و كَم[ُ] و لَن[ُ] و لَو[ُ] و لَاء[ُ] و هَل[ُ] . وكذلك الحال في التأنيث والثنوية والتضييف والجمع ، للأحادي والثنائي .

وعندما يُستقل الاسم في النداء ، ويُخفف بالترحيم ، فإنه غالباً ما يرتد إلى البؤرة الثلاثية ؛ ولذا كان من شروط القياسى منه أن يتجاوز ثلاثة أحرف ليصير بالترحيم إلى الخففة المرجوة في اللفظ العربي . فأنت ترجم نحو : دِعْبِل وجَعْفِر وعَامِر وحَارِث وعَمِرَان وَمُنْصُور وسَعَاد وشَمَرْدَل وسَمَوْءَل وفَرْزَق ، بقولك : يا دِعْبِ و جَعْفَ و عامِ و حَارِث وعَمِرَ و مُنْصُ و سَعَ و شَمَرَ و سَمَوْ و فَرَزْ . وإذا جاء خلاف ذلك فالأسباب مُوجِّهة أو مُجيزة ، كالتأنيث بالباء ، أو التركيب ، أو وجود حرف علة .

بل إنَّ الاسمَ المعتلَّ إذا كانَ ثلاثيًّا ، ثمَّ فَقَدَ حرفًا بالحذفِ وبقيَ على حرفين ، فغالبًا ما يُدعَم بثالثٍ جبًّاً بعدَه عن البُورَة المفضَّلة . وعلى ذلك تجدرُّنحو : اسمُ وابنِ واست ، بعدَ أنْ حُذِفَ من الأولين واو ، ومن الأخير هاء . وكذلك الشأنُ في مثل : عِدةٌ وهبةٌ وصِلَةٌ وجِهَةٌ وسَنَةٌ وسَعَةٌ وقُلَّةٌ وثُبَّةٌ ، إذَّ عُوَضَ من الحرف المذوقَ تاءً تُعِيدُ إلى الاسم صورَتَه المناسبَة للتوجُّه العربي . ولذا ترى سيبويه حين يعرض لكلماتي بِنْتٌ وأُخْتٌ ، يصرُّ أنَّهما بالتاَءِ التي دخلت عليهما صارتَا ملحقَتَين بِبناتِ الثلَاثَة (١٨) .

وأيًّا كانَ الأمرُ فإنَّ ما عرضناه ، حتَّى الآن ، يتَبَدَّى لكَ منه أنَّ مبدأَ الثلَاثَة ذو سلطانٍ ظاهرٍ ، في توزيعِ وقائعِ اللُّغَة من العَرَبِيَّة . وهو من الإِيُّسر والاختصارِ كما ذكرنا قبْلُ . وإذا كانَ لغيرِه بعضُ النماذجِ من ذلكَ فإنه لا يمثلُ نِدًّا لعروبةِ اللسانِ أو ميشلاً ، لأنَّ كثيرَها يرتَدُّ إِلَيْهِ ، وما بقيَ منها يعيشُ في ميادينِ ضيقَةٍ محدودَةٍ . وقد كانَ النحَّاةُ القدماءُ على إِدراكِ لهذهِ الحقيقةِ اللامعةِ ، يَصْدِرونَ عنها بوضوحٍ أو تلميحٍ ، فيما يَضَعُونَ من تقسيماتٍ وتفرعِياتٍ ، وفيما يذكرونَ من خصائصٍ ومُميَّزاتٍ . وهذا «كتاب» سيبويه شاهدٌ على ذلك (١٩) .

٢ - توحيدُ الصيغ

تحتاجُ المعانيُ الصرفية إلى أنماطٍ صوتيةٍ ، تشغُلُها وتتألَّبُها لِتؤديَ الأغراضَ اللُّغَوية التي تتضمَّنُها وتقُدِّمُها في التعبيرِ والتركيبِ . وقد كان للُّغَات ، ولا يزالُ ، اختلافٌ كبيرٌ في توظيفِ تلكِ المعاني ، و اختيارِ الأُوعية المناسبة لها . وهذا الاختلافُ قد يكونُ في أساليبِ الصياغةِ أو أشكالِها ، تصاصِيلًا وتفرعِها وتكليفًا وتبديداً . أمَّا اللغةُ العربيةُ الحبيبَ فقد استقرَّ فيها للمعاني الصرفية المعيَّنة صورٌ لفظيةٌ محدَّدةٌ متَّصلةٌ تصاغُ بها المفرداتُ ، على ألسنةِ العلماءِ والعامَّة ، من أطفالٍ وعجائِزٍ وأصحَّاءٍ ومرضىٍ وصُحَّاءٍ ونِيَامٍ .

وتَبَدَّى هذه الخاصية في عدَّة سُبُّلِ .

فالفعلُ الماضي المجرَّد معلوماً ومجهولاً ، وهو يحتمل نظريَّاً آلاف الصور، يتَرَكَّزُ في أُنمَاطٍ ستة ، أربعة منها للثلاثي : فَعَلَ وَفَعَلَ وَفَعَلَ وَفَعَلَ ، واثنان للرباعي : فَعَلَ وَفَعَلَ . وكذلك شأنه في المضارع : يَفْعُلُ وَيَفْعُلُ وَيَفْعُلُ وَيَفْعُلُ وَيَفْعُلُ للثلاثي ، وَيَفْعُلُلُ وَيَفْعُلُلُ للرباعي . وهو في الأمر أقلَّ عدَّد صيغ ، إذ يكتفي بأربع من ستَّ ، هي : افْعُلُ وَافْعُلُ وَافْعُلُ وَافْعُلُ . وبهذه النماذج الستَّة عشرَ ، تستطيع أن تصوغ ما لا يُحصى من الألفاظِ المعبرة عن الأحداث المختلفة ، للمعاني القديمة والمُحدثة والمُولدة ، دون أن تجد ضيقاً أو عجزاً عن التعبير.

ثم إذا أردتَ التعبيرَ عن زيادةٍ في جهةِ الفعل المتصرَّف من المجرَّد ، وما أكثرَ ذلك في عالمِ الفِكر والتجارب ! لقيتك أُنمَاطاً محدودةً أياً ، تصبُّ في قوالبها تلك المقاصد التجددُّة . وهنا تجد نحو : أَفْعَلَ وَفَاعَلَ وَفَعَلَ وَفَعَلَ وَفَعَلَ وَفَعَلَ ، جاهزةً للعمل فيما تتطلَّعُ إليه من الأداء . وأنت ترى أنَّ هذه الصيغة تقمصُ الموادَّ اللغوية للأفعال المجردةُ أنفسها ، مع زيادة بعضِ الحروفِ المحصورة في قولنا : سألتُمُونيهَا ، أو تكرارِ حرفِ معينٍ من أصلِ تلك الموادَّ . فلستَ في حاجةٍ أن تستعين بموادَّ معجميةٍ جديدةٍ ، للتعبير عن الجهات المركبة ، كما هو شائعٌ في كثيَرِ من اللغاتِ الأعجميةِ .

وفي هذا اقتصادٌ كبيرٌ للجهدِ الذهنيِّ والعضليِّ ، يتَعذرُ علينا حصرُه . وأكْبَرُ منه وأعجَبُ أن تَجَدَ مزيديَّاً الثلاثي والرباعي يجتمعان في بعضِ الصيغ ، مما يُسَرِّ على الإنسان تناولَ المعاني المتبااعدة من عالَمَيْن مختلفين ، في قولهَ محدودةً . ومصاديقُ ذلك أن تَستعرضَ نحو : تَفْعَلَلُ وَافْعَنَلَ وَافْعَلَلَ ، لتراه مُسْتَحوذاً على أمثلَ : تَغَرِّبَ وَتَجَلِّبَ ، وَاحْرَجَمَ وَاقْعَنَسَ ، وَاشْحَرَ وَاسْوَدَ من رباعي الأفعالِ وثلاثيَّها . بله ما أُلحِق بالرباعي من

أفعال ثلاثة ، ياقحـام بعض أحرف الـزيـادة ، وـهـوـ كـثـيرـ كـثـيرـ (٢٠)

هـذاـ فـيـ عـالـمـ الأـفـعـالـ رـائـجـ مـيـسـورـ ، بـعـضـهـ مـسـتـهـلـكـ لـدـىـ جـمـيـعـ العـرـبـ ، وـبـعـضـ الـآخـرـ اـحـتـيـاطـيـ جـاهـزـ لـلـاستـعـماـلـ فـيـ إـيـانـ الـحـاجـةـ . وـكـذـلـكـ الـحـالـ فـيـ صـيـاغـةـ الـأـسـمـاءـ ، مـعـ خـلـافـ يـسـيرـ فـيـ التـضـيـيقـ وـالتـوـسـعـ . فـلـكـلـ مـنـ ضـرـوبـ الـثـلـاثـيـ وـالـرـبـاعـيـ وـالـخـمـاسـيـ أـنـماـطـ مـحـفـوظـةـ ، تـسـتوـعـبـ مـلاـيـنـ الـمـفـرـدـاتـ مـنـ الـجـوـامـدـ ، وـتـقـدـمـ لـهـاـ الـبـنـاءـ الصـوـتـيـ الـلـازـمـ (٢١) . وـكـثـيرـ مـنـ هـذـهـ الـأـنـماـطـ يـكـونـ مـشـتـرـكـاـ بـيـنـ الـضـرـوبـ الـثـلـاثـةـ أـوـ بـيـنـ اـثـنـيـنـ مـنـهـمـ فـقـطـ .

فـإـذـاـ دـخـلـنـاـ عـالـمـ الـمـشـتـقـاتـ إـسـتـقـلـنـاـ لـكـلـ مـعـنـىـ صـرـفـيـ صـيـغـةـ مـحـدـدـةـ ، يـنـصـبـ فـيـهاـ جـمـيـعـ الـمـفـرـدـاتـ ذـاـتـ الدـلـالـةـ الـواـحـدةـ . فـاـسـمـ الـفـاعـلـ مـنـ الـثـلـاثـيـ الـجـبـرـدـ وـزـنـهـ : فـاعـلـ ، وـاسـمـ الـمـفـعـولـ وـزـنـهـ : مـفـعـولـ ، وـالـصـفـةـ الـمـشـبـهـةـ تـكـثـرـ فـيـ : فـعـيلـ وـفـعـلـانـ ، وـاسـمـ الـتـفـضـيلـ ضـابـطـهـ : أـفـعـلـ ، وـاسـمـاـ الـزـمـانـ وـالـمـكـانـ هـمـاـ : مـفـعـلـ ، وـاسـمـ الـآـلـةـ أـكـثـرـهـ عـلـىـ : مـفـعـلـ وـمـفـعـالـ وـمـفـعـلـةـ . وـقـدـ تـرـىـ بـعـضـ هـذـاـ فـيـ لـغـاتـ هـنـدـرـيـةـ ، وـلـكـنـ مـنـ الـحـالـ أـنـ تـجـدـ كـلـ مـاـ ذـكـرـنـاـ مـمـثـلـاـ فـيـ وـاحـدـةـ مـنـهـاـ .

بـلـ إـنـ مـشـتـقـاتـ الـثـلـاثـيـ الـمـزـيدـ ، وـالـرـبـاعـيـ الـجـبـرـدـ وـالـمـزـيدـ ، لـتـجـمـعـ فـيـ صـيـغـةـ أـكـثـرـ تـحـدـيدـاـ وـاشـتـراكـاـ . وـمـشـيلـ هـذـينـ التـحـدـيدـ وـالـاشـتـراكـ نـتـلـمـسـهـ فـيـ مـصـادـرـ الـفـعـلـ الـثـلـاثـيـ الـمـزـيدـ ، وـالـفـعـلـيـنـ الـرـبـاعـيـنـ الـجـرـدـيـنـ وـالـمـزـيدـيـنـ ، إـذـ تـسـيـطـرـ عـلـىـ مـعـظـمـهـاـ أـنـماـطـ مـنـ الـأـبـنـيةـ الصـوـتـيـةـ مـعـ خـلـافـ يـسـيرـ فـيـ بـعـضـ الـحـرـوفـ ، لـتـخـدـمـ مـقـاصـدـهـاـ فـيـ التـعـبـيرـ عـنـ الـأـحـدـاثـ الـمـتـنـوـعـةـ . وـذـلـكـ نـحـوـ : فـعـلـةـ وـتـفـعـلـةـ وـفـعـلـلـاـلـ وـفـعـلـاـلـ . وـحـسـبـكـ أـنـ تـلـاحـظـ مـصـدـرـيـ الـمـرـأـةـ وـالـهـيـةـ : فـعـلـةـ وـفـعـلـةـ ، لـتـسـبـرـ أـغـوارـ ذـلـكـ التـوـحـيدـ لـلـصـيـغـةـ الـمـنـصـبـةـ فـيـ مـعـانـ مـشـتـرـكـةـ .

وـفـيـ الـمعـانـيـ الـمـرـكـبـةـ مـنـ الـمـفـرـدـاتـ ، تـظـهـرـ الشـيـئـةـ لـتـوـحـيدـ صـيـغـةـ ماـ يـرـاـدـ التـعـبـيرـ عـنـ اـثـنـيـنـ مـنـ جـنـسـهـ ، ثـمـ الـجـمـعـ السـالـمـ مـنـ مـذـكـرـ وـمـؤـنـثـ . وـأـبـلـغـ مـنـ هـذـاـ فـيـ الـدـلـالـةـ ، عـلـىـ مـاـ نـحـنـ بـصـدـدـهـ ، الـمـفـرـدـاتـ الـمـتـكـاثـرـةـ تـنـتـظـمـ لـمـتـهـيـ الـجـمـوعـ فـيـ

قالَّبِين صَوْتَيْن مشهورين ، هما : مَفَاعِلُ وَمَفَاعِيلُ ، مع تبديلِ أو إقحامِ بعض الأحْرُف ، بُعْنَية التعبير عن الزيادات التي لَحِقَت المفردات . وكذلك شَأْنُ التصغير لجميع الأسماء ، إذ ينحصرُ في ثلاثة قوالب ، هي : فُعَيْلٌ وَفُعَيْعِيلٌ وَفُعَيْعِيلٌ ، مع بعض التصرُّفات المحفوظة .

٣ - تكثيف المعاني

بالإضافة إلى ما ذكرنا قبلُ عن الأنماط الصوتية الموحدة ، تمتاز لغة القرآن الكريم باختصار شديد آخر ، هو حشدُ المعاني التعبيرية المختلفة في صورة إيقاعية واحدة . فالمشتقة الواحدة يجتمعُ في طياتها دلالات متعددة ، تنصبُ دُفعةً واحدة حين أدائه . على هذا ترى أنَّ ما يشتقُ من الأسماء يتضمنَ تعبيراً مركباً يُعني عن عِدَّة ألفاظ ، أو عن توليد لفظٍ آخر ، مادُّه وصورُه مخالفتان لما هو مشارِك له في المعنى المعجمي .

فاسمُ الفاعل مثل : عالِم ، تجدُ في مضمونه الدلالة على : إنسان يقوم بوظيفة العلم . وبمبالغة اسم الفاعل : عَالِيم ، تعطيك صفةً من تناهى في مراتب الإحاطة بالعلوم . وأسمُ المفعول : مَعْلُوم ، يتضمنَ معانٍ الشيء الذي جرى فيه العلم . وأسمُ التفضيل : أَعْلَم ، يدلُّ على من هو أكثرُ علماً من غيره . وصيغة : مَعْلِم ، تُقدِّم لك المكان أو الزمان الذي يكونُ فيه العلم . وكذلك مجموعُ المعاني المركبة ، تراه في اللُّفْظِ الواحدِ ، من الصفات المشبهات وأسماء الآلة . وهذا شائعٌ منتشرٌ في الأنماط الصُّرُفية العربية وقلَّ أن تجدَ له نظيرًا مطابقاً في اللغات الأجنبية .

ثم انظر في صيغِ الأفعال ، تجد أنَّ كلاً منها يضمُّ في بنيته معانٍ الحديث والزمان الحَصَلَ ، سواءً كان ماضياً أم مضارعاً أم أمراً ، ومجرداً أم مزيداً . وعندما تنقلُه إلى صيغة المبني للمجهول ، يحتفظُ بدلاليته المذكورتين ، ويُضيف إليهما أنَّ القائم بالحدث غيرُ معين . وإذا صُنِّفت نحو « شَعَرَ » على

وزن : فعل ، وقلت : شعر ، أضفت إلى الدلالتين الأصليتين أنَّ الحدث صار كالطبيعة في الفاعل ، أو ممَا يُتعجب منه . أما نحو : سبقتهُ أسبقُه ، فيه أيضاً معنى الغلبة للغير في السبق بعد القيام بالمسابقة .

والزيادة لحرف واحد أو أكثر ، على لفظ الفعل ، تحوّل صيغته إلى نمطٍ جديد ، وتُضيفُ إليه معنى يُمثل ذلك النمط . فإذا هو يتضمنُ معانٍ مركبةً ، تُغنى عن الفاظِ أو تراكيبَ في اللغات الأعجمية . فتضعيفُ العين وحده قد يُفيد التعديَة أو التكثيرَ أو المبالغة أو الإزالة ، نحو : حذرَ وقطعَ وشمرَ وقشرَ . وصياغته على وزن : انفعَلَ ، تجعله للدلالة على أنَّ الفاعل طاوعَ واستجابَ لما طُلبَ منه ، نحو : انسحبَ وانقطعَ وانفتحَ .

أما إذا جعلته على وزنِ : تفاعَلَ ، فقد تُكسبه معنى المشاركة ، أي : أنَّ الفعل وقع من طرفين متقابلين . وذلك قوله : تجادلَ وتقابلَ وتواعدَ وترامي . وأما إذا صار على وزنِ : استفعَلَ ، فهو يكتسبُ معنى الطلب أو التحوّل أو المطاولة أو المبالغة ، مثل : استفهمَ واستحجرَ واستقامَ واستقرَ . وأعجبَ من هذا أنْ ترى ما كان على وزنِ : فعلَ ، مثل : بسملَ وحمدَلَ وجعَلَ ، يَستَوِعِبُ تركييَا مطولاً . فالأولُ منها مثلاً يعني : قال بسم الله الرحمن الرحيم .

وهذا نوعٌ من النَّحتِ ، يقتطعُ من المفردات المتعددة حروفًا أربعةً ، يجلبُ معها المعاني المتعددة التي كانت منتظمةً في مجمل التركيب . و قريبٌ منه ما تراه في الأسماء ، من نحو : عَبْشَمِي ، أي : منسوب إلى عبد شمس . وأنقبيَّ أي : حرفٌ مخرجٌ من الأنف والفم معاً . وشقَّحَ ، أي : كبس قرناه كُلُّ منها كشِقَّ الخطب .

أضِفْ إلى هذا ما يكونُ في اسم الفعل ، كقولنا : هيهاتَ وشَتَّانَ ، وأفْ و ويْ ، وحدَارِ و رويدَكَ ، وعليكَ ومكانكَ ! وفي أفعال المدح والذمّ ،

كقولك : نعم وبئس وحبيدا ! وفي صيغتي : ما أفعَلَهُ وأفْعِلْ به ! من معانٍ كثيفةٍ يغلبُ عليها التعجبُ والاستعظامُ لما خفيَ أمرُه ، أو سببهُ الباعثُ له . والضمائر يدلُّ كُلُّ منها على العددِ والجنسِ والوظيفةِ النحويةِ ، والحضورِ أو الغيابِ أو التكلُّمِ أو الخطابِ . ولذلك يُستخدمُ كُلُّ من : أنا وأنتَ وأنتِ وأنتما ، وهو وهي وهم وهنَ ، ونحنُ وأنتمَ وأنتنَ ، وإيايَ وإياكَ وإياكِ وإياكمَا ، وإياها وإياهما وإياهم وإياهنَ ، وإيانا وإياكم وإياكنَ ، في الموضعِ المناسبِ له من التركيبِ . وكذلك الحالُ في الضمائر المتصلةِ التي تُفيدُ المفعوليةَ أو الإضافةَ .

بل إن الأدواتِ ، وقد تكونُ على حرفٍ واحدٍ أو أكثرَ ، تبدو أكثرَ تحملًا للمعاني النحويةِ المعقّدةِ . فالهمزةُ قد تكونُ للاستفهامِ مع الإنكارِ التوبخيِّ ، نحو : أَظنُ الناسَ أغبياء ؟ والفاءُ ترددُ عاطفةً للترتيبِ والتعقيبِ والسببيةِ ، كقولك : لا تظلمْ فتظلَّمَ . ولو : تُفيدُ الشرطَ الامتناعيَّ لامتناعِ في الماضيِ ، إذْ تقولُ : لو نظرتَ لرأيَّتَ . وإذا : تدلُ على الشرطِ الظريِّ الزمانِي المتوقعِ تَتحققُه في المستقبلِ ، كالذى في قولنا : إذا عُرفَ السببُ بطلَ العجبُ . وكَمْ : تغنى عن ذكرِ ملياراتِ الأعدادِ في الجملةِ الاستفهاميةِ ، في نحو : كم نسمةً في العالمِ ؟ وكذلك شأنُ سائرِ أسماءِ الاستفهامِ .

وفي صيغ التغليبِ ، يُجمعُ في الكلمةِ الواحدةِ معنيان أو أكثرَ . فالقمرانِ هما الشَّمْسُ والقمرُ ، والعُمرانُ : أبو بكر الصديقِ وعمر بن الخطابِ ، والأمَّانُ : الأبُ والأمُّ ، والمنافقونُ : جميعُ الذكورِ والإإناثِ مَنْ وُصِفَ بالتفاقِ . وقولنا : « أيُّها الطالبُ » ، يعني : الذكورِ والإإناثِ أيضاً من المخاطبينِ والمخاطباتِ . وإذا قلتَ في خطابك : « أَجبَ عن هذا السؤالُ » ، كان التوجةُ إلى الجنسينِ المذكورينِ معاً ، ولا تظنُّ الطالباتُ آنُهُنَّ غيرُ مقصوداتِ بالأمرِ . وفي صيغ العدلِ للعددِ - تجتمعُ ألفاظٌ مكررةً ، مع أنَّ الكلمةَ واحدةً .

فقولك : ادخلوا مئتي ، أي : اثنين اثنين اثنين . . . وكذلك ثلاثة معناها : ثلاثة ثلاثة ثلاثة . . . وخمس تدل على : خمسة خمسة خمسة . . والمعنى لفظ واحد بدل من لفظين ، والجمع بدل من الكثير الكثير . والعلامات الإعرابية والصرفية كل منها حرف واحد أو أكثر ، يدل على الوظيفة التركيبية وحدها أو مع العدد ، أو على التعريف أو التكير أو التأنيث أو التصغير أو التعظيم أو التحبب أو النسب .

٤ - توسيع الدلالة

تمتاز الصيغة التعبيرية ، في لغة العرب ، أنها قد تحمل في طياتها دلالات مختلفة ، تضع كلاً منها في الألفاظ المناسبة ، فيتميز بعضها من بعض بالسياق والقرائن . وهذا ما نسميه المشترك الصرفي ، إذ تجدر للقالب الصوتي الواحد عدة معانٍ صرفية متباينة ، تستطيع أن توظفها في المقاصد حين يتضمن المقام ذلك .

فإذا استعرضت ما تتضمنه صيغة ، من مثل « مفعَل » ، رأيت أنها تصلح للتعبير عن اسمِي الزَّمان والمَكان ، وعن المصدر الميمي . من هذا قولك : مطلع ومدخل ومرقى ومجرى . فكل من هذه المفردات صالح لما ذكرنا من المعاني الصرافية . بل قد يشار إليها في ذلك الفعلُ المزيدُ أيضًا ، إذ يقال : مَرَحَبَ ومَنْدَلَ ومَدْرَعَ . و قريبٌ من هذا ما تراه في « مفعَل » ، لأنها تكون قالبًا لاسم الآلة وبمبالغة اسم الفاعل ، نحو : مِطْعَنٌ و مِصْعَدٌ و مِشْرَطٌ و مِخْرَزٌ . ومثل هذا تراه في « مِفعَال » أيضًا .

وتعد كل من الصيغتين « فَعِيلٌ » و « فَعُولٌ » للدلالة على الصفة المشبهة ، وبمبالغة اسمِي الفاعل والمفعول . وإنك لتلمِس ذلك في مثل : قَدِيرٌ وضَئِيلٌ و سَمِيعٌ ونَصِيرٌ ، وأَسِيرٌ وحَرَبٌ ودَفِينٌ وسَلَيْبٌ ، وصَبُورٌ وحَنُونٌ وعَجُولٌ ، وحَلَوبٌ ولبَوسٌ ورَكُوبٌ ، وظَهُورٌ ووَقُورٌ . وكذلك تجدُ وزني « فَعِيلٌ »

و«فعَل» في : فَرِحْ وَلَبِقْ ، وَمَلِكْ وَحَذِرْ ، وَمَطِرْ وَأَخِرْ ، وجَارْ بمعنى : مُجِير ، وَعَدَّ بمعنى : معدود . بل إنه ليكون اللفظُ الواحدُ قابلاً للمعنىين المتناقضين ، كقولك : حَبِيب وَعَشِيق وَبَدِيع ، لأنَّه يحتملُ معنَّيَ الفاعل والمفعول . وهذه الصيغة نفسها تتلبَّس المصادرَ أيضاً نحو : صَهَيل وَحَقِيف وَهَدَير وَزَفِير .

ومن هذا البابِ ما تراه في «فاعِل» ، إذ يكونُ لاسم الفاعل والصفة المشبهة والمنسوب ، فعلِ الأمر والجمع أيضاً . تقول : ناصِر وَدَافِع وَرَاجِع وَنَابِل وَطَاعِم وَفَاضِل وَمَاجِد وَسَامِر وَحَاجْ ، وأنت ترى بكلِّ من هذه الألفاظ تلك المعاني المذكورةَ . وتستطيعُ أن تصوغَ على «أفعَل» ما يدلُّ على التفضيل ، وَالفعلين الماضي والمضارع ، والصفة المشبهة ، وَمعنِي التعجب أيضاً ، كأنْ تقول : أقطعْ وَأَذْهَبْ وَأَحْمَرْ وَأَعْظَمْ .

بل إنَّ الصيغة الواحدة مما ذكرنا قد تَحمِلُ ، في الزاوية المحددة من أبعادها المختلفة ، معانِي صرفية كثيرةً . ومثالنا على ذلك أنَّ «أفعَل» حين تُخصَّصُ للفعل الماضي مثلاً ، تَرُدُّ للتعرِيدِ : أضْحَكْ ، والمطاوعةِ : أَكَبْ ، والإزالَةِ : أَعْذَرْ ، والجعلِ : أَهْدَى ، والصِّرْرَةِ : أَثْمَرْ ، والإصابةِ : أَكْبَرْ ، والبلوغِ : أَصْبَحْ ، والبالغةِ : أَضْنَاءْ ، والإغناءِ عن المجردِ : أَفْلَحْ . ثم تَرُدُّ للتسمية والدعاء والاستحقاق والهجوم والتعرِيض والكثرة والإعانة ونفي الغرِيزَةِ (٢٢)

ومن هذا القبيل أنْ ترى وزن «تَفَعَّل» يَسْتَوْعِبُ الدلالة على المطاوعةِ : تَجْمَعَ ، والانتسابِ : تَعَرَّبْ ، والتكلُّفِ : تَحَلَّمْ ، والتجنبِ : تَأْثَمْ ، والطلبِ : تَفَيَّأْ ، والصِّرْرَةِ : تَنْصَرْ ، والبالغةِ : تَعْطَفْ ، والإغناءِ عن المجردِ : تَكَلَّمْ . ثم يكونُ (٢٣) للاتخاذ والإصابة والتكتير والتلبُّس والختالِ والتوقُّع ، ومواصلةِ العملِ في مهلة ، واختصارِ حكايةِ المركبِ .

ولكي نختصر العرض بإغفال التمثيل ، نذكر أنَّ : فعلٌ و فعلٌ و فعلٌ تكونُ لأسماء الذوات والصفات والأفعال ، و تَفْعَل و تَقَاعِل تكونان للفعل الماضي و فعل الأمر ، و يَفْعَل تُسْتَعْمَل للماضي والحاضر والمستقبل والاستمرار ، و فَعُول تَصَلُّح للمصدر واسم الذات والجمع ، و فَعَال تَرُد لمبالغة اسم الفاعل واسم الذات والجمع أيضاً ، و فَعَل تَلْبِسُ الصفة المشبهة وصيغة التعجب والمدح والذم .

ثم إن زيادة ياءين مع التاء في آخر الكلمة تختتم النسبة والمصدر الصناعي . بل ربما وجدت كلمة واحدة بلفظ معين ، تتضمن عدَّة معان ، نحو : مختار ومحタル ومشتد ومحتل ، إذ يشترك فيه المصدر الميمي والصفة المشبهة ، وأسماء الفاعل والمفعول والمكان والزمان والذات .

٥ - نَقْلُ الدَّلَالَةِ

وأخيراً وليس آخراً ، نَقْلٌ على تحرُّكِ ضِمني للفظ المعين بصيغته المحددة ، إذ يتلبّس دلالاتٍ مختلفة بحسب المقام . فصيغة الماضي تصير في الدعاء للمستقبل : رضي الله عنه ، ويعبر بها عمّا هو كائن لا محالة : « أَرْزَقْتِ الْأَزْفَةَ » (٢٤) ، وعن الثبوت والاستمرار : تبارك الله تعالى وعز وجل ، « وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا » (٢٥) ، وعن الحاضر : « كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهَدِ صَبِيًّا » (٢٦) ، وعن الأمر إذ قيل : إن « كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ » (٢٧) مراد به : كونوا خير أمة (٢٨) .

والفعل المضارع يَرُدُّ للأمر أو الدعاء ، وللماضي : « قَالَ لَهُ : كُنْ . فَيَكُونُ » (٢٩) ، و « وَنَقْلُكُلُّهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشَّمَالِ » (٣٠) . وكذلك صيغة الأمر ، تَتَنَقَّلُ بين الإلزام والدعاء والتعجيز والتهديد والتهكم ، وصيغة الفاعل تكون للمصدر أو اسم المفعول ، ولفظ المصدر يَرُدُّ لاسمي الفاعل والمفعول ، ولفظ المفعول يكون للمصدر أو الفاعل (٣١) . دُعْ عنك ما يصير

تعيناً عن اسم الذات من تلك الصيغ المختلفة ، وهو أكثر من أن يحصر سعة وانتشاراً .

* * *

هذه نماذج مختارة ، تمثل بعض ما تحمله لغة القرآن ، من اختصار التفريع للصياغات اللفظية . وهي تُبيّن الاستغناء عن الكثير من المواد والأشكال والضوابط ، لما تضمّنه من معانٍ لغوية وصرفية ودلالية وبلاعية ، في قوله مُحددةٌ تُيسِّرُ للمتكلّم الحفظ والاستيعاب والإيجاز ، وتُجنبه التضخم والتوزع والتكرر . وهي أيضاً تُهيئ للسامع والقارئ مجالاتٍ محدودة ، لتقبل الكلام الواسع المدلولات ، وفهمه والاستجابة له . وفي هذا اقتصادٌ عظيمٌ للجهود الذهنية والعلاجية ، يتمتع به من يمارس اللغة العربية .

على أنه لا بدّ من الإشارة إلى ملاحظاتٍ ترد في هذا السبيل : أولاًها أن بعضَ الظواهر المذكورة ، من اختصار التفريع ، قد يردُ في غير لغة العرب . ونحن لا نغالّي فندعى إنكار ذلك ، لأننا لا نفاخر لغات العالم بما أووردنا ولا نافسُها ، وإنما نُبسطُ ما تتّصفُ به لغتنا الحبيب ، عملاً بما يقتضيه البحث العلمي ، والدرس اللغوي المعاصر ، ثم نزعم أنه إذا وجد بعضُ الظواهر في لغة ما فإنه مُحالٌ اجتماعها كلها أو أكثرها في تلك اللغة . وبهذا نرصد الواقع العملي المتميّز ، ونضع أيدينا على حقائق مُذهلة ، يتمتع بها العربيُّ الفصيح ، وقد يتّناسى جاهلاً أو مُتجاهلاً قيمتها في ميزان الاقتصاد اللغوي المعتبر .

و الثانيةُ الملاحظات أنَّ كثيراً مما ذُكر ، في ظواهر الاختصار هنا ، يرتدُ إلى الممارسات التركيبية ، فيكونُ محصلةَ الوظائف النحوية أو الإبعادات البلاغية ، فهو ليس من الوظائف الصرفية للصيغة اللفظية . وهذا القولُ شطّرهُ الأولُ صحيحٌ لا مراء فيه ، والشطرُ الثاني فيه نظرٌ يقتضي البيان . فالمعاني المولدة من الصيغة المحدودة طاقة دلالية كامنة ، تتضمّنها الصورة

اللفظية مجتمعة بالقوة ، كما يقول العلماء ، ثم تطلق مُحققة بالفعل في حيز الإنجاز التعبيري ، ليتميز منها ما هو مقصود بالأداء ، فييسط ظلاله على التركيب بما يناسب دلالات النحو والبيان .

إنها قدراتٌ صرفيةٌ خالصةٌ ، يستعين بها التعبير ليودي وظائفه كاملةً . وهذا شيءٌ بما في الآلة الموسيقية المعقدة ، تتضمن ما هو وظيفة عدة آلات مجتمعة ، فتغنى بنفسها عن تلك المفردات ، وتتجزء بقدرها الذاتية ما يزهد في مجموعة موزعة متمايزة الأشكال . أو قل : إنها كالجهاز الضخم الذي يضم في جنباته ، ميدياً وتلفازاً ومسجلة وساعة ، ومحدوداً لليوم والتاريخ والحرارة والضغط والاتجاه . وحسبك بالكتاب مثلاً يغريك عن التمثيل ، حين يكون متطوراً ومعداً لوظائف كثيرة ومعقدة .

والملاحظة الثالثة مترتبة على الثانية . فكثرة الوظائف للصيغة الواحدة قد تُسبّب الاحتمالات المختلفة ، وتفقد النص مقاصده المحددة ، وهذا مدخل بالغاية التعبيرية للغات . والحق أن ورود الاحتمالات أمرٌ واقعي ، ولا سيما في التعبير الفني البليغ . وهو من مظاهر التقين والبلاغة والبيان ، يستعين بها التعبير ، فيكون له من الأبعاد الاحتمالية ما يناسب المقصود بعيداً ، والظلال الدقيقة الموحية . وقد يكون صاحب النص قاصداً لعدة دلالات في اللفظ الواحد . ولذلك تختلف الأفهام والأذواق والمشارب في تفكيره واقتباسه الأبعد المتباعدة ، ليكون للعبارة الواحدة عدة مدلولات في آن واحد . وهذا ما نلاحظه في نصوص القرآن الكريم والحديث النبوى الشريف ، وكثير من الشعر والنشر العلمي أو الفني . فلاغر وآن يُصبح مضمون الملاحظة الثالثة سمة تمييز وغنى ، ومثاراً للإعجاب والتقدير بدلاً من التعقب والانتقاد .

تبسيط الإيقاع

تُمثل اللغة العربية في ثوبها الذي وصلت به إلينا أنها امتداداً إيقاعيةً مبسطةً ،

لكرثة ما تخلّت عنه من الصور المُستقلة المعقدة . ولعل عشراتِ القرون التي صقلتها قبل استقرار أوضاعها ، قد أجرت فيها عمليات تجميلية متعددة الأشكال ، حتى جعلتها في أواخر العصر الجاهلي على ما نراها لدى الشعراء والأدباء من تلك الحقبة .

وأظهر ما نذكره هنا ، من مظاهر التبسيط الإيقاعي في صياغة المفردات ، أنَّ ترى تجنبًا للمقاطع العسيرة وإغفالاً لها . ولذلك نفتقد كُلَّ مقطع مبتور أو مُطْوَل أو مدید في المباني الأصلية للكلمات المستقلة . وإذا صادفك بعض ذلك فاما أن يكون فيما يعتمد على غيره في التعبير ، متصلًا به ومتزجاً بلفظه ، وإما أن يكون في حالات الوقف لبعض صور التعبير .

١ - صيغ الأسماء والأفعال

تشترك الأسماء والأفعال عامةً من الناحية الصرفية ، في أنها تستوعب مظاهر التصريف كلها ؛ إذ يكون لاسم تأنيثٌ وتصغيرٌ ونسبةٌ وتشيئٌ وجموع مختلفة ، ولل فعل ماضٌ ومضارعٌ وأمرٌ ومعلومٌ ومحظول . ثم يمتاز النوعان بأنَّ لكلَّ منها المجرد والمزيد فيه حرفٌ أو أكثرُ ، وصيغًا كثيرةً تستغرق العشرات أو المئات . وهذا خلافٌ ما تلزمه حروفُ المعاني ، من صور لفظية مجمدة قلَّ أن يدخلها التغيير والتبدل ، في الاستعمال المطرد .

وحيث تستعرض الأنماط الشكلية للاسم المجرد في لغة العرب من الزاوية المقطعيَّة ، تجدُ الثلاثيَّ مثلاً يشغل مقطعين أو ثلاثة ، آخره من المتوسط المغلق ، وتتوزعه ثلاثة أنماط إيقاعية . وهذا نحن أولاء نوردها ، مقدمين فيها الأكثر استعمالاً على غيره ، فيكونُ في كُلِّ منها ما يلي من المقاطع ، تبعاً لأنواعها التي فصَّلنا بيانها من قبل^(٣٢) :

(١) متوسطان مغلقان : نَهْرٌ مَدْحُ عِلْمٌ سِرْبٌ بُرْدٌ قُرْبٌ يَتْ قَوْلٌ .

(٢) متوسطان مددود ومغلق : عُودٌ سُوقٌ حُورٌ جِيلٌ ضِيقٌ رِيقٌ .

(٣) قصيران مفتوحان ومتوسط مغلق : عَمَلْ هِيفْ كِتْفُ عُنْقُ
صَبَعُ ثِقلُ إِبْلُ .

ثم إن هذا الثالث ، وهو أعنسر الأنماط المذكورة ، لتوالي ثلاثة مقاطع فيه ، يخضع ما كان منه أثقل لتعديل قياسي ، يجيز تسكين وسطه . وذلك إذا اجتمع فيه ضمّتان أو كسرتان ، أو تلت الفتحة منه ضمة أو كسرة . فللمتكلّم ^{٧٦} أن يقول : عُنْقُ و إِبْلُ و صَبَعُ و كِتْفُ ، لتنقل تلك الألفاظ بالخفيف إلى النّمط الأوّل ، فقصير ثنائية المقطع ، بعد أن كانت ثلاثة ، ومستقلة على اللسان . وبهذا يغليب على الاسم الثلاثي غطان اثنان .

أما الاسم الرباعي فلزيادة في أصوله ، يشغل كُلّ منه ثلاثة مقاطع آخرها مُغلق أيضاً ، وتتوزع صوره المختلفة على نمطين إيقاعيين . وهما بحسب الخفة :

(٤) متوسطان مُعلقان بينهما قصير مفتوح : جَعْفَرُ بُلْبُلُ جُوْدَرْ صِفَدْ دِبْلُ .

(٥) متوسطان مُعلقان قبلهما قصير مفتوح : قِمَطْرُ هِزَبْرُ سِبَطْرُ سِبَحْلُ رِبَحْلُ .

وأما الخامس من الأسماء فلكثرة أصوله ، يستهلك ثلاة مقاطع أو أربعة ، والآخر منها مُغلق كذلك . وتتداوله ثلاثة أنماط إيقاعية ، هي بحسب الخفة :

(٦) متوسطان مُعلقان قبلهما وبينهما قصيران مفتوحان : سَفَرَجَلْ فَرَزَدْ زَبَرَجَدْ شَمَرَدْ .

(٧) متوسطان مُعلقان بينهما قصيران مفتوحان : جَحَمَرِشْ صَهْصِيلْ قَهْيلِسْ .

(٨) ثلاثة متوسطة مغلقة : جِرَاحَلْ قِرَطَعْ .

وما رأينا في الثلاثي يُحتمل ه هنا ، إذ يجوز في النّمط الثاني - وهو أثقل

من صاحبيه - إزالة الثقل منه ، وذلك بأن يجعل المقطعين القصرين واحداً متوسطاً مغلقاً بتسكين الحرف المكسور تخفيفاً : جَحْمَرْشُ ، فيصير ذا ثلاثة مقاطع متوسطة ، كالذى يليه من الأنماط . وبهذا يغلب على الخماسي نطان اثنان ، كما ظهر في كُلٌّ من الثلاثي والرباعي أيضاً ، ويكون للاسم المجرد ستة أنماط ، هي الأشياء في استعمالاته المختلفة .

هذا شأن الأسماء . أما الأفعال فحين تستعرض المجردة منها أيضاً ، تجدُ الثلاثي عامّة ذا ثلاثة مقاطع آخرها قصير مفتوح ، أو ذا مقطعين مغلقين . ويمثله أنماط إيقاعية ثلاثة :

(٣) فلماضي نط واحد ، مقاطعه ثلاثة قصيرة : نَصَرَ عَلِمَ كَرَمَ نُسِيَ .

(٤) وللمضارع نط واحد مقاطعه ثلاثة أيضاً ، متوسط مغلق وقصيران مفتوحان : يَمْنَعُ يَجِلسُ يَعْظِمُ يُخْرَجُ .

(٥) وللأمر أيضاً نط واحد ، ذو مقطعين متوسطين مغلقين : اسْمَحْ اقْفِرْ اكْتُبْ .

وما جرى في الأسماء ، من تخفيف يرد هنا في النط الأول ، إذ يجوز فيما تقدّم منه تسكين المكسور والمضموم ، ليصير المقطعان القصيران المتقدّمان واحداً متوسطاً مغلقاً ، ويصبح الفعل ذا مقطعين اثنين : عَلَمَ كَرَمَ نُسِيَ .

والرباعي من الأفعال يُصاغ على ثلاثة مقاطع أو أربعة مفتوح الآخر أيضاً أو على اثنين مغلقين . ويتمثل ذلك في ثلاثة أنماط إيقاعية :

(٦) فلماضي منه نط واحد ثلاثي المقاطع ، متوسط مغلق وقصيران مفتوحان : بَعْثَرَ عَرَبَدَ غَرَبَلَ زُخْرَفَ .

(٧) والأمر ذو نط واحد أيضاً ، بمقطعين متوسطين مغلقين : دَحِيجْ سَرِيلْ بَرِهنْ .

ومن هذا ترى أنَّ الفعلَ الثلاثيَّ أبسطُ إيقاعاً^(٣٣) من الرباعي ، لقلة حروفه وكثرة أعداده واستعماله في الكلام . وهو في كُلٌّ من صيغتيه الشتين ، ماضياً ومضارعاً ، يحفظُ بمقطعين قصرين أو أكثر ، للدلالة على نشاط الحركة التي حدثت أو تَحْدُث أو ستكون في تَجَدِّد واستمرار .

والفعل عامةً أَ كان ثلاثةً أو رباعياً ، يتَبَسَّ كل صنف منه نمطاً معيناً ، بخلاف الأسماء التي يكون للصنف الواحد فيها غلطان أو ثلاثة . ذلك لأنَّ الأسماء أكثرُ عدداً في اللغة ، وأوسعُ ترددًا في التعبير . فهي أحوجُ إلى التوسيع ليكونَ لها ما يستوعبُ كثرتها وسعةَ ترددِها . وفي مقابلِ هذا تَجَدُّ الاسم والفعل ، سواءً أَ كانوا ثلاثةً أو رباعيين ، مقاطع الأول أقلُّ عدداً من الثاني ، لتسهيلِ الأداءِ الغالبِ في التعبير .

وإذا استرجعتَ ضروبَ المقاطع ، في جميع ما أورَدناه ، يتَبَدَّى لك أنَّ الأسماءَ لها من القصير ٨ ، ومنَ المتوسطِ ١٦ ، في حين أنَّ للأفعال من القصير ١٠ ومنَ المتوسطِ ٧ . وكثرة القصير في الصيغة الإيقاعية ، بلا شك ، وسيلةٌ مهمةٌ للتَّعبير عن الحركة ، في حين تكونُ كثرةُ المتوسطِ للتَّعبير عن الاستقرارِ والثبوتِ .

ومجموعُ المقطعين في الجنسين يُمثِّل نسبةَ المتوسطِ منه إلى القصير ٢٣ من ١٨ ، الأمر الذي يتحقّقُ غلبةَ المتوسط ، وهو أقربُ إلى الاقتصاد العلاجي في الأداءِ العربي . ويؤكّد هذه الحقيقةَ أنَّ اللُّغةَ تُكثِّرُ توليدَ المتوسطِ من قصرين ، للتحفيظ في النثر والشعر اختياراً ، وقلَّ أنْ تُجيزَ توليدَ قصرين من متوسطِ في الشعر اضطراراً .

والمتوسط المفتوحُ وحيدُ في الجنسين ، ينفردُ بأصولِ الاسمِ الثلاثيِّ المجرد ، وهو لرشاقته مفقودٌ في غيره ، إذ يُسْرُ الاقتصاد العلاجيَّ لما يكثُر استخدامُه

وتردده في التعبير . وإنما فقد في الفعل أصلًا لأنَّه ، بعده المطول ، لا يساعد على إثارة الحركة ، أو بيان التجدد فيها والتوقع .

هذا في حين أنَّ أكثرَ المتوسط المغلق وهو ١٥ مقطعاً ، يتردُّد في الاسم . وإذا أسقطت منها ٨ لأنها قائمة على التنوين الذي هو أداة ملحة بالاسم للدلالة على الاستقلال ، والتعريف والإضافة يذهبان به ، بقي لديك ٧ مقاطع كالعدد المتوضع في الأفعال .

وهو في الأسماء يُفيد الدلالة على الاستقرار والثبوت ، كما ذكرنا ، وفي الأفعال المضارعة قبل القصرين يهين التوطئة للحركة في الحدث . أما فعل الأمر ثلاثيًّا ورباعيًّا فإنه ، لدلالته على ما لم يقع بعد ، يلزم هذا المقطع مكررًا ، ليُعبر عن الفعل المنتظر من ناحية ، وعن مقصد الإلزام والجزم ، بإغلاقِ الإيقاع مرتين من ناحية ثانية .

ولو استعرضتَ ذا المقاطع الأربع ، وهو محصورٌ في الاسم الخماسي ومضارع الرباعي وما يكونُ بعدُ في مزيداتِ الأسماء والأفعال ، لرأيته يحتملُ من نماذج النسيج المقطعي ما يربو على المائة عدداً . ولتكن مع هذا تراه يقتصرُ على قدرٍ قليلٍ من تلك النماذج ، إذْ يستوعبُ في الاستهلاك ما هو حوالي الربع . وبهذا يتحققُ تبسيطُ ظاهرٍ في التوظيف .

٢ - بناء الحروف : الأدوات والعلامات

تُمثلُ حروفُ المعاني وأشباهها في لغةِ العرب ، نموذجاً مُتفروداً يستعصي على التصريف ، بلجُمودِ راسخ فيه وتكثيف كبير . ذلك لأنَّ الواحدَ منها يتضمنَ معنىً إعرابياً أو صرفيًّا ، قد يكونُ خلاصةً تركيب أو عبارة^(٣٤) . فالواو مثلًا تَعني العطفَ بطلاقِ الجمع ، و «أو» تدلُّ على أنَّ الحكم لما قبلها أو لما بعدها ، و «ألا» تُفيد استفناحاً التعبير والتبيئة والتوكيد ، و «لولا» تُبيّنُ

أنَّ المراد هو الامتناعُ في الماضي لوجودِ شيءٍ .

وكلُّ من هذه الألفاظِ قلماً يدخلُه تصرفُ صوتيٍ يغيّر بناءه ، وإنْ كان في بعضِ آخرِ ضربٍ نادرٍ مِن التخفيفِ . ولهذا جعلنا الضربَين وحدةً متميزةً ، في تخليلِ الصُّور الصوتية دونَ الأسماءِ الحالصَة والأفعالِ . وهذا نحن أولاء نتلمَّسُ ما يمثلها من أنماطٍ صوتيةٍ :

فالحاديُّ منها ينصَبُ في مقطعٍ واحدٍ ، وله ثلاثةً أنماطٍ إيقاعيةٍ :

١٠) قصيرٌ مفتوحٌ : أ ب سَ كَ نَ نَةٌ .

١١) قصيرٌ ممدودٌ : حروفُ المدّ التي تكون علاماتٍ للثنية أو الجمْع أو لتصريفِ الأفعالِ والاسماءِ .

١٢) قصيرٌ مغلقٌ : علاماتٌ : التأنيث « تُ » ، وجمع الذكور « مُ » ، والثنية « يُ » ، والتوكيد والتنوين والواقية « نُ » ، ولامُ البعد « لُ » .

والثاني يتكون من مقطعٍ أو اثنين ، وله ثلاثةً أنماطٍ إيقاعيةٍ :

١٣) متواسطٌ ممدودٌ : آ إِيْ ذُو في لا ما ها وا يا .

١٤) متواسطٌ مغلقٌ : أمْ إذَانْ أوْ بلْ قدْ كَيْ لَوْ مَذْمَعْ^(٣٥) مَنْ هلْ .

١٥) قصيرانٌ مغلقٌ ومفتوحٌ : نونُ التوكيد الثقيلة « نَّ » ، ياء النسب بدون التنوين « يُ » .

والثلاثي يتوضَّعُ في مقطعين ، وله أربعةً أنماطٍ إيقاعيةٍ :

١٦) قصيرٌ مفتوحٌ ومتواسطٌ ممدودٌ : إذا إلى أما أيَا بلَى خلا متى .

١٧) قصيرٌ مفتوحٌ ومتواسطٌ مغلقٌ : أَجَلْ إِذَنْ بَجَلْ نَعَمْ .

١٨) متواسطٌ مغلقٌ وقصيرٌ مفتوحٌ : إِنَّ أَيْ بَيَدَ ثَمَّ حَيْثُ رُبَّ سَوْفَ غَيْرُ كِيفَ لَيْتَ لِيَسَ مَنْدُ .

٢) متواسطٌ ممدودٌ وقصيرٌ مفتوحٌ : لاتَ آيِ^(٣٦) .

والرباعي يشغل مقطعين أو ثلاثة ، وله أربعة أنماط إيقاعية :

١٨) متوسطان ممدودان : حاشا ماذا .

١٩) متوسطان ممدد ومغلق : لكن .

٢٠) متوسطان مغلق وممدد : أمّا إذْمَا أَنِّي حَتَّى كَلَّا لَمَّا لَوْلَا مَهْمَا .

٥) قصيران مفتوحان بينهما متوسط مغلق : كأنّ لعلّ .

والخامسيُّ يستغرق ثلاثة مقاطع ، وله أربعة أنماط إيقاعية :

٢١) قصيرٌ مفتوحٌ ومتوسطان مغلقان : كأين .

٢٢) متوسطان ممددٌ ومغلق ، وقصيرٌ مفتوحٌ : لكن .

٢٣) متوسطان مغلقٌ وممددٌ ، وقصيرٌ مفتوح : أيان .

٢٤) متوسطان مغلقٌ وممددٌ ، وبينهما قصيرٌ مفتوح : إنّما أَنِّي حِيشما كيفما .

هذه الصورُ العامة لبناء الحروف وما يشبهها من الأدوات ، بسطنا النماذج الصوتية التي تمثلُها في جميع أحوالها ، من أحادية وثنائية وثلاثية ورباعية وخمسية . وهي ، كما ترى ، متعددة جداً ومعقدة ، وقد أن تجد رابطاً موحداً يجمعها ، على خلاف مارأينا في صيغ الأسماء والأفعال . ذلك لأنَّ الصيغ المذكورة غالباً ما تحمِّل معاني صرفية محددة ، يسهلُ حشدُ الألفاظ الكثيرة في الواحدة منها . أمّا أبنية الحروف و شبهاهـ فخلوٌ من تلك المعاني ، لا تساعدُ على الجمع والتكييف .

٣ - ظواهر تبسيط الإيقاع

بعد هذا العرض البسيط ، لصيغ الأسماء والأفعال ، وأبنية الحروف وما يُشبهها ، نتبَّئ قليلاً لنرصدُ ما يقدِّمه ذلك من مظاهر التبسيط الصوتي ، في

الإفراد وقليل من التركيب . وأول ما يلاحظ ، في الصيغ والأبنية ، أن جميع أصول المفردات العربية تنسّلُ في أنماطٍ إيقاعية محددةٍ عددها ٢٤ . وهذه الأنماطُ وحدها تملِكُ القدرة على استيعاب المجرد من الأسماء والأفعال ، والحروفِ من أدواتِ وعلاماتِ صرفية أو إعرابية .

وفي هذا ، كما ترى ، اقتصاد للجهد الذهني ، يضمُّ جمهور اللغة في قوالب معدودة ، ولا يُوحِّج إلى الأعداد الهائلة ، من النسج الصوتية المختلفة والمتباينة والمتناقضة . وإذا أضفتَ هذا إلى ما ذكرناه ، مُنذُّ قليل ، عن قلة نسج ذي المقاطع الرباعية ، بالنسبة إلى ما تتحمّله القسمة الرياضية ، لستَ بُعدَ ما نرمي إليه من التبسيط والتيسير .

والمقطع المتوسطُ هو المسיטرُ في مجمل الأنماط المذكورة ، لأنَّه الأيسرُ في النطق ، والمطابعُ للاقتصاد العلاجي . فهو يتَرَدَّدُ في الأدواتِ والعلاماتِ ٢١ من أصلٍ ٣٦ ، وبِيَقِنَّ ترددُ القصير في حدودِ ١٥ فقط . وقربُ مِنْ هذا ما نراه في صيغ الأسماء والأفعال ، إذ يكونُ ترددُ المتوسطِ فيها ٢٣ من أصلٍ ٤١ ، ولا يبقى للقصير غيرُ ١٨ .

وحضور المتوسط في الأسماء والحروف معًا أصليًّا أيضًا ، إذ يردُ في ذي المقطعين أو الثلاثة أو الأربعـة ، وقد يشكلُ وحدهُ أنماطًا في غير الأحادي من الألفاظ ، على حين أنَّ القصير قلماً يتَسَنى له ذلك . وإنما كان هذا الحضور ظاهراً لأنَّ طبيعة المتوسط تدلُّ على الاستقرار ، ولا تُساعدُ على الإشعار بالحركة . فغيرُ الأفعال أولى به ، لما يتضمنه من المعاني المستقرة نسبيًّا .

وهذا يعني أنَّ وجودَ المتوسط في الفعل دخـيل ، مساعدٌ في تخفيفِ الصيغ الثقيلة . فهو يردُ في الماضي والمضارع ثلاً تتوالى مقاطع قصيرة ، ويكونُ بعده قصيراً للاحتفاظ بالدلالة على نشاطِ حركةِ الحدث . أما تفرُّدهُ بتشكيلِ

الأمر فلأنَّ صيغةَ الطلبِ إلزامٌ وإثباتٌ ، لا يُرادُ بها التعبيرُ عن حركةٍ ناشطةٍ للحدثِ ، بل الإلزامِ بوجوبِ أو ندبِ أو تعجيزِ أو تهكمٍ ، مع تخفيضِ للتواترِ بتواليٍ مقطعينِ يسيرينِ .

وإذا استعرضتَ الأنماطَ الإيقاعيةَ ، لتدرسُ توزُّعها بين أنواع المفرداتِ ، رأيتَ أنَّ بعضَها مشتركٌ ، وهو ذواتُ الأرقامِ ٦ - ١ ، والباقي كُلُّ منه مخصوصٌ به نوعٌ معينٌ . وعندما تغفلُ النظرُ إلى الاشتراكِ يكونُ المجموعُ ٣٠ ، للاسمِ منها ٨ ، وللفعلِ ٤ ، وللحروفِ وأشباهها ١٨ . فالاسمُ نصبيٌّ ضعف نصيبيٌّ الفعلِ ، لأنَّه أكثرُ صيغَناً وحضورًا في اللغةِ ، وهو أكثرُ من ضعف الفعلِ في التعبيرِ . ثم إنَّ قسيمهما - أعني الحرفِ - يفوّقهما في عددِ الأنماطِ مجتمعينِ ، لأنَّه غيرُ خاضعٍ لصيغَ دلاليةٍ ، وأكثرُ منها تردُّدًا في التعبيرِ أيضًا .

وحين تُجرَدُ الاسمَ من التنوينِ ، لأنَّه حرفٌ مُقْحَمٌ في الصيغةِ لمعنىِ مخصوصِ ، يصيرُ معظمُ أنماطِ الفعلِ له نظيرٌ في الاسمِ ، إذ يُشارِكه في ذواتِ الأرقامِ ٣ و ٤ و ٦ ، ويُفرَدُ بالرقمِ ٩ فقطِ ، في حين يُفرَدُ الاسمُ بخمسةِ أنماطٍ ، هي ذواتُ الأرقامِ ١ و ٢ و ٥ و ٧ و ٨ ، لأنَّها بكثرةِ المتوسطِ فيها لا تناسبُ ما يقتضيه الفعلُ من تعبيرِ عن حركةِ الحدثِ . وليس انفرادُ الفعلِ بذاتهِ الرقمِ ٩ خالصاً ، لأنَّه نظيرُ النمطِ الأولِ من الأسماءِ ، إذا لم يُحدَّفْ منه التنوينُ . وهكذا تجدرُ الشكّلُ في أنماطِ الفعلِ راجعاً إلى الاسمِ ، الأمرُ الذي يعني أنَّ الاسمَ هو الأقدمُ في اللغةِ حضورًا واستعمالًا ، ويُؤكِّدُ أصلَةِ المصدرِ للاشتغالِ .

وعلى كُلِّ حالٍ ، فإنَّ ما انفردَ به الفعلُ ظاهراً ، أي صيغةَ الأمرِ من الثلاثيِّ والرباعيِّ ، لا يُعرَبُ أبداً لخروجه عن أنماطِ ما يستحقُ الإعرابَ أصلاً ، وهو الاسمُ . أما المضارعُ منهُما فهو على نمطِ الأكثرِ مفرداتِ ، من الأسماءِ

الرابعية والخامسة . ولذلك كان له حق الإعراب . وأمّا الماضي من الثلاثي فعلى نمطِ الأقل مفردات ، من الاسم الثالثي ، مما يُبعده عن حظيرة الإعراب ؛ ومن ثم حُمل الماضي الرباعي عليه ، فكان مبنياً أيضاً .

والحروفُ وشبيهاتها تشاركُ الاسم في أنماطِ النسيجية ذاتِ الأرقام ١ و ٢ و ٥ ، التي يغلب عليها المقطع المتوسط ، ولا تُشارك الفعلَ في شيء ، لتبتعدُ عنهما في نسبة التردد التعبيري . ومن هذا ترى أنَّ الاسم يُشارك قسميه في بعض أنماطه ، فيكونُ سطلاً بينهما ، ثم يتميَّز كُلُّ من القسمين أحدهما عن الآخر ، لما بينهما من التفاوت في التصرف والحضور في الكلام .

والجدير بالذكر أنَّ المقاطع التي وردت ، في صور الألفاظ العربية كما عرضناها حتى الآن ، يمكن تبيين تدرجها من الثقل إلى الخفة كما يلي : فالثقيل هو المبتور ، أي : القصير المغلق والقصير الممدود ، ثم المديد فالتطويل بأنواعه الثلاثة ، فالقصير المفتوح فالمتوسط . وهذا الأخير ، أي : المتوسط ، يتدرج أيضاً : الهابطُ بالمغلق فالممدود .

وأنت ترى أنَّ إيقاع النسيج في الصيغ والأبنية ، يُمثل التخلص من المقاطع الثقيلة جداً . فالمبتور الذي يتعدَّ نطقه مجردًا مقصور على العناصر التي لا تردد منفردةً في ناجز الكلام ، وإنما تلحقُ بغيرها ، فيفقد كُلُّ منها تميَّزه ، مؤلِّفاً مع ما قبله أو ما بعده مقطعاً واحداً خفيف اللُّفْظ ، نحو : اجتمعَ معلمتانِ ومديرةٌ وموجيَّهونَ ، وانتهتِ العطلة . وإلا لحقه تغيير آخر بحركة تدخله حينَ المقطع الأخفَّ ، مثل : ذلك وتالِك و أولالِك . وليس له أنْ يقع في أولِ اللُّفْظ لتعذرِ البذءِ بلحظته .

وكذلك شأنِ القصير المفتوح ، إذ يتصلُ بما حوله من اللُّفْظ ، ليُشكَّلَ معه مقطعاً أو يتيسَّر نطقه بالدرج . أما الثقيل ، من مديد وطوال ، فإنَّ الغالبية فيه

الاً يتحقق لفظه الاً في الوقف على قليل من الكلام ، والأصل في اللغة هو الوصل والتابعة ، حيث ينفصل من المقطع العسير ما يُسبِّبُ تقطُّله ، ويدخل في مقطع خفي مع ما يليه من الأصوات . وهكذا تمثل العربية في مجمل أحوالها ميلاً حاداً إلى الاقتصاد في الصوت والعلاج .

وبهذا تكون قد لمسنا بعض وقائع التركيب ، إذ تتصل المفردات لتشكل نسيجاً جديداً ، يُزيل تقطُّل المعرقلات ، ويُسْرِّ النطق بأقل ما يمكن من الجهد . وهذا نفسه يرافق المفردات المزيد فيها أصوات لمعان صرفية أو إعرابية ، إذ كثيراً ما تتم عمليات تركيب مَرْجِي ، لها صُورٌ ثلثٌ من التقليص اللفظي ، تقع مُفردة في العربية أو مجتمعة^(٣٧) :

أولى هذه الصور هي الإلصاق ، حيث يقع في أول الكلمة عُنصر تشكييلي ذو مقطع ثقيل ، يمترَّج بالعنصر الجذري ، فيفقد كُلُّ منهما تفرُّده ، ويكونان مقطعاً متوسطاً أيسَّر لفظاً من كليهما . وذلك في مثل : مَلْعُب مِبْرُد مُسْلِم مِقدام مُستَقِبِل مُقْشَعِر مُحْرِنْجِم ، أحمرَ أعمالُ أفعوان أربعاء اصْفِرار استِغفار اطمئنان ، نَرْجِس يَنْبُوع ، أَكْرَم أَيْضَّاً اجْتَمَع اخْشَوْشَنَ اسْتَلْقَى اعْشَوْشَب ، يَسْمَعُ نَسَّالَ أَفْرُحْ تَعْلُم ، اسمعَ احْتَرَم اخْشَوْشَنَ .

والثانية تكون بالإقحام ، إذ يقع في الحشو عُنصر تشكييلي أو أكثر ذو مقطع ثقيل في الغالب ، يمترَّج بالعنصر الجذري من حوله ، مكونين أيضاً مقطعاً متوسطاً . نحو : عَامِل جَوَهْر بُندَق قُبْرَ فَيُصْلِ سَحَاب عَجَوز سعيد ، فَارُوق قُدوس سِكِّين سَلَالِم دِكَاكِين عَطَّوَد هَبَيْخ ، بلا بل عِمَلاق عَصْفُور قَنَادِيل مَنْجُون سَمِيدَع فَدَوكِس عَنْدَلِيب ، عَيْطَمُوس ، جَادَل قَطْعَ سَيَطَرَ جَوْرَب احرنْجِم اشْرَاب ، يَتجاهِل يَتَكَسَّر يَسْحَنْفُر ، اسْحَنْفَر اقْنِيسِنْ اطمئنَ .

والثالثة من تلك الصور هي الإلحاد ، حين يوصل بطرف الكلمة عنصرًا تشكيلي أو أكثر ثقيلًا المقطع ، فيمتزج به العنصر الجنري الذي قبله ، ويُوكّن مقطوعًا متوسطًا أيضًا . ومن ذلك أمثال : عَطْشَى ذِكْرَى صُغْرَى بَرَدَى خَيْلَى سِبَطَرَى صَحَارَى سُكَارَى ، الْعُبَانَ مَشْيُو خَاءَ خُيَلَاءَ ، سَلْقَى قَلْسَى ، تَسْلَقَى تَقْلَسَى .

وفي تركيب الجمل والعبارات ، يتشكل إيقاعٌ تتغيّي من المقاطع المتواالية ، بعد تفاعلاتٍ كثيرة ، تجمع وفرق وتدمع وتزيل : فالمقاطع المبتورة تُطوى فيما قبلها من القصيرة ، لتكون متممةً لمقاطع متوسطة . وجُمهور المدينة والطوال ينحل إلى متوسطاتٍ أيضًا ، ولا يبقى منها إلا ما يقع عليه الوقف ، أو نادر الكلم . وبذلك تتكاثرُ المتوسطة التي هي أيسَرُ لفظاً ، على حساب أشلاء المقاطع المتعددة النطق أو العسيرته . وقلما يكون العكس .

ويُمكّنا أن نتبيّن هذه الظواهر الاقتصادية للعلاج ، في مثل قول النبي صلى الله عليه وسلم : « كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَاءٌ ، وَخَيْرُ الْخَطَائِينَ التَّوَابُونَ » (٣٨) . فقد اتصل المقطع القصير الأخير من « كُلُّ » ، أي اللام المرفوعة ، بالقطع المتوسط بعده « إِبْ » ، ليصيرا واحداً متوسطاً . وكذلك صارت الهمزة المتحركة والتثنية في « خطاء » ، والراء من « خير » وأل التعريف بعدها ، والهمزة وباء الإعراب ، والباء وواو الإعراب أيضاً .

أما المقطع الذي كان طويلاً مغلقاً ، لو وُقف عليه في آخر « الخطائين » ، فقد اتصل آخره « نَ » بـ « أَنْ » بعده ، فنشأ من الطويل والقصير متوسطان أيضاً . وحين الوقف على آخر الحديث ، يلحق المقطع القصير « نَ » للسكون العارض بالوسط قبله ، ليكوّنا مقطوعاً طويلاً مغلقاً . وهكذا يطوى ، في جملتين موجزتين ، عدد من المقاطع وافر ، وينشأ على آثارها ما هو أيسَرُ للنطق ، وأكثر تحقيقاً للعلاج الأدنى . ثم لا ننس ما سقط خلال هذه

التشكيّلات من الهمزات ، وهي أَعْسَرُ الأصواتِ نُطْقاً .

فالمتوسطُ من المقاطع هو المستبدُ بِجُمُهورِ الكلام ، كما ذكرنا مِراراً ، في حين أنَّ القصيرَ يتذَكَّرُ عَدَدُه ويندرُ الهايُطُ ، ويتواضعُ الطويلُ في مراكزِ الوقف . ولعلَّ تَتَلَمَّسُ ذلك فيما يلي ، مع ملاحظةِ الفوارقِ بين ما يَشَكَّلُ في الاستعادة وفي البسمة : أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ . «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ، مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ . إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِنُ . اهْدِنَا الصَّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ، غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» (٣٩) .

وإنما يَظُهرُ القصيرُ والطويلُ بِكثرةِ في الأسلوبِ الخطابيِّ الإنسانيِّ ، ليتولَّدُ من تنغيمِ تناقضِهما التعبيريُّ ، عن سرعةِ الفعالية ، وشدةِ التوتر ، وإيجازِ الجُمل ، كالذِي في قوله تعالى : «عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ؟ عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ ، الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ . كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ، ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ . أَلَمْ تَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا ، وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا؟» (٤٠) .

وفي الشعر عامَّةً يُفتقَدُ الطويلُ ، إِلَّا مَا نَدَرَ من القوافي ، ولا يكونُ للمديِّنِ نصيبٌ . وحسبُنا دليلاً على هذا الآياتُ التالية :

أَلَا سَائِلُ الْجَحَافَ : هَلْ هُوَ ثَاثَرٌ يَقْتَلَى ، أَصْبَيْتُ ، مِنْ سُلَيْمٍ وَعَامِرٍ؟ (٤١)
بَلَى ، سَوْفَ نَبِكِيهِمْ بِكُلِّ مُهَنَّدٍ وَنَبِكِي عُمِيرًا ، بِالرَّمَاحِ الْخَوَاطِرِ (٤٢)
أَصَحَّحَوْتَ الْيَوْمَ ، أَمْ شَاقَّتْكَ هِرْ؟ وَمِنَ الْحُبُّ جُنُونٌ ، مُسْتَعِرٌ (٤٣)

وإنما يَظُهرُ المقطعُ القصيرُ على غيره ، في البحورِ التي تستوعبُ موضوعاتِ الانفعالِ والتغنى ، كالذِي في الآياتِ التالية :

أَلَا أَئِهَا اللَّيلُ الطَّوِيلُ ، أَلَا اجْلِي بِصُبُحٍ ، وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلٍ (٤٤)
إِذَا بَلَغَ الْفِطَامَ ، لَنَا ، رَضِيعٌ تَخْرُّ لَهُ الْجَبَابُ ، سَاجِدِينَا (٤٥)

ولقد ذكرتُكِ ، والرِّمَاحُ نَوَاهِلٌ^(٤٦) مِنِي ، وَيَضْعُ الْهِنْدَ تَقْطُرُ مِنْ دَمِي^(٤٧)

أما غلبة المقطع المتوسط على غيره فتبعد في البحور التي تستوعب
الموضوعات التقريرية ، كالقصص والتأمل فيما يلي :

أخذنا بأطرافِ الأحادِيثِ ، وسأَلْتُ ، بِاعنَاقِ الْمَطَيِّ ، الْأَبَاطِحُ^(٤٨)

إذا كُنْتَ ، فِي حَاجَةٍ ، مُرْسِلًا فَارِسِلْ حَكِيمًا ، وَلَا تُؤْصِهِ^(٤٩)

رَبَّ لَحِيدٍ قَدْ صَارَ لَحَدًا ، مِرَارًا ، ضَاحِكٍ ، مِنْ تَرَاحُمِ الْأَضَادِ^(٥٠)

* * *

وما عرضنا حتى الآن في هذا الفصل ، تَبَيَّنَ لَنَا أَنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ تَوَجَّهَتْ
في حدودِ الطاقاتِ العامَّةِ للقدرَاتِ التعبيريَّةِ ، إِلَى نَطَاقِ شَعَارِهِ اخْتِصارٌ مَا
يَحْتَمِلُ التَّفَرِيعَاتِ الْمُتَشَعِّبَةِ ، فَكَانَ لِدِيهَا تَوزِيعٌ ثَلَاثِيٌّ يُهِمِّيْنُ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ
الْأَحْكَامِ وَالظَّواهِرِ الصَّوْتِيَّةِ وَالنَّمْطِيَّةِ . ثُمَّ اتَّخَذَتْ لِلْمَعْنَى الصَّرْفِيَّةَ صِيَغَةً
مُحدَّدَةً ، تَدْلُّ بِشَكْلِهَا عَلَى الْمَضَامِينِ الْمُخْصَّصَةِ ، وَجَمَعَتْ فِي كُلِّ مِنْ تِلْكَ
الصَّيْغِ زَمِرًا مِنَ الدَّلَالَاتِ النَّحْوِيَّةِ ، وَسَمِحَتْ لِلنَّمْطِ الْمُعِينِ اسْتِقْطَابَ العَدِيدِ
مِنَ الْوَظَائِفِ لِيَكُونَ فِي التَّعْبِيرِ النَّاجِزِ مَجَالَاتٌ وَاسِعَةٌ لِتَوْجُهَاتِ فَنِيَّةِ وَأَفْهَامِ
مُخْتَلِفَةٍ .

وَأَضَافَتْ إِلَى ذَلِكَ كُلَّهُ صَقْلَ التَّعْبِيرِ بِكَسْرِ حِدَّةِ الْمَقَاطِعِ الْمُبْتَوِرَةِ ، لِتَكُونَ
امتدادًا لِلْمُتوسِّطةِ ، وَبِحلِّ الْمَقَاطِعِ الْمُدِيدَةِ وَالْطَّوَالِ وَالْعَنْقُودِيَّةِ غالِبًا إِلَى
مُتوسِّطَاتِ . وَقَدْ تَمَثَّلَ هَذَا فِي الصَّيْغِ وَالْأَبْنِيَّةِ مُفَرْدَةً ، ثُمَّ فِي السِّيَاقِ التَّرْكِيَّيِّ
لِلْجُمْلِ وَالْعَبَارَاتِ ، إِذْ بَسَطَ الْمَقَطِعُ الْمُتوسِّطُ سُلْطَانَهُ بِالْمُتَصَاصِ وَالتَّوزِيعِ ،
وَمِنْحَ التَّصْوِيتَ رَشَاقَةً وَانْسِيَابًا ، وَحَقَّ كَثِيرًا مِنَ الْاِقْتَصَادِ الْعَلاَجِيِّ . هَذَا
هُوَ الْمَبْدُأُ الْعَامُ لِلنَّظَامِ الْأَصْلِيِّ ، فِي وَضْعِ الْأَنْطَاطِ وَالصُّورِ وَالضَّوابِطِ ،
يُعْطِيكَ مُنْتَهِيَ التَّوْجُهِ نَحْوَ الْجُهْدِ الْأَدْنِيِّ فِي أَدَاءِ الْكَلَامِ مِنْ ثَرِّ أوْ شِعْرِ .

الفصل الثاني خصائص الاقتصاد في النّظام الفرعي

تَنَفِيذًا للنّظام الأصلي ، أي : لما في الاختصار والصيغة للصيغة والأبنية ، اتَّخذت العربية صُورًا عمليَّة لاقتصاد آخر ، يُمثِّل ما نُسَمِّيه الاستلطاف . وهو نَزَعةُ الإِجْرَاءِ العَمَلِيِّ إِلَى توزيعِ الْأَمَانَاتِ المفرداتِ في مُسْتَوَياتٍ طَبَقِيَّةٍ ، معيارُها رشاقةُ اللفظِ ، مع الإعراضِ عن الثقيلِ المجهدِ و اختيارِ الْأَلْطَافِ ، لكتَّةِ الاستعمالِ والتوليدِ والتفریعِ . ويُظَهِّرُ هَذَا بوضوحٍ ، فِي كثِيرٍ مِن التوجُّهاتِ الواقعِيَّةِ للأُمَانَاتِ المستعملةِ فِي الْكَلامِ .

اقتصاد الجهد في الأبنية

رأينا فيما مضى أنَّ الْبَنَى التي اختارتُها العربيةُ ، لصياغةِ الأسماءِ والأفعالِ عامةً ، تَجْمِعُ فِي مَجَالٍ مَحْدُودٍ ، يُمْكِنُنَا أَنْ نُوزِعَهُ فِي طبقاتٍ بُؤْرَتُها الْبَنَى الْثَلَاثِيَّةِ . أما الأحاديُّ والثَّنَائِيُّ فغائبان ، وأما الرباعيُّ فيليَّ الْثَلَاثِيَّ فِي قلةِ الاستعمالِ ، ثُمَّ يَكُونُ الْخَمْسِيُّ دُونَهُما فِي الْخُضُورِ العَمَلِيِّ .

وأخيرًا تَجِدُ افتقادَ السِّدَاسِيِّ ، لأنَّه بالنسبةِ إِلَى الْبَنَى الْثَلَاثِيَّةِ ضِعْفُ أصواتها . وهو قليل جدًا ، إذ لا يَكُونُ إِلَّا فِي المركبِ ، نحو : حَضْرُمَوتَ وَسِيَبُويَّه ، وله أحكام خاصة . فإنَّ وَرَدَ غَيْرَ مَرْكَبٍ كَانَ كَالكلمتين فِي بنية واحدةِ أصلية ، تَحْتَمِلُ الزيادةَ أيضًا . وهو مَمَّا يَتَّفَقُ تَرْدُدُهُ فِي ناجِزِ الْكَلامِ ، فَغَيْابُهُ ضَرَبٌ مِنْ الاقتصارِ العلاجيِّ ، وغَيَابُ مَا كَانَ أَكْثَرُ مِنْهُ أَوْلَى . وهَذِه

الظاهرةُ الطبقيةُ تَنْحَصِرُ في درجاتٍ ثلَاثٍ ، كما ترى ، ويترسَّعُ منها إجراءً تنفيذِي ، عماده الاستلطافُ في توظيفِ البُنى المحتمَلةِ لـكُلّ طبقةٍ .

إذا تَبَعَّت ذلك في الأسماء كان لدِيكَ في الثلَاثِي منها، اثنتا عشرة صيغةً يَحْتَمِلُها الْوَزْنُ الصَّرْفِي « فعل ». ذلك لأنَّ الفاءَ تَوزَّعُهَا ثلَاثٌ حركاتٍ ، والعين تَحْتَمِلُها مع السكون أَيْضًا ، فيكون جُداء ضرب $3 \times 4 = 12$. وقد أُغْفِلَتْ حالاتُ تَحرُّكِ اللام لأنَّها مظاهرٌ إعرابية ، كما يقتضي النَّظامُ الأصلي للغة ، وسقَطَتْ حالةُ سكونِ الفاءِ لسببين : أو كُلُّهُما تعذرُ الابتداءِ بساكنٍ ، وثانيهما عُسْرٌ لفظِ حرفين ساكنيِ متواлиين ، خلافًا لما يقع في بعض اللغات الأجنبية . وفي هذين المظهرين مَنْزَعٌ واضحٌ إلى الاستلطافِ بفرضِ ما هو ثقيلٌ أو عسيرٌ .

ثم إنَّ هذه الصيغ المحتمَلة لم تَسْتَخِدْها العربيةُ كُلُّها ، وإنَّما اختارتْ منها عَشْرًا ، هي :

فَعْلٌ ، نحو : قَلْبٌ وصَفْرٌ وسَهْلٌ وبَخْرٌ .

فِعْلٌ ، نحو : جَسْمٌ وَبِثْرٌ وَمِلْحٌ وَخَدْرٌ .

فُعْلٌ ، نحو : جُرْحٌ وَبَعْدٌ وَحُلُونٌ وَخُبْزٌ .

فَعَلٌ ، نحو : وَلَدٌ وَجَمَلٌ وَبَطَّلٌ وَسَهَرٌ .

فِعَلٌ ، نحو : فَخِذٌ وَنَيْرٌ وَفَرِحٌ وَطَرِبٌ .

فُعَلٌ ، نحو : رَجُلٌ وَضَبْعٌ وَحَدْثٌ وَنَدْسٌ .

فَعَلٌ ، نحو : عُمَرٌ وَزُخْلٌ وَحُطَّمٌ وَلَبْدٌ .

فِعَلٌ ، نحو : عَنْقٌ وَأَذْنٌ وَجَنْبٌ وَأَحْدٌ .

فُعَلٌ ، نحو : شَيْعٌ وَضَلْعٌ وَعِدَى وَسِوْى .

فِعَلٌ ، نحو : إِبْلٌ وَعِبْلٌ وَإِبْدٌ وَبِلْزٌ .

والبناءان الباقيان ، وهُما : « فعلٌ » و « فُعلٌ » ، قد أهملهما العربُ في صياغة الأسماءِ ، لشَّقَّ الجمْع بين ضمًّا وكسرٍ . وذَكَر بعضُ العلماءَ نحو : رُئُم ودُئُل ، وحِبُّك ورِبُّو . والراجح أنَّ الأسمين الأولين منقولان من الفعل المبني للمجهول ، والأخرين هما من تداخل اللغات (٥٠) .

والرباعي المجرَّد « فعلٌ » يحتَمِلُ عددَ أبنيةِ الثلاثيِّ ماضِوهاً في ٤ ، عدد الحالات التي تَرِدُ على اللام الأولى منه ، أي : $4 \times 3 = 4 \times 4 = 16$. غير أنَّ سُكُونَ هذه اللام يَرِدُ قبله سكونُ العين أيضًا ، في ثلَاث حالاتٍ ، وهو لفظٌ عُسِيرٌ في وَسْط الكلمة العربية ، كما ذكرنا ، ويُسقَطُ بالاقتصاد الصوتي . فالباقي من المحتَمَلات ٤٥ بناءً ، وقد جاء منها عن العرب مستعملاً ٦ أبنية فقط ، فكان المهمَلُ : $16 - 45 = 39$ بناءً .

وهذه المهمَلةُ أثقلُ من المستعملات ، فلا غرو أن تُستَبعدَ لذلك . وكان منها ما يقعُ فيه أربعةٌ متتَّجِرات متواлиات ، أَغْفلَهُ العربيُّ ، لما يكونُ فيه من الشَّقِّ أيضًا . وقد جاء ما يُوْهِمُ الخلاف ، في الفاظٍ تدلُّ على الغلَظ والشَّدَّةَ ، مثل : جَنَادِلُ وَهَدَبَدُ وَعَرَّنُ . والراجح أنه محوَفٌ منها ساكنٌ بين اللامين ، والأصلُ : جَنَادِلُ وَهَدَابَدُ وَعَرَّنُ .

وإذا أجرينا ، في الخماسيِّ المجرَّد « فعلللٌ » ، ما يؤدِّي إليه الاحتمال الرياضي كأنَّ لدينا عددَ أبنيةِ الرباعيِّ ماضِوهاً في ٤ أيضًا ، أي $3 \times 4 \times 4 = 48$. وبإسقاط ما يلتقي فيه ساكنان ، وهو ٢١ بناءً يبقى $48 - 21 = 27$ بناءً ، لم يستعمل منها العربيُّ غيرَ ٤ أبنية ، هي ألطافٌ ما يُمْكِنُ ، فكان ما أُهْمِلَ : $27 - 4 = 23$ بناءً ، وهي الأكْثَرِ ثقلاً وعُسِيرًا .

وعندما يقعُ في الثلاثيِّ حرفٌ زائد ، تَتَداوَلهُ حروفُ الزيادة العشرة ، فيكون جُداء ذلك ، باعتماد الحركات والسكنات ومواقع الحرفِ المزید :

$$12 \times 4 \times 4 \times 10 = 1920 \text{ بناء}$$

المستعمل منها في الكلام نحو ٨٠ بناء ^(٥١) ، فيكون المهمل حوالى ١٨٤٠ ، وهو من الثقيل والصعب لفظاً أيضاً.

إذا زيد فيه حرفان كان المحتمل :

$$12 \times 4 \times 4 \times 10 \times 2 \times 5 = 19200 \text{ بناء}$$

استعمل منها حوالى ^(٥٢) ١٣٥ بناء ، وأهميل أكثر من ١٩٠٥٠ .

والمزيد فيه ثلاثة أحرف يحتمل :

$$12 \times 4 \times 4 \times 10 \times 6 \times 3 = 138240 \text{ بناء}$$

يُستعمل منها قرابة ٦٥ بناء ^(٥٣) ، فالمهمل أكثر من ١٣٨١٥٠ .

والمزيد فيه أربعة أحرف يحتمل :

$$12 \times 4 \times 4 \times 4 \times 10 \times 7 \times 4 = 860160 \text{ بناء}$$

المستعمل منها قريب من ٦ أبنية ^(٥٤) ، فالمهمل أكثر من ٨٦٠١٥٠ ..

أما المزيد فيه خمسة أحرف فقد جاء منه بعض كلمات ، نحو : كذبُيانُ وأربعاواءُ ، في حين أن المحتمل :

$$12 \times 4 \times 4 \times 4 \times 10 \times 8 \times 5 = 4915200 \text{ بناء}$$

فالمهمل منه قريب جداً من ٤٩١٥٢٠٠ ؛ ولذلك ذكر بعض العلماء أن هذا المزيد كالمهمل . ثم كل ما يزداد فيه أكثر من خمسة أحرف فهو نادرٌ كالمحفوظ ، لما يكون فيه من تقليل للفظ ، ومجانية للاقتصاد اللغوي .

والاسم الرباعي إذا زيد فيه حرف واحد كان كالثلاثي المزيد فيه حرفان ، أي على ١٩٢٠٠ بناء . فإذا زيد فيه حرفان صار كالثلاثي المزيد فيه ثلاثة ، أي على ١٣٨٢٤٠ بناء . وإن زيد فيه ثلاثة أصبح كالثلاثي المزيد فيه أربعة ،

أي على ٨٦٠١٦٠ بناء . المستعمل من كُلّ هذا حول $61 = 4 + 21 + 36$ بناء^(٥٥) . وهو أقل من الثلاثي المزدوج المستعمل ، فالمهمل أكثر من ١٠٠٠٠٠٠ ، عدا ما فقد أصلاً من رباعي مزيد فيه أكثر من ثلاثة أحرف .

والاسم الخامس إذا زيد فيه حرف واحد صار كالرباعي المزدوج فيه حرفان ، أي على ١٣٨٢٤٠ بناء . وإن زيد فيه حرفان كان كالرباعي المزدوج فيه ثلاثة أحرف ، أي على ٨٦٠١٦٠ بناء . وقد استعمل من هذا كُلّه^(٥٦) بضعة أبنية ، وأهميل ما يتجاوز ٩٩٨٠٠ بناء ، بالإضافة إلى ما يتحتمل من المزدوج فيه ثلاثة أحرف فأكثر .

هذا شأن أبنية الأسماء المجردة والمزيدة ، من حيث الاستعمال والإهمال . فإذا قصدت الأفعال رأيت الأحادي الأصول وثنائيها مفقودين ، وكذلك الخماسي الأصول فما كان أكثر . وقد ذكر بعض الرواة : جَحْلَنْجَعَ ، وهو مختلف في صحته^(٥٧) . أما الثلاثي المجرد فيتحتمل في الماضي ١٢ بناء أيضاً ، والمستعمل منها ٤ أبنية ، هي : فَعَلَ وَفَعَلَ وَفَعْلَ وَفَعِلَ ، والمهمل ضعف ذلك أي ٨ .

والمضارع يتحتمل ١٩٢٠ بناء ، ولم يرد منها غير ١٦ بناء ، وهي جُماء عدد صيغ الماضي في عدد أحرف المضارعة : $4 \times 4 = 16$ بناء .

فالمهمل أكثر من ١٩٠٠ . وكذلك حال فعل الأمر ، بل هو أكثر إهمالاً لأن المستعمل منه ٣ أبنية فقط .

وأما الرباعي فالجرد شأنه شأن الاسم من حيث الاحتمال ، يستغرق ٤٨ بناء للماضي ، واستعمل منها اثنان ، هما : فَعَلَ وَفَعَلَ ، والمهمل ٤٦ . ويتحتمل المضارع منه ١٩٢٠ بناء ، لم يرد منها إلا ٨ ، هي جُماء عدد صيغ الماضي في عدد أحرف المضارعة : $4 \times 2 = 8$ أبنية .

وقد أهملَ ما يقربُ من ١٩٢١٠ . والأمرُ أكثرُ إهمالاً ، إذ لم يرد منه إلا بناءً واحدُّ هو : فعلٌ .

فإذا انتقلت إلى المزيد من الأفعال تبيّن لك أنه لا يُقْحِم فيه أكثرُ من ثلاثة زيادات ، تجنبًا للثقل والعسر . ثم إنَّ للماضي ، من الثلاثي المزيد فيه حرفٌ واحدٌ ، كالاسم أيضًا احتمال ١٩٢٠ بناء ، وقد جاء منها مستعملاً ٢٠ بناء (٥٨) . فالمهملُ هو ١٩٠٠ . والمضارعُ يكونُ له ١٩٢٠٠ بناء ، استعمل منها أقلُّ من ٢٠ × ٤ = ٨٠ بناء . فالمهملُ قريبٌ من ١٩١٠٠ . والأمرُ يحتمل احتمال الماضي ؛ المستعملُ منه ١٠ فقط ، إذ لا يُبْنِي للمجهولِ .

وما زيد فيه حرفان ، من ثلاثي الأفعال ، يحتمل ماضيه ١٩٢٠٠ بناءً أيضًا وقد استعمل (٥٩) منها ٣٢ بناء ، فكان المهمَلُ ١٩١٦٨ . والمضارعُ يحتمل ١٣٨٢٤٠ بناء ، المستعمل منها قرابةً ٣٢ = ٤ × ٢٨ بناء . فالمهملُ ١٣٨١١٢ . والمهملُ من الأمر أكثرُ من الماضي ، لتعذر البناء للمجهول فيه .

والفعلُ الثلاثي ، حين يُزداد فيه ثلاثة أحرف ، يكون لماضيه احتمالً ١٣٨٢٤٠ بناء ، ورد (٦٠) منها مستعملاً ٦ أبنية فحسب ، بقى للمهمَل ١٣٨٢٣٤ . ومضارعه يحتمل ٨٦٠١٦٠ بناء ، استعمل منها ٦ × ٤ = ٢٤ بناء ، فكان المهمَلُ ٨٦٠١٣٦ . وما أهملَ من أمره هو أيضًا أكثرُ من ماضيه .

وعندما تصيرُ إلى الرباعي من الأفعال ، تجد أنه لا يُقْحِم فيه أكثرُ من زيادتين ، تجنبًا للثقل وعسر النطق . وما زيد فيه حرفٌ واحدٌ يكونُ له ، في الماضي ، من الاحتمال ١٩٢٠٠ بناء . ولم يستعمل منها غيرُ بناءين : تَعَلَّلَ (٦١) . فالمهملُ ١٩١٩٨ . والمضارعُ منه يحتمل ١٣٨٢٤٠ بناء ، استعمل منها ٢ × ٤ = ٨ أبنية ، وبقي مُهملًا ١٣٨٢٣٢ . وقد أهملَ من الأمر أكثرَ مما أهملَ من الماضي أيضًا ، لافتقارِ المبني للمجهول في الأمر .

وحيث يُزداد في الرباعي حرفان ، يَحْتَمِلُ ماضيه ١٣٨٢٤٠ بناء ، جاء في الاستعمال منها أربعة أبنية^(١٢) . فما أهمل هو ١٣٨٢٣٦ . ومضارعه يستوعب من الأبنية ٨٦٠١٦٠ ، والوارد من مستعمله $4 \times 4 = 16$ بناء . فالمهمَلُ حوالي ٨٦٠١٤٠ . وما أهمل في الأمر أكثر ، لأنَّه لا يُستعمل منه غير المبني للمعلوم .

والمحصل من هذا كُلُّه أنَّ الأبنية المحتملة ، لتنفيذِ النَّظام الأصليّ ، بضعة عشرَ مليون صورة ، وما دخل منها حِيزُ الاستعمال هو نحو ١٢١٠ أبنية^(١٣) ، كما ذكر ابن القطاع (ت ٥١٥) . فنسبة ذلك هي أقل من $\frac{1}{1000}$ ، أي أقل من $\frac{1}{10000}$. وهذه المهملات بالملايين هي إما أبنية ثقيلة جدًا ، لتوالي أربعة متحرّكات ، أو اجتماع أحرف مُتَنافِرة ، أو تكرار حرفٍ مُسْتَقْلٍ ، وإما متعددةُ النطق لما فيها من المعرقلات الصوتية ، كتَابُ سواكن ، أو توالي مددٍ ، أو وقوع كسرة أو ضمة قبلَ الألف ، أو وقوع مدٌّ في أولِ البناء .

فمن الاسم مثلاً أهمل : قَيْلٌ وَفَيْلٌ ، وَفَعْلٌ وَفَعِيلٌ وَفِعِيلٌ وَفَعِيلٌ وَفَعِيلٌ وَفَعِيلٌ ، لما ذكرنا من الثقل أو التعدُّر . ومن الفعل أهمل نحو : فُعْلٌ وَفَعْلٌ وَفَعْلٌ ، وما ذكرنا من صور مهملات الأفعال الرباعية ، للأسباب الاقتصادية المُرْعِيَّة . بلَّه ما يكون في المزادات من صور مجده أو مستحبة النطق . أضاف إلى هذا أنه لم يرد سكون العين ، في أصل الثلاثي المجرد من الأفعال ، لما سيكُون من التقاء ساكنين ، حين الاتصال بضمير رفع متحرّك . وساغ وروده في الرباعي ، لأنَّ اللام الأولى تفصل بحركتها بين الساكنين .

تلك حال الأسماء والأفعال .. ولو أقيمت نظرية إلى الحروف والعلامات ، بما وصلت إلينا فيه من الأشكال ، لرأيت أنها تخالف قسميهَا في الصياغة . فالثنائي منها يكثر فيه حرف المد ، نحو : إِي لَّا مَا هَا وَا يَا . والثلاثي يكثر

فيه المد أيضاً : إذا ألا إلى أما بل لات هيا ، أو الإدغام : إنَّ أَنَّ ثُمَّ رُبَّ . والرابعى لا يكون إلا حين يحوي حرفَ مددٍ : إذا حاشا لكنْ لولا لوما ، أو إدغاماً : كأنَّ لعلَّ ، أو حرفَ مددٍ مع الإدغام : إلَّا أَمَا حتَّى كلاً لَمَّا هَلَّ . وكذلك الخامس يحويهما : لكنْ . فالإدغام يختصر اللفظ بجعل الصوتين كالواحد ، والمد الغالب فيه الألف ، وهو رشيق التصويب يخفف اللفظ ويبلطفه .

الدلالة الاقتصادية للنسبة

حين نستعرض الأعداد المحتملة لبني المفردات ، وما دخل منها حيَّز الاستعمال ، معارضين بعضها ببعض في المجالات المختلفة ، نجد أنَّ ذلك يسيرُ في خطٍّ نسبيٍّ ، يتحققُ ضرورياً من مظاهر الاقتصاد اللغوي : فالنسبة المذكورة تمثل ارتفاعاً في الأسماء عامة ، إذا قيسَت بالأفعال ذلك لأنَّ الثلاثيَّ المجرد يستهلك في الأسماء $\frac{1}{12}$ ، وفي الأفعال الماضية $\frac{4}{12}$ ، والرابعى المجرد ينالُ من الأسماء $\frac{6}{48}$ ، ومن الأفعال الماضية $\frac{2}{48}$ ، والخامسى للاسم منه $\frac{4}{148}$ ، وهو مفقودُ الاستعمال في الفعل .

فإذا ارتفعتَ إلى المزيدات رأيتَ وضوحاً آخرَ لتلك النسبة . فما زيد فيه من الثلاثيَّ حرفٌ يستغرقُ الاسم منه $\frac{80}{1920}$ ، في حين أنَّ الفعل ، ماضياً ومضارعاً وأمراً ، يستغرقُ $\frac{60}{2304}$. وما زيد فيه ثلاثةً يكون للاسم منه $\frac{33}{113640}$ ، ولل فعل في صيغِه الثلاث $\frac{65}{138240}$. كُلُّ هذا على وجه التقرير .

وإنَّما كانت نسبة الاستعمال للأبنية عالية في الاسم ، لأنَّه أخفُّ مضموناً من الفعل ، وأكثرُ ترددًا في الكلام . فهو محتاجٌ إلى صور ، تستوعبُ ترددَه وكثرةَ استخدامِ مفرداته . ثم إنَّ رشاقته تجذبُ المزيد من الأبنية ، لتبقى في

التعبير سيطرة المظاهر الاقتصادية الواقعية ، ممثلة الجهد الأدنى .

أما الفعل فإنه حاجته إلى التركيب مع المسند إليه ظاهراً أو متصلأً أو مضمراً ، بالإضافة إلى تعقيد مضمونه بالحدث والزمان ، يكتفي بالقليل من الأبنية . ولذلك فإن ما ظهر من السلوك الهابط للخط البياني في النسب ، تبعاً لزيادة أحرف الأبنية ، أوصل الفعل إلى درجة الصفر ، حين أدركنا الخمسى الأصول .

إذا نظرت إلى تلك النسب ، في المجردات وحدتها ، رأيتها تتوجه في خط هابط أيضاً ، كلما ازدادت أحرف الصيغ . فلامس الثلثى $\frac{10}{12}$ ، وللرباعي $\frac{6}{148}$ ، وللخمسى $\frac{4}{3852}$. وكذلك الحال في الأفعال . فلامس الثلثى $\frac{11}{37448}$ ماضياً ومضارعاً وأمراً منها $\frac{23}{3852}$ ، وللرباعي بصيغه الثلاث $\frac{11}{37448}$. وتفسير ذلك ، من الزاوية الاقتصادية ، أنَّ الثلثى أعدل الأصول وأرشقها وألطفها . ثم يليه الرباعي ، ويبقى الخمسى في موطن التقل ، يقتضي الجهد والعنااء . فلا غُرُون يكون للأول نسبة عالية ، تليها الأقل في الثاني ، وقد تفقد في الثالث .

وكذلك الشأن حين تقارن النسب بين المجردات والمزيدات . فالاسم والفعل المجردان لهما في الاستعمال ، قدر عالٍ من الأبنية المحتملة ، مقابل بعض مئات مستعملة من محتمل المزيدات التي تبلغ الملايين . وطبعي أنَّ تتفوق النسبة في المجردات من الأسماء والأفعال ؛ لأنَّ المزيد يتقدُّم بما يلحقه من الأصوات ، فيكون أبعد عن الاقتصاد العلاجي ، وينحصر في زوايا أضيق مما يستحقه الرشيق واللطيف من الصيغ .

وأخيراً فإنك واجد للمزيد فيه من الأبنية ، تدرجًا نسبياً يطُرُّ مع عدد أحرفه . فالثلثى المزيد أعلى نسبة من الرباعي في استهلاك الأبنية ، وينحدر

الخماسي دونهما في ذلك . ثم إنَّ المزدَد فيه حرفٌ واحدٌ يستهلك نسبةً عاليةً جدًا ، تتدنى مع كثرة الأحرف المقحمة . حتى إنَّها تكاد تبلغ درجة الصفر ، حين يُرادُ زيادة خمسة على أصول المفردات .

ولو تفحَّصْتَ هذه الظاهرة ، من حيث ارتفاع تغلبُ الثلاثي مجردةً ومزيداً ، لرأيتَ وجهاً آخرَ من الاقتصاد اللغوي . فالفرداتُ الثلاثية ، بالإضافة إلى خفتها ورشاقتها أصلًا ، يكثرُ في موادها الأصلية أحرفُ العلة التي تهيئُ الصيغة للتخفيف ، بالقلب والإبدال والنقل والإدغام والختف . وهي ، أي : أحرفُ العلة أقلُ جهدًا عضلياً في اللفظ ، وأكثرُ وضوحًا وبيانًا في الأداء ، وأدنى ورودًا في المفرداتِ الرباعيةِ الأصول ، ومفقودة في الخماسية الأصول . وهذا يُسرُّ للثلاثي تمكنُنا في الكلام ، وتغلبُنا نسبيًا في استيعاب صيغِ البناء .

وإذا التفتَ إلى ظاهرة الزيادةِ في أبنيةِ الأسماءِ والأفعال بعامة ، لمستَ فيها نسبةً ملحوظةً ، تتحققُ الجهدُ الأدنى للمتكلمين . فالحدُّ الأقصى للزيادة يبلغُ خمسةَ أحرفٍ في الاسم الثلاثي ، ويتهيي عندُ الثلاثةِ في الرباعي ، ولا يتجاوزُ الحرفين في الخماسي . بل لقد قيل : إنَّ ما زيد في حرفان من الخماسي هو مُعرَّب . وهذا يعني أنَّ الحدُّ الأقصى فيه زيادةُ حرفٍ واحدٍ ، ويعني أيضًا تدريجًا كبيرًا في تحملِ المزيد ، يفقد في البناء درجتين من قدرته على تحملِ الزيادة ، كلَّما ارتفعَ عددُ حروفِ الأصول درجةً واحدةً .

ذلك لأنَّ الثلاثيَّ ، برشاقته ولطفه وخفته ، يستضيف أكبرَ عددَ من المكونات ، ويستوعبُها في أبنيته المختلفة ، ليحققَ ما هو يسيرُ النطق والأداء . هذا على حينِ أنَّ الرباعيَّ المجرد يتضمنُ في بنائه ثقلًا ، فهو عاجزٌ عن تحملِ ما قام به الثلاثي ، وحرِّيَ به أن يكونَ دونه بدرجتين . وكذلك شأنُ

الخامسي ، بلغ أقصى مراحل التّقل بنفسه ، فلا بد أن يضيق بتحمله تعدد المزد . وسترى بعد قليل أن حروف الزيادة هي أخف من الأصول عامة ، فكثرتها في الثاني لا تُرهقه ، لأنها تجعله كالرابع والخامسي المجردين ، بل أقلّ منها ثقلًا .

وهذه الظاهرة النسبية في الأسماء تجدها ملزمة للأفعال أيضاً . فال فعلُ الثلثي بمكتبه أن يستضيف ثلاثة أحروف مزيدة ، ثم يبقى بكميل خفته ومسائرته للجهد الأدنى . ولكن الرباعي عاجز بثقل بنائه الأصلية ، عن تلك الطاقة من الاستيعاب . ولذلك تراه يكتفي بحرف واحد مزيد أو حرفين ، ويتحصر استعماله في حدود ضيقه من التعبير ، لذا يُعرقل أهداف الاقتصاد اللغوی .

ويمارض ما تبدى من زيادات في الاسم والفعل ، بعضها بعض ترى نسبية ظاهرة لمصلحة الجهد الأدنى . فالحد الأقصى للزيادة يتملكه الاسم ، لتمكنه في الكلام واستقلاله الدلالي . والثلثي منهمما يحمل في الأسمية خمسة أحروف ، وفي الفعلية ثلاثة . والرباعي يستوعب في الأسمية أيضاً ثلاثة زيادات ، وفي الفعلية زيادتين . ثم إن الخط البياني لهذه الظاهرة يبدو في هبوط ، كلما ارتفينا في عد الأصول المكونة للألفاظ . فقد رأينا الرباعي من الأفعال يقف عند زيادة حرفين ، والخامسي من الأسماء يقف عند زيادة حرف واحد .

وحرروف الزيادة تمثل أيضًا بطبيعتها وتوزعها ، نسبة خاصة تساهم في تنفيذ مرامي الاقتصاد الضوئي . فإذا وقفت عند تكرار الحرف الأصلي ، في أبنية الأسماء والأفعال ، وجدنا خطه البياني في انحدار مطرد مع ثقل البناء بأصوله . فالحروف الأصول يكررها في الثاني المجرد ، ثم يتداين فيقبل

في الرباعي ويزول في الخماسي . وعلى هذا تجدُ الكثيرَ في الكلام من نحو: جَرَبَ وعلم وقطع ، ويعجبُ وتصيرَ وأتحمَل ، ودخلَ ورقَّ ، وهدَم ، وجلبَ واسْوَدَ وأغرورقَ ، وسلَمَ وسُكِّينَ وسُودَدَ وشُحُورَ ، والقليلَ من مِثْلِ : اسْبَكَ ويشرَبُ ، وطَلَسَ وطِرْمَاحَ وعِرْبَدَ.

و قريبٌ من هذا ما تراه ، من تفاوتٍ للتكرار ، في لُزومِ الواقعِ المختلفةِ من الصيغ . فالثلاثيُّ من الكلام مثلاً يغزِّرُ التكرار في عينه ، ويقلُّ في لامه ، ثم يفقدُ في الفاء . وما أكثرَ ترددَ نحو : درَبَ ويوَلُّدَ واحدَ دَبَ وحمَالَ وجبارَ واحدَ دَبَابَ ! وما أقلَّ وروَدَ مثلِ : شَمَلَ واقعنَسَ ويسْخنَكَ وغَرِيبَ وعُتُلَ وأسْقَفَ ! أما تكرارُ الفاءِ فعزيزٌ الوقوفُ عليه في الكلام . وليس منه نحو : واو ويدِي وقلق وسلس ؟ لأنَّه ثلاثيٌ مجرَّدٌ لا تكرار في أصوله .

وإنما كانت الكثرةُ في العين لأنَّها وسَطُ الكلمة ، والتكرارُ لها أخفُ من تكرار اللام التي هي طرفٌ ، وعرضةٌ للاتصال بالضمائر واللواحق الصرافية . وأعسرُ من ذلك تكرارُ الفاء ، لأنَّ غالباً ما يكونُ بالإدغام ، وهو متعدِّرٌ في مطلع المفرداتِ . ولا يغترُّكَ مثلِ : بَيْرَ وَتَرَ وَيَنْ وَتَنْفُلَ وَبَيَّغاً ، لأنَّ الثلاثةَ الأولَ فاؤُها وعيتها من لفظٍ واحدٍ ، فلاتكرارَ فيها . أما الرابعُ فوزنهُ : تَفْعُل ، والثانية الأولى مزيدةٌ فيه ، وليسَ الثانية تكراراً لها . وأما الخامسُ فوزنهُ : فَعَلَاء ، بتكرار العين ، وقالوا فيه : بَيَّغا وَبَيَّغا وَبَيَّغا ، دليلاً على ذلك . ثم هو غيرُ أصيلٍ في العربية ، لأنَّه من الألفاظ الأعجمية المعرَبة^(٦٤) .

وقد ينكرَ في الكلمة الواحدة حرفان ، فتجدُ أنَّ ذلك يكونُ في العين واللام ، نحو : صَمَحَّحْ وعَرَمَّ وَدَمَكَمَكْ وَحَوَّرَ وَكُذَبَذْ . وقلَّ أنَّ يَرِدَ في الفاء والعين ، مثل : بَرَمَيت وَمَرَمِيس . وهو على كُلِّ حالٍ محصورٌ في الأسماء ، لأنَّها تحتملُ ذلك بما فيها من الحِفَةِ والرشاقة ، خلافاً

للأفعال التي عرفت فيها مظاهر العجز عن تحمل الأثقال . وشبيه بهذا تكرار الحرف الواحد غير مرّة . فقد يردد في الأسماء ، نحو : مُسُودَّدٌ وَمُيَضِّضٌ وَاسْوَدَّادٌ وَابِيَضَّاضٌ وَكَذِبَبَانَةٌ ، وأقل من ذلك في الأفعال : اسْوَدَّدٌ وَابِيَضَّضٌ .

وقد يسر ما رأيناه قبل ، من الكثرة في تكرار كل من العين واللام على حدة ، ظهور تكرارهما معًا في لفظ واحد ، على حين أن فقد تكرار الفاء وحدها أضعف مكانها هنا ، فندر ترددُها مع العين ؛ ذلك أنه في التكرار يكون جداء العين واللام عدداً ملحوظاً ، وجداء العين والفاء يكون في درجة الصفر .

ويمتاز الرباعي الأصول بكثرة تكرار لامه الثانية ، ثم يقل ذلك في الأولى فالعين ، وتقتصر الفاء كما رأينا في الثلاثي . فمن الأول : اطمأنَّ واشرأبَ ويقشعرُ ويدلهمُ ، وعربَدُ ومنجتون وعقرُيان . ومن الثاني : عَدَبَسٌ وطِرْمَاح وشِيرَاق . ومن الثالث : طِلَسْمٌ وشِمَخْر . أما نحو : مَرْمَرٌ وَبَلْبَلٌ وَحَمَّمٌ وزَلْزَلٌ وَضَوْضَى وَقَوْقَى ، فإنه من الرباعي المجرد ، وليس فيه زيادة بالتكرار . وأما بريطياءُ وقرقيسياً فالراجح أنهما من الرباعي الأصول ، والباءان والكافان ليست من التكرار .

ولعلك تلاحظ ، بعد هذا العرض المبسط ، أن تردد الحرف الواحد شائع بوفرة في جمهور الأسماء والأفعال الثلاثية والرباعية ، لخفته ظلل من ناحية وقدرة هذه المفردات على استيعابه ، وتوظيفه للمعنى المقصودة . ثم يقل تردد الحرفين ، ويتوضع في موقع محدودة ، لما يكون فيه من الثقل ، ويغيب أحياناً تردد الثلاثة بشدة ما يكون فيه ، من قلقلة للفظ وتعثر للأداء ، إذ يصير كالكلمتين المكررتين في بناء واحد ، وهو كما ترى مرذولٌ مستبعد .

دع عنكَ أنْ يكونَ للأربعةِ ذِكْرٌ في هذا الميدانِ .

ثم إنَّ الكثيرَ الكثيرَ ، من تَرَدُّدِ الحروفِ الأصولِ ، يقعُ في ثلاثةِ الأسماءِ والأفعالِ ، والقليلَ أو النادرِ بثقلِه اللفظيِّ ينحصرُ في الأسماءِ غالباً ، لصلاحيتها لتحملِ ذلك . وقد يَسِّرَ الاندماجِ ، لهذه العناصرِ التشكيليةِ في الصيغِ المختلفةِ ، أنَّ الغالبيةَ العُظمىَ لمُكرراتِ الحروفِ ساكنةً مخففةً أو حركتها الفتح الملطفِ للتصويبِ ، والقليلَ منها المكسورُ ، وأقلَّ منه المضمومُ . أضِيفَ إلى هذا أنَّ المكرَرَ يكثُرُ وروُدُه مُدمجاً في مثيله ، فهما كالحرفِ الواحدِ ، أو مُبعداً بتفاصيلٍ يُخفِّفُ حدةَ التكرارِ . وفي هذا ضربٌ آخرٌ من اختصارِ للجهدِ العلاجيِ .

الاقتصادُ الصوتيُّ في الزيادةِ

كان ما ذكرناهُ حتى الآنَ من زياداتِ في الصيغِ ، خاصاً بترددِ الحروفِ الأصولِ . وقد رأينا انعكاسَ ذلك على تخفيفِ التصويبِ ، رغمِ ما يُقحمُ في البناءِ من أصواتٍ مكررةً ، قد تَحَمِّلُ جهازَ النُّطقِ على المراوحةِ بين أحيازٍ موحَّدةٍ ، وتُجْهِدُ المتكلَّمَ بما تُسبِّبُ له من التَّعَثُّرِ . وإذا تَلَفَّتنا إلى موقعِ الحرفِ الخاصةِ بالزيادةِ ، أي : التي لا تكونُ زيادةً بدون تكرارِ إلا منها ، لمسنا منزعاً آخرَ من توجُّهِ العربيةِ نحو الاهتمامِ بالاقتصادِ اللُّغويِّ .

تلك الحروفُ هي ما يجمعها قولهُ : أمانٌ وتسهيلٌ ، أو هوَيْتُ السَّمَانَ ، أو سأَلْتُمُونِيهَا ، أو الْيَوْمِ تنساهُ ، أو لِمْ يأتَنَا سهُوُ ، أو أياً أوسْ هَلْ نَمَتْ ؟ أيِّ : الألفُ والياءُ والواوُ ، والهمزةُ والميمُ والنونُ ، والتاءُ والسينُ ، والهاءُ واللامُ . ولو تَبَعَّتْ ترددُ هذهِ الحروفِ مزيدةً في مفرداتِ العربيةِ ، لرأيتَ أنَّ أكثرَها وروُدًا هوَ الألفُ . وإنما خُصَّ هذا الحرفُ الصائبُ بالغلبةِ والظهورِ ؛ لأنَّهُ أخفُّ الأصواتِ بما فيهِ من المدُّ والانفتاحِ في موضعِ التصويبِ . وقد هيأتهُ

هذه الصفةُ الرشيقَةُ ، لأنَّ يكونَ أصلًا في بعضِ الأدوات ، نحو : أما إذا لا
لا ما ها وا يا ، وأنْ يُكرَرَ مرتين مزيدًا ، في بعضِ المفردات مثل : جُمادى
وصحارى وحُوازى وسَاباط وغِيَاياء وطَباقاء .

ويلي ذلك في التردد مزيدًا الياء ، فيكونُ أقلَّ من الألف ظهورًا وغلبةً
ثم الواوُ الذي هو أثقلُ من سابقِه . ولذلك تَسْنَى للباء أنْ يتكرَرَ في الكلمة
الواحدةِ غيرَ مرَّةً : اهْبَيْخَ وَيُسِيطَرُ وَيُقْلِسِي وَيَسْلُنْقِي وَيَغْرِنْدِي ، ويقطفين
ومَرْحَيَا وَيَرَابِعُ وَكَرَاسِيس وَدَيَامِيس ، وَيَطَاحِي وَعَلِمِي وَخَلِيلِي وَحَنِيفِي .
أما الواو فقلَّ تكرارُه ، واحتضنَ بما هو قليلُ الاستعمال ، وفيه إدغامٌ يزيدُ
ثقلَ التَّكرارِ : كَرَوْسٌ ، واعلَوَّطٌ اعلَوَّاطًا ، واجلَوَّذٌ اجلَوَّاذًا .

ثم يكونُ ظهورُ الهمزة والميم ، ولا يُكرَرُ واحدٌ منها في الزيادةِ ،
ويليهما في ذلك النونُ ، وله كثرةُ تكرَرٍ في أولِ الأفعالِ المضارعة : نَسَحَبُ
وَنَنْطَلِقُ وَنَنْخَدِرُ ، وَنَدارِتُه في آخرِ الأسماءِ مع الإدغام : سِمْعَة وَنَظَرَة
وَقُطْنَة . ويكونُ بعد ذلك حرفُ الناء ، إذ يتكرَرُ أيضًا في أولِ الأفعالِ
المضارعة : تَجَاهَلُ وَتَمَاهَى وَتَعْلَمُ وَتَحْيِي وَتَجَلِّبُ وَتَمْسِكُ ، وَيَنْدَرُ في
غيرِ ذلك : تَعْرَفَ ، وَتَرَنَمَتْ وَسَبَبَة . وَيَنْحدَرُ بَعْدَ السينِ لانحصر زِيادَتِه
في الاستفعالِ ومشتقاته ، ثم الهاءُ واللامُ اللذان يقعان في بعضِ كلماتِ
مختلفَ فيها ، ويختصُّ الأولُ منها بالوقفِ للسكت .

والمشهورُ بينَ العلماءِ أنَّ الأصلَ في الزيادةِ هو لآخرِ المدّ ، إذ هي رشيقَةُ
في الأداء ، لما في مواضع تصويبتها من سَعَةٍ وافتتاحٍ . فهي أقوى جَرْسًا
وإيلاًغاً من الحروفِ الصَّامتة ، وأقلَّ جُهْداً عَضْلَيَا في التصويبِ . وقد سوَّغَ
لها ذلك أيضًا أنها شبيهةُ بالحركات^(٦٥) ، من حيثُ إنَّها إشباعٌ لها مُفْحَّمٌ ،
ولا بد في كُلِّ كلمةٍ من زيادةٍ حركاتٍ بعد آخرِها لتيسيرِ النُّطق^(٦٦) . فيَّنْ

الحركات والمدود تلاؤم، يُسْرُ حضورها معًا أو الاندماج والتعاون في التشكيل . وقد أشبهتها الميم والنون واللام ، كما يبدو من تسجيل ديدبات أصوات الكلام ، إذ يكون لها قيم تُشبِّه ما تمثله المدود .

وقد حازت الألفُ القدر المعلى في الزيادة ؛ لأنها لا تكون إلا حرفاً صائتاً، أي : مدًّا . وتلتها الياءُ والواو لأنهما يكونان مدَّين ، أو لتين أو صامتين أشبه بالمدّ مما سواهما . بل إن زيادتهما مدَّيتين أكثرُ منها لتين أو صامتتين ، ولاسيما في الأسماء .

أما الهمزة فهي ، مع ثقل لفظها ، يُعدُّها بعض النحاة هوائية من أحرف العلة^(٦٧) ، لأن مخرجها قريب جدًا من مخرج الألف . يُضاف إلى هذا أنها في زيادتها مهياً للتخفيف في اللفظ إفرادًا أو تركيبًا . فهي إنْ كانت للوصل سقطت في درج الكلام ، فصارت كأن لم تكون . وإنْ كانت للقطع فإنها تخضع لعمليات جراحة تجميلية كثيرة ، تُزيل نبرة التهوع الذي فيها ، وذلك بالتصريف حذفًا أو إبدالًا أو صيغة بين بين^(٦٨) .

وأما النون والميم فهما مجهورتان ، ومتوسطتان بين الشدة والخواوة ، وقريبتان أيضًا من أحرف العلة ، مما يُسْرُ الاستعانة بهما في تشكيل الزيادة . فالنون فيها من الغنة ما يقربها من أحرف اللين ، وإذا سكت صار مخرجها من الخشوم مُمتدًا كامتداد الألف^(٦٩) . والميم تُشبِّه الواو لقاربهما في المخرج ، وتُشارك أحرف اللين عامَّة بما فيها ، من الغنة التي هي فضل صوت كما أن اللين كذلك^(٧٠) .

وأما التاءُ والسين فمهما مُوْسَطان ، وفيهما شبهة قليل بأحرف العلة وما قاربها أيضًا^(٧١) . فالباء تُشبِّه الواو والنون من جهةتين : تقارب المخرج ، والهمس الذي يُضاهاي اللين والغنة . والسين حرف منسلٌ ، يخرج من طرف اللسان

وما بين الثنائي ، فهو قريب من الدين . ولضعف هذه الوجوه من التشابه ، ولاقتضاء الهمس جهداً عظيلًا ثقلاً ، كانت زيادة هذين الحرفين دون زيادة ما قبلهما .

وندرت زيادة الهاء لتنقلها بالهمس وغيره ، حتى حصرت في بعض المفردات ، وفي السكت بشرط محدد . بل إن بعض النحاة استبعد أن تكون من حروف الزيادة . وقد شاركتها اللام في كل ذلك ، مع قربها من الصوائف ، لثلا تجتمع في التركيب التعبيري كثرة الورود في الأصل وأزيداد التعريف . فقد تبين ، من إحصاء تردد الحروف في أصول المفردات (٧٢) ، أن اللام تستند ٦،٢٠٣٪ من التردد العام كله . فهي من أكثر الحروف حضوراً في الكلمات ، بالإضافة إلى أنها تنتشر بوفرة في الأسماء ، ضمن أداء التعريف المشهورة .

ومن هذا ترى أن حروف الزيادة عامّة تُشترك (٧٣) ، في صفات ظاهرة من الخفة والرشاقة (٧٤) ، تُسرّ إصحابها في الأبنية لتشكيل المعاني الصّرفية ، دون أن تُنقل الألفاظ بأصوات عسيرة أو مجدهدة . ثم تتردّج نسبة حضورها ، تبعاً لما يكون فيها من خفة أو ثقل في اللفظ (٧٥) . ولذلك تغلّبت الألف ثم تناقصت نسبة الزيادة للباء فالواو فالهمزة ، وتواتت في النون فالباء فالسين ، وكانت تغيب في الهاء واللام . وفي هذا ضرب ظاهر من التزوع إلى الاقتصاد في الجهد العلاجي .

ومما يُساهم في تحقيق الجهد الأدنى ، من التصويت في تشكيل حروف الزيادة ، أن الأدوات والضمائر والعلامات ، وهي أكثر الكلمات ترددًا في التركيب ، تشغّل منها هذه الحروف الرشيقة نسبة ٨٠٪ ، كالذي تراه في نحو: أَل ، أَم ، إِذ ، إِن ، أَن ، أَو ، أَي ، بَل ، لَم ، كَم ، كَي ، لَا ، مَذ ،

ها ، هل ، هو ، هي ، هُم ، هنَّ ، وا ، يا ، أجل ، إذن ، سوف ، متى ، نعم ، نحن ، أنتم ، حتى ، كأنَّ ، لكنَّ ، لعلَّ ، لَمَّا ، لولا ، مهما ، أنتما ، أنتنَّ .

ثم إنَّ موضع هذه الحروف الخفيفة تتوزَّعُ في الصيغ ، بصورٍ من الاختصاص والنسبية ، تُرسخُ الحفاظ على النَّزعة الاقتصادية لعروبة اللسان . فعندما تتأمَّلُ أبنية الأسماء والأفعال ، من هذه الزاوية التشكيلية ، تجد أنَّ الاسم تتناوبه الزيادة ، بالألف والياء والواو والنون والتاء ، سواء كان من الثلاثي أو الرباعي أو الخماسي . غير أنَّ الفعل لا يتقبل إلا الياء والهمزة والنون والتاء ، وهو ذو أصول ثلاثة أو رباعية .

هذا شأنُ الأبنية عامة . فإذا خصصتُ الثلاثي والرباعي من الأسماء بالنظر تبدي لكَ أنهما يستضيفان ، خلافاً للخمسي ، زيادة الميم أيضاً ، في حين أنَّ الاسم الثلاثي يتقبل وحده الهمزة والنون ، بالإضافة إلى ما ذكر . أما الفعلُ الثلاثي فتتواضع فيه الألفُ والواو والميمُ والنون ، مع ما كان يُشارِكُ فيه الرباعي من الأفعال .

فلا غرو أنْ ترى الثلاثي من الأسماء والأفعال ، فيما أوردنا هنا ، يستهلكُ جميع حروف الزيادة في تشكيل صيغه المتطاولة بالأصوات المديدة للتَّعبير عن المعاني الصَّرفية المختلفة . ثم تضيق طاقة الاسم الرباعي ، فيقفُ عند قبول ٦ أحرف منها ، وتتدنى المساحة لدى الخماسي ليكتفي بأحرف ٥ ، ويليه الفعلُ الرباعي الذي لا يتحمَّل إلا ٤ من تلك الحروف .

وأنت معي في أنَّ هذه الظواهر التشكيلية النسبية تمثِّلُ واقعاً من موازنة لترسيخ الاقتصاد الصوتي في صياغة الأسماء والأفعال ، على الرغم من الاتصالات المتکاثرة ، وتقحُّم الحروف المديدة في بنية المفردات . وهي موازنةٌ

تقومُ بين الأشكال المختلفة للزيادات ، فيبدو ثلثي الأسماء واسع القدرة لما فيه من الرشاقة ، ويليه الرياعي ثم الخماسي بأقل من ذلك . ونظير هذا ما يمثله استيعاب الفعل ذي الثلاثة في مقابل عجز ذي الأربعة وضيق أفقه .

فكما قلت أصول الكلمة كانت أكثر اجتناباً لنسبة الزيادات ، لأنها رغب تشكيلا المطاول بالأصوات المختلفة تبقى محتفظة بنوع من اليسر ، لتكون أقل إجهاداً من ذات الأصول الكثيرة . ولو أرغمت هذه الأخيرة على تحمل نسبة عالية من الزيادات ، شأن ما يتبعه الأقل منها أصولاً ، لكان لدينا أبنية معقدة وثقيلة ، يضيق المتكلّم باستعمالها في الأداء اليومي المديد .

وثمة وجه آخر للتوزع تلك الزيادات ، في الأبنية المختلفة للأسماء والأفعال ، يُساهم في وضوح الموازنة بين جميع التشكيلات الصوتية . ذلك هو التوضع بحسب متفاوتة في موقع حروف الزيادة ، وما تتحمله معها من حركات وسكونات ، وتكونه من مقاطع ميسرة للنطق . وهذا ما تراه مبثوثاً في الموضع والصور المتباينة ، من توزيع حروف الزيادة وما يلازمها من التغيرات الإيقاعية .

إذا عرفنا أن للصيغة أولاً وحشواً وطراً ، كما يقول علماء الصرف ، وتقريباً موضع حروف الزيادة من ذلك ، رأينا أن الألف تتوضع في الحشو أو الطرف ، وفتقد في الأول لتعذر البدء بالفظ لها في مطلع المفردات ، وهي المدة التي لا تكون إلا بعد حرف . ثم تراها في حشو الكلمات أكثر وروداً من الطرف ، لما تضفيه على ما حولها من انسجام صوتي رشيق ، يغلب عليه المقطع المتوسط المفتوح .

وشيئه بهذه الموقعة ما تسمى به الواو ، إذ تشغل مراكز من الحشو والطرف ، وتتجنب احتجاز المطلع أيضاً ، كراهة تولد أثقال معقدة في مستهل

اللفظ^(٧٦). فهي لا بد أن تكون إذ ذاك متحركة، أي: حرفًا صائتاً ثقيلاً، وقد يتعرض مطلع المفردات للضم أو دخول واو العطف عليه، وفي كلّ منها ثقل إضافي يجهد النطق السليم. ومن الشبه بالألف هنا أيضاً أن الواو تكرر زiadتها في الوسط، بل تتجاوز ذلك لتستدّ بهذه الموقعة، حتى لا ترى لها تطرفاً إلا في كلمات معدودة، نادرة الاستعمال في ناجز الكلام، من مثل: كِثَاؤ، حِنْطاو، سِنْداو.

ويلاحظ على الواو المزيد في الصيغ أن الكثير الكثير منها هو صورة المدّ، نحو: جُلُوس قلوب صبور منصور أسلوب ملوكوت عصفور مجنون، قُوتل جُوزي، تُنُوق تُجوهـلـ . وأقل من ذلك تردد ما يكون للواو اللينة، في مثل: جَوَرَب زَوَبَعَة تَوَرَاه حَوَصَلَاء حَوَفَزان حَوَزَلَى تَوَرَاب فِرَدَوس سِنَور فَدَوَكَس غَدَوَنْ أَوْتَكَى حَبَوَكَى إِدَرَون عَبَوَرَان صَوَمَعَ اغَدَوَنْ . ودون الدرجتين السابقتين تتردّ الواو الصامتة في الزيادة، كالذى تراه في مثال: جَدْوَل خَرَوَع تَرْقُوة قَمَحَدُو عَنْفُوان قَسْوَرَة عِصَوَاد عِنْوَل قَنْدَوِيل ، هَرَوَل دَهَوَرَ . ويغلب الفتح في هذا التصريح إلى أكبر ما يمكن من التخفيف، ويندر فيه الكسر ويفجّب الضمّ لما يلزمـه من مضاعفة الثقل.

على أن الباء تستوعب الواقع الثلاثة، ف تكون أولًا وحسوا وطرقاً، ثم تكرر في مطلع الفعل وفي حشو الاسم، وتقل في طرفهما كراهة تعريضها لكسرة الإعراب، وباء المتكلّم أو الثنائي أو الجمع وباء ي النسب، و واو الجمع في مصاحبة الأسماء، ولباء المخاطبة و واو الجماعة في مصاحبة الأفعال.

والتشكيلات الصوتية التي ترافقها غالباً ما تكون الفتح في المطلع: يجمع يحترم ينسحب يستفيد يرنا، ينبع، أو السكون مع المدّ في الوسط وال نهاية: سعيد عظيم، برميل دهليز، عفريت كبريت، مرمريت دربيس، مقاييس

قَنَادِيلُ ، نُسْلَقِي تُقْلِسِي ، تَسْلِقِي تَحْرَبِي . وَتَقْلُ مَصَاحِبُهَا لِلضَّمَّ : يُعْلَمُ يُنَادِي يُدْحِرُج ، يُسَمَّحُ يُدْفَعُ يُجَادِلُ يُسْتَقْبِلُ ، أو كُونُهَا حِرْفٌ لِبْنٌ : فَيَصِلُ بَيْطَار طَبِيلَسَان حَقَيْسَا حَيْزَلَى عَيْطَمُوس زَيْزَفُون عَرِيقَصَان حَمِيدَدْ غُرِينِيقَ ، سَيْطَرَ هَيْمَنَ ، تَشَيْطَنَ تَفَيْهَقَ ، أو كُونُهَا حِرْفًا صَامِتًا فِي الْحَشُو : كِيرِيَاسْ عِثِيرَ صِيهُمْ كَرَاهِيَةَ ، رَهْيَا . وَتَخَلَّفُ مَعَ الْكَسْرِ لِمَا يَكُونُ مِنْ مَضَاعِفَةِ التَّقْلِيلِ إِذْ ذَاكَ .

وَلِلْهَمْزَةِ صُورَتَانِ : هَمْزَةُ الْوَصْلِ وَتَكُونُ فِي الْأُولِي دائِمًا مِنَ الْأَفْعَالِ وَالْأَسْمَاءِ ، لِتَسِيرُ النَّطْقَ بِالسَّاِكِنِ : اكْتُبْ إِسْمَعْ جَلْسُ ، اجْتَمَعَ انْطَلَقَ أَحْمَرَ أَيْيَاضَ اغْدَوَدَنَ احْرَجَمَ اطْمَانَ ، احْتَرَامُ انْقِطَاعِ اخْضَرِار اسْوَدَادَ اغْرِيرَاقَ ادْلِهَمَامَ . وَيَسْتَبَدُ بِهَا الْفَتْحُ فِي « أَلْ » التَّعْرِيفِ ، وَيَكْثُرُ فِيهَا الْكَسْرُ ، وَيَنْحَصِرُ الضَّمَّ فِيمَا تَلَاهُ مَضْمُومٌ تَحْقِيقًا لِلْاِقْتَصَادِ الْلُّفْظِيِّ .

ثُمَّ هِيَ فِي الْحَقِيقَةِ تَشَكِّلُ سِيَاقِي آنِي ، وَلَيْسَ عَنْصُرًا صَوْتِيًّا لَازِمًا فِي التَّرْكِيبِ ؛ وَلَذِكَرِ تُنْفَظُ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ فَقْطُ ، وَتَسْقُطُ فِي الْوَصْلِ ، فَإِذَا بِالكَثِيرِ مِنْهَا يَغْيِبُ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ . وَفِي هَذَا تَسِيرُ مُضَاعِفَ لِلْجُهُدِ الْعَلاجيِ أَيْضًا ، يَسْتَهْلِكُ تَقْلِيلَ الْهَمَزَاتِ . وَلَذِكَرِ أَيْضًا لَا تَتوَضَّعُ فِي الْحَشُو أَوْ الْطَّرَفِ ، إِذْ لَيْسَ لَهَا وظِيفَةٌ فِيهِما ، وَيَتَعَذَّرُ لِفَظُهُا فِي كُلِّ مِنْهُمَا .

وَالصُّورَةُ الثَّانِيَةُ هِيَ هَمْزَةُ الْقُطْعِ ، وَتَقْعُ أَوْلًا وَحْشَوًا وَطَرَفًا فِي الْاِسْمِ : أَخْضَرُ إِقْدَامُ إِكْلِيلُ أَنْوَبُ إِصْبَعُ أَحْرُوفُ أَسِنَةُ أَصْحَابُ أَكَارُمُ أَسَالِبُ أُرْجُوانُ ، شَاملُ شَمَالُ حَدَائِقُ دَوَائِرِ عِيَاثِيلُ ، ضَهَيْأَا صَحْرَاءُ أَنْبِيَاءُ ثَلَاثَاءُ كِيرِيَاءُ خُبْلَاءُ عَاشُورَاءُ قُرْفُصَاءُ نَافِقَاءُ . وَتَقْعُ أَيْضًا فِي أَوَّلِ الْفَعْلِ : أَجْلِسُ أَسْحَبُ أَخْرُجُ أَتَعْلَمُ أَخْبَرُ أَنْدَفَعُ أَرِيدُ أَتَجَاهِلُ أَسْتَغْفِرُ أَسْلَقِي أَسْتَلَقِي أَقْسَعَرُ ، أُجْرِبُ أَصَافِحُ أَدْحِرُجُ أَنْصَحُ أَقْدَمُ . وَتَنَدَّرُ فِي حَشُو : بَرَالَ . وَالْمَلَاحِظُ هُنَا أَيْضًا ، بِإِغْفَالِ هَمَزَاتِ الْطَّرَفِ لَأَنَّ حِرْكَاتِهَا تَبْعَدُ لِلْإِعْرَابِ ،

أن الفتح هو الغالب في الهمز ويليه الكسر، ويقلُّ الضمُّ لانحصره في بعضِ
الصيغ وما يبني للمجهول، ويندر السكون لما يُسيبه من ثقلٍ للنبر في الهمز.
أضفَ إلى هذا أنَّ همزاتِ الحشو والطرف غالباً ما تردد تشكيلاً سياقياً،
بالإبدال من ألفٍ أو ياءٍ أو واوٍ، لتسهيل النطق أو تخفيفه. فهي ليست أصلاً
في اللُّفْظِ، وهي أيضاً عرضةً لكثيرٍ من التَّخْفِيف باللون متعددةٍ.

واليمٌ تكثرُ أولاً في الاسم : ملَعَبَ مَجِلسٍ مَعْرِفَةٍ مَزَرِعَةٍ مَصِيرٍ مَوْلَى
مَطْلَعٍ مَوْسِمٍ مَصْوَرٍ، بِيرْدٌ مَلْعَقَةٌ مِنْشَارٌ مَعْتَارٌ مِنْدِيلٌ ، مُخْرِجٌ مُعْلَمٌ مُسَاعِدٌ
مُسْتَقْبِلٌ مُحْتَرَمٌ مُنْخَلٌ مُعلَّقٌ ، وَتَقَلُّ في الطرف : شَدَقَمٌ دِلْقَمٌ سُتْهُمٌ هِرْمَاسٌ
ضُبَارِمٌ بُلْعُومٌ ، وَتَنَدَرٌ في حَشُو الاسم : قُمَارِصٌ دُلَامِصٌ ، وفي أولِ الفعلِ
وَحَشُوهُ : مَرَحَبٌ حَمَظَلٌ قَصْمَلٌ تَمَسْكَنٌ . والغالبُ في هذا كُلُّهُ حركة الفتح
أيضاً .

وتَرَدُّ النُّونُ بكثرةٍ في أولِ الفعلِ وَحَشُوهُ : نَسَالُ نَدْخُلُ نَعْرِفُ نَجْهَدُ
نَتَكَلَّمُ نَتَسَابِقُ نَسْتَعْمِلُ نَطَمَّنُ ، انطلقَ انسحبَ انكسَرَ انقطعَ احرْتَجَمَ
سَتَبْلَ بَرْنَسَ تَقْلَنَسَ تَخْنَسَ ، وفي حَشُو الاسم وَطَرَفَهُ : جَحْنَفَلٌ قَلْنَسُوةٌ
قَرْنَفُلٌ عَنْسَلٌ اندفاعٌ اسْحِنَفَارٌ مُتَقْلِلٌ مُتَنَدِّيٌ ، سَهْرَانٌ كَرْوَانٌ زَيْتُونٌ غَلْمانٌ
قُمْصَانٌ زَعْفَرَانٌ أَفْعُوانٌ رَعْشَنٌ ضَيْقَنٌ طَيْلَسَانٌ عَقْرِبَانٌ كُدْبُدَبَانٌ ، وَتَنَدَرٌ في
أوَّلِهِ : نَرْجِسٌ . وإذا استبعدتَ ما في طَرَفِ الاسم أيضاً ، واستثنيتَ نوادرَ :
بُرْنُسٌ وَكَهْبُلٌ وَشَنَهَبَرَةٌ ، رأيتَ أنَّ السكونَ غالباً في الحشوِ ، وهو أخفُّ ما
يكونُ لِلنُّونِ ، والفتحَ يغلبُ على الأولِ ، إذا لم يُبنِ الفعلُ للمجهولِ ، أو لم
يكن اللُّفْظُ مَا نَدَرَ في الكلامِ ، نحوَ : نِفَاجٌ .

وتَرَدُّ التاءِ كَالنُّونِ بكثرةٍ أولاً وَحَشُوا في الفعلِ : تَسَلَّمَ تَجَاهَلَ تَمَلَّكَ
تَمَسْكَنَ ، تَأْخُذُ تَكَسِّرُ تَقَرَّا تَسَسِّكَبُ تَسَبِّكَرَ ، اجتمعَ استفهمَ استلقىَ ،

وفي أول الاسم وحشوه وطِرْفه : تراجعٌ تخرجُ سفار تجربة تعليم تغلغل
تمتدل تمثلاً تكذب ، انتباه استعمال استقاء متساهيل متقدم متزلج متمتدل
مُسْتَخِرٍ ، شَجَرَةُ بَسَمَة طِفلة وَصِيَّة إِعادَة مَسَالَة مَقِدْرَة افطِلاقَة غَرِبَة
طاَغُوت عِفْرِيت مَلَكُوت عَنْكِبُوت وَرَقَات عَالَمَات مُمَرَّضَات ، وَنَادِرَة فِي
طَرْفِ الْفِعْل : تَعْفَرَت . والغالبُ في ذلك كُلُّهُ هو مَرَافِقَةُ الْفَتْح ، ثُمَّ يَقُلُّ
الْكَسْرُ ، ويَبْقَى الصَّمْمُ فِيمَا بُنِيَ لِلْمَجْهُولِ .

أَمَّا السَّيْنُ فَمَوْقِعُهَا فِي « الاستئناع » وَمَا اشْتَقَّ مِنْهُ : استقبلَ يَسْتَقبلُ
استقبالاً ، فَهُوَ مُسْتَقبلٌ وَمُسْتَقِبَلٌ . وَتَلَزِمُ الْحَشُورَ مَعَ السُّكُون ، فَتَكُونُ عَلَى
أَيْسَرِ مَا يَكُنُ مِنَ النُّطُق . وَأَمَّا اللامُ فَقَيْلٌ : إِنَّهَا زَائِدَةٌ فِي حَشُورِ الْفِعْلِ :
ازْلَغَبُ ، وَطَرْفِ بَعْضِ الْأَسْمَاء ، نَحْوُ : زَيَّدَلُ عَبَدَلُ فَحَجَّلُ عَنْسَلُ هَيَّقَلُ
هِدَمِلُ .

وَأَمَّا الْهَاءُ فَتَقْعُدُ فِي الطَّرْفِ لِلوقْفِ عَلَى مُتَحَرِّكٍ أَوْ مَمْدُودٍ يَقْتَضِيُ البَيَانَ ،
فَنُفِيَّسُ النُّطُقُ وَتُوَضَّحُهُ : ابْدُهُ اجْرَهُ اسْعَهُ شِهُ ، فِيمَهُ إِلَامَهُ عَلَامَهُ ؟ كِتَابِيَّة
حِسَابِيَّة سُلْطَانِيَّة ، وَاقْلِبَاهُ وَاكْبِدَاهُ إِسْلَامَاهُ . وَقَيْلٌ : إِنَّهَا زَائِدَةٌ فِي : أَمْهَهَ
وَهِجَّرَعَ وَهِبَّلَعَ وَهُلَّقَمَ ، وَنَحْوُ : إِهْرَاقَة إِهْرَادَة ، وَمَا اشْتَقَّ مِنْهُ .

فَلَعْلَكَ تَلَمَّسْتَ معي ، مِنْ هَذَا الْبَسْط لظواهرِ الْزيَادَة ، مَا يُمْثِلُ صُورَةً
مُخْتَلِفَةً مِنَ الْاِقْتَصَادِ فِي التَّصْوِيت ، تَمَلِّأُ أَحْيَاً كَثِيرًا مِنْ صِيَغِ الْمَفَرَّدَاتِ .
فَالْأَخْفَفُ مِنْ حُرُوفِ الْزيَادَةِ هُوَ الْغَالِبُ ، الْمُسِيَّطُ فِي اسْتِيَاطَانِ الْمَوْعِدِ الْمُخْتَلِفِ ،
حَتَّى لَيَسْهُلَّ بِكَرُورُهُ فِي الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ ، دُونَ أَنْ يُشْعِرَكَ بِتَقْلِيْلِ ظِلٍّ أَوْ جَهَدٍ
عَلَاجِي مَلْحوظ . وَتَتَدَرَّجُ هَذِهِ السِّيَطَرَةُ بِاطْرَادِ نَحْوِ الْضَّعْفِ مَعَ ارْتِفَاعِ
الْحَاجَاتِ الصَّوْتِيَّةِ لِنُطُقِ الْحُرُوفِ . وَبِهَذَا يَكُونُ لشَيْهِ الْحَقِيقَاتِ حُضُورٌ أَقْلُ ،
وَلِلشَّيْهِ بِهِ مَا يَنْسَبُهُ مِنْ الْقِلَّةِ فِي الْاِسْتِعْمَالِ .

وتکاد هذه الظاهرة التسلسلية في توزع نسب حروف الزيادة ، تَطَرُّدُ مع التردد الفعلى لحروف العربية في الاستعمال التركيب ، إذ تجدر شبه تواؤن بين توزيع النوعين ، وتوظيفهما في بناء المفردات . ويمكنك أن تلميس مصداق هذا الزعم ، حين تعارض تردد النوعين المذكورين ، فيما بين يديك من الكلام . ولسوف تتحقق أن الألف المستبدة في الزيادة ليس لها في أصول الأسماء والأفعال نصيب . وإنما تردد^(٧٧) في غير ذلك بنسبة ١،٧٣٤٪ من مجموع تردد الحروف عامة . وهي قليلة توافق كثرة الزيادة .

والأمر نفسه حقيقي في الياء والواو ، إذ كثرت زياتهما في التركيب ، مقابل قلة تردد़هما في الجذور . فللياء ١,٥٦٠٠ من النسبة المذكورة قبل ، وللواو منها ١,٧٩٨ أيضاً . وهما في القلة بحيث تهون استضافة الكثير منهما مزيداً في صيغ المفردات . وكذلك شأن الهمزة إذ هي كثيرة الحضور للزيادة ، في مقابلة نسبة ٢،٤٤٠ من حيازة الجذور . هذا في حين أن ما قلت زياته له نسب عالية في أصول المفردات . فللسنين من ذلك ٤,٠٧٦ وللميم ٥,٧٦٤ وللنون ٦,١٣٨ وللام ٦,٢٠٣ .

وقد صبغت هذه الحقيقة واقع الحركات المرافقة لحروف الزيادة أيضاً . ولذا كانت الغلبة للحركة الحقيقة في الاستخدام ، أو للسكون مع الحروف التي تخف به وتلطف . فعلى سبيل المثال ، تجدر الميم تکاد تختص زياتها بالأسماء لأنها دليل الاسمية كالتنوين ، وتقتصر على الأولى من أبنية تلك المفردات . ثم إذا راقبت تحركاتها ، في هذا الموقع المحدد ، رأيت الفتح فيه نسبة عالية ، لأنَّه يغلب على ما هو أكثر ترددًا في الكلام . أعني الجرَّ من الثلاثي الأصول ، إذ الميم في أسماء المفعول والمكان والزمان والمصدر الميمي منه مفتوحة دائمًا . ثم تكون مكسورة في اسم الآلة وحده ، وهو أقل كمية وحضورًا في التعبير . أما الضم فيلازم الأقل ترددًا ، إذ يختص بعض

مشتقات غير الثلاثي المجرد .

وبهذا يبدو للنَّزعة الاقتصادية في لغة العرب قدرةً واضحةً ، على الاستفادة من توظيف الزيادات الكثيرة ، مع الاحتفاظ بالقيمة الصوتية البسيطة . وقد ظهرت مُؤيدات لذلك من مقدار الإقحام في الصيغ؛ حيث كثُرت الزيادات في ذوي الأصول الثلاثة من الأسماء والأفعال ، ثم اتجه عددها عكساً مع كثرة أصول المفردات ، ليقى للفظ شيءٌ من نسبيَّة الخفة والرشاقة على الرغم من صورته المطولة .

وكذلك ساهمت موقع إقحام الحروف ، في الحفاظ على سمات الاستخفاف ، إذ كان لتوضُّع الزيادات نمطٌ من الاختيار ، يُوظف كُلَّ صوت في الامكينة الموافقة لتلك السمات . ثم تلوَّن كلَّ مزيدٍ بتصويباتٍ إضافية ، من سُكُون أو حركة ، يُسير في الخط المذكور نفسه . وما خالف هذه النَّزعة من التخفيف ، وبدا ثقيلَ الظلِّ عسيرةً الأداء ، انحصر في كلماتٍ معدودة ، هجرتها الألسنة والأقلام ، فلم يكن لها حضورٌ في نتاج أدبي أو علمي ، وبقيت في بُطون المصنفات اللغوية والصرافية ، أدلةً حيةً على ما نَدعُيه من سلطان السياسة الاقتصادية .

وتحقيقاً لهذه السياسة ، ترى نسبة الزيادات تعلو في حشو المفردات ، مع اصطحاب السُّكُون ، لتندمج هذه الأصوات الغريبة في السياق التشكيلي ، وتصير أجزاء من مقاطع متوسطة ، بدلاً مما كان من المقاطع القصيرة المجهدة . ثم إنك لترى ما توالى فيه أكثرُ من حرفٍ مزيدٍ يستوعبُ المستضافات ، بنسق صوتي ميسَّر ، إذ ينوع حركاتها لتجنب المراوحة في حيزٍ واحدٍ ، أو يُقْحِم بين الحركات سكوناً يتحقق التنويع . أمّا إذا اجتمع تكرارُ حرفٍ واحدٍ في البناء فإنه غالباً ما يُشكّل إدغاماً ، ليكون اللَّفظ كأنَّه لصوتٍ مفرد . وهذا

بنفسه تفسيرٌ ظاهرٌ لما كررنا ذكره ، من الصياغة التشكيلية للمزيدات في بنية الكلمات ، إذ تصير المحمات عناصر مُنسجمة مع الأصول ، ومساقة في خط تعاؤني ، لا رقعاً ملصقة أو عثراتٍ مثبطة أو حواجزٍ معرقلة .

الأدلة الإحصائية لاقتصاد الجهد

كل ما تعرّضنا له حتى الآن يُشعرُ بأنَّ النَّظامَ الفَرعِيَّ لِسِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ يَتَنَظَّمُ بِقَانُونِ الْجُهُودِ الْأَدْنِيِّ مِنَ التَّصوِيتِ . وقد امترجَتْ فِي تِلكَ الصَّفَحَاتِ الْأَدْلَةُ الْنَّظَرِيَّةُ وَالْعَمَلِيَّةُ مُتَنَاسِرَةً لِتَحْقِيقِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ . عَلَى أَنَّ ذَلِكَ وَحْدَهُ غَيْرُ كافٍ لِتَبْيَانِ الدَّعَاوَى الْمَطْرُوحَةِ ، إِذَا لَمْ تُدْعِمْهُ ثَمَادِجُ إِحْصَائِيَّةٍ وَاقِعِيَّةٍ ، مُسْتَقَاءً مِنْ نَاجِزِ كَلَامِ الْعَرَبِ . وَهَا نَحْنُ أَوْلَاءُ نَسْتَعْرِضُ عِدَّةَ عَيْنَيَّاتٍ مِنْ بَعْضِ الْمَصَادِرِ الْلُّغُوِيَّةِ ، لِنَرَى مِصْدَاقِيَّةَ التَّزْعِيْعَةِ الْاِقْتَصَادِيَّةِ الْمَذَكُورَةِ .

ويُسْعِفُنَا هُنَا الرَّجُوعُ إِلَى مُصْنَفٍ « دِيوَانُ الْأَدْبِ » ، لِإِسْحَاقِ بْنِ إِبْرَاهِيمِ الْفَارَابِيِّ (ت ٣٥٠) . فقد جعله صاحبه معجمًا لغويًا ، موزعًا على ستة كتب بحسب الخصائص الصرافية للمفردات : السالم والمضاعف والمثال والأجوف والناقص والمهموز . وفي كُلٌّ كتابٌ شطرٌ للأسماء وأخرٌ للأفعال ، وكُلٌّ شطرٌ يتَوَضَّعُ فِي أَبْوَابٍ تابِعةٍ لِأَبْنِيَّةِ الْمَفَرَّدَاتِ : الْثَّلَاثَيَّةُ مُجْرِدَةٌ فِي مُزِيدَةٍ ، وَالْرَّبِاعِيَّةُ ، وَالْخَمْسِيَّةُ ، وَلِكُلٍّ مِنْ هَذِهِ الْأَبْوَابِ أَمْثَالٌ مُتَوَالِيَّةٌ تَوَالِيَ حِرْفَ الْأَلْفِ بَاءَ الْمَعْجَمِيَّةِ ، مَعَ مَرَاعَاةِ أَوَاخِرِ الْكَلَمَاتِ ثُمَّ أَوَالِّهَا^(٧٨) . وهو يحاول أن يورد ، في خلال ذلك ، ما عُرِفَ فِي عَصَرِهِ ، أي : فِي الْقَرْنِ الرَّابِعِ مِنْ مَفَرَّدَاتٍ ضِمِّنَ النُّصُوصِ الْمُشَهُورَةِ ، دُونَ الْاستِقْصَاءِ الْكَاملِ .

وإذا رَجَعْنَا إِلَى هَذَا الْمَصْنَفَ ، لاستقراءِ مَا تَضَمَّنَهُ مِنْ كَلَمَاتٍ فِي أَبْنِيَّتِهِ الْمَحْدُودَةِ ، نَتَخَذُ مِنْهَا ثَمَادِجَ إِحْصَائِيَّةً ، اتَّضَحَ لَنَا أَنَّ الصِّيَغَ الْمُعْرُوفَةَ يَقْابِلُهَا مَفَرَّدَاتٌ مُسْتَعْمِلَةٌ ، كَمَا تَرَى مِنْ أَعْدَادٍ تَحْتَ كُلِّ مِنْهَا^(٧٩) :

فعيل فَعِيلَ فَعَلَ فَعَالَ فَعِيلَةَ فَعَلَةَ فَعُولَ فَعِيلَ	
٥٧٥ ٤٦١ ٤٤٣ ٣٨٤ ٣٠٢ ٢٣٩ ٢٣٥ ١٨٤ ١٥٣ ١١٤	
فعالةَ فَعِيلَةَ فَعَلَةَ فَعُولَةَ فَاعِلَيَّ فَاعُولَةَ فَعَالِيَّ فَاعِلَاءَ	
٥٧ ٤٦ ٣٥ ٢٠ ١٦ ١١ ٧ ٥ ٤	
مَفْعَلَانَ فَعِيلَاءَ مَفْعَلَانَ أَفْعَلَةَ	
٣ ٢ ١ ٠	

هذا فيما كان من الأسماء التي سلّمت من الهمز والتضييف . أما الأفعال السالمة أيضاً فقد ورد لصيغها من المفردات ما يلي (٨٠) :

فَعَلَ يَفْعِلُ فَعَلَ يَفْعُلُ فَعِيلَ يَفْعِلُ فَعَلَ يَفْعُلُ فَعِيلَ يَفْعِلُ	
٦٩١ ٦٨٠ ٥٤٧ ٥٤٠ ١٧٣	لا شيء
أَفْعَلَ فَعَلَ تَفَعَّلَ اسْتَفَعَلَ تَفَاعَلَ	
٨٤٠ ٦٣٦ ٤٦٥ ٥١٠ ٢٨٧	١٦٨
اَنْفَعَلَ اَفْعَلَ اَفْعَالَ فَعَوْلَ فَوَعَلَ اَفْعَوْلَ	
٣ ٦ ٨ ١٤ ٣١	١٦٣

ومن هذا العرض ترى أن قلةً تردد المفردات غالباً ما تطرد مع الثقل اللفظي للبناء ، سواءً كان ذلك في الأسماء أم كان في الأفعال . وهذه الظاهرة نفسها تكاد تتحقق مع ارتفاع نسبة التعقيد ، في أصول بنية الكلمة من تضييف أو عيل . وحسبك أن تتبع هذه النماذج من الكتاب نفسه في الصيغ التالية ، مع ما يقابلها من المفردات :

سالم أجوف مضعنف مثل واوي مثال يائي لفيف مفروق مهموز	فَعَلُ : ٤٤٣ ١٠٤ ٥٠ ٤٢ ٨ ٤
---	----------------------------

١٤	٢	٥	١٣	٤	٥٨	١٨٤	فعلة :
٥	٣	٠	٢٣	٣	١٩	١٨	فعل :
٤	٢	٦	٩	٥	٩	١١٤	أفعل :
٤	١	٠	٧	٧	١٤	٤٧	مفعال :
١٠	٢	٣	١٩	٢٢	٤٣	٣٣٣	فاعل :
٣٨	٦	٥	٤٠	١٢٣	٨	٣٩٨	فعيل :
٠	٠	٠	٠	٠	٥	٢٥	فعول :
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٥	فعيل :
٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	فعولات :

وكذلك الحال فيما ورد للأفعال :

١٥	٠	٠	١	٢٠٥	١٧٤	٦٨٠	فعل يفعل :
٤٦	١٢	٣	٩٧	١٠٧	١٤٥	٦٩١	فعل يفعل :
٦٢	١	٢	٣٩	٨٦	١٠٧	٧٤٣	فعل يفعل :
١٩	٠	٠	٠	٠	٠	١٧٣	فعل يفعل :
٨٢	١٣	١٠	٨٩	١٥١	١٤٢	٨٤٠	أفعل يفعل :
٢٣	٥	٤	٣٨	٥٤	٦٣	١٧٤	استفعل :
١٣	٥	٢	١٦	٣٧	٥٩	١٦٨	فاععل :
٠	٠	٠	٠	٠	٩	٣١	فعل :
٠	٠	٠	٠	٠	٠	١١	افوععل :

ولا بد هنا من ملاحظة بعض العوامل الخاصة ، في تفاوت التردد لهذه

المفردات من الأسماء والأفعال . فقد ظهرت كثرة الهمز ، لأن التخفيف بالحذف والإبدال والتسهيل يُزيل التقلل ، ويجعل اللفظ أقل طلبًا للجهد من بعض المعتلات . وعلى العكس من ذلك ، فإن اتصاف البناء بادغام ، أو اشغاله بحركة كالكسر أو الضم ، يُعرقل احتمال صور من الإعلال والتضييف ، فتقل نسب الأعداد المتعددة فيه .

ثم إن تردد المفردات في البناء الواحد من الأسماء والأفعال ، يخضع لانسجام أصواته مع أصوات أصولها المكونة لها . ولذا تجد من المثال لصيغة « فعل » ٢٢ كلمة واوية ، و الكلمة واحدة يائية : يسار . وكذلك الأمر في « مفعول » ، إذ يرد للواوي ١١ الكلمة ، و واحدة لليائي : ميسير . أما « فعلة » فقد جاء من واوتها : وجدة وجنة وجة ورقة وصلة وكدة ، ومن يائتها مفردة واحدة هي : يمنة . ثم فُقد اليائي في : فعل و فعلة و فعالة و مفعولة و فعل ، وجاء من الواوي بضع كلمات ، في حين أنه فُقدت الواو في « مفعولة » ، واستُعملت الياء مرة واحدة : ميسرة . وأمام الأفعال فقد تردد « فعل يفعل » مثلاً ١٠١ مرة في الواوي ، واقتصر من اليائي على ثلاثة : ييسير و تيير و يسنع . وإنما كثُرت الأولى لما يكون فيها من حذف للواو في المضارع والأمر .

وإذا انتقلت إلى الأجواف صادفتَك صور تُؤيد النزوع إلى الاستخفاف .
فلسوف ترى من المفردات الأعداد التالية تحت هذه الصيغ :

فعل فعلة فعل فعالة فعل فعيلة فعال فعلى فعل يفعل

٨٨ ٣٢ ٢٧ ١٠ ٩ ٨ ٣ ٢ ١

وهي كُلُّها من الواوي دون اليائي ، لما يكون من ثقل ، للضم قبل الياء أو للكسر لها ، على حين يرد العكس في هذه الصيغ :

مفعولة	مفعول	مفعوله	يَفْعِلُ
٧	٥	٤	١٤٥

إذ يقتصرُ ما ورد منها على الياء ، دون الواوِ تجنبًا للثقل بلفظ الواوِ مع كسرِ أو ضمّ . ثم إن حركة عين المضارع غالباً ما تنتقل إلى الساكن قبلها ، ليصير الصامتُ المعتلُ حرف مددٌ صائبًا ، فيكون مع ما قبله مقطوعاً متوسطاً مفتوحاً ، وكثيراً ما يسقط هذا المدد أيضًا لالتقاء الساكنين .

وتحقيقاً لهذه النزعة الاقتصادية ، يكاد يختفي الناقص من الأفعال بالواو ، حين يرد على « فَعَلَ يَفْعِلُ » ، وبالباء حين يرد على « فَعَلَ يَفْعِلُ » ، لأنَّ ضمَّ اللام يُحذَفُ وجوباً ، فيصير الصامت مددًا ، ثم يكثر حذفه للجزم أو التقاء الساكنين .

وشبيهٔ بهذا ما تُصادفه في المهموز ، إذ تراه يكثر في الصيغة الخالية من الهمزة الزائدة ، ويندر في عكسها ، بدليل ما يلي من الأعداد تحت صيغها في الأسماء :

أفعال	فعيل	فعال	فعالة	فعال	فعول	فاعل	فعلاء	أفعال
٤٧	٤٤	٢٥	٢٥	٢٥	١٩	١٥	١٣	٨

وتقف منه للأفعال على ترددٍ ٢٥٦ مرة في « فَعَلَ » ، و٩٨ مرة في « تَفَعَّلَ » ، و٨٩ مرة في « فَعِيلَ » ، و٧٨ مرة في « فَعَلَّ » ، و٥٧ مرة في « افْتَعَلَ » ، ثم يختلفُ ترددُه كثيراً بحسب موقع الهمزة . ففي « أَفْعَلَ » يكون من المهموز اللام ٥٣ يبعد ما بين الهمزتين ، ومن المهموز الفاء ٤٧ لوجب إبدال الثانية حين تلتقيان ، ومن مهموز العين ٦ لثقل اللفظ بهما متقاربتين . وفي « فَعَلَّ » يرددُ همز الفاء ٥١ مرة ، وهمز العين مررتين لثقل التضعيف ، وهمز اللام ٢٥ . وقريب من هذا ما يكون في « تَفَعَّلَ » ، إذ

يتكرر همز الفاء ٥ مرة أيضاً ، وهمز العين ٥ ، وهمز اللام . ٣٨

والمعنى أيضاً يسير في هذا الخط الاقتصادي للجهد ؛ لأنك تجده مفقوداً ، في الصيغة المكررة اللام من الثلاثي نحو : فَعَلَ وَفَعْلَةَ وَفَعَلَالَ وَفَعَلَالَةَ وَفَعُلُولَ وَفِعْلَةَ وَفِعْلَانَ وَفِعْلَانِي . هذا على حين يكثر تردد تلك الصيغة في الرياعي المضيق ؛ لأن تكرار تباعداً كلّ من العين واللام فيه يُهونُ ثقل تقارب المتماثلين . ولهذا أيضاً ندر نحو : فِعَلَةَ وَفَعْلُ ، إذ جاء منهما : قَنْيَةَ وَأَرْزَ^(٨١) ، وكان أكثر منها على : فِعَلَى - وهو ٨ مرات - لمساعدة الألف المقصورة على تخفيف الثقل بالمد .

وإنما غاب تردد « فَعُلَ » في الاسم والفعل ، لثلا يتعرّض اللفظ بالانتقال من ثقيل إلى ثقيل . وكثير العكس في الفعل ، وندر في الأسماء ، لأنّ ما ورد منه في الأفعال اقتصر على المبني للمجهول ، ليُشعر بتميزه وخفاء من أُسند إليه الحدث حقاً . وقد أيد هذه الظاهرة العكسية ، من توالي الحركتين المتناقضتين ، توالي حرف العلة الشبيهين بهما . فقد ندر رُورُود الواو بعد الياء في أصول الأفعال والأسماء ، حتى إنّه فقد تركيباً مثل « حِيُو » ، ولم يُعرف غير الاسم : يوم . هذا في حين أنه تردد العكس مراراً ، نحو : وَيَبْ وَيَحْ وَيَسْ وَيَلْ وَيَنْ وَيَهْ ، وأَوْيَ ثَوَيَ حَوَيَ رَوَيَ طَوَيَ نَوَيَ هَوَيَ .

ومن يرصد تردد المفردات في الأبنية الثقيلة ، يجد المفردات تكاد تكون مُطرداً عددها عكساً مع ازدياد الثقل . وهذه نماذج من السالم على سبيل المثال :

فَعَلَةَ	فِعَولَ	فِعَلَىَ	فِعَلَيَّ	فَعَلَةَ	فَعَلَلَةَ	فَعَلَلَةَ	فَعَلَلَ	فِعَلَلَةَ
١٧	١٠	٧	٦	٤	٥	٣	٢	١
فَعَلَلَةَ فَعَلَلَيَّ فَعَلَلَةَ								

وتأييداً لما ورد من العينات الإحصائية ، التي مثلّها معجمُ « ديوان الأدب » للفارابي ، نستعين بكتاب آخر يُشبهُه في التصميم والتّصنيف ، هو « شمسُ العلوم » لنسوان الحميري (ت ٥٧٣^{٨٢}) . فقد جعلَ كتابه هذا مُعجمًا مرتبًا على حروفِ الألف باءِ بحسبِ أوائل الكلمات ، فكان لكلَّ حرفٍ كتابٌ ، ولكلُّ كتابٍ أبوابٌ تتوزَّعُ ذلك الحرف ، تبعًا لما يكونُ ثانيةً بعده من الحروف ، مع شيءٍ من الإخلال في وضع الثاني المهموزِ أو المماثلِ للأول .

ولكي يضمنَ للقراء النجاةَ من التّصحيف والتّحرير ، قسمَ الموادَ ضمِّنَ تلك الأبوابِ قسمين : الأول للأسماء ، والثاني للأفعال ، مُقدَّماً في كلِّ منها المجرد على المزيد ، وموزَّعاً المفردات على وفق الصيغ ، مع مراعاةِ ترتيبِ الحرفِ الأخير ، فيما هو ثالثيُّ الأصول أو رباعيهَا أو خماسيهَا . ثم سرَّدَ تحتَ كُلِّ صيغةٍ ما هو معروفٌ في عصرِه من مفرداتِ العربية ، بالإضافةِ إلى تفسيرِ الغريب ، والاستدلال بالشواهدِ المناسبة .

وإذا اعتمدنا ما نُشرَ ، من هذا المعجم لأخذِ عيناتٍ ضابطةٍ ، تحكمَ إليها فيما رأينا من نتائجِ « ديوان الأدب » ، رأينا أنَّ الصيغَ التالية ، من الأسماء مذكورةً ومؤنثةً بالباء ، يكون لها من المفرداتِ ما تحتها عدداً :

فعَلْ	فَعَلْ	فِعْلْ	فَعُولْ	مَفْعَلْ	مَفْعَالْ	فَعَلَانْ	فَيَعْلَانْ	فَعَلَى
٧٤٨	٥٨٩	٤٧٦	٤٥٨	١٤٦	٢١٨	٨٤	٥٨	٢٧

فَيَعْلَانْ فِعْلْ

١

هذا من الثالثي المجرد والمزيد . أما الرباعي والخماسي ، مجردين ومزيدين ، فيردُ منها ما يلي :

فَعَلْ فُعْلُلْ فُعْلُولْ فَعَلْلَلْ فَعَنَلْلَلْ فَعَنَلْلُولْ فَعَنَلَلْلَلْ فِعْنَلَلْلَلْ
 ٧٥ ٣٤ ٢٨ ٩ ٢٨ ٦ ٢ ١ ١ ١

وأنت معنـي هنا أيضـاً ، فيـ أن ترـدد المـفردات يـقلـ باـطـرـادـ ، كـلـما اـزـدـادـتـ
 الصـيـغـةـ تـعـقـيـداـ أو ثـقـلاـ . وـهـذـهـ الـحـالـ تـجـدـهـاـ ظـاهـرـةـ فيـ توـضـعـ عـدـدـ الـأـفـعـالـ
 تـحـتـ الصـيـغـةـ التـالـيـةـ :

فَعَلْ يـفـعـلْ فـعـلـ يـفـعـلْ فـعـلـ يـفـعـلْ فـعـلـ يـفـعـلْ فـعـلـ يـفـعـلْ فـعـلـ يـفـعـلْ
 ٦٢٧ ٥٢٥ ٤٥٣ ٣٥٢ ١٨٠ ١٥٧

وـقـدـ كـانـ ماـ أـورـدـناـهـ يـخـصـ الـأـفـعـالـ الـمـجـرـدـةـ . فـإـذـاـ اـنـتـقـلـنـاـ إـلـىـ الـمـزـيدـةـ تـبـدـيـ لـنـاـ
 الـتـعـدـادـ كـمـاـ يـلـيـ :

أـفـعـلـ فـعـلـ تـفـعـلـ فـاعـلـ اـسـتـفـعـلـ تـفـاعـلـ تـفـعـلـلـ
 ٣٥٧ ٣٢٩ ٢١٠ ١٥٤ ١٣٠ ٧٥ ٥٤

وـعـنـدـماـ تـسـتـقـرـيـ مـجـامـيـعـ بـعـضـ الصـوـرـ مـنـ الـأـسـمـاءـ وـالـأـفـعـالـ مـجـرـدـةـ
 وـمـزـيدـةـ ، تـجـدـتـكـ الـتـوـجـهـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ شـائـعـةـ أـيـضاـ . فـقـيـ مـجـالـ مـحـدـدـ مـاـ
 سـرـدـهـ (٨٣) الـقـاضـيـ نـشـوانـ ، نـقـفـ لـلـاسـمـ الـثـلـاثـيـ الـمـزـيدـ فـيـ حـرـفـ عـلـىـ ٨٣٦ـ
 كـلـمـةـ ، وـالـمـزـيدـ فـيـ حـرـفـانـ عـلـىـ ٢٦٢ـ كـلـمـةـ ، وـالـمـزـيدـ فـيـ ثـلـاثـةـ عـلـىـ ٦ـ فـقـطـ .

أـمـاـ الـفـعـلـ الـثـلـاثـيـ الـمـجـرـدـ فـيـ فـقـدـ تـرـدـ ٥٧٠ـ مـرـةـ ، وـتـرـدـ الـمـزـيدـ فـيـ حـرـفـ
 ٤٦٠ـ مـرـةـ ، وـالـمـزـيدـ فـيـ حـرـفـانـ ٣٥٥ـ مـرـةـ ، وـالـمـزـيدـ فـيـ ثـلـاثـةـ ٨٠ـ مـرـةـ . وـأـمـاـ
 الـرـبـاعـيـ فـكـانـ لـلـمـجـرـدـ مـنـهـ ٦٥ـ فـعـلـاـ ، وـلـلـمـزـيدـ فـيـ حـرـفـ ٣٠ـ فـعـلـاـ ، وـلـلـمـزـيدـ
 فـيـ حـرـفـانـ ٢٠ـ فـعـلـاـ . وـمـجـمـوـعـ الـرـبـاعـيـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ الـثـلـاثـيـ هـوـ ١١٥ـ ، أـيـ
 أـقـلـ مـنـ ١٠ـ .

ثـمـ تـرـىـ أـنـ النـوعـ الـواـجـدـ مـنـ الـأـفـعـالـ تـقـلـ فـيـ صـورـ التـرـدـ ، تـبـعاـ تـقـلـ الـمـادـةـ
 الـأـصـلـيـةـ الـمـكـوـنـةـ لـهـ . فـالـثـلـاثـيـ الـمـجـرـدـ مـثـلاـ وـلـهـ ٥٧٠ـ صـورـةـ ، يـكـونـ لـلـنـاقـصـ مـنـهـ

٨٢ فعلاً ، وللأجوف ٦٠ فعلاً ، وللمضيق ٥٥ فعلاً ، وللمهموز ٤٠ فعلاً ، وللفيف المقوون ٥ أفعال . هذا في حين أنَّ للسالم وحده مقدار ٣٢٨ ، وهو أكبرُ ممَّا اجتمع في تلك المثقلات كلُّها ، إذْ كان لها عدد ٢٤٢ فقط .

وفي حين تَجِدُ لِلاسمِ الثَّلَاثِيِّ المُجَرَّدَ قُرَابةَ ٦٧٠ كَلِمَةً ، وللمزيد منه قُرَبَ ١٠٥٤ كَلِمَةً ، ترى أنَّ للرباعيِّ المُجَرَّدَ قُرَيبًا من ٣٥ كَلِمَةً ، وللمزيد منه حوالي ٧٥ ، وللخمساسيِّ مجرَّدًا ومزيدًا ما لا يتجاوز عدَّ أصواتِ اليدِ الواحدة .

وإذا أضفتَ هذا إلى كُلِّ ما أوضحتُنا تَرْدُدَه في العينات الضابطة من «شمس العلوم» ، للأسماء والأفعال عامَّة ، تَحْقِقَ لِدِيلُكَ مصادقَ المقولَة في عينات «ديوان الأدب» . فقد تَبَدَّى من مجموع الإحصائيَّتَيْنِ أنَّ جمهور المفردات المشهورة ، في دنيا العرب بين القرنين الثالثِ والسابع ، يسِيرُ مع الاقتصاد اللغوي ، فتحتَشِدُ أعدادُ الوافرةُ ضمن القوَالِبِ اليسيرة ثم تَتَدَنى نِسبُها اطْرَادًا مع ازديادِ العُسُرِ والثُّقلِ .

فإذا كان البناءُ عسِيرًا اللُّفْظَ تَدَنى تَرْدُدُ المفرداتِ فيه ، حتى ليصبح أقلَّ من عدد أصواتِ الكَفِّ الواحدة . ثم إنَّه يقلُّ استعمالُه في الكلام ويندرُ في العلوم والأدب ، ويقى خَبِيس كُتب اللغة والصرف . وما يدلُّ على ذلك أنه قد أحصَيَت المفرداتُ الفوقَ الثلاثية في ٤٠ ديواناً من شعر الجاهليَّة والإسلام ، فكانت ١٢٩٢ كَلِمَةً مقابل الآلافِ الوافرةِ من الثَّلَاثِيِّ . والجديرُ بالذكر أنَّ تلك المفرداتِ الثقيلةَ أَهملَ أكثرُها في الشِّعر العُبَاسي^(٨٤) .

وهذه عيَّنة إحصائية إضافية لترْدُد المفردات في صيغ الأفعال المُجَرَّدة ، من أحدِ المعاجم الحديثة^(٨٥) ، تُوضَّحُ ما ذهَبنا إليه :

اللام	العين	مهموز الفاء	مضعف	سالم	ال فعل
٧	٣	٣٨	٢١٢	٨٠٢	فعلَ يَفْعُلُ
١٠٥	٩٠	٣	٢٨	٦٧٩	فعَلَ يَفْعُلُ
٤	٨	٤٤	٦١	٥١٦	فَعَلَ يَفْعِلُ
١	٠	٢٤	٦٤	٢٨٤	فَعَلَ يَفْعُلُ
٢	٠١	٠	٢٠	٦٠	فَعَلَ يَفْعُلُ
٢	٢	١	١٢	٣٥	فَعَلَ يَفْعُلُ
٠	٠	٣	١١	١٥	فَعَلَ يَفْعِلُ
٣٤	٣٨	٥٣	٥	١٠٠٥	فَعِيلَ يَفْعُلُ
٠	١	١	٣	٤	فَعِيلَ يَفْعِلُ
٠	٠	٠	٦	١	فَعَلَ يَفْعُلُ
٠	٠	٠	٠	١	فَعَلَ يَفْعِلُ
١٧	١٢	١١	٥	٢٩٨	فَعُلَ يَفْعُلُ
١٧٢	١٥٤	١٧٨	٤٢٧	٣٧٠٠	المجموع
١٢١	١٠٣	١١٣	٤٠٣	٢٣٩١	لِفَعَلٌ
٣٤	٣٩	٥٤	١١	١٠١١	وَلِفَعَلٌ
١٧	١٢	١١	٥	٢٩٨	وَلِفَعْلٌ

خصائص الاقتصاد في النظام الفرعى ١٤٩

مثال واوي	يائي	أجوف واوي	يائي	نافق واوي	يائي	٢٤٦	٢٦٠	٦
						٢٦	١	٢٧
١٨٨	٠	١٨٠	٢٠	٣	٣			١٩٤
						١	٤	٥
						٠	٠	٠
						٠	٠	٢
						٠	١	٠
١٣٥	٠	٥٠	٨	٧٧				
٤٠	٠	٢٠	٠	٢٠				
						٠	٠	٠
						٠	٢	٦
	٧	١	٤	٣٦				
٣٥٤	٢٥٩	٢٠٠	٣٣١	٢٤	٣٦٨			
٢١٥	٢٥٢	١٨٠	٢٨٠	١٠	٢٢٩			
١٣٩	٠	٥٠	١٠	١٠٣				
	٧	١	٤	٣٦				

ولا بدّ من الإشارة في هذا التعداد ، إلى بعض التداخل والأوهام . فالخلطُ واردٌ بين الواوي واليائي من المعتلات ، لعدم ظهور الأصل في المصدر المعتمد ، والتكرار واقعٌ بين المضلع والمهموز والمعتل أيضًا ، لأن المجموع العام للمُمحضي ٥٩٧٨ ، في حين أن مجموع الأرقام الكلية ٦٦٧ ، فالمكرر هو ٨٩ فعلاً . وقد ظهر من هذا أن مهموز الفاء ثالثة مُعتل ، ومهموز العين سُبُّعه مُعتل أيضًا ، ومهموز اللام فيه بعضٌ من ذلك . وقد جاء في المضلع أيضًا من المهموز ٦٦ ومن المعتل ٨ .

إذا تجاوزنا هذه الهنات اليسيرة ، لنُطلِّ على ما يقدمه هذا الإحصاء من نتائج تقريرية ، تَبَدَّلتْ لنا الكثرة الظاهرة للسالم من الأفعال ، إذ هي تَحْوِز ٦١٪ تقريباً من المجموع الكلّي . ويليه في ذلك مجموع الناقص لأنَّه يَرُدُّ ٦١٣٪ مرة ، ثم الأجوف الذي كان رُودُه ٥٣١ مرة ، فالمهموز ومجموعه ٥٠٤ ، فالمضلع وقد جمع ٤٢٧ ، وأخيراً يقف المثال بمجموع ٣٩٢ . وقد ظهر من هذا أيضاً غلبة المعتل على كُلٍّ من المضلع والمهموز ، وقلة اللفيف وندرة اللفيف المهموز .

وطبيعي جدًا أن يكون السالم في هذا القدر من التردد ، لما هو عليه من الخفقة بالنسبة إلى سائر الأشكال الصوتية الأخرى . وإنما كثُر الناقص غيره أيضاً لأن حرف العلة الصامت في غالباً ما يَرُدُّ إلى صائب مديّ ، ليكون مع ما قبله مقطعاً متوسطاً مفتوحاً ، وكثيراً ما يُحذَف إعراباً وصرفًا ، وكذلك شأن الأجوف . أما المهموز فمشهور في التخفيف باللون من التصرُّف الصوتي . وأما المضلع فإن الإدغام يُخفَف شيئاً من ثقله ، وقد يُحذَف أحد المضلعين للتخفيف أيضاً . وأما المثال فكان أقلَّ عدداً لثقل حرف العلة في أوله ، وبقائه حرفاً صامتاً في الماضي ، وانحصر تخفيفه بالحذف في المضارع والأمر . وكَوَنَ النسبة للسالم ٦١٪ يعني أن سائر الأصول المستعملة من مضلعٍ

ومهموزٌ ومتخلّ لها النسبة الباقيَةُ ، وهي ٣٩٪ أي : أقلَ من نصفِ الترددُ العامُ للمفردات . فالسالمُ له نصيبُ السيادةِ في الاستعمال ، ولغيره القدرُ القليل ، يتوَزَّعُه في أنواعِ المتعددة ، مما يؤكِّد التزوُّع الاقتصادي للغربية في الجُهدِ الصوْتيِ .

ولكي يكون إحصاؤنا قريباً من الكمال ، ونتقادى ما كان فيه من سهو أو إخلال ، عارضناه بعينِه ضابطة ، قام بها أحدُ المعاصرين لرصدِ ترددِ الأفعالِ في القرآن الكريم . وقد كانت نتيجةً ذلك أنَّ ما أحصيَ ١٤٨٥ فعلاً ، استغرق السالمُ منها ٩٢٩ ، وبقي غيره ٥٥٦^(٨٦) . وأنت إذا استخرجت النسبة المئوية من هذا ألفيتها : ٦٢٪ للسالم ، و ٤٨٪ لبقية الأصول المستخدمة . وهذه النتيجة قريبة جداً مما ذكرنا قبل ، وتحقق ما ألحنا عليه ، ورددنا نتائجه بالنظريات والأرقام .

فالخفيف جداً من الألفاظ هو ذو السيادة العظمى ، في الاستخدام التركيبى للجمل والعبارات . أما الثقيل الذي يتطلَّب جهداً علاجياً عالياً ، ويستغرق زماناً مديداً في أدائه ، فإنه يحتجز زاوية ضيقة من المجال التعبيري .

وهذه إحصائية ثانية^(٨٧) ، تناولت النص القرآني من زاوية ثانية ، تَحْصُن بالرَّصد ما كان ثالثيَّ الأصول من الأفعال ، وما كان رباعيها . وقد تبيَّنَ من نتيجةً ذلك أنَّ ذواتِ الثلاثة بلغت ١١٦٠ ، في حين أنَّ ذواتِ الأربع حازت ١٥ فحسب . وهذه نسبةٌ عاليةٌ جداً ، لسيطرة المستحَفَ في أعلى نصٍّ عربي عرفه التاريخُ .

ومما يعززُ ذلك أنَّ ترجِعَ إلى « ديوان الأدب » كرَّةً ثانية ؛ لترصدِ تواترِ الحروفِ الأصول في صيغِ الأفعال . فلسوف تلقى أنَّ الصيغ المثلثة بالتضعيف يكادُ ترددُ الحروف فيها يختلفُ ، بحسبِ الجُهدِ الصوْتيِ الذي يُلازمُه : وإليك ما يُمثلُ ذلك من الصيغ مع أعدادِ ترددِ الأحرفِ فيها :

الكلمة	أفعال	فعل	فعل	أفعال	كلمة
باء	٣	٣	٣	١	.
الحال	٣	٣	٣	١	.
الإمام	٥	٥	٥	٥	.
الكلمة	٦	٦	٦	٦	.
الفاء	٧	٧	٧	٥	.
اللام	٩	٩	٩	٩	.
الهاء	٨	٨	٨	٨	.
المن	٣	٣	٣	٣	.
الباء	٢	٢	٢	٢	.
الذال	٢	٢	٢	٢	.
الصاد	٢	٢	٢	٢	.
الڭاء	٢	٢	٢	٢	.
الى	٠	٠	٠	٠	.
اليمين	٠	٠	٠	٠	.

وهذه الظاهرة تتكرر ، بشكل قریب جداً مما هي عليه هنا في موقع آخر من المفردات . فأنت ترى أنَّ صيغة مثل « فعل » و « فعلة » ، في السالم من الأسماء ، توزعُ هذه الأحرفُ آخرها على الشكل التالي عدداً : الباء ٤٨ و ٢٣ ، والدال ٤٤ و ١٥ ، والراء ٩٠ و ٤٧ ، والعين ٣٤ و ٢١ ، والفاء ٣٣ و ١٧ ،

واللام ٧٨ و ٢٦ ، والميم ٤٨ و ٢٣ ، والنون ٢٦ و ٧ ، والثاء ٣ و ١ ، والخاء ٧ و ٧ ، والذال ١ و ١ ، والصاد ٤ و ٤ ، والظاء ٨ و ١ ، والغين ٥ و ١ .

وإذا نظرت إلى مثل هذه التواترات مع حروف الزيادة المرافقية للصيغ ، رأيت تخلف الأحرف المماثلة للمزيدات في مقدار ظاهر من العدد . فالمزيد في تاءً مثلاً تجد تردد الثناء أصلًا فيه ٣ مرات في افتعل ، و ٧ في تفعّل ، و ٢ في تفاعل ، و ١ في استفعّل ، وغياباً في : تفعّل . هنا على حين أن اللام يرد تواترها في تلك الصيغ ، بالترتيب التالي : ٣٩ و ٤٠ و ٢٢ و ٢٣ و ٢ . و قريب من ذلك ما تلقاه في الزيادة لسائر الحروف ، لأن تكرار الحرف أصلًا ومزيدًا في اللفظ الواحد ، أقلّ من وروده مفرداً بأصل أو زيادة . فلا بد أن تكون مراعاة للجهد الأدنى في إنجاز المفردات .

فإن أفردت حروف الزيادة بالمتابعة ، لترصد تردداتها في المفردات المستعملة ، لمست جانب آخر من الاقتصاد اللغوي في تركيب المفرد . فما زيد فيه حرف واحد فقط ترد فيه الآلف ٩٥٤ ، والباء ٥٥٤ ، والواو ١٦٤ ، والهمزة ١٢٥ ، والميم ٢٥٨ . وهذه الأرقام تذكرنا بما أوردناه تحت عنوان « الدلالة الاقتصادية للنسبة » ، حيث زعمتنا هناك أن حروف الزيادة تكون الآلف أكثرها ترددًا ، ثم تليها الباء فالواو فالهمزة .

وهكذا جاءت الأرقام هنا تحقق الرّعم النّظري وتؤيدُه ، في توالى نسب الأعداد التي تشغلها هذه الأحرف الخمسة . وإذا كانت الهمزة قد خالفت الآن التوالي المذكور ، وكانت دون الميم عدداً ، فإن ثمة من الواقع ما يشفع لها ، ويردها إلى موقعها المحدد . ذلك أننا هنا نستعرض الأسماء وحدها ، ولو جمعنا بينها وبين الأفعال ليكان في الأرقام ما يجعل للهمزة عدداً أعلى من الميم . فالهمزة تكرر زياتها في الفعل ، حتى إنها لتردد في « أفعل » من السالِم وحده ٨٤٠ مرة ، مقابل عدد قليل جدًا من تردد الميم . وليس يعني هذا تفوق الهمزة على الجمجم ، لأن الآلف لها من التردد في « فاعل » ٢٨٧ .

مرة أيضاً ، فيبقى لها مع ما ذكرنا قبل قليل قصبُ السبق دون نزاع .

ثم إنَّ هذه الأرقام ليست الوحيدة في ميدان الإحصاء ، وثمة عدَّة محاولات تزيد الأمر توثيقاً ودقةً . فقد تبيَّن من تتبع مجموعة نصوص أنَّ كُلَّ ١٠٠٠ من الأصوات المتابعة ، تتحجَّزُ الفتحة والألفُ منه ٤٦٠ عنصراً ، والكسرةُ والياءُ المدية ١٨٤ عنصراً ، والضمةُ والواوُ المدية ١٤٦ عنصراً . ومن هذا ترى أنَّ نسبةَ مجموع الأربع الآخِيرات إلى نصيبِ الفتحة والألف هي $\frac{33}{46}$. وهذه النتيجةُ قريبةٌ جدًا مما رأينا في حروف المدّ الزائدةِ وحدتها ، إذ كانت $\frac{71}{954}$ ، أي ما يعادلُ أقلَّ من ثلاثة الأرباع .

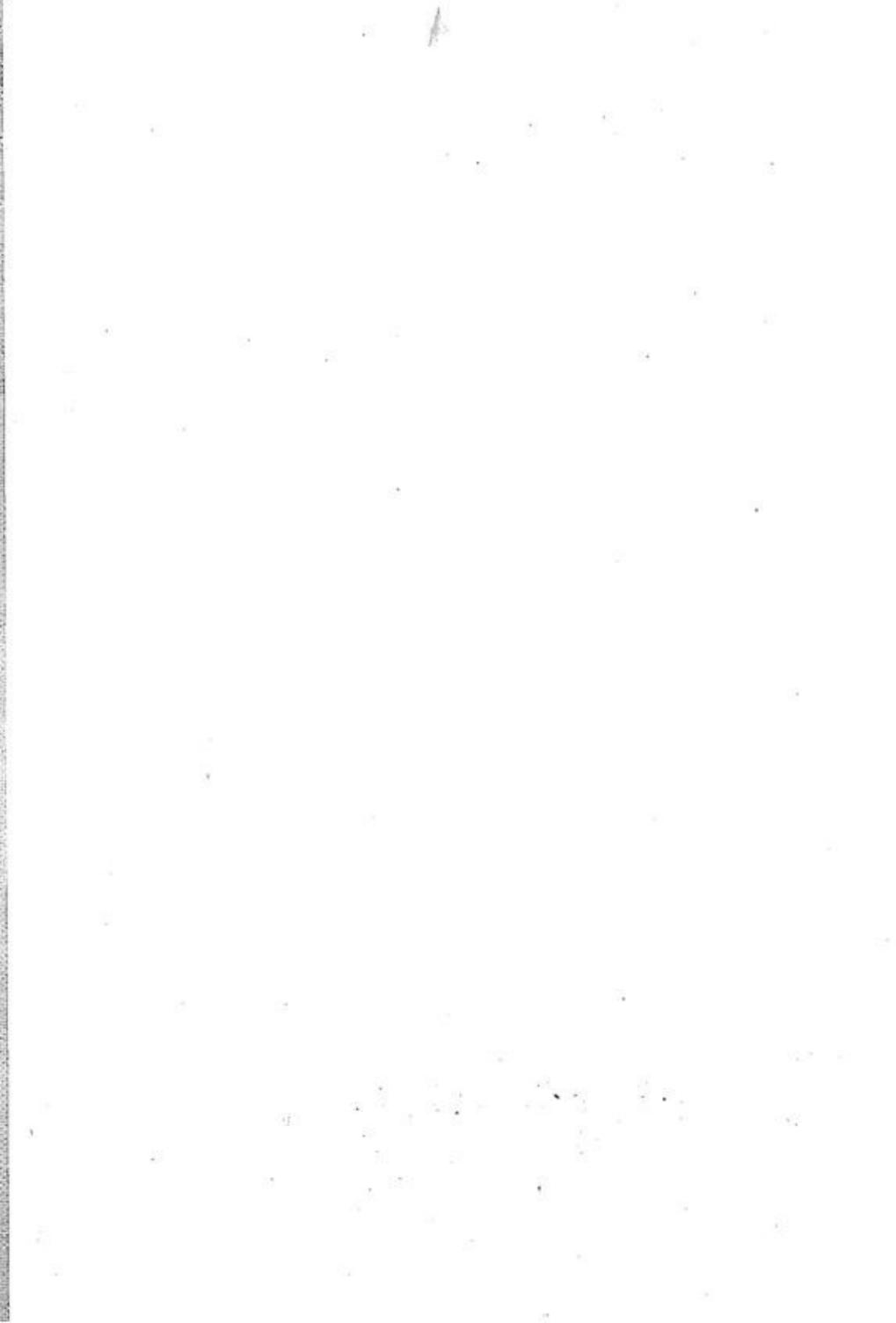
ومجموع الصوائت المذكورة كُلُّها ، من حركاتٍ ومددٍ - وهو ٤٦٠ + ١٨٤ + ٧٩٠ = ١٤٦ - يعني أنَّ هذه الأصواتَ لها في الكلام الناجز $\frac{4}{9}$ من النسبة ، وللصوامتِ كُلُّها $\frac{1}{9}$ منها . وهو ما حقَّقه الإحصاءُ الدقيقُ لواقع التعبير اللُّغوي عامَّةً ، وفيه توكيِّدٌ ظاهِرٌ لطغيان الأصوات الخفيفةُ اللُّفظُ الشديدةُ والإبلاغُ ، لتسهيل النطقِ وتخفييفِ الجهد العلاجي . ويمكنُ أن تقرئَ ذلك بنفسك ، لترى أنَّ الفتحةَ مثلاً تشغل $\frac{6}{10}$ من الحركات ، في كل نصٍّ عربيٍّ عاديٍّ ، ثم تليها الكسرةُ بنسبةٍ أقلَّ ، فالضمةُ لتحظى بالنصيبِ القليل جدًا ، ومجموع تردد هاتين الأخيرةِ لا يُضاهي نصيبَ الفتحة أيضًا .

* * *

وهكذا نكون قد طوقنا في ميدانِ الأبنية للمفردات ، والنسبَ التي تَتوَضَّعُ فيها الصيغُ المستخدمة ، والوظائفُ التشكيليةُ التي تقومُ بها حروفُ الزيادة ، مع إبرادِ عيَّناتٍ مختلفة ، فكانت المحصلةُ من هذا كُلُّه حرصنَ العربيةِ على الاقتصاد الصوتيِّ في بناء الكلمة ، وعلى تسهيل النطقِ والأداء ، بصورٍ مختلفةٍ من التوجُّهات والتصرُّفات . ولسنا نزعمُ أنَّ ما وصلنا إليه هو الشاملُ لـ كُلِّ معاَلم الموضوع ، من تسهيل واستخفافٍ واقتصاد للجهد ، لأنَّ ثمةَ ظواهرٍ كثيرةٍ تُعزَّزُ ذلك ، وهي في حاجةٍ إلى التقريريِّ والتَّدبرِ والاستنتاجِ^(٨٨) .

الباب الثالث

أنماط الاقتصاد وضوابطه



الفصل الأول

الأنماط الاقتصادية

في النزوع الدائم للغة العربية إلى تحقيق الاقتصاد الصوتي من صياغة المفردات ، اختارت حيزاً يسيراً من عوالم القوالب اللفظية . وقد رأينا أنَّ هذا الحيز يشغل ألفَ صيغةٍ ونيقاً ، على حين أنَّ ما يسمحُ به النَّظامُ الأصليُّ ، وتحكيمُ والاستلطاف فيه ، هو أضعافٌ مضاعفةٌ من ذلك ، يتعدَّى على الباحث حصره .

وخلال الممارسة اللغوية لصياغة الألفاظ الواقعية ، في إطار تلك القوالب المختارة ، اعترضتِ العربية صعوباتٍ صوتية ، تُناقضُ النزوع الاقتصادي ، لما تُشكّله من ثقلٍ في الأداء أو تعذر أو امتناع . وكان عن هذا أنْ سَلَكَ ابنَ العربية السبيلَ الذي عَيَّنه له اللغة ، في مسيرتها التاريخية الأولى ، يتابع التيسير والتَّذليل ، ويُشدِّب العثراتِ والتواءاتِ والحواجز ، حتى أزالَ كثيراً منها بأساليبٍ مختلفةٍ من المعالجة ، والعمليات الجراحية التَّجميلية ، ونقلَ إلى أجيالِعروبة صوراً صوتية راققةٌ خفيفةٌ الظلُّ والروح .

ولقد تتبع قدماءُ العلماءِ ومناً خروهم هذه الظواهر الغيرية من المعالجات ، يحدُّدون أنماطها ويصفون سُلوكَها ، ويجمعونها تحت مصطلحاتٍ ومفاهيم صوتية ، ويحاولون أنْ يجدوا لها شعاراً يشتملُها ويعبرُ عنها جملةً وتفصيلاً ، فكان لديهم ما عُرِف بالاستخفاف . إنَّ طلبَ الخفة للجهد العلاجي ، من قولك : استخفَّه ، إذا طَلَبَ خفته وحمله عليها باللين أو القَهْر والإذلال . وبذلك استبدَّتْ جملةً من عوامل التصويت بالتصيرفاتِ اللفظية للصيغ

المتداولة في الكلام ، بغية التخلص من نشورها ، وإدراك أقصى ما يمكن من الدقة ، دون إخلال بالدلائل المعنوية .

والتخفيض أيضاً أطلقه بعض العلماء ، على تلك العمليات التجميلية ،^(١) وهو لا يخرج في مضمونه عما ذكرنا ، إذ غايته تذليل الأصوات العسيرة ، وتبسيير اللفظ المتعذر لتوفير الجهد العضلي ، وتحقيق النزعة الاقتصادية المرعية .

ثم جاء اللغويون المعاصرون من العرب ، يتابعون البحث والتنقيب ، فإذا هم مزودون بإنجازات المستشرقين^(٢) ، والنظريات الأعمجية الصادرة على لغة العرب ، وقعوا في دوامتها يدورون معها ، زاعمين أنَّ المماثلة والمخالفة إطار يستوعب كُلَّ مظاهر الاستخفاف .

والحق أنَّ ما سلكته العربية ، في مسيرتها الاقتصادية هذه ، أكبر من أن تستوعبه المماثلة والمخالفة ، إلا إذا قلمنا استطالاته وحشرناه في ذلك بالضغط والإكراه . ونحن واجدون له سُبلاً أكثر استيعاباً ، وأرققتناه تناولاً للمظاهر المختلفة ، تُساعد على الإجمال والتفصيل ، وتمثل أنماط الاستخفاف في الاقتصاد العلاجي . وهي ما يكون في الأصوات من : التقريب ، والتَّوحيد ، والنقص ، والزيادة ، والنقل .

ومن خلال هذه الظواهر الخمس ، نستطيع أن نعرض جميع الأنماط الاقتصادية ، ذاكرين كُلَّ واحد منها تحت ما هي أقرب إليه وأدلى عليه ، مع احتمال ورود بعضها في عدَّة مواطن . ذلك لأنَّ النمط الواحد قد يكون فيه أكثر من عملية استخفافية ، وتتوزع إجراءاتها في اتجاهات متعددة ، قد يتصل بعضها بعض أو يتداخلان . ولكن لا بد لكل نمط من جهة يكون فيها أظهر ، فيستحق أن يُنسب إليها في التحليل والصياغة .وها نحن أولاء نستعرض بالتفصيل والتفسير ما رسمناه .

تقرير الأصوات

كثيراً ما تتوسّع في اللفظ الواحد ، بعد استبعاد ما يستحيلُ أداؤه ، أصواتٌ بينها تناُفٌ صوتيٌّ ، ينْتَلُ على جهاز التصويت تداوله بدقةٍ ووفاءٍ ، فيتناوله بضروب من التعديل والتبديل ، ليقرّب بعضه من بعض ، ويُقْيم بينهما قناعةً مُشتركةً تُيسّر الجريان الصوتي . إنها نزعةُ العناصر المتناففة ، لشدةِ التباعد أو التماثُل ، إلى التقارب فيما يُزيلُ التَّعَرُّف . وقد أطلق على بعضِ هذه العملياتِ اسمُ المضارعة أو التجنيس^(٢) ، وتمثلت في الأنماط التالية :

١- المُشاكلة

نُريد بالمشاكلة أنْ يصير الحرفان المتنافران ، وهُما متماسان أو مُتَجاواران ، مُتوافقين في التصويت ، بتقرير أحدهما من الآخر في إحدى الصفاتِ الغالبة . وذلك نحو : ازدھرَ ويزدھمُ ومُزدھرٌ ومُزدھمة وازدھار . والأصل فيه أن تكون الناء بعد الزَّاي ، غيرَ أنَّ الزَّاي مجهورةٌ رخوة ، والناء مهمومة شديدة ، وبينهما تناُفٌ من جهتين . فغلبت صفةُ الجهر على الهمس ، وأبدل من الناء حرفٌ مجهورٌ شديدٌ هو الدال ، فأصبح بين الحرفين ضربٌ من التقارب ، يُزيل العُسر العلاجي ، ويُسّر الأداء .

وكذلك الحالُ في نحو : اصطبرَ وبضطَرْبٍ ومصطلحٌ ومضرطٌ واظطalam . فقد وقع في أمثل هذه الكلمات حرفُ الناء ، وهو حرفٌ منفتحٌ مُنسَقل ، بعد آخرُ مُطبقة مُستعلية ، فحلّت الطاء محلَّ الناء ، لتخفيفُ النطق على المتكلمين . والطاء تتضمَّن قاسمين مُشتراكين ، أحدهما أنها من آخرِ الإطباقي والاستعلاء ، والثاني أنها أخت الناء في المخرج . وشيءٌ بهذه المُشاكلة ما تراه في : حفظتُ وفحصتَ ونهضتَ ، إذ تكون على لسان المتكلم أقرب إلى : حفظٌ وفحصٌ ونهضٌ ، بالطاء بدلاً من الناء .

وقد يكونُ مثلُ هذا التقرير ، والحرفان المتنافران مفترقان بينهما صوتُ أو

أكثر . فقولك : سَرَّ وسَطْرُ وسَلَخَ وسَغِبَ وسَوَاطُ وسِراطُ ، غالباً ما يكون اللفظُ به : صَقَرُ صَطْرُ وصَلَخَ وصَغِبَ وصَوَاطُ وصِراطُ ، كما جاء في لغة بلغتير^(٤) ، بتقرير ما بين الحرف الأول ، أي : السين المنسفلة ، والأحرف المستعملة بعده ، إذ تقوم الصاد بذلك . فهي أختُ السين في الرّخاوة والهمس لما فيها من الاستعلاء ، وهو القاسمُ المشترك بينها وبين تلك الأحرف^(٥) .

ومما يؤرّس ، في تفهم هذه النماذج من المُشاكلة ، أنك إذا أردتَ أن تلفظ مثل : انتظر واختصر ويختطفُ وينتصفُ وانتظامٌ وانتصارٌ ومنتصرٌ ومنتظمٌ ، رأيت الناءات تنحرفُ عن مخرجها ، حتى تقرب من الطاء في الإطباق أو الاستعلاء ، لتشاكل الأحرف التي بعدها . وإنك لن تستطيع تحقيق لفظ « صوت » مثلاً إلا بجهد ، لأن الناء تنحرفُ أيضاً بتأثيرِ من الصاد ، لتكون قريبةً جدًا من الطاء .

٢- المُجانسة

وهي أن يصير الصوتان المختلفان التماسان أو المتقاربان مُتباينين ، من جنسٍ واحدٍ ، أي : مشتركين في المخرج ، مختلفين في الصفة . ويعُقُّ هذا بين حركةٍ وحرف ، أو بين حرفين ، إذ يكونُ فناعلٌ بينهما ، لينتقل أحدهما إلى مخرج الآخر . ومن ذلك نحو : رياضة وأديناه واليام وروسامه ولومامه ونوّلُفُ ونوّاري ، حيث أبدلت الهمزة ياءً بعد الكسرة ، وواواً بعد الضمة .

وشبيه بهذا ما تراه في تصغير مثل : شاعر وصاحب وجارية وصالحة ، إذ تقول : شُويَّر وصُويَّح وجوَّيرية وصُويَّلة ، فقلبَ الألفُ واواً لمحانسة الضمة قبلها ، ولئلا يتذرَّ نطقُ الألفِ بعد الضمة . وكذلك الشأن في نحو : قيم وصيغ وديار ورياح وثياب وعيادة فرياضة وانقياد واريلاح ورضي وشقي ، لأنَّ الياءات انقلبت عن واوآتٍ ، لتجانس ما قبلها من كسرٍ ، وإنْ كان لفظُ الواوِ بعد كسرٍ ميسوراً .

وقد يكون عكس هذه العمليات الإجرائية ، أي : تأثير الحرف في الحركة تصير من جنسه أيضاً ، وذلك في مثل قولك : يسحبُ ونبعثُ وتنهجُ ويسألُ ويفتَحُ وندفعُ ونسلخُ ويدمغُ ، فقد كانت حركة العين من هذه الأفعال هي الكسرة . ولأنها وقعت بعد حرف حلقى أو قبله ، وبينهما تناور ينقل به اللفظ ، فقد قلبت الكسرة فتحة لتكون أقرب إلى مجازة الحرف الحلقى ، ويزول ثقل التناور .

وريما كان الصوتان المختلفان غير متماسين ، إذ يفصل بينهما حرف ساكن ، نحو قولنا : صيّبة وعلية وقنية وصيّيان . والأصل في الياء منه واو . أمّا قولك « سِينٍ » في جمع سنة ، إذا ألزمته الياء معرّبا بالحركات ، فقد قلبت الواو منه في « سِنُون » ياءً بعد الكسرة ، وبينهما حرف متّحرك بالضم ، وقلبت الضمة كسرة ، فكان التجانس بين ثلاثة أصوات ، كما ترى .

وإذا كان فيما ذكرنا تأثيراً للحركة في ترتيب الحرف فإنه قد يكون العكس ، لتقريب الحركة من الحرف ، مثل قول بعض العرب : بَيْت وشِيَخ وبيوْت وشِيُوخ ، في التصغير والجمع ، إذ قلبت الضمة قبل الياء كسرة . وعلى هذاقرأ بعض القراء^(٦) : « وَتَحِتوْنَ الْجِبَالِ بِيُوتًا » ، وقال الشاعر^(٧) :

تَمَنَّى أَنْ يُلَاقِيَ قِيَسَْ وَدَدَتْ ، وَأَيْنَمَا مِنِّي وِدَادِي ؟

وأظهر من هذا أن تكون المجازة بين حرفين صامتين ، فأنت إذا أردت أن تنطق نحو : عَبَرَ وأَبْنَاءَ وَمُبْتَرَ وَإِبْنَاتَ وَابْتَهَرَ وَيَبْتَجِسُ وَمِنْ بَيْنَنَا وَمِنْ بَيْتِي ؟ تحسست أن النون قد انحرفت عن مخرجها ، ودخلت حيز الميم . ذلك لأنَّ النون الساكنة لها غنة في الخياشيم تناور الياء ، والميم أخذ الياء في المخرج وأخذ النون في الغنة^(٨) ، فتحل محل النون لجازة الياء ، مع الاحتفاظ باستطاله الغنة .

وإذا تَعذرَتْ عملية التجنيس ، بتبديلِ في أحد الصوتين ، كانت خطوة أعمق من ذلك ، هي حذف المستعصي على العلاج . ومن هذا مثل : يَعْدُ ويَصِلُ ويَقِفُ وَيَهُمُ وَيَقِي وَيَلِي . فالالأصل في « يَعْدُ » مثلاً هو « يَوْعِدُ » ، حيث يجب التَّنَقُّلُ بين علاجات صوتية متناقضة : الياء المفتوحة والواو الساكنة والحرف الصامت المكسور . ولما تعذر التَّصْرُفُ في الواو ، وهي المُشَكِّلةُ لمناقضتها ما قبلها وما بعدها ، وتكونيتها مقطعاً هابطاً مستقلاً ، أُسقطت من اللَّفْظ لتكون مجانية بين الياء والكسرة بعدها ، وإزالة المقطع المستقل .

٣- المازجة

وهي أنْ يُؤَدِّي التَّفَاعُلُ بين الصوتين إلى تبَدُّلِ في أحدهما ، ليصير من جنس الآخر ، فيمتزج الأول بالثاني ، مكتوبين صوتاً واحداً في مقطع متَوسِّط ممدوَّد . فالهمزة المنبورة في نحو : كأس وَمُؤْمن وبِئر ، كثيراً ما تَحوَّلُ إلى صوتٍ منْ جنس الحركة قبلها ، لتمتزج به ويكونن بهما حرفٌ مدّ : كاس وَمُؤْمن وبِئر . وبذلك يزول الصوت الانفجاري .

وإذا كان هذا مما يجوزُ فيه الوجهان ، لتحمل نُطق الهمزة الساكنة بعد مغاير لها ، فإنَّ قوعَها كذلك بعد همزة أيضاً يَجْعَلُ اللَّفْظَ عَسِيرًا ، لما فيه من تَهُوُعٍ مُضاعفٍ : ساكن بعد آخر متَحرِّك . ولهذا فإنك تقول : آزَرْ وَأَفَّ وَآخَذْ ، وأُوْثِرْ وَأُوْمِنْ وَأُونِسْ ، وإيلام وإيجار وإيلاف ، وآدَمْ وَآخَرْ وَآصَلْ ، وآجال وآفاق وآراب ، والجائي والشائي والبائي . والألفُ والواوُ والياء ، في هذه الأفعال والأسماء ، أصْوْلُها الهمزةُ ، فانقادت لِمَا قبلها بأنَّ صارت مَدّاً من جِنسِه ، ليَمْتَزِجَ بها امْتَرَاجًا كاملاً ، مشكِّلين مقطعاً ممدوَّداً أيضاً .

وقد يكون مثل هذه المازجة ، مع أنَّ إحدى الهمزتين للوصول . فلو تفحَّصَتْ نحو : إيتَلِفْ إيتَمِنْ إيتِ ، لتبيَّنَ لك أنَّ الحرفَ الأول همزةٌ وصل ، وأنَّ قوعَه قبل الهمزةِ من الألفة والأمن والإتيان شَكْلَ تَعْثِراً في بدء النُّطقِ

السريع ، وحمل ما بعده على الانفعال به للاندماج . وعندما يقع مثل هذه الكلمات في وسط الكلام ، وتُسقط همزة الوصل ، تخلص الهمزات التي بعدها من التسلط لقاهر ومن ربة التعرُّف ، فتعود إلى لفظها الصريح ، إن لم يكن داع آخر للتغيير . وربما حصل هذا الاندماج والانفعال لهمزة الوصل نفسها ، كالذى تراه في قوله : **الله يرضى بما تفعل؟ أحسن مسافر؟**

وممَّا يُستقلُّ لفظه جدًا تصغيرٌ مثل : **شابٌ عوامٌ دوابةٌ خاصةٌ** ، إذ يكون على الشكْل التالي : **شُويبٌ عُويمٌ دُويبةٌ خُويصةٌ** . وهو كما ترى عسير اللفظ لاتقاء ساكِين في الوسط أولئما ياءً لينة ، مما يشكل مقطعاً عقدياً هابطاً ، حتى إن أكثر المعاصرين لا يحسنون أدائه . ولذلك جاء عن بعض قدماء أجدادنا تصرُّفٌ في ياء التصغير هنا ، لتكون ألفاً في مقطع صاعدٍ ، **تمازِجُها الفتحة قبلُ** : **شُوابٌ عُوامٌ دُوابةٌ خُواصَةٌ** .

والكثير جدًا ما يقع وجوابًا في مثل : **سارَ وعادَ ودعَا ورمَى وأهدَى** وأرضَى واعتدى واستبَقَى واختارَ واقتادَ وانساقَ ، ويَسْعَى ويَرْضَى ويَقوَى ويَحْيَا ويَعْيَا ، وارعَوَى واقتَوى واحْلَوَى ، ويَرْمِي ويَلْقِي ويَهْتَدِي ويَسْتَقِي ويَرْعُوْي ويَقْتَوْي ويَحْلُولِي ويَخْتَارُ ويَقْتَادُ وينساقَ ، ومُخْتَارٌ ومُقتَادٌ ومساقٌ وباْبٌ ونابٌ وماءٌ ، ويُبُوِّعَ وجُوهَدٌ ويدْعُو ويُوقَظُ وموْقَنٌ ، وميزانٌ وعاصافير ومفاتيح ، والرَّاضِي والهادِي والمُنادِي ، ومَرْضِيٌّ وعَتِيٌّ وعُصَبِيٌّ وجَثِيٌّ^(٩) ، من تَبَدَّلٍ للصوتِ الثاني ، حتى يمتزجَ به الأول . وفي هذا تكون مقطع ممدود صاعدٍ ، من مقطعين قصيريْن أو من هابط .

والحرف الصامت الصَّرف لا يخلو من الدُّخول في هذا الميدان أحيانًا ، فيتحول ممَّا صرِيقًا استِجابةً لحركةٍ مُؤثِّرةً قبله . فلنـما كثُر ورودُ كلمة **«أهـل»** على اللسان ، وكان في لفظ الهاء ساكنةً هنا تُقلَّ ملحوظ ، أبدلت همزة ثم أبدلت الهمزة ألفاً **تمازِجُها الفتحة قبلها : آل** . وقد جاء في لغة العرب :

ديجاج وقيراط ودينار ، والجمع : دجاج وقراريط وذنابير ، والتصغير : دبaggio وقريريط وذنبير ، مما يُبين وجة التبدل ليحصل الاندماج . والكثير جداً ما يكون في الوقف على المنون : عَجَباً وصَبَراً ورُوَيْداً ، إذ يقال : عَجَباً ، صَبَراً ، رُوَيْداً . وبهذا يستبدل التصويت بالقطع المغلق آخر مدوّداً ، يُخفّف اللّفظ ويتحقق الاقتصاد العلاجي ، في موقع الوقف للراحة .

وعلى العكس من هذا ، تجد حرف المدّ يتعدّر لفظه أحياناً ، ولا يستطيع الانسجام مع ما بعده ، فينقلب حرفًا صامتاً يقيم التلاوّم والوفاق . فشتى مثل : صفا ومدى وجرى وحسنى وملقى ومستشفى ، تشكّل في اللّفظ عشرة بالتقاء ألفين ، وهو مقطعٌ ترافقه العربية . وللحيلولة دون ذلك ، تصيرُ الألف الأولى حرفاً صامتاً يتحمل حركة تحقق الامتزاج ، وينقسمُ المقطع المروضُ اثنين مُختلفين : صفوانٍ ومديانٍ وجرىٍ وحسنيانٍ وملقيانٍ ومستشفيانٍ . وشبيه بهذه ما يكون في الجمع : حسنياتٍ ومستشفياتٍ وقنواتٍ ، مع حذف تاءِ تأنيثِ المفرد ، إنْ وُجدَتْ .

وقد يكون للصوت الثاني ثأثيرٌ فيما قبله ، لitem بينهما الاندماج . فالأفعال التي من مثل : فرحاً ويسبحان وتكبّن واسمعوا وانظري واجلسوا ، كان بين الضمائر فيها والصوتيات التي قبلها تناُفُ ، كالفتح في الأول ، والضم في الثاني والثالث ، والسكون في الباقى ، فإذا هي تنفع لتصير من جنسِ الضمائر ، وتمزج بها في مقاطع مدّية . ويمكّنك أن تلحظ ذلك أيضاً في قوله : كتابي وبسميٍّ وعلميٍّ وأدبيٍّ ، إذ استجابت حركة ما قبل ياءِ المتكلّم وباءِي النسبة ، إلى حاجات التخفيف والتّقريب ، فصارت جزءاً منها بالاندماج . وكذلك ما يقال في نحو الجمع : صيّم ونِيَم ، لأنَّه لِمَا قُلِّلت الواواان من « صُوم ونُوم » ياءين للتخفيف ، استُقلَّ لفظ الضمة صريحة قبلهما ، فتحوّلت كسرة مجازة الياء الساكنة بعد .

وَكُثِيرًا مَا يَكُونُ التَّبَدُّلُ فِي الصَّوْتَيْنِ ، لِيُتَسِّرَّ التَّمَازُجُ بَيْنَهُمَا . وَذَلِكَ نَحْوُ :
 يَعُودُ وَيَقُولُ وَيَسِيرُ وَيُبَيِّنُ وَيَسْتَقِيلُ وَمَسِيلٌ وَمُبِينٌ وَمُسْتَقِيلٌ ، إِذْ كَانَ الْحَرْفُ
 الصَّامِتُ سَاكِنًا قَبْلَ وَأَوْ وَيَاءِ صَامِتَيْنِ ، فَتَلَبَّسَ حَرْكَتَهُمَا لِيُجَانِسَ الْمَدُّ النَّاجِعُ
 بَيْنَهُمَا . وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ ، مَعَ ضَرَبِ مِنَ التَّعْقِيدِ ، تَجُدُّ أَمْثَالٍ : أَعَادَ وَأَبَانَ
 وَاسْتَعَانَ وَاسْتَخَارَ وَيُثِيرُ وَيَسْتَعِيدُ ، وَمَقَالٌ وَمَطَارٌ وَمُرَادٌ وَمُمَالٌ وَمُسْتَطَاعٌ
 وَمُسْتَرَادٌ . فَقَدْ دَخَلَ فِي الْعَمَلِيَّاتِ الْجَرَاحِيَّةِ تَحْوُلٌ آخَرُ ، هُوَ انْقَلَابٌ الْوَاوُ أَوْ
 الْيَاءِ حَرْفَ مَدٍّ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ ، لِيُتَسِّرَّ الْاِمْتَازُجُ ، وَيَتَشَكَّلَ مِنْ قَطْعَتَيْنِ مُقْطَعٍ
 وَاحِدٌ مُمْدُودٌ .

وَإِذَا اسْتَعْصَى أَحَدُ الْعَنَاصِرِ عَلَى الْمَشارِكَةِ فِي عَمَلِيَّةِ الْمَازَاجَةِ ، تَخلَّتْ
 الصَّيْغَةُ عَنْهُ ، وَسَارَتْ فِي سَبِيلِ تَحْقِيقِ الْاِقْتِصَادِ . وَعَلَى هَذَا تَجُدُّ مِثْلًا : بَقُوا
 وَرَضُوا وَسَرُوا وَيَرْمُونَ وَيَسْمُونَ وَيَرْتَقُونَ وَيَسْتَهْدُونَ وَاقْصُوا وَاغْدُوا
 وَاسْتَحْيُوا ، قَدْ حُذِفتْ مِنْهُ لَامُ الْفَعْلِ ، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ وَأَوْ أَوْ يَاءُ ، وَتَلَبَّسَ
 مَا قَبْلَهَا حَرْكَةُ الْضَّمْنِ إِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ ، لِتَكُونَ مَعَ الْوَاوِ مَدًّا صَرِيحًا . وَفِي هَذَا ،
 كَمَا تَرَى ، أَنَّ الْعَمَلِيَّاتِ التَّجَمِيلِيَّةِ تَنَاوَلَتْ ثَلَاثَةَ أَصْوَاتٍ لَا إِثْنَيْنِ .

وَكَذَلِكَ الشَّائُنُ فِي نَحْوٍ : تَدَنِينَ وَتَدَعِينَ وَتَرْمِينَ وَتَهَدِينَ ، مَعَ فَارِقٍ هُوَ أَنَّ
 الْحَرْكَةَ كَسْرَةٌ لَا ضَمَّنَةٌ . وَالْحَالُ فِي مِثْلِهِ : مَقْوُلٌ وَمَسْوُقٌ وَمَقْوُدٌ وَمَلْوُمٌ ، مَعَ
 فَارِقٍ آخَرُ ، هُوَ أَنَّ الْحَذْفَ تَنَاوَلَ وَأَوْ « مَفْعُولٌ » ، فِي أَصْحَاحِ الْمَذَهَبِيْنِ . وَنَفْسُ
 ذَلِكَ مَا وَقَعَ فِي أَمْثَالٍ : مَبِيعٌ وَمَدِينٌ وَمَشِيدٌ وَمَعِيبٌ ، بِخَلَافِ يَسِيرٍ ، هُوَ أَنَّ
 الْمَازَاجَةَ تَطَلَّبُ أَيْضًا قَلْبَ الضَّمَّنَةِ كَسْرَةً لِيُتَسِّرَّ الْمَدُّ الْمَطلُوبُ ، وَالْاِقْتِصَادُ
 بِتَقْلِيقِ عَدِدِ الْمَقَاطِعِ وَإِزَالَةِ الْعَسِيرِ مِنْهَا .

أَمَا قَوْلُ بْنِ تَمِيمٍ : اسْتَحْيِي يَسْتَحْوِي اسْتَحْتَوْا ، فَبِالإِضَافَةِ إِلَى حَذْفِ عَيْنِهِ ،
 عَلَى أَصْحَاحِ الْمَذَهَبِيْنِ أَيْضًا ، قُلْتَ لَامُهُ أَلْفًا فِي الْمَاضِي ، وَسَكَنَتْ فِي الْمَضَارِعِ ،
 وَحُذِفَتْ فِي الْأَمْرِ مَعَ اجْتِلَابِ ضَمَّنَةٍ - وَهِيَ عَمَلِيَّاتٌ مُعْقَدَةٌ جَدًّا - لِيَتَحَقَّقَ

الامتزاج المذكور . وأمّا الممازجة في مثل : إبابة وإعادة واستقامة واستتمالة ، فقد كان فيها تلبّس الساكن حركة الفتح ، وتناول الحذف لـ«ألف» «إفعال» أو «استفعال» ، بعد قلب العين أفالاً ، عدا التعويض بالباء في الطرف .

توحيد الأصوات

قد يكون في الصيغة الواحدة تماس أو تقارب بين أصوات ينفل آداؤها أو يتعدّر ، لما تحمله من تناقض ، أو صور صوتية مجففة أصلاً في العربية . وفي مثل هذه الحالات التركيبية ، يتولّد بالاحتكاك بين الحروف أو الحركات تبدلات اضطراريه أو محتملة ، ليزول الثقل والتعذر ، ويتفق الصوتان على شكل يوحّد مصيرهما . وتزيد هذه التحوّلات في ضروب متعددة ، نبيّنها فيما يلي :

١- المماثلة في الحرف

وهي تعني أن يكون تفاعلاً بين الحرفين المتقاربين ، ليصيرا من لفظ واحد . وأشهر ذلك هو إدغام لام التعريف في نحو : الشّمس والدّار والزّهر والسوق والروح والطّول والتّين والضيق والنيل ، إذ تحولت اللام وصارت من لفظ ما بعدها ، لتُدغم فيه ويكونا ما يُشّهِي الحرف الواحد ، فيرفع اللسان بهما رفة واحدة مطلقة .

ذلك أنَّ مخرج اللام بين طرف اللسان ولثة الشّتایا العليا ، ومخرج الحروف الشّمشيّة في حيز تلك اللثة وطرف اللسان أيضاً ، والتّنقل بين المخرجين المتداخلين يقتضي التعرُّف كمشيّة المقيد . فلا بد أن تتنازل اللام عن شخصيتها الصوتية ، وتلّجأ إلى جزء مخرج ما بعدها ، لتُدمج فيه ويكونا صوتاً يمثل التّوحّد والإدغام والتيسير . وإنما جاز هذا في لام التعريف ، ولم يجُز في حشو الكلمات ، كقولك : يلزم ونَاصِقَ وملْشَ ومِلَدَام ، لكثره ملازمة التعريف للأسماء ، مع وجود الهمزة الدالّة على ذلك . وقد اصطلاح العلماء

علىبقاء الرسم للام دليلاً آخر.

ومثل : سيد وهين وجيد وقيم ، وقعت فيه الواوُ صامته مكسورةً بعد ياءٍ ساكنةٍ لينةٍ ، واتصال التصويت بينهما مُستقلٌ لما فيهما من التدافع ، بحرف لين إثر مقطع هابطٍ بحرف مُناقض . فكان أن قُلِّيت الواوُ من لفظ ما قبلها ، لتستقبله مُدمِّغًا فيها ، فيصيرأ كالحرف الواحد . وعلى غرار ذلك ما ترى في نحو : طيٌّ وشَيٌّ وغَيٌّ ونِيَّةٍ وطِيَّةٍ ورِيَّةٍ ورِيَّانٍ ورِيَّا . غير أن الواو هنا كانت قبل الياء ، فتحولت وأدْغَمتُ فيها . وقرب من هذا ، بل أشدَّ تطلُّبًا للمماثلة ، أن تقع الألفُ بعد ياءٍ ساكنةٍ ، في مثل : كُتُبٌ وجُوَيْدٌ وغَلِيمٌ ، تصغير كتاب وجَوادٍ وغَلامٍ .

ولفظُ الهمزة بعد الياء والواو المديتين يقتضي جهداً عضلياً ظاهراً ، للانتقال من سُكُون إلى نبر . ولذلك فإنَّ العربيَّ الفصيح يستعينُ بمضاعفةِ المدّ ، ليتيسَّر له تحقيق الصوتِ المنبور . وتتجنِّبُ لذلك المعاناة ، بجاً أكثرُ أهلِ الحجاز إلى إبدال الهمزة حرفًا ليناً من جنس المد قبلها ، مع تقصير الصوتِ المديِّ لتكونَ مماثلةً بين الصوتين .

وعلى هذا ترى مثل : بَرِيءٌ ونَبِيءٌ ودَفِيءٌ وهَنِيَّةٌ وخطيئَةٌ وردِيَّةٌ ، وهُدُوءٌ ونَتْوَهٌ وجلُوءٌ ومَقْرُوءٌ ومبَدوءٌ وشَنْوَهٌ ومهْنَوَهٌ ، كثِيرًا ما ترد على لفظ : بَرِيءٌ ونَبِيءٌ ودَفِيءٌ وهَنِيَّةٌ وخطيئَةٌ وردِيَّةٌ ، وهُدُوءٌ ونَتْوَهٌ وجلُوءٌ ومَقْرُوءٌ ومبَدوءٌ وشَنْوَهٌ ومهْنَوَهٌ . وقد تناولت هذه المماثلةُ ما كان فيه قبل الهمزة حرف لين للتصغير ، نحو : شُوَيِّهٌ وخطيئَةٌ وسُوَيْلٌ وأفَيْشٌ ، فجاء لفظهُ كما يلي : شُوَيِّهٌ وخطيئَةٌ وسُوَيْلٌ وأفَيْشٌ .

ولفظُ الواو الساكنة قبل تاءِ الأفعال ، ومشتقاته أفعالًا وأسماءً ، يتَسَمُ بِشقَّ المقطع الهابط وتقاربِ التصويتَين . ولما كثُرَ رُورُودٌ مثل ذلك ، ولزم فيه الحرفان صورتهما هذه ، أبدلت الواوُ تاءً وأدْغَمتُ فيما بعدها ، لاختصار العِلَاجِ الصوتي^(١٠) ، نحو : اتَّصلَ واتَّحدَ واتَّهمَ ، ويَتَّزَنُ ويَتَّصَفُ ويَتَّقدُ ،

وأتجاه وانقاء واتزان ، ومُفْقَعٌ ومُتَخَمٌ ومُتَسَقٌ .

وربما جرى مثل هذا التماثل في الياء أو الهمزة أيضاً، إذ جاء عن العرب : أَتَسَرَّ وَاتَّزَرَ ، وَيَتَسَرُّ وَيَتَّزَرُ ، وَاتَّسَارَ وَاتَّزَارَ ، وَمُتَسَرٌ وَمُتَّزَرٌ ، وهي من اليسير والأذْرُ . وعلى العكس من هذا ، تُماثِلُ الناء ما قبلها في اللفظ ، إذا كان دالاً أو طاء ، نحو : ادْرَعَ وَادْخَرَ وَاطَّلَعَ وَاطَّبَغَ ، ومصادره ومشتقاتها .

وناء التفعُّل والتَّفَاعُل والتَّفَعُّل ، إذا وقعت قبل أحد الأحروف القريبة منها مخرجًا ، كالذال والزاي والصاد والطاء ، تماثل ما بعدها في اللفظ وتُدغم فيـه . ولذلك جاز أن يقول : يَذَكُرُ وَيَزَلَّفُ وَيَصَدِّقُ وَيَطَهَرُ ، وَيَنَاءِبُ وَيَزَامِنُ وَيَتَاحِبُ وَيَطَامِعُ ، وَيَذَبَّذُ وَيَزَخَرَفُ وَيَصَلِّصَلُ وَيَطَلَّسُ ، ثم تجعل مصادر هذه الأفعال وما اشتق منها على نفس الصورة من الأدَّامَ ، تنفيذاً لتخفيض العلاج ، بتحقيق الماثلة وتكوين مقطع متوسط بدل قصرين .

٢- الماثلة في الحركة

لقد استقل بعضُ العرب أحياناً أداء الأحرف المجاورة أو المترابطة ، بالانتقال بين حركتين مختلفتين ، فلجا إلى الماثلة الصوتية بين الحركتين ، ليجعل الأولى منها بلفظ الثانية ، تخفيضاً على اللسان . ومن هذا قولهم : رَحِمٌ وَمِغْيَرَةٌ وَمِنْتَنٌ وَعَصِيٌّ وَجِئِيٌّ ، بدلاً من : رَحِيمٌ وَمِغْيَرَةٌ وَمِنْتَنٌ وَعَصِيٌّ وَجِئِيٌّ . وعلى ذلك قُرئ « مردفين » و « مِرْدَفِين » ، بدلاً من « مُرَدَّفِين » ، ياتِيَّ الراء حركة الدال ، وإتِيَّ الميم أيضاً ذلك (١١) .

ولما كان التَّعْثُرُ أَظَهَرَ في المضارع من : أَحَبَّ ، لتواли متناقضين : الهمزة المضمومة والباء المكسورة ، مع اجتماع تَبَرِين هما الهمزة والضمة ، مُمَاسِيَن لحرف حلقى متعرّ ، في مثل : أَحَبُّ ، جاء عن بعض العرب : إِحَبُّ وَنِحَبُّ وَتِحَبُّ . وعلى ذلك أنسد قول جميل بشينة (١٢) :

إِحِبْ لِحَبِّهَا السُّوْدَانَ ، حَتَّى حَبَّتْ ، لِحَبِّهَا ، سُوْدَ الْكِلَابِ

وقول الآخر :

إِحِبْ أَبَا مَرْوَانَ ، مِنْ حُبْ تَمَرِهِ وَأَعْلَمُ أَنَّ الرُّقْقَ بِالْجَارِ أَرْفَقُ

وإذا كان فعلُ الأمر ساكن الفاء ، وألحقت به همزة الوصل ، وبعد الساكن حرفٌ مضامون ، أمثل : أَكْتُبْ ، أَخْرُجْ ، ادْخُلْ ، فإنَّ الهمزة التي هي مكسورةٌ في الأصل تحملُ حركة الضمَّ أيضًا للمماثلة . وكذلك حال المبني لل مجرور ، نظائر : أَحْتُرِمْ ، اتُتَّدِبْ ، أُسْتُقْبِلْ . وإذا كانت الهمزة مكسورةً ، في الفعل المزيد الأجوف ، من نحو : أَخْتَيَرْ ، اقْتَيَدْ ، وعُبَّرْ بالإشمام عن الضمة المخدوفة من التاء ، أُشِيمَتْ الهمزة ضمة تماثل ذلك^(١٣)

وم المشهور من هذا اللون للمماثلة أنَّ الفعل الذي على وزن : فَعِلْ ، إذا كانت عينه حرفًا حلقياً ، تكسر تيم فاءه أيضًا إتباعًا لحركة العين ، فتقول : شَهِيدْ وَلِحِقْ وَرِغَبْ وَلِعَبْ . وكذلك ما كان من الأسماء على وزن : فَعِيلْ أو فَعِيلْ ، وعينه حرفٌ حلقي أيضًا . ومنه : نِيهِمْ وَفِخَذْ وَشَهِيدْ وَصَبِيدْ . وقد يكونُ فاصلٌ بين الحركتين ، كالذى جاء عن بني تيم وأسد أيضًا ، من قولهم : سَكَارِي وَكَسَالِي ، بفتح الأول بدل الضمَّ إتباعًا لفتح الراء واللام^(١٤)

وعكسُ هذا الإتباع تراء ، فيما كان من الأسماء جامداً على : فُعِلْ أو فِعِلْ ، أو حلقيَ العين أو اللام على^(١٥) : فَعِلْ ، حيث تَفَعَّلُ حركة العين بما قبلها ، أو بالحرف الحلقي ، وتنقلبُ للمماثلة والتوحيد . فقد جاء عن العرب نحو : قُطُنْ وَعِلْمْ وَنَهَرْ وَقَرَحْ ، في : قُطْنٌ وَعِلْمٌ وَنَهَرٌ وَقَرَحٌ . ومن ذلك الجمعُ السالم نحو : رَغَبَاتْ وَقُدُّرَاتْ وَفَقَرَاتْ :

وحيثما يتعدَّر الإتباع باستبعاد حرفٍ على الاستجابة ، يُستبدلُ بذلك الحرفِ ما يستجيب ، ليتمَ الاتفاقُ على المماثلة . فأنت عندما تنسَب إلى مثل :

عصا ورحي ودُنيا وفوضى ، يتعدّر عليك إتباع الحرف الأخير من الكلمات كسرًا لتحقيق المماثلة ، إذ الألف لا تقبلُ الحركة أصلًا . ثم إنّ بقاء الألف يُكون مقطعاً عُنقودياً مستقلاً . فتجد أن قلبها واوا يُعبد السبيل : عَصوِيَ ورَحْوَيِ ودُنْيَوِي وفُوضَوِي . وكذلك شأنُ الألف إنْ كان بعدها تاءُ التأنيث ، لأنَّ هذه التاء ترول في النسبة للتخفيف قياساً ، فتقول في النسب إلى حياة وقناة ومؤسسة : حَيَوِي وَقَوَّي وَمَأْسَوِي .

إذا كان الاستعصار قاهراً ، لأنَّ الحرف يحمل بنفسه ثقلًا مضاعفًا ، يُضاف إلى ثقل النسبة ، وجَب الاستغناء عن هذا المعاند ، للصِّبرورة إلى الاقتصاد . فعندهما تنسيب إلى نحو : لِبيَة وإسپانية وإفريقيَة وأنطاكيَة ، بعد حذف تاء التأنيث لصياغة المقصود ، وترى أنَّ تقييم المماثلة بين طرف الكلمة وباءَي النسب ، تعترضُك الياء المفردة بثقل الكسر قبل ياءين . وإذا ذاك فلا بدَّ من حذفها : لِبيَة وإسپانية وإفريقيَة وأنطاكيَة . فإن كانت الياء المشددة كما في : كرسى ومهدى وشافعى واللاذقية وتركية ، كان الحذفُ أدعى ، فإذا بالمنسوب له ياءان أيضًا كغير المنسوب ، لولا حذف التعريف والتاء .

٣- المَناظِر

كثيراً ما يُردُّ الْعَصَرُ في الصَّيْغ لغير سبب صوتي ظاهر في البنية . وإنما يكون ذلك لتصير الكلمات نظيرة ما تُشارَكُه في المبني أو المعنى لمقاصِد شكليةٍ فنية . فهي تُقيم أنساقاً مُتنَظمة لأنماطِ الصَّيْغ المشتركة في مادة لُغوية واحدة ، ومعانٍ صَرْفية مُوحَّدة أو مُتَقاربة . وفي هذا تيسير للفظ من ناحيةٍ وتهيئةٍ لإدراك الدلالات المقصودة .

فأنت تَجَدُ أنَّ حذفَ الواوِ في نحو : تَصِيلُ وَتَجَدُ وَنَقِفُ وَنَرِدُ وَأَسِمُ ، ليس له سببٌ صوتي يُضطرُّنا إليه ، كالذى كان في « يَوْصِيلُ » مثلاً ، من تنافسٍ للوقوع بين ياءٍ مفتوحةٍ وحرفٍ مكسورٍ . وإنما جرى ذلك في الكلمات

المذكورة ، ومثلها كثير في العربية ، لتصير نظيرة شقيقاتها ذات الياء في إزالة المقطع الهابط . وبذلك يلحظ أبناء اللغة أنَّ : يَصِلُ وَتَصِلُ وَنَصِلُ وَأَصِلُ ، نسقٌ واحدٌ للمضارع من الوصل .

وكذلك إبدال الهمزة واوًا ، في مثل : واكَلَ ، واسَيَ ، وازَى ، واتَى ، وفي فعل الأمر ، حَمَلاً على المضارع : أُواكِلُ ، أُواسِي ، أُوازِي ، أُواتِي^(١٦) . ولو تُركَتْ هذه المناظرة لكان خلافاً ظاهراً بين الشقَائِق ، يقتضي جهداً ذهنياً مرغوباً عنه ، مع تَحْمِيلِ ثقلِ نبر الهمزات .

ومن هذا القبيل حَذفُ الهمزة ، مِنْ مِثْلِ : يُكْرِمُ وَيُحْسِنُ وَتُخْرِجُ وَتُعْلِمُ وَنُسْعِفُ وَنُخْبِرُ ، وَمُكْرِمٌ وَمُحْسِنٌ وَمُخْرِجٌ وَمُعْلِمٌ وَمُسْعِفٌ وَمُخْبِرٌ ، حَمَلاً على المضارع الذي فيه همزة المتكلَّم «أُوكِرمُ» ، حيث التقى همزتان فحُذفت الثانية للتخفيف . وتحقيقاً للاتساق في الصُّورَة والاشتراك في الدلالة ، جُذِفت تلك الهمزة في جميع صُورِ المضارع والمشتقات المشاركة له ، مع شيءٍ من تَحْمِيلِ الجُهدِ العلاجي بالتألُّصِ من تَهْوُع الهمزة .

وعندي أنَّ حُكْمَ همزة الوصل شبيهٌ بذلك ، حين تُحذَفُ من أمثلَةِ تَسْتَفِهُمُ وَيَنْطَلِقُ وَنَخْتَبُ ، وَمُسْتَقِبُلُ وَمُنْكِسٌ وَمُخْتَلِفٌ . أعني أنَّه لَمَّا حُذِفتْ من أمثلَةِ : أَسْتَفِهُمُ وَأَنْطَلِقُ وَأَخْتَبُ ، لوقوعها بعد همزة أيضاً ، وجَبَتِ المناظرةُ في سائر المضارعات والمشتقات المشاركة لها ، فستقطَّتْ منها أيضاً . ولا يُحتجُّ هنا بتعذر ثبوتِ همزة الوصل ، إذ قد كان يُمْكِنُ إثباتُها رسماً للإشعار بحضورها ، كما هي في قوله : «والاستفهامُ في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ كثِيرٌ الأدواتِ ، وَقُرَأَ فَافْهُمْ ثُمَّ اشْرُحْ مَا اسْتَفَدْتَهُ وَانْتَهِيَ إِلَيْهِ» ، حيث وردَتْ أكثرُ من عشرِ مراتٍ حاضرةً ومحذوفة لفظاً .

ومناظرة الصوتية كثيرة جدًا في الإعلال . ولهذا تجدُ أنَّ مِثْلَ : يَعُودُ وَيَسِيرُ وَيَنْامُ وَيَهَابُ ، أَعِلَّ هُوَ مَعَ أَفْعَالِ الْأَمْرِ وَالْمُشَتَّقَاتِ الْأَسْمَاءِ ، حَمَلاً

على الأفعال الماضية : عادَ وسَارَ ونَامَ وَهَابَ . وكذلك جَرِي الإعلال في الأفعال المزدَدَةِ من الماضي : أَجَادَ وَأَبَانَ وَاخْتَارَ وَاقْتَادَ وَانْهَالَ وَانْسَابَ وَاسْتَجَابَ وَاسْتَلَانَ ، ومُضارِعَاتِهِ وَأَوْمَرَهُ وَمُصَادِرَهُ وَمُشَتَّقَاتِهِ ، مُناظِرَةً لِلأَفْعَالِ الْمُجْرَدَةِ التي أَعْلَتَ أَيْضًا : جَادَ وَبَانَ وَخَارَ وَقَادَ وَهَانَ وَسَابَ وَجَابَ وَلَانَ .

فِوْجُودُ هَذِهِ الصُّورِ الإِعْلَالِيَّةِ فِي الصِّيَغِ الْمُشَتَّرِكَةِ فِي الْمَادَّةِ الْوَاحِدَةِ ، يُشَعِّرُ بِالْأَنْسَاقِ الْمُنْتَظَمَةِ ، وَيُقْيِيمُ الْعَلَاقَةُ الْحَمِيمَةُ بَيْنَ الْمُفَرَّدَاتِ الْمُنْتَاظِرَةِ ، بِتَكْوِينِ دَائِرَةٍ كَامِلَةٍ لِلْإِغْلَاقِ ، تُسْرِرُ الْإِدْرَاكَ وَالْأَدَاءَ ، بِالْإِضَافَةِ إِلَى تَكْوِينِ مَقَاطِعَ مُتوسِّطَةٍ مُمْدُودَةٍ ، بِدَائِلٍ كَثِيرٍ مِنَ الْقَصَارِ . وَمِنْ قَبْلِ الْمُنْتَاظِرَةِ أَيْضًا أَنَّ الْمُصَادِرَ أَمْثَالُهُ : صِفَةٌ عِدَّةٌ صِلَّةٌ هِبَّةٌ ، حُذِفتْ مِنْهَا الْوَاوَاتِ لِتَمَاثِلِ الْأَفْعَالِ الْمُضَارِعَةِ وَالْأُمْرَيَّةِ : يَصِيفُ يُعِدُّ يَصِيلُ يَهَبُ ، صِفَتُ عِدَّ صِلْ هَبْ .

وَإِنَّمَا قُلْبَتِ الْوَاوُيَّاءُ فِي مَثَلٍ : قِيمَ وَصِيَغَ وَدِيمَ وَجِيفَ ، لِتُنْتَاظِرِ الْمُفَرَّدَاتِ : قِيمَةً وَصِيَغَةً وَدِيمَةً وَجِيفَةً . وَمَثَلُ ذَلِكَ يُقَالُ فِي : رِياحَ وَدِيَارِ وَنِيَامِ . وَكَذَلِكَ كَانَتِ الْوَاوِ فِي : هَرَاؤِي وَأَتَاؤِي ، لِلدلَالَةِ عَلَى الْمُفَرَّدِ : هِرَاؤَةً وَإِتَاؤَةً . أَمَّا الْمُصَادِرُ مِنْ نَحْوِهِ : قِيَامَ وَصِيَامَ وَسِيَادَةَ وَرِياضَةَ وَصِيَانَةَ ، فَإِعْلَالُهَا أَيْضًا مُنْتَاظِرَةً لِلْأَفْعَالِهَا : قَامَ وَصَامَ وَسَادَ وَرَاضَ وَصَانَ . وَلَذِكَ لَمْ يُعَلَّ مَثَلٌ : حِوارَ وَجِوارَ وَلِوازَ ، لَأَنَّ أَفْعَالَهُ مَصْحَحَةٌ : حَاوَرَ وَجَاوَرَ وَلَوَذَ .

وَشَبِيهُ بِهَذَا مَا يَرِدُ مِنْ قَلْبِ الْوَاوِيَّاءِ ، وَهِيَ لَامٌ فِي مَثَلٍ : يَرْضَيَنَ وَيَقُولَيَانِ ، وَارْضَيَنَ وَاقُولَيَا . فَهُوَ تَخْفُفٌ مِنِ الْوَاوِ إِلَشْعَارٌ بِالْمُنْتَاظِرَةِ لِلْمَاضِيِّ : رَضِيَّ وَقُويَّ . أَمَّا نَحْوِهِ : تَسَامَيَتْ وَاسْتَدَعَيْتُ ، فَمَحْمُولٌ عَلَى مَا يَجْرِي فِي الْمُضَارِعِ : يَتَسَامِيَانِ وَيَسْتَدِعِيَنِ . وَلَذِكَ رُسِّمَتِ الْلَامُ الْوَاوِيَّةُ كَالْيَاءُ ، مِنْ نَحْوِهِ مَلَهِي وَمُنْتَدِي وَمُسْتَعْفِي ، وَجَازَ فِيهَا الْإِمَالَةُ ، مَا تَؤُولُ إِلَيْهِ فِي التَّشْنِيَّةِ . وَالْجَمِيعُ السَّالِمُ .

وَرَبِّمَا كَانَتِ الْمُنْتَاظِرَةُ بِإِشَارَةِ صُوتِيَّةٍ ، تَتَوَضَّعُ فِي الصِّيَغَةِ ، لِتُوَحَّدَ بَيْنَهَا

وبين ما يُشاركها في البنية أيضاً . وهذا تلحظه فيما جاء عنبني تميم ، من نظائر : **تَنْطَلِقُ وَنَجْمَعُ** **وَاسْتَغْفِرُ** **وَتَحْدُو دِبُّ نَحْمَرُ** **وَتَصْفَارُ** **وَإِطْمَئْنُ** **وَنَحْرَجُمُ** **وَإِقْتَسِيسُ**^(١٧) . فالاصل في حرف المضارعة من هذه الأفعال ، أن تكون حركته الفتح . غير أنهم أجازوا الكسر تبيهًا على أن مواضي هذه المضارعات مكسورة الأولى : **إِنْطَلَقَ** ، **إِجْمَعَ** ، **إِسْتَغْفَرَ** . وبذلك يكون تماثل صوتي بين الصيغ التي لمعنى مشترك .

وقد ظهر هذا بشكل واضح ، فيما كان ماضيه على وزن : **فَعِلَّ** ، مثل :

عَلِمَ ، فَهَمَ ، خَالَ ، شَقِّيَ ، عَصَّ ، وَجَعَ ، فُورَدَ أيضًا كسر حرف المضارعة منه : **نِعْلَمُ** ، **تِفْهَمُ** ، **إِخَالُ** ، **يَشَقِّيَ** ، **تِعَصُّ** ، **يَبْجَعُ** . وكان بعض القراء تمثيل له . وفي ذلك إشعار بـأن العين في الفعل الماضي مكسورة ، لتكون مناظرة صوتية بين الصيغ المشتركة .

وأصرح مما ذكرنا وأوضح حمل الأفعال الماضية بعضها على بعض صوتيًا في البناء على السكون . فلتتعرف أن قوله : **جَلَسْتُ** **وَدَفَعْتُ** **وَعَلَمْتُ** **وَسَمِعْنَ** **وَانْتَلَنَا** ، يسكن تخلصًا من توالي أربعة متحرکات ، فيما هو كالكلمة الواحدة . ولكي تكون المناظرة جلية بين جميع صيغ الأفعال الماضية ، سُكِّنَت أواخر ما لا يتواли فيه ذلك ، نحو : **نَوَيْتُ** **وَأَسْعَفْتُ** **وَجَادَلْتُ** **وَتَقْبَلْنَا** واستفهمتم وترخرفن واطمأننا . ثم حمل الفعل المضارع على ذلك حين يَكْصِلُ بنون النسوة ، أـ كان فيه حرکات ثلاثة أم لم يكن :

يَعِدَّنَ **وَيَلْمِنَ** **وَيَسْعَنَ** **وَيَدْرِسَنَ** **وَيُنَادِينَ** **وَيُسَامِحَنَ** .

وأبلغ وأعجب من هذا كله في المناظرة ، ما جاء من ماذج الإملالة في كلام العرب . فهم يقولون : « قرأت كتاباً ، وتلقيت جواباً » ، و لأنه تمثل ألف « كتاب » لكسرة الكاف قبلها ، أميلت بعدها الألف المبدلة من التنوين إتباعاً لها ، ثم أميلت ألفاً « جواباً » إتباعاً لما كان في « كتاباً » ، وتحقيقاً للمناظرة

في النسق الكلامي الواحد .

وعلى هذا جاء عن شيخ القراء مثل^(١٨) : « والضَّحْيَ ، واللَّيلِ إِذَا سَجَى ، مَا وَدَعَكَ رَبِّكَ وَمَا قَلَى » ، بإملة ألفي « الضَّحْيَ وَسَجَى » ، مناظرة لِمَا سِيكُونُ مِنْ إِمَالَةٍ فِي « قَلَى » . وأَظَهَرُ مِنْ هَذَا مَا رُوِيَ فِي : « وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ، وَالقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا ، وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَاهَا »^(١٩) ، مِنْ إِمَالَةِ الْأَلْفَاتِ فِي « ضُحَاهَا وَتَلَاهَا » مِمَّا تَلَاهَا فِي أَلْفِي « جَلَاهَا » .

نَفْصُ الْأَصْوَاتِ

فيما مضى من الظواهر الاقتصادية ، كان توجُّهُ اللُّغَةِ إِلَى التَّصْرِيفَاتِ الصوتية ، لتقريب الألفاظ أو توحيد صورها ، بأشكال متعددة من التغيير والتَّبَدِيل ، مع قليل مِنْ إِزَالَةِ الْحَوَاجِزِ الْمُسْتَعْصِيَةِ وَالْمُتَارِيسِ الْمُرْقَلَةِ حِينَ الْحَاجَةِ . غيرَ أَنَّ السُّلُوكَ الْلُّغُويَّ ، في سُبُّلِ الْإِقْتَصَادِ لِلْجَهْدِ الْعِلاجيِّ ، كثِيرًا ما يَخْرُجُ عَلَى هَذِهِ السُّبُّلِ الْتَّرْمِيمِيَّةِ ، ليتناولَ الْأَصْوَاتَ بِالْحَذْفِ وَالْأَسْتِبَاعِ ، لِيُحَقِّقَ مَقْصِدَهُ مِنْ عَمَليَّاتِ التَّجَمِيلِ لِلْمَفَرَدَاتِ . وَيُمْكِنُنَا أَنْ نُجْمِلَ تِلْكَ السُّبُّلِ بِالْأَنْماطِ التَّالِيَّةِ :

١- الْبَتْرُ

تَوْضُّعُ الْأَصْوَاتِ فِي الصَّيْغَةِ الْمُخْتَارَةِ ، الَّتِي احْتَجَرَتْهَا الْعَرَبِيَّةُ مِنْ مَلَائِينِ الصُّورِ الْمُحَتمَلَةِ ، لَمْ يَكُنْ بِالْمِجْهَرِ وَالتَّحْسُسِ وَالتَّذَوُّقِ ، وَإِنَّمَا كَانَ يَنْصَبُ فِيهَا غَالِبًا عَلَى غَيْرِ قَصْدِ وَاخْتِيَارِ ، فِي الإِطَارِ الْإِقْتَصَادِيِّ الْبَدَائِيِّ . فَلَاغْرُوْ أَنْ يَتَراَكِمُ فِي بَعْضِ الْمَفَرَدَاتِ أَشْكَالٌ صَوْتِيَّةٌ عَسِيرَةُ الْمُنَالِ ، أَوْ مُتَعَذِّرَةٌ عَلَى الْأَدَاءِ ، أَوْ ثَقِيلَةُ فِي مَعَايِيرِ الْمِيزَانِ . وَهُنَّا يَنْدَخِلُ مِشْرُطُ الْجَرَاحَ ، لِيُزَبِّلَ الْعُقْدَ الْحَوَاجِزِ وَالْعَثَرَاتِ ، فَيَكُونُ مَا يَتَنَاهُ الْحِرْفُ الصَّامِتَةُ وَالصَّائِتَةُ وَالْحِرْكَاتُ مُفْرِقَاتٍ أَوْ مُجَمِّعَاتٍ . وَفِي كَثِيرٍ مِنْ هَذَا ، كَمَا سِنَرِي ، نِزْعَةُ ظَاهِرَةٌ لِلتَّخلُّصِ مِمَّا يُخَالِفُ بَعْضَ مَوَاضِعِ النَّظَامِ الصَّوْتِيِّ فِي الْمَقَاطِعِ الْمُسْتَقْلَةِ ،

وبعض مقاصد التعبير ، في أمن اللبس والحفظ على الدلالة الإعرابية .

فقولك : ظَلَلتُ ولَبِيتَ وَسَحَّجْنَ ، وأَحْسَسْتُمْ وَأَمْدَدْتُ ، وَيَعْضَضْنَ وَتَدْعَنَ وَتَدْقُنَ ، وَاقْرَرْنَ وَاحْطُطْنَ وَاشْمَمْنَ ، ترى فيه تكرار الحرف المضعف عُسْرًا في اللفظ ، ولا سيما حين يدخلُ في تركيب العبارات ، ويقتضي أداءً سريعاً في الكلام . ولما تعدد الإدغام ، لسكون الحرف الثاني بناءً ، جأً بـ^(٢٠) سليم إلى إسقاطِ الحرف الأول ، بعد نقلِ حركته إلى ما قبله دلالةً عليه إن احتاج الأمرُ ذلك ، فاستعوا مقطعاً متوضطاً من اثنين .

ولهذا جاء عنهم : ظَلَلتُ وَأَحْسَتُمْ وَيَدْعُنَ وَقِرْنَ . وقد سقط في الأخير وأمثاله مع الحرف المذوف ، همزة الوصل أيضاً لتحرّك ما بعدها ، فكان البتر لصوتين معًا . ولم تبق هذه العمليات التجميلية حبيس القبيلة الرائدة ، وإنما تخطّتها باستحسان القبائل الأخرى ، فصار الحجازيون يستعملونها ، مع نقل الحركة دائمًا : ظَلَلتُ ولَبِيتَ وَيَدْعُنَ وَشَمْنَ ، في حين أنّ بني تميم يلجؤون إلى النقل عند الحاجة .

والحال في نحو : تَذَكَّرُ وَتَنْتَزَلُونَ وَتَجْمَمَيْنَ ، وَتَنَازَعُونَ وَتَغَابَيْنَ وَتَبَاهَيْنَ ، وَتَنَزَّلُرَفَانَ وَتَنَزَّلُرَلَوْنَ وَتَنَقْلَقَلَيْنَ ، شبيهةً جدًا بما مضى من التكرار العصي على الإدغام ، إذ يتعدّر تسكينُ التاء الأولى في مطلع المفردات ، لأنّ المضارع يرفض همزة الوصل . ولهذا استغنى العربيُّ أحياناً عن الثانية مع حركتها في أصح المذهبين ، فكان حذفُ لقطع مؤلفٍ من صوتين ، لتسهيل النطق وتخفييف العلاج : تَذَكَّرُ وَتَنَازَعُونَ وَتَنَقْلَقَلَيْنَ .

و قريبٌ من هذا البتر ما سمع ، في : استَخَذَ وَنَسْطَعَ ، ومصدريهما وما يُشَقُّ منها أيضًا ، حين حُذفت التاء الساكنة من الأول ، والمحركة من الثاني ، إذ الأصل : استَخَذَ وَيَسْتَخِذُ ، واستَطَاعَ وَنَسْطَعَ ، واستَخَاذَ وَاسْتِطَاعَةَ ، وَمُسْتَخَذَ وَمُسْتَطَعَ . وفيه ما ترى من ثقلِ تواли التاءين ، أو التاء والطاء .

والهاءان تلتقيان فيما تُقلل ، لتردد الصوت بالنبر الانفجاري في أقصى الحلق ، ولاسيما فيما يكثر استعماله من الكلام ، كالسَّنة والشَّفة والعِضة . وأصل هذه الكلمات « سَنَة وشَفَة وعِضَة » ، في بعض اللهجات (٢١) ، فإذا وقفت على كُلّ منها في الكلام صار في الطرف هاءً ساكنةً أيضاً . وقد تخففُ العربيُّ من ذلك ، بحذف الهاء الأصلية مع حركتها ، فأسقط مقطعاً قصيراً كان بعد مثلين له . وفي هذا اقتصاد صوتيٌّ ظاهِرٌ .

وقد تكون المفردات قليلة الورود والاستعمال ، ثم تدخل حيزاً اجتماعياً ، تكتسب فيه الرواج . وهنا تتناولها الألسُّن بالصلقل والتخفيف ، ليسهل تداولها على الناس . فقد جاء عن العرب مثل مشهور ، قوله مبالغة في الاستغناه (٢٢) : هو « أَغْنَى عن ذلك من التُّفَهَّم ، عن الرُّفَهَّم » . والأصلُ في المُسْجَعَتَين : تُفَهَّم ورُفَهَّم ، فحُذِفت الهاءُ لالتقائهما ببعديها في الوقف . ومن ثم استعملت الكلمتان بالحذف ، خارج المثل أيضًا . وكذلك قول عمر بن الخطاب : « لِيُنْكِحَ الرَّجُلُ لِمَتَّهُ من النِّسَاء ، وَلِتُنْكِحَ الْمَرْأَةُ لِمَتَّهَا مِنَ الرِّجَالِ » (٢٣) ، أي : التَّرْبَة المماثل في السن . والأصل في « لَمَّة » هو « لُؤْمَة » ، فحُذِفت الهمزة تخفيفاً ، وكان القياس أن تُخفف بالإبدال واواً .

وربما تطاول العربيُّ إلى الساكن المدغم أيضاً ، لتخفيض التصويت واقتصاد العلاج ، فإذا هو يتناول نحو : أَتَقَى واتَّجهَتْ واتَّخذَوا ، ويَنْقِي وينَجِهَان ويتَّخِذُون ، واتَّقَى واتَّجهَا واتَّخذَا ، بيَّنَ النَّاء الأولى ، فتسقط معها همزة الوصل إنْ وُجِدَتْ ، ليشمل البتر مقطعاً متوسطاً مُعلقاً : تَقَى وينَقِي وتقَى (٢٤) . ومن الاستغناء عن المدغم أيضاً مثل : أَمْسِيَة وأَغْنِيَة وَتَحِيَّة ، لأنَّه كان بعد عمليات تجميلية متعددة أيضاً على : أَمْسِيَة وأَغْنِيَة وَتَحِيَّة .

وإذا تعذر على المتكلِّم استبعاد الساكن من الإدغام ، لما يصيرُ إليه اللفظُ من تَقْلُل مَمْجوح ، اجترأ على المتحرّك المدغم فيه لإزاحته عن الطريق ،

فقال : سيد و هيئ و لين ، وكينونة و صيرورة و ديمومة ، وتخلى عن صوتين دفعه واحدة ، هما الحرف الصامت الياء و حركته . ذلك لأن أمثل هذه المفردات كان ، بعد عمليات تجميلية أيضاً ، على : سيد و هيئ ، وكينونة و صيرورة . وهو ثقيل جداً ، كما ترى ، بالياء المكسورة بعد مقطع هابط .

ولعلك واجد شبيهاً بهذا ، من حيث حذف الحرف الصامت الصرف ، حين ترى في الكلام أمثل : أُفْ وَقَطْ وَرَبْ وَمُذْ وَحِرْ وَيَخْ وَسَوْ^(٢٥) ، أو يستوقفك نحو : لعل و كان و آن وإن ، مخففات من الأحرف المشبهة بالفعل . وخاصة حين تصل الثلاث الأخيرة ، بضمير المتكلم أو ضمير التكلمين نحو : كأني و أني و أنا ، وكأننا و أنا وإننا .

وعندما يعرض العربي موقعان ، أحدهما أنقل من الآخر ، يختار الأخف لتيسير النطق والعلاج . فالمصدر مثلاً لل فعل : رقى ، يلتقي في طرفه ياءان « ترقى » ، والمتكلّم هنا بين أمرتين : الإدغام والحدف . ولما كان الأول يؤدي إلى ثقل في اللفظ أوثر الثاني ، بحذف الياء الساكنة مع تعويض تاء في الطرف ، تساعد في التخفيف : ترقية . ولأن الهمزة هنا أُنقل ، وقد تبدل ياء في مثل : تبريء ، مصدر : برأ ، كان الحذف للباء والتعويض أيضاً : تبرئة .

ثم إن الأسماء الأعلام كثيراً ما يكون بعدها الوصف ، بما يعين اسم الآباء والأجداد أو الأمهات والجذات . وإذا كان الاسم منوناً ، أي : في آخره نون ساكنة ، ثم وقع بعده لفظ « ابن » ، التقى ساكنان وتعذر النطق بهما صريحين . والمتكلّم هنا بين حالين ، أي : بين تحريك الساكن الأول بالكسر ، وهو ثقيل في اللفظ لزيادة مقطع في طرف الاسم ، وبين إزالته أصلاً من السبيل ، لوصول الصفة بالموصوف . وقد اختار الوجه الثاني لأنّه أيسر على اللسان وأقصد . ومن هذا قولنا : أنت محمد بن علي ، وقرأت شعر جميل ابن معمر ، ورحم الله سعد بن معاذ .

ولما صادف العربي ما يُشبه ذلك من التركيب ، مع قلته في الاستعمال ، أجري فيه مشرطه أيضاً ، بالتخلي عن الحرف الصامت المعقد لللفظ . وذلك أن يقع بعد نون التوكيد الساكنة حرف ساكن آخر ، كقولك : لا تُغضِّبَ الوالدين . فالحذف للنون عملية تخفيف ، كما جاء في قول الشاعر (٢٦) :

لا تُهينَ الفقيرَ ، عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ ، يَوْمًا ، وَالدَّهُرُ قَدْ رَفَعَهُ

وإذا تجرأ من التعريف والإضافة نحو : الأدلي والترقي والعوادي والدواهي ، والتداني والترامي ، والنادي والشاري والمُعتلي والمُهتدى والمُصافي والمُجاري المستدعي والمستلقي ، التقت الياء الساكنة بالتنوين فوجب التخفيف بحذفها ؛ لتكوين مقطع مُتوسِّط مغلق بدلاً من طويل مغلق في غير موقعه المعهود : أدل وتراق وعوادي ودواء ، وتدان وترام ، وناد وشار ومُعتلٍ ومهتدٍ ومُصافٍ ومُجاري ومستدعي ومستلقي .

ولست تبعد عن الحقيقة ، إذا نقلت هذا التفسير إلى السكون ، حين يدخل حيز بعض المضارع والأمر من الأفعال . فالمشهور في حالات الجزم أو البناء الشبيه به ، أن يُعبر عن القطع في الدلالة بحذف الحركات : لم يفهم ، ولا تتجاهل ، واجتهد . وهو تخفيف بغير اللفظ ، للدلالة على الجزم في المراد . وإذا نقلت هذه الحالات إلى ناقص الأفعال تعدد التعبير عن ذلك ، لأن حرف المد ساكن لا يمكن أن يلحق به سكون . وإذا ذاك يُحذف المد مع سكونه لأمن اللبس ، وللدلالة على المعنى النحوى : لا تنس ولم يقض ولما يحب ، واجر وادع وارق واستهد وارغو واستح .

وشبيه بالجزم ما يكون في الوقف ، إذ تُحذف الحركات للدلالة على قطع الكلام أداء : جبل ، صواب ، عامل ، مجاهد ، يتعلّم ، سأله ، لأنه من المستقل أن يلي الحركة سكون . وحينما يُوقف على الكلمات التي في آخرها إدغام ، مثل : ضِدَّ ومستقرٌ وعلى وعدٍ وضارٌ ومحتلٌ ، ودقٌ وأحبٌ

واستمرَّ ويجدُ ويستقلُّ ، يثقلُ التَّعبيرُ بالقطع الطويل العنقودي عن السكون مع المحرفين الآخرين المتماثلين ، فيلجاً العربيُّ غالباً إلى حذفِ الثاني منها ، لإزالةِ التَّقلُّل وتكوينِ مقطعٍ أيسَرْ : ضدُّ ، مستقرُّ ، عليُّ ، عدوُّ ، ضارُّ ، مختلفٌ ، دقٌّ ، أحبُّ ، استمرُّ ، يجدُّ ، يستقلُّ .

وعكسُ هذا أنْ يتواتي متحرّكاتُ ، يثقلُ تناوُلُها في الكلام صريحةً خالصةً ، كأنْ يتصلُ بالفعل الماضي ذي الحركاتِ الثلاث ضميرُ رفعٍ متصرّلاً ، ويصيراً معَا كالكلمة الواحدة ، فيما هو كثيرُ التَّردد بالكلام . ولذلك تُحذفُ الحركةُ الثالثةُ تخفيفاً على اللسان : أخذتُ وحضرتُ وعلمتُ وصدقتُما ونجحنا وفهمتم وشربنا . وبذا يتحقق نزعُ مقطعٍ وقصدٍ معنويٍّ أيضاً ، أي: نبرُ المقطعَ المتوسطَ الجديدَ ، دلالةً على أنَّ الضميرَ المتصلُ هو عمدةٌ لا فضلة .

وكثيراً ما يُستقبلُ العربيُّ الحركتين المتماثلتين المتواتيتين ، لأنَّ كلاً منها ثقيلةٌ على حدة ، كالضميرتين والكسرتين في موقعين متجاورين ، من الكلمة الواحدةِ . فالمفرداتُ التي على مثالِ : أذنٌ وعُنقُ ورُسُلٌ ، وخطُوطٌ وفِقيراتٌ ، وإيلٌ وإيدٌ ويزلٌ ، يكثرُ تسكينُ أو اسطلتها بحذفِ الضميمةِ أو الكسرة ، كما جاء عن بنى نعيمٍ وأخرين^(٢٧) . وقد هيأ لها هذا الرخيم توضُّع النبر في المقطعِ المتقدمِ على ذي الحذف ، ليتلقَّفَ الحركة المتأزمَة ، وينذهبَ بقطعٍ كاملٍ .

بل ربما استقلوا الحركاتِ الثلاثَ وهي غيرُ متماثلة . إلا أنَّ تواتيها يقتضي جهداً عضلياً في موافقة الكلام ، ولا سيما الحركتان الأخيرتان لما قد يكونُ فيهما من التناقضِ . فكان أنْ حذفوا المتوسطةَ أحياناً بمساعدةِ النبر أيضاً ، لإزالةِ ما هو مُعرقلٌ مرغوب عنه . وهذا تراه في سُكون الأسماء: كتفٌ ونمَرٌ وقطنٌ وعَسْرٌ ، والأفعال: علمٌ وحسنٌ وقصدٌ ، ويُلدُ ويصفُ وتُنطلِقُ وترتقَّبُ ، وكلُّ منها مكسورٌ في الأصل أو مضموّم . ثم انتقل هذا التَّخفيفُ إلى ما يُشَبِّهُ الكلمة الواحدةَ من التركيبِ ، كقولهم: وهو ، فهـي ، لهـو ،

فليُنْضَبْ وليُسْخَطْ^(٢٨)

ولابد من الإشارة إلى أن الحذف للتخفيف يتوضع أحياناً ، فيما كثُر تداوله من الكلام ، لإزالة الأصوات التي قد تسبّب التّعثر أو العرقلة . على أنّ العربي قد حذف أحرفاً صامتةً أيضاً من بعض الأسماء ، وإن لم يكن فيها تسبّب لشيء من ذلك ، كإزالة الهمزة العسيرة النُّطق ، من : لفظ الحالة « الله » والناس ، وأسماء التفضيل : خيرٌ وشُرٌّ وحبٌّ ، والأفعال : جا وسا وشا ، وخُذْ وکُلْ ومرُوت ، حيث سقطت من الآخِيرات همزة الوصل أيضاً مع همزة الفعل . ولِتقلُّ أداء الهمزة بعد سُكون ، حذفت بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ، في نحو : يَرَى ومسَلَة ومرَّة ومَلَك .

وكذلك تجدر المفردات : أبٌ وأخٌ وحَمْ وَهَنْ ، ويدٌ وَدَمْ وَغَدْ ، وكُرْة وَبُثْة وَسِيَة وَنِيَة وَرِئَة وَمَائِة ، واسمٌ وابنٌ ، قد كثُر ترددُها في كلام العرب ، فسقط منها حرف العلة الصامت ، واواً أو ياء ، وعُوض منه في بعضها تاء في آخره ، أو همزة وصل في أوله . ذلك لأنَّ الأصل فيها : أبو وَيَدِي وَغَدُو وَمِيَّ وَبَنَو ، وهو مما يقتضي إعلالاً بالقلب في بعضه ، والأداء الثقيل على الأصل في بعض .

وأخيراً في عرض أنماط البتر ، نقف معك عند الترميم . وهو في اللغة يعني التسهيل والتلبيّن ، ثم صار مُصطلاحاً لحذف بعض الأحرف والحركات ، من الكلمة الراîحة الاستخدام للتخفيف ، وكثُر وتشعب في وسائل التعبير ، حتى تَعذر حصره .وها نحن أولاء ، نُورِد بعض صوره للدلالة على شيء من المقاصِد اللُّفظيَّة أو المعنىَّة لاختصار الأصوات .

فالنداء للقريب يُستحسن فيه الإيجاز ، ولا غرو أنَّ يُحذف من لفظ المنادى أو ما يتصل به ما لا يُخلِّ بالمراد : فاطم ، بثين ، مال ، صاح ، رب ، أب ، بَيِّ ، أم . فالإنشاء لما فيه من الطلب العاجل يقتضي الإيجاز والسرعة . ثم

جاز حذفُ ياء المتكلّم ، في غير ذلك ، إذا كان قبلها ما يدلُّ على ذلك :
أتقونِ ، ارْهَبُونِ ، اعْبُدُونِ ، أطْبِعُونِ . وما وردَ من مثلِ هذا بصيغة إخبارية ،
 فهو يتضمّنُ معنى الإنشاءِ كالإلزام والدُّعاءِ والتَّمْنَى .

ومن ثُمَّ وجَبَ حذفُ أَلْفِ « ما » الاستفهامية ، حين تكونُ مضافةً إلى
حرفِ جَرٌّ أو اسم ، إذ المتضادان كالكلمة الواحدة : لِمْ وعلامَ وإلامَ وحَتَّامَ
وعَمَّ ، وبُعْيَةَ مَ واصلاحَ مَ ؟ ولَمَّا نَقَلَ « على الماء ، وبنو العنبر ، وبنو
الحارث » ، في الأداء وتعذر فيه الإدغام ، حُذفت منه عدة أحرف وحركات :
علماءِ وبَلْعَنْبَرِ وبَلْحَارَثِ .

والتأطيل أو التحبّب للمصغّرِ يُناسبه التعبيرُ بما هو أَخْصَرُ ما يمكن . وعلى
هذا كان : زُهَير ودُرْيَد وخطَّيل وحُمَيْد وسُوَيْد ، تصعيرًا للأسماء : أَزَهر
وأَدَرَد وأَخْطَلَ وأَحْمَد وأَسْوَد . ثُمَّ رُخْمُ الاسم المضاف « عبد الرحمن » أو « عبد
الرحيم » ، فقيل : عَبُويَه . ورُخْمُ الجمع أيضًا ، فجاء نحو أَنْحَافَ وَأَنْصَارَ
وأَحْبَاشَ وَأَتْرَاكَ وَأَكْرَادَ وَأَقْبَاطَ وَأَشْرَافَ ، جمعًا مفردَه حَنْفِيَ وَنَصِيرَ
وَحَبْشِيَّ وَكَرْكِيَ وَقَبْطِيَ وَشَرِيفَ .

والجمع يُعبّرُ فيه بالكلمة الواحدة ، عن المفردات التي لا تُحصى . فإذا
اعتراض سببِه تعذر أو يُقلَلُ رُخْمُ اللُّفْظِ بإسقاطِ ما يُثيرُ الإشكال ، كالجملةِ:
عَنَّاكِبَ وَعَنَادِلَ وَطَيَالِسَ وَطَلَاسِمَ وَأَخَاطِبَ وَقَلَانِسَ وَفَرَازِدَ وَمَغَانِطَ وَأَبَاطِرَةَ
وَفَلَاسِفَةَ وَرَيَاتَ وَثُرَيَاتَ ، ومفرداتها : عَنْكِبُوتَ وَعَنْدَلِيبَ وَطَيَالِسَانَ وَطَلَسِمَ
وَأَخْطَبَانَ وَقَلَنْسُوَةَ وَفَرَزْدَقَ وَإِمْبَراطُورَ وَفِيلِسُوفَ وَرَيَا وَثُرِيَا . وكذلك شأنُ
التَّصْعِيرِ لهذه الكلمات ، يدخلُه تناقلُ بالياءاتِ والكسْر ، فَيُخَفَّفُ بالترخيمِ .

والنسبة بإضافة ياءين ، آخر الاسم المطول بالتركيب ، تزيد المفردات ثلاثة
على ثقلِها ، فكان الترخيمُ بحذفِ بعض ذلك للترخيم . فقولُك : تَأْبِطِي
وَفَتْحِي ، وَبِكَريٰ وَكُلُّوشِيٰ ، وَعَبَاسِيٰ وَزَبِيرِيٰ ، وَمَنَافِيٰ وَشَمَسِيٰ ، وَقَالِيٰ

وأفغاني وطبرى ، هو منسوب إلى : تابط شرّا ، وفتح الله ، وأبي بكر ، وأم كلثوم ، وابن عباس ، وابن الزبير ، عبد مَناف وعبد شمس ، وقالى قلا وأفغانستان وطبرستان .

ومن ترخيم المفرد أيضاً تشذيب ما يكثر تردد़ه ، بأقصى ما يمكن من الاختصار . فالمعلوم أن مصادر : أطاع وأغار وأعاد وأغار وأطاق وأجاب وأدار ، هي : إطاعة وإغارة وإعادة وإغارة وإطاعة وإجابة وإدارة . وذلك بعد عدة تصرُّفات ، كان فيها ألوان من التَّخفيف ، بالنقل والقلب والحذف والتَّعوُض . وكان العربي لم يعنِه كُلُّ ذلك فيها ، لأنها كثيراً ما تردد في كلامه اليومي السَّريع ، فلَجأ إلى تشذيب أبعد ، وحذف^(٢٩) منها الهمزات التي هي بنبرها أعنُّ الأصوات : طاعة وغارة وعادة وغارة وطاقة وجابة ودارة .

ثم تناول بعض الأفعال الكثيرة الاستعمال أيضاً ، بالتشذيب ترخيماً وتيسيراً للفظ ، فجاء عنه في العبارات : لم يكن ، ولم أُبالي ، ولا أدرى ، ولا يأْلُ ، حذف النُّون من الأولى ، وحذف الألْف والكسرة من الثانية ، وحذف الياء من الثالثة ، وحذف الواو من الرابعة ، إذ قال : لم يكُ ، ولم أُبلي ، ولا أدر ، ولا يأْلُ .

فكأنَّ النَّبر هنَا ساهم في تلك التَّشذِيبات ، كما ذكرنا في الفصل الأول من الباب الأول ، لأنَّه توَضَّع في الياء والهمزة ، و « أَد » و « يَا » ، فتلقَّف المدّ وما أشبهه . ولذلك رُخِّم ضمير الغائب ، فحُذف منه المدّ واواً أو ياء ، حين يكون قبله ساكن ، أمثل : مِنْهُ وفِيهِ ورِضاُه وندِعوهُ ويهديه . فقد كان تلك الهاءات مدّ ، يظهر في الكلام بعد غير السواكن ، وقبل غير الوقف . ولكنَّ توَضَّع النَّبر ، في « مِنْ » و « فِي » و « صَنَا » و « عَوْ » و « دَيْ » ، هيأ اللَّفظ للبتر والترخيم .

٤ - الإضعاف

والمراد به توهين شدة الصوت وتخفيضها ، ليتيسّر للفظ أداهُ مع احتفاظ المعنى بدلاته . فكثيراً ما يكره حذف الصوت ، لما يحمله من دلالات لغوية أو صرفية أو إعرابية ، ويكون في تحقيقه شيء من التقل أو المُعْسُ ، فيتناوله اللسانُ العربي بالصقل والترقيق ، حفاظاً على حقوق الشكل والمضمون .

فأنت معي في أنَّ اللفظ الصريح ، لنظائر « همْ وجَدْ وَقُرْ وَعَلَامْ وزَهَادْ » ، وعَجَّالَ وَيُقطِّعُ وَنَظِيفُ » ، ثقيلٌ جدًا على اللسان والأذان ، إذا أُريد استخدامه في الكلام . وهنا يتبين بالعربي أنَّ يُسقط أحد المثلين ، وفيهما نزوع إلى الاندماج لهذا التماثل ، فيكون التوسيط بين التصريح والبتر ، بتوهين الحرف الأول ووصله بالثاني ، ليكونا كالحرف الواحد المديد . وذلك بإزالة اللحظة الزمنية ، التي يتطلّبها تحقيق الحرف الساكن ، فيندمج فيما بعده مُتخلياً عن كثير من قيمته الصوتية : همْ وجَدْ وَقُرْ وَعَلَامْ وزَهَادْ ، وعَجَّالَ وَيُقطِّعُ وَنَظِيفُ .

وقد يكونُ بين المتماثلين حاجزٌ صوتي كالحركة ، فيجب إسقاط ذلك الحاجز ليتهيأ الاندماج . وهذا تَجَدُّ في مثيل : رَقَّ وَظَلَّ وَلَبَّ ، وَتَحَابَّ وَتَصَافَّ ، وَافَرَّ وَيَشَدَّ ، وَعَفَّ وَطَبَّ ، وَتَسَائِيْنِي وَتَأْمُروْنِي وَيَدْفَعُونِي وَتَلْقَيْنِي . وه هنا يتخلّل مُشرطُ الجراح بِلطفِ ، لنزع الصوت المانع من الوصل ، وتحقيق التوهي بالإدغام . وبذلك يزول مقطع قصير ، ليكون مع ما قبله مقطعاً أطول ، بسقوط الفتحة من الأول والرابع والخامس والسادس والحادي عشر والثاني عشر ، والكسرة من الثاني والسابع والثامن والتاسع والثالث عشر ، والضمة من الثالث .

وربما كان في إزالة الصوت الحاجز تثليل ، لأنَّ يُولَدُ التقاء ساكنين في وسط المفردات ، يتعدّر لفظه ، كما هي الحال في نظير : يَقِيلُ وَيَشَمُ وَيَيْثُ ،

ومَرْدٌ وَمَقِنَّةٌ وَأَخْفَٰ وَأَشَدُّ ، إِذْ كَانَ السَّابِقُ لِلْمُتَمَاثِلِينَ سَاكِنًا ، وَأَوْلُهُمَا ذَا حَرْكَةً مَانِعَةً مِنَ الاتِّصالِ . وَإِذْ ذَاكَ فَلَابِدَ أَنْ يَكُونَ تَدْخُلُ الْمِشْرَطِ أَكْثَرَ لَطَافَةً وَدَقَّةً ، لِيُسِّرَّ اِنْزِلَاقَ الْمُقْطَعِ الْمُتوسِّطِ قُدُّمًا وَالْحَرْكَةَ تَرَاجُّعًا ، بِنَقْلِهَا إِلَى السَّاكنِ المَذْكُورِ ، وَيَقِيمُ التَّوَاصُلُ وَالْانْدِمَاجَ بَيْنَ الْحَمِيمِيْنِ .

وَأَعْقَدُ مِنْ هَذَا كُلُّهُ أَنْ يَتَعَذَّرَ الْإِدْغَامُ بَعْدَ اِنْزِلَاقِ الْحَرْكَةِ الْمَذْكُورَةِ ، فَيَحْتَاجُ الْأَمْرُ إِلَى تَرْمِيمٍ بِزِيَادَةِ صَوْتٍ يُفْحَمُ فِي ثَانِي الْمُتَمَاثِلِينِ ، لِلْمَسَاعِدَةِ عَلَى ذَلِكَ ، كَمَا فِي نَحْوِ أَقْلٍ وَاسْتَعْدِدٍ وَاطْمَئْنَةً ، وَلَا تَرَدُّ ، وَلَمْ يَشِدُّ ، وَلَمَّا يَوْدُ . فَقَدْ أَوْقَعَتِ الْحَاجَةَ إِلَى الإِضْعَافِ فِي مَأْزِقِ صَوْتِيْ قَاهِرٍ ، يَمْنَعُ تَوَاصُلَ الْحَمِيمِيْنِ ، وَيُضِيِّفُ إِلَى التَّقْلُلِ الْأَصْلِيِّ تَقْلِيلًا يَتَعَذَّرُ بِهِ الْلَّفْظُ ، لِسُكُونِ الْأَوَّلِ بِالْانْزِيَاحِ ، وَسُكُونِ الثَّانِي بِالْجَزْمِ أَوِ الْبَنَاءِ . وَعَلَى هَذَا فَلَا مُفَرَّأَ مِنْ تَحْرُكِ الثَّانِي بِمَا يُسِّرُّ التَّخْفِيفَ الْمَشْوَدَ . وَهُوَ يَحْتَمِلُ حَرْكَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ ، بِحَسَبِ مَا اِنْزَلَقَ مِنَ الْأَصْوَاتِ ، وَإِنْ كَانَ الْفَتْحُ هُوَ الْأَشْهَرُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ .

وَأَشَدُّ مِنْ هَذَا تَعْقِيدًا وَجَرَاحَةً تَجْمِيلِيَّةً أَنَّهُ قَدْ يَتَوَلَّ ، مِنْ اِنْزِلَاقِ الْحَرْكَةِ الْمَانِعِ لِلْإِدْغَامِ ، مَا يُوجِبُ الْحَذْفَ مَعَ الزِّيَادَةِ . فَمِثْلُ قَوْلِكَ آمِرًا : بَرَّ وَجِدَ وَغُصَّ ، أَصْلُهُ : أَبْرُّ وَاجْدُ وَاغْصُّ . وَعِنْدَمَا تُرِيدُ إِزَالَةَ التَّقْلُلِ فِي تَكْرَارِ لَفْظِ الْمُضَعَّفِ ، وَإِقَامَةِ التَّوَاصُلِ بَيْنَ الْمُتَمَاثِلِينِ ، فَتَتَقَلَّ الْحَرْكَةُ مِنْ أَوْلُهُمَا إِلَى مَا قَبْلَهُ ، وَتَحْرُكُ الثَّانِي لِيَتَقَبَّلَ الْانْدِمَاجَ ، تَجْدُ نَفْسَكَ فِي مَطْلَعِ صَوْتِيْ غَيْرِ مُمْكِنٍ ، لَتَحْرُكِ ما بَعْدَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ ، وَإِذَا يَتَدْخُلُ الْمِشْرَطُ ثَانِيَّةً لِيَنْزَعَ هَذِهِ الْهَمْزَةَ ، وَيُزِيلُ التَّعَذُّرَ الْعَلاجيَّ فِي التَّصْوِيتِ بِشَكْلٍ أَظْهَرَ وَأَشَدَّ .

ثُمَّ إِنْكَ لَوَاجِدٌ ، فِي كُلِّ مَا مَضَى مِنَ الْإِدْغَامِ وَالتَّوَاصُلِ ، تَخْفِيضاً لِلْجُهْدِ الْلِّسَانِيِّ ، بِإِزَالَةِ الْمَرَاوِحةِ فِي حَيْزِ صَوْتِيْ وَاحِدٍ ، وَلُونَةِ الْإِضْعَافِ وَالتَّوَهِينِ لِأَوَّلِ الْمُتَمَاثِلِينِ . فَهُوَ لَا يَسْتَطِعُ الْانْدِمَاجَ إِلَّا بَعْدَ فَقَدِهِ ، لِعَضْ قِيمَتِهِ الصَّوْتِيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ . وَقَدْ كَانَ لِلنَّبْرِ الصَّرَّ فِي نَشَاطٍ ظَاهِرٍ فِي ذَلِكَ ، حِيثُ

ساهم في التسخين والنقل والمحذف والزيادة ، لتكوين مقاطع منبورة جديدة ، تسيطر على الساحة اللغوية .

غير أنّ ثمة أنماطاً من الاقتضاب للأصوات ، بعيدة عن حياض الإدغام ، يُمارسها العربي لتأمين الاقتصاد العلاجي . فمن ذلك ترقيق الحرف ، أي : إنحاف صوته وإنحاله (٣٠) . وغالباً ما يكون في الراء ، لأنها تفقد كثيراً من صداتها في الفم ، وتبدو ضعيفة نحيلة ، إذا كانت مكسورة ، مثل : رمال وبريد ومرح وشرب ، أو ساكنة أو مفتوحة ، لا يليها حرف استعلاء وقبلها كسر أو ياء ساكنة ، نحو : سرّب وفِرْدُوس وإرسال ومرْبَاع ، وسمير وخيّر ومستيّر ويستعيّر ، وبرّك ومستكثرة وجّيرة وميراث . وكذلك الحال حين تقع بعد كسرة وبينهما حرف ساكن ، مثل : سِحْر وحِبْر .

فالكسر والياء يقتضيان رفع رأس اللسان إلى الحنك الأعلى ، والراء تتطلب تردد اللسان في تلك المنطقة كالحرفين ، وفي ذلك عُسر ومشقة ، أُزيلت حدّتها بتقليل صوت الراء . ولهذا فإنه إذا وقع ، قبلها أو بعدها في بعض المواطن ، حرف استعلاء امتنع الترقيق ، لما يقتضيه هذا الحرف من غلظٍ وارتفاع للسان إلى الحنك أيضاً ، يُساهم في تحقيق لفظ الراء .

وأشهرُ من هذا وأوضح ما عُرف بإخفاء النون الساكنة ، وهو النطق بصوتها بين الإظهار والإدغام ، مع الغنة خالياً من التشديد (٣١) . وذلك بإسكات ذبذبات الوترتين ، لتصير النون المجهورة مهموسة . وذلك ما تكون فيه ضعيفة خفيفة ، قبل ١٥ حرفاً من حروف الفم . ومنها الكاف : منكسر ، والسيّن : إنسان ، والرّاي : أنزل ، والفاء : يُنفق ، والشّين : يَنْشأ ، والثاء : أنتم ، والدّال : عَنْدَم ، والثاء : مَتَّشَر ، والجيم : يَنْجُو .

فالنون مخرجها بين طرف اللسان ولثة الشّايا العليا ، ومجاورتها هذه تنحرف بها إلى جوانبِ مخارج تلك الحروف المذكورة ، فيتعذر على

المتكلّم تحقيق الصوت الكامل للنون ، ويُضطرُّ أن يُخرجها من الخشوم ، مع شيء من المد الصوتي بالغنة . وكلّما قرّب مخرج الحرف من مخرج النون هذه ، كان الإخفاء أكبر . ولو تكلّف متكتّلًّا أن يُخرجها من الفم ، مع هذه الحروف ، لاحتاج إلى جهدٍ وعُسرٍ^(٣٢) .

إمامـة الألف لدى غير الحجازيين ضربٌ من الإضعاف ، لأنـها توهـينـ لانفراج الفـمـ في التصـوـيـتـ ، وانحرافـ بـهـ ليـكـوـنـ بـيـنـ الـأـلـفـ وـالـيـاءـ . وإنـماـ يـقـعـ ذلكـ ، إـذـاـ كـانـ قـبـلـ الـأـلـفـ أـوـ بـعـدـهـ كـسـرـةـ أـوـ يـاءـ أـوـ إـمـامـةـ ، ليـصـبـرـ فيـ الـلـفـظـ تـنـاسـبـ بـيـنـ الـأـلـفـ وـمـاـ حـوـلـهـ^(٣٣) . وأـمـثلـهـاـ : كـيـتابـ وجـالـسـ وـبـيـانـ وـمـكـاـيدـ وـسـوـاعـدـ وـمـعـازـاـنـ وـجـلـلـاـهـ ، حيثـ تـلـفـظـ كـلـ الـأـلـفـاتـ مـمـالـةـ نـحـوـ الـيـاءـ ، فـيـ درـجـاتـ ثـلـاثـ ذـكـرـنـاهـاـ مـنـ قـبـلـ ، فـتـفـقـدـ قـلـيلـاـ مـنـ انـفـرـاجـهـاـ أـوـ كـثـيرـاـ ، حتىـ لـتـكـادـ تـصـيـرـ يـاءـ لـيـثـةـ^(٣٤) .

إنـماـ جـلـاتـ تـلـكـ القـبـائـلـ إـلـىـ إـمـامـةـ ، لأنـ الـاـنـتـقـالـ بـيـنـ تـلـكـ الـأـصـوـاتـ وـالـأـلـفـ فـيـ شـدـدـةـ ، كـمـنـ يـتـصـعـدـ فـيـ زـاوـيـةـ حـادـةـ ، مـنـ طـرـفـ أـحـدـ أـضـلاـعـهـ إـلـىـ الرـأـسـ ، ثـمـ يـهـبـطـ إـلـىـ طـرـفـ الـضـلـعـ الـآخـرـ ، كـلـ هـذـاـ بـخـطـوـتـيـنـ مـتـصـلـتـيـنـ . ولـتـخـفـيـفـ هـذـهـ المـشـقـةـ فـيـ إـخـرـاجـ الـكـلـامـ ، يـنـعـطـفـ تـصـوـيـتـ بـيـامـةـ بـيـنـ الـأـلـفـ وـالـيـاءـ ، فـيـصـبـرـ كـالـسـيـرـ فـيـ خـطـ مـنـحـنـ مـهـدـ لـطـيفـ ، بـدـلـاـ مـنـ التـقـلـبـ العنـيفـ . وـسـيـتـحـرـرـ الـأـدـاءـ مـنـ هـذـاـ الـانـعـطـافـ ، إـذـاـ كـانـ حـرـفـ اـسـتـعلاـءـ أـوـ رـاءـ مـفـتوـحةـ فـيـ مـوـقـعـ مـعـيـنـ مـنـ الـكـلـمـةـ ، لأنـ كـلـاـ مـنـهـاـ يـقـضـيـ رـدـ الـأـلـفـ إـلـىـ مـوـقـعـهـاـ الـأـصـلـيـ فـيـ الـاـرـتـفـاعـ وـالـانـفـتـاحـ .

وـشـيـبـهـ بـهـذـاـ مـاـ يـكـوـنـ مـنـ إـمـامـةـ الـفـتـحةـ إـلـىـ الـكـسـرـةـ ، قـبـلـ تـاءـ التـأـيـثـ فـيـ الـوـقـفـ عـلـىـ نـحـوـ : رـحـمـةـ وـجـمـلـةـ وـشـرـبـةـ وـبـلـدـةـ وـمـهـنـةـ وـنـبـيـةـ وـمـدـرـسـةـ وـاستـعـانـةـ وـتـرـبـيـةـ . فـالـهـاءـ فـيـ الـوـقـفـ يـتـقـلـ لـفـظـهـاـ بـالـسـكـونـ ، وـتـكـادـ تـشـبـهـ بـعـدـ الـفـتـحةـ بـالـأـلـفـ^(٣٥) . فـتـحـقـيقـ لـفـظـهـاـ إـذـاـ ذـاكـ يـقـضـيـ جـهـداـ عـلـاجـيـاـ ، يـهـوـنـ حـدـهـ

إضعاف الفتحة والجنوح بها نحو الكسرة . فإذا كانت الفتحة على راء ، أو حرف استعلاء أو عين أو حاء ، تعرّت الإملاء ووجب تحقيق الفتحة ، لما تتطلّب تلك الأحرف من الانفتاح والارتفاع .

وعندي أنَّ الوقف على حرفِ صامتٍ ، قبله ضمةُ أو كسرةُ ، جديرٌ باللحظة والدّرس ، لما يحمله من إضعافٍ في هذا المجال . فمثلاً : ندخلُ ، يعبدُ ، اخْرُجْ ، اكْتُبْ ، عَدْ ، دُمْ ، لَا تَقُلْ ، نصحتُه ، رأيُه ، مِنْهُمْ ، عَنْكُمْ ، نَحْلِسْ ، تَرْجُعْ ، أَكْمِلْ ، اسْتَقْبَلْ ، لَمْ يَسِرْ ، مَغْرِبْ ، مَوْلَدْ ، بَلْسَانِه ، لَبِيَتْه ، فِيهِمْ ، عَلَيْهِمْ ، إِذَا أَرْدَتْ أَنْ تَقْفِي عَلَيْهِ تَحْسِسَتْ ضَعْفَ الضمةِ والكسرةِ ، عن التحقق بدقة ووفاء ، إذ تفقدان الشدةُ والوضوح ، فتصير الضمةُ مشوبةً بالكسرة^(٣٦) ، والكسرةُ مشوبةً بالفتحة عكس الإملاء .

والحقُّ أنه مهما حاول المتكلّم أنْ يعطي كلاًّ منهما حقّها الصوتي صادف عُسراً علاجيًا ظاهراً . والسرُّ في ذلك أنَّ الضمةُ أو الكسرة ، حين يجاورُها الوقفُ بالسكون ، أي : قطع التصويت ، تصطدمُ به قبل أنْ تأخذ مداها الكامل ، فيتعذرُ عليها استيفاؤه ، وتميل إلى الانحراف والتوجّه بما يُناسب هذه الصدمة القاطعة . أمّا الفتحة ، في مثل هذه الواقع : يسمعُ ، اشَرَبْ ، مستعملٌ ، فإنها لا تتأثر بالوقف ، لأنّها توافق السكون بعدها ، وهي أخته كما يقول جمهور النحاة .

وقد عاصرنا خطباء وأئمّةً من العلماء ، كانوا يجهدون أنفسهم ، لتقريب هاتين الكسرة والضمة من التصويت الوافي . وذلك بتضييف لطيف للحرف الصامت المتّابس بالوقف ، أو مدّ لطيف أيضًا للحركة لتقرّبَ من الياء أو الواو . فبعضُهم يقرءون أمثلةً « ما أَعْبُدْ » و « غَبَدْتُمْ » و « دِينْكُمْ » و « أَنْفُسَهُمْ » و « عَلَيْهِمْ » و « الْآخِرْ » و « مِنْ مِثْلِهِ » و « بِحَمْدِكِ » ، بنبر قوي للقطع الأخير ، ويقادُ يكونُ فيه تضييفُ الحرف الموقوف عليه ، لترجُحَ الضمةُ والكسرةُ

قريتين من الصّحة والسلامة . وآخرون يُؤدُون لهذه الغاية مثل « ابن عباس » و « مررتُم » و « المساجِد » ، بمدة خفيفة قبل التنوين والميم والدال ، تساعد في إتمام الضيّمة والكسرة . وقد يُلحّون أحرف القلقة كسرة مَرُومة ثم همزة خففة .

وفي تلك النماذج من التّرقيق للرّاء ، والنّون والألف والحرّكات ، ضرب من الإضعاف والإنحال للصوت ، مع المحافظة على بعض شخصيّته في الأداء ، فإذا هو بينُ بين : ليس بالمتّحقق كاملاً ، ولا بالملقوود تماماً . وللهمزة صورة صوتية شبيهة بهذا التّوسيط ، تقدّم فيه جزءاً ظاهراً من حِدتها ، لتكون بينَ بين أيضاً ، أي : بين لفظها الأصلي ولفظ حرف آخر في الأداء .

فهي حين تقع بعد ألف ، أو تكون بعد متحرّك مضمومة أو مكسورة ، أو مفتوحة بعد فتح^(٣٧) ، فإنّ أهل الحجاز يخفّونها استحساناً ، فيؤدونها بينَ^(٣٨) . قولهم : لَاءَمْ وَتَفَاءَلْ وَتَسَاءَلْ وَتَسَاءَلْ وَتَسَاءَلْ وَتَسَاءَلْ وَمَاءَ وَبَدَاءَ ، تُلطف في الهمزة ، لتكون بين صوتها الأصلي وبين صوت الهاء^(٣٩) . ونحو : سُلَيْمَانْ وَيَشَّانْ وَيَكِيلْ وَيَلَائِمْ وَيُرَائِي وَيُبَادِئْ وَيَسْتَهْزِئْ وَعَائِدْ وَرَئِيسْ ، تصير فيه بين الهمزة والياء . ومثل : لَوْمَ وَأَوْمَ وَيَهَدِّأْ وَيَجْرُوْ وَيُفَاجِأْ وَسَوْلَ وَتَفَاؤلْ وَرُؤُوسْ ، تُلفظ فيه بين الهمزة والواو .

وقد يكون في الإضعاف جور على الصوت ، مع الحفاظ على طبيعته ، كالاختلاس والرّوم . أمّا الأول فيتوسّع في الوسط من التّركيب ، حيث يذهب المتكلّم بثلث الحركة^(٤٠) . وعلى هذا ما جاء عن بعض العرب ، من أنّهم يُسرعون اللفظ ، في مثل قولهم : يَضْرُبُهَا ، وَيَمْأُنِكَ ، يختلسون الضيّمة والكسرة اختلاساً^(٤١) .

وذلك غالباً ما يحصل حين يتّوالى حركتان أو أكثر ، وفي الأداء لونٌ من الثقل ، فيخفّفون بعض صوت الثانية ، لتسهيل النطق^(٤٢) . فقد رُوي عن

القراء عامة : « مَالِكَ لَا تَأْمُنُنَا » (٤٣) بإضعاف الضمة مع إظهار التونين . وكان أبو عمرو بن العلاء يختلس في نحو : « إِلَى بَارِئِكُمْ » و « يَأْمُرُكُمْ » و « أَنْ يُحِبِّيَ الْمَوْتَى » ، بإضعاف كسرة الهمزة وضمة الراء وفتحة الياء ، حتى تَوَهَّمَ بعضُ الرُّؤَاةُ أَنَّهُ كان يُسْكِنَ مثل هذا (٤٤) .

وأما الروم فهو أكثر إنهاكاً للحركة ، لأنَّه يُضعف صوتها حتى يذهب بمعظمها (٤٥) . فعندما يقف العربي على أمثل : دخل ، يسأل ، لا ترض ، ارم ، العالم ، للقدَم ، قد يجُدُّ حرجاً في التَّسْكِين للحرف الأخير ، لثلاً يغيب شيء من المراد ، فيروم ثلث الفتحة أو الضمة أو الكسرة ، تنبِيئاً على ذلك ، ويُسقط باقيَ صوتها .

وأبعدُ من هذا ، في الإضعاف والإنهاك ، ما يُعرف بالإشمام . وهو الذهاب بصوتِ الضمة كُلُّه ، مع الإشارة إليها بضم الشفتين (٤٦) . وبكثير ذلك في الوقف على نظائر : يساعدُ ، أتكلُّمُ ، يستقبلُ ، الغريبُ ، المشرقُ ، جبلُ ، جمادٌ . وقد يرد في وسط الكلام ، كالذِي روِيَ في قول الراجز (٤٧) :

مَتَّ أَنَامُ لَا يُورقُنِي الْكَرِي لَيْلًا ، وَلَا أَسْمَعُ أَجْرَاسَ الْمَطَرِ؟

بسكون القاف دون داع للجزم . فليست هناك حركة البتة ، ولو اعتدت القاف متحركة لصار الوزن من الكامل ، لا من الرَّاجز . قال سيبويه : « وقد سمعنا من العرب من يُشمِّه الرفع ، كأنه يقول : متَّ أَنَامُ غَيْرَ مُورَّقَ؟ »

وعندما تزول الضمة لأسباب علاجية ، بحلول ما يناسب السياق الصوتي ، ويتعذر الجمع بين الأمرين معاً ، يعزُّ على بعض العرب غيابُ الأصل ، فيعمد إلى الإشمام أيضاً ، ليحفظ له حضوره المعنوي . فقد جاء عن كثير من القراء : « مَالِكَ لَا تَأْمُنُنَا »؟ بإدغام نون الفعل في التي بعدها ، مع الإشمام للعيان بتصوير الضمة ، دلالة على حال الفعل قبل الإدغام (٤٨) .

وإذا صُنعت الفعل الأجوف الماضي للمجهول ، نظير : لام وصاد وخفاف ، قلت : ليم وصيده وخيف . وبعض العرب يُشمّ الحرف الأول منه ضمة ، دليلاً على أنه مضموم في الأصل . وذلك بأن يضم شفتيه بلا لفظ للضمة ، ثم ينطق بالفعل كما هو ^(٤٩) . وكذلك يفعل في مثل : اقتاد واختار ، حين يبنيه للمجهول ، فيُشمّ التاء من : اختيار واقتيد ، ضمة أيضاً ، للدلالة على الصوت المفقود ^(٥٠) . وإذا نقل حركة العين إلى الفاء في المجهول ، من نحو : رد وجر ودق ، أشِمَ الكسرة صورة الضم أيضًا . فقد روى سيبويه إشمام حاء « حل ضمة » في قول الفرزدق ^(٥١) :

وَمَا حَلَّ ، مِنْ جَهَلٍ ، حُبِّي حُلْمَاتِنَا وَلَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا ، يُعْنِفُ
وَالْمُضَارِعُ التَّاقِصُ ، نَحْوُ : يَدْعُو وَيُسَمُّو وَيَدْنُو ، إِذَا أَسْنَدَهُ إِلَى الْمُخَاطِبَةِ
قَلَتْ : تَدْعِينَ وَتَسْمِينَ وَتَدْنِينَ ، بِحَذْفِ الْوَاءِ وَقَلْبِ الْمَضْمَةِ كَسْرَةً لِتَصْبِحَ يَاءُ
الْمُخَاطِبَةِ . وَلِلْدَلَالَةِ عَلَى سُقُوطِ الْمَضْمَةِ ، وَحَلْوِ الْكَسْرَةِ مَحْلَهَا ، يُشَمَّ
الْحَرْفُ قَبْلَهَا بَعْضَ مَا سَقَطَ بِضَمِّ الشَّفَتَيْنِ . وَكَذَلِكَ يَكُونُ حَالُ فَعْلِ الْأَمْرِ :
ادِعِي وَاسْمِي وَادِنِي ^(٥٢)

وقد يصطمع العربي ما هو أبعد من هذا ، في الإضعاف والإنهاك ، ليصل إلى حد الإلغاء الكلبي للصوت والصورة معًا . ومن ذلك قول الراعي ^(٥٣) :

تَأْبِي قُضَايَا أَنْ تَعْرِفَ لَكُمْ نَسَبًا وَابْنَا نِزَارٍ ، فَأَنْتُمْ يَيْضَةُ الْبَلَدِ
إِذْ سَكَنَ الْفَعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُنْصَوِبُ « تَعْرِفُ » ، لِثِقَلِ تَوَالِي الْحَرْكَاتِ الْأَرْبِيعِ في
الْلَّفْظِ . وَكَذَلِكَ فَعْلُ الْرَّاجِزِ ^(٥٤) :

رُحْتِ ، وَفِي رِجْلِيْكِ مَا فِيهِمَا ، وَقَدْ بَدَا هَنْكِ ، مِنَ الْمِثَرِ
لأنه سَكَنَ الْفَاعِلُ الْمَرْفُوعُ ، تَشْبِهِ بِمَا أُورِدَنَاهُ قَبْلُ فِي الْحَذْفِ ، مِنْ تَسْكِينِ
أَمْثَالِ : عَصْدُ وَأَفْقُ وَفَخْذُ .

- النَّحْت

هو ضربٌ من الاشتراق يُسمى الكُبَارَ ، ويُراد به : صياغة كلمة من تركيب ، إسنادي أو إضافي أو عطفي أو وصفي ، بأحرفٍ مختارة من مفرداته ، للدلالة على معناه المركب ^(٥٥) . وعلى هذا يكون في الصياغة إسقاط أصوات كثيرة ، قد تفضل في عددها ما بقي من الأصل .
قول الشاعر ^(٥٦) :

أَقُولُ لَهَا ، وَدَمَعُ الْعَيْنِ جَارٌ : أَلَمْ تَحْزُنْكِ حَيْلَةُ الْمُنَادِي ؟

نَحَتَ فِي الْحَيْلَةِ مِن ^(٥٧) : « قال المؤذن : حيٌّ على الصلاة ، حيٌّ على الفلاح ». ثم اشتقَّ العَرَبُ من ذلك المصدر أفعالاً وأسماء ، تُناسب المعاني المصوَّدةَ . ومنها قول الآخر ^(٥٨) :

أَلَا رَبُّ طَيْفٍ ، مِنْكَ ، بَاتَ مَعَانِقِي إِلَى أَنْ دَعَا دَاعِيَ الصَّبَاحِ ، فَجَعَلَهَا
وَهَذَا ، كَمَا تَرَى ، نَحَتَ مِنَ التَّرْكِيبِ الَّذِي فِيهِ ثَلَاثَةُ إِسْنَادَاتٍ ، هِيَ
إِسْنَادَاتُ الْقَوْلِ وَالدَّعْوَةِ إِلَى الصَّلَاةِ وَالدَّعْوَةِ إِلَى الْفَلَاحِ ، لصِياغَةٍ مَا هُوَ
عَلَى وَزْنٍ : فَعَلَّةٌ ، أَوْ مَا يُلْحِقُ بِهِ . وَمِنْهُ قَوْلُ الْعَرَبِ ^(٥٩) : الْبَأْبَأْ وَالبَسْمَلَةُ
وَالجَعْفَدَةُ وَالْحَوْلَقَةُ وَالسَّبْحَلَةُ وَالْهَيْلَةُ ، عَلَى غَرَارِ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ قَبْلُ ، مِنْ
قَوْلِهِمْ : هَلَّ وَبَسْمَلَ . ثُمَّ وَلَدَ الْمُحَدِّثُونَ : الْخَسْبَلَةُ الْحَيْلَةُ وَالدَّمْعَزَةُ
وَالسَّمْعَلَةُ الطَّلْبَقَةُ وَالْفَذْلَكَةُ وَالْمَشْكَنَةُ .

فَالْبَأْبَأْ مثلاً منحوتاً من « قَوْلُ الْمَفْدِيِّ » : وَبِأَبِي أَنْتَ ! وَالجَعْفَدَةُ أَيْضًا مِنْ
« قَوْلُ الْمَفْدِيِّ » : جَعَلْتُ فِدَاكَ . وَالْحَوْلَقَةُ مِنْ « قَوْلُ الْعَاجِزِ » : لَا حَوْلَ وَلَا
قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ . وَالطَّلْبَقَةُ مِنْ « قَوْلُ الدَّاعِيِّ » : أَطَالَ اللَّهُ بَقَاءَكَ . وَالسَّبْحَلَةُ
مِنْ « قَوْلُ الْمُتَعْجِبِ » : سَبَحَانَ اللَّهَ ! وَالْحَيْلَةُ مِنْ « قَوْلُ الْمُسْتَعْجِلِ » : حَيَّهَلَا .
وَالسَّمْعَلَةُ مِنْ « قَوْلُ الْمَحِيَّيِّ » : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ . وَالْمَشْكَنَةُ مِنْ « قَوْلُكَ » : مَا شَاءَ

الله كان» ! وفي هذا نحت من استادين أو أكثر.

والنَّحْتُ من المركب الإضافي قول العرب : تَيْمَلْ وَعَبْدَرْ وَعَبْشَمْ وَعَبْقَسْ وَمَرْقَسْ ، من الأسماء الأعلام : تَيْمُ اللَّه ، وَعَبْدُ الدَّار ، وَعَبْدُ شَمْس ، وَعَبْدُ الْقَيْس ، وَامْرُؤُ الْقَيْس . والقصد من ذلك حَذْفُ ما تِيسَرَ من الأصوات تخفيفاً للنسبة إلى تلك الأسماء ، فقلالوا : تَيْمَلِي وَعَبْدَرِي وَعَبْقَسِي وَمَرْقَسِي . ومن الإضافي أيضاً : شَقَّحَطْبُ وَعَجَمْضَنْ وَأَيْشِنْ ؟ فالأول يعني : الكَبِشُ الذي له أربعة قرون . وهو منحوت من : شِقَّحَطْبُ . والثاني يراد به ضربُ من التمر . وهو منحوت مِنْ : عَجَمْ ضَاجِمْ ، أي : عجم الوادي المعروف بهذا الاسم . والثالث أصله : أَيْ شَيْءٌ ؟^(٢٠) ثم صاغوا من بعض الألفاظ المنحوتة مصادر ، واشتقو منها أفعالاً ، كقولهم : تَعْبِشَمَ الرَّجُل ، إذا تعلَّق بسببٍ من أسباب عبد شمس ، وتعَبْقَسَ : إذا تعلَّق بعد القيس .

أما النَّحْتُ العَطْفِي فمنه : قَلْفَعْ وَصِلَدِمْ وَضِبَاطْ وَصَهَصَلِقْ . وأصله : القلف والقفع ، والصلد والضباء ، والضبيط والضبر ، والصهل والصلق . وقد يكون هذا أيضاً في الوصفي أي : المناسب ، أمثال : شَفَعْتِي وَحَفَلْتِي وَأَنْقَمْيِي وَبَرْمَاتِي وَطَبَرْخَرِي . وهي منسوبة إلى : الشافعي والحنفي ، والحنفي والمعزلي ، والأنف والفم ، والبرّ والماء ، وطبرستان وخوارزم^(٢١) .

زيادة الأصوات

هذه سبيل للإقصاد اللغوی في صياغة المفرد ، تُعاكس كُلَّ ما ذكرناه من صور الاستخفاف والتيسير ، لأنها تعتمد إضافةً أصوات على الأصل ، لتأمين الجهد الأدنى لللفظ . وقد تعددت الأنماط التي تنسَلِكُ في هذا النَّظام ، وتُسَنَّ لنا أن نجعلها تحت العناوين الآتية :

١- الفصل

هو إقحام صوت أو أكثر ، بين المترافقين أو المتماثلين أو المتجلسين ،

لإزالة نقل الأداء اللفظي ، فيما هو كلمةٌ واحدةٌ أو كالكلمة . فمن التناقض أن يلي حرف المد همزة أو سكون . ذلك لأن المد - أعني الألف ، والواو والياء الساكنتين بعد حركة من جنسهما - هو حرفٌ ساكنٌ ، والهمزة حرفٌ انفجاريٌ متهوّعٌ ، والانتقال من الأول إلى الثاني فيه عسر ومشقة ، فيفصل بينهما بزيادة مد^(٦٢) ، مقداره زمن حركتين ، أي : مقدار طول المد الأصلي ، ليصير الأول كالحرفين المتصلين ، ويُتيسّر النطق بما هو عسيرة شاق . ومن هذا أمثل : ساعَ ونائمٌ وتفاؤلٌ ، وتُوعَدُ ويوئِسُ وهدوءُ ، وسيئتْ ويجثان وبريثون .

ومن ذلك أيضاً أن يقع بعد المد ساكن ، فيكون في الاتصال تناقض شبيه بالتقاء الساكنتين . ولذلك يفصل بين المتنافرين بزيادة مدًّا أيضاً ، مقداره زمنٌ أربع حركاتٍ ، أي : مقدار طول حرفٍ مدًّا أصليٌّ ، فيتيسّرُ الانتقال إلى الساكن بعد . ترى هذا في اجتماع مد وسكونٍ إدغام ، نظير : هامة وجادينَ وضالُونَ ، أو مد وسكونٍ وقف ، مثل : قلمانٌ ، فَرِحَينٌ ، فَطِيُونُ .

ومن هذا القبيل ، في التناقض ، أن تقع هاءُ الضمير بعد ميم جمع الذكور . فالأشهرُ في هذه الميم هو السُّكُون ، والانتقالُ من ذلك إلى الضمير المذكور يُتَقْلِّ على اللسان ، فيفصل بينهما العربي بحرفٍ مدًّا ، هو الواو ، ويقول : رأيتُمُوهُ وسألتمُوهُا وسمعتُمُوهُما ولقيتمُوهُم وأكرمتُمُوهُنَّ . فإذا هو يأتي بلغظ زائد قبل الضمير ، أعني أنه يُحرّكه بالضم ، وينبع ذلك بمدّ كالإشباع لذلك الضم ، ليتسنى له السياق باللفظ الأيسر .

وعندما ترد ألفُ الاثنين في التركيب ، يُتَنَظَّر أن تقع بعد الضمير ، شأن علامات الجمع في مثل : رأيتم وقولكم وعلّمتهن وكتابكن . غير أن حصول ذلك يعني وُرود الألف ، بعد حرفٍ متجرّك بالضم أو الكسر تبعًا لسياق الكلام . ولما كان هذا مُتعذرًا عليك لفظه ، مع الحفاظ على حركة

الضمير ، مهما بذلت من جهد ، وإذا تجاهله زالت تلك الحركة ، والتبس ضمير الاثنين بضمير الغائبة ، أقحم بين الحرفين ميم تفصل بين المتنافرين ، وتحفظ لكل منهما شخصيته دلالته ، وتحقق الاقتصاد الصوتي : أعطيتكما حاجتكما .

ولمثل هذا الحفاظ ، أقحم العربي نون الوقاية قبل ياء المتكلّم ، إذا كانت بعد الأفعال أو الضمائر أو بعض الأسماء والحرروف . فالإياء هذه هي حرف مدّ يتضمن أن يكون قبله حركة من جنسه . ولأن الفعل يائف لزوم الكسر ، وياء المدّ لا تقبل غير ذلك ، جعلت هذه النون بينهما ، تزيل التناقض والاستعصاء ، وتؤمن التصويت الحقيقي للطرفين ، والجهد الأدنى للأداء : زارني وأكرمني ويوافقني وصدقني . فقد استطاع العربي أن يقي آخر المفردات ما لا يحتمله . ويحتفظ للإياء بما ينسجم معها في السياق اللفظي .

ولتأمين التصويت أيضاً بين الضمائر وهذه الإياء حين تتصل بها ، توسيطت النون المذكورة ، تحمل عبء الكسر ، وقاية لما قبلها من ضمائر ، وتيسيراً لما بعدها بالتحقق ، وللمتكلّم بالأداء الاقتصادي . وكذلك حال الأسماء والحرروف ، التي تنفر من الكسر ، تُسعفها النون بالوقاية ، لتزيل النفور والاستعصاء ، وتمهّد للتصويت سهل الأداء : عرفتني وأعْتَنِي ورافقوني ، ولدّني وقدّني وترأَكَني ، وسمعتني وسررتُماني ، وليتني ومنّي وعنّي ، وأعجبتُموني وسامحتُموني . وفي المثالين الآخرين كان الفصل بحرفين مزيددين (٦٣) .

ثم إذا أبنت فعل الأمر أو المضارع إلى جماعة الإناث ، وألحقت بذلك نون التوكيد ، التقت في التركيب ثلاثة نونات ، يُقلل على اللسان تأديتها في معرض القراءة أو الكلام . وقد تقدّر حذف واحدة منها ، لأن الأولى ضمير ليس في اللفظ ما يدلّ عليه ، والثانية والثالثة يزيد ثقل التصويت بحذف

إحداهما لموالاة نونين ، ويُفقد بحذف الثانية أيضًا معنى التوكيد ، وهو خاصٌ بنون ساكنة أو مشددة . ولذا جأ العربي إلى إقحام ألفٍ بعد نون الإناث ، للفصل بينها وبين النون المشددة ، فقال : اكتُبْنَانْ واسْمَعْنَانْ واجْلِسْنَانْ ، ويرْتَحْلِنَانْ ويَسْتَعْمِلْنَانْ ويَتَخْرَفْنَانْ . وبذلك تيسّر اللفظ ، وصار أقرب منalaً وأطوع للسان ، إذ تحول المقطع القصير متوسطًا ممدودًا .

وكذلك يولد المتوسط الممدود من قصير ، حين تلتقي همزتان فيما يشبه اللفظ الواحد ، نحو : أَنْتَ ، وَإِذَا ، وَأَخْتَك ؟ إذ في تحقيق الهمزتين من مثل هذا تقلُّ ظاهرٌ ، لأن الواحدة منهما يكون معها تهوُّف انفجاري ، شيء بتتكلف التقىوُ (٦٤) . فتواتي ذلك النبر المستكره لدى كثير من العرب ، وجمهور الأمم الأخرى ، يُجهد المتكلّم والمخاطب معًا . ومن ثم كثيرًا ما يقحم بين الهمزتين ، إذا أريد تحقيقهما ، ألف زائدة توزع الثقلين ، وتُهيئ للفظ مرحلة هدوء قبل تناول ثانيهما : أَنْتَ ، وَإِذَا ، وَأَخْتَك ؟

وقد يكون الإقحام لحرفين ، كما رأينا في واو الإشباع ونون الوقاية معًا . ونظير هذا ما جاء عن أحد أعراب البداوة ، حين سُئل وهو في الحضر : أَتَخْرُجُ إِنْ أَخْصَبْتِ الْبَادِيَة ؟ فأجاب منكراً أن يكون رأيه على خلاف ذلك : أَأَنْتِ إِنْي ؟ (٦٥) يعني : أتقولون لي هذا القول ، وأنا معروف بحب الْبَادِيَة ؟ فهو يُنكر استفهمهم إياه (٦٦) .

وتحليل هذا الجواب أنه كان « أنا » ، مع لفظ الألف على الأصل بلغةبني قيم (٦٧) . ثم زيدت ألف الإنكار ، فتعذر بيان الألفين متاليتين . إذ ذاك فُصل بينهما باقحام « إن » ، فحرّكت النون بالكثير لالتقاء الساكدين ، وقُلبت الألف بعدها ياء لذلك ، وزيدت هاء السكت للبالغة في الإنكار ، فكان التَّصْرُّف في صوتيين معًا (٦٨) .

ورُوي أنَّ النبي - ﷺ - طلب من أحد الصحابة ، أنْ يزُوّج ابنته من آخر

اسمه جُلَيْبٌ ، فقال : حتى أشاورُ أمها . فلما ذكره لها قالت (٦٩) : - حلقاً ،
أَجْلَيْبٌ إِنِيهُ ؟ لَا لَعْمَرُ اللَّهُ ، لَا تُزُوْجُهَا . وعندما أراد الخروج سألت الفتاة :
من خطبني إليكم ؟ فأخبرتها أمها ، قالت : أتردون على رسول الله - ﷺ -
أمره ؟ ادفعوني إليه ؛ فإنه لم يضيئني . ثم تزوجها جُلَيْبٌ ، وكان له الشهادة
في إحدى الغزوات ، بعد أن قُتل سبعة من المشركين . فقال النبي (ﷺ) : « قُتل
سبعة وقتلوا ! هذا مِنِي وأنا مِنْهُ ، هذا مِنِي وأنا مِنْهُ ، هذا مِنِي وأنا مِنْهُ » .

٢- التخلص

نريد به التَّصْرُف في أحد الساكنين الْمُتَمَاسِئِين من الصيغة ، لإزالة تعدد
اللفظ أو ثقله . ويقع مثل ذلك في الحركات والحروف والمقطاع المتماثلة ، كما
ذكرنا في كثير من الموضع المتفرق . فالمشهور في العربية أنه لا يجوز التقاء
ساكنين ، في وصل الكلام ، إلا إذا كان الأول حرفاً مدّ ، والثاني مددعماً
فيما هو من نفس الكلمة (٧٠) . ذلك لأنَّ حركة الحرف تُخفَّفُ وطاته ، بجذبه
نحو صوتها (٧١) ، في حين أنَّ السكون يُثقله . فإذا اجتمع اثنان ، في غير
الشرط المذكور ، تضاعف الثقل ، وتعدُّ الانتقالُ من الحرف الأول إلى
الثاني . وقد ذكر الخليل أنَّ الحركات زوائد في المفردات ، يلحقُنَّ الحروف
للتمكن من وصل بعضها بعض (٧٢) .

ومن ثم ، فإنه إذا توالي في اللفظ الواحد ساكنان وجَب التَّصْرُفُ ،
لإزاحة الاستعصاء بتَدَخُّلِ صائتٍ ، مُهْمَمُهُ التيسير للأداء . فقد كان مثل :
حيثُ وجَيْرٌ وسوفٌ وليتٌ ومنذُ ، ساكن الآخر جموده وبُعده عن التَّمكُّن ،
فاضطرَّ العربيُّ إلى إلحاقي الحركة المناسبة له ، للتخلص من العقبات ، وجعل
الكلمة قريبة التناول والاستخدام في التعبير . فقد نُزعت العقدة الكاداء ،
بإزالة المقطع العنقودي ، وتوزيعه على مقطعين : متوسط وقصير .

وأنت ترى أنَّ هذا الإلحاقي كان للحرف الثاني ، وهو مزيل لحاجز التَّعسُّر ،

ومُحرّك لعجلة الأداء . وهو ما تراه أيضًا في الفعل المُضيق المجزوم ، أو المبني على السُّكون ، إذا حافظتَ فيه على الإدغام ، كما هي لغة بني تميم (٧٣) . فقولك : لَيْرَ وَلَمْ يَضِلَّ وَلَا تَعْقَ ، وَحاجَ وَأَحِبَّ وَاسْتَعْدَ وَهَلْمَ ، كان قد وقع في المثلان ساكين بعد عمليات تجميلية معروفة ، فاستعصى لفظهما بالإظهار أو الإدغام . ولذا ألحقتَ بالثاني حرقة الفتح ، فأمكن الإدغام وتذلللت عقباتُ التعذر . ويجوز أيضًا إلحاقي الكسر أو الضم ببعض ذلك (٧٤) .

وأقرب من هذا الميدان أنَّ أمثلًا : نَفَتَحُ وَيَخْتَفِفُ وَيَقْتَلَانَ وَيَخْصِمُونَ ، حين تريده الإدغام ، تُسْكِنُ النَّاء المفتوحة ، وتبُدلها طاء في الثاني ، وصاداً في الرابع ، فيلتقي ساكنان ويُحبس التصويب عند أولهما . وإذا ذاك يُحرّك بالكسر هذا المستعصي على الأداء ، فيزول التعذر ويتيسّر اللفظ : نَفَتَحُ وَيَخْتَفِفُ وَيَقْتَلَانَ وَيَخْصِمُونَ . وكذلك ما يُقال في نحو : يَهْدِي وَمُهَدِّرِينَ وَمُرْدِفِينَ . هذا هو الأكثر ، وثبتَت تصرفات صوتية أخرى ، عُرفت بين القبائل العربية ، منها أنَّ يشم الحرف الأول شيئاً من الفتح ، بدلاً من تحريكه بالكسر (٧٥) .

وعندما تؤدي أنت نظائر : شَمْعُ ، نَحْوُ ، دَلْوُ ، رَمْيُ ، نَهْيُ ، خَبْرُ ، ذِبْحُ ، عَقْلُ ، دُوَيْةٌ ، خُوَيْصَةٌ ، عَيْلُ ، خُدَيْبَ ، أَلَيْدَ ، تَجَدْ عُسْرًا ظاهراً في الأداء ، إذ يكون اللفظ للثاني كالابتداء بالساكن . حتى قيل : إنه غير ممكن ، ولا يستطيع أحد (٧٦) . ولذا ينحرف اللفظ بالسكون الأول من الكلمات ، انحرافاً خفيناً ، نحو الكسر أو الضم ، للتخلص من الثقل العارض . فما كان فيه حرف علة يتوجه إلى ما يناسبه : نَحْوُ ، رَمْيُ ، دُوَيْةٌ ، عَيْلُ ، أَلَيْدَ . وما خلا من ذلك الحرف يكون فيه ما يشبه الكسر : شَمْعُ ، خَبْرُ ، ذِبْحُ ، عَقْلُ (٧٧) .

ولما تعذر على العربي تحريكُ أول الساكين ، وهو حرف مد يرفض الحركة ، استبعده من اللفظ كما في : هَذَانِ وَهَذِينِ وَاللَّذَانِ وَاللَّذِينِ وَالذِينَ ، أو أبدله

في بعض الواقع حرفًا صامتاً ، وحمله ما يكون فيه التخلص من العسر ، مع أنه جائز وفصيح . وعلى هذا جعل المقطع الطويل المغلق قصيراً ومتوسطاً ، بأمثال : شابةً ومادةً ، وجانٌ وضالٌ ، وزأمٌ وشادٌ ، وايأضًّا واحمارًّا ، وقراءةً « لا يُسأَلُ عن ذَبِّه إِنْسٌ وَلَا جَانٌ »^(٧٨) ، قوله كثير^(٧٩) :

وللأرضِ ، أَمَا سُودُهَا فتَجَلَّتْ بِيَاضًا ، وَأَمَا بِيَضُّهَا فادَّهَمَتْ

وتجنبنا مثل هذا الهمز الذي ولدته بنو عكل وتميم ، أو ذلك الانحراف الذي يقتضيه التصويت الدقيق ، جاء عن العربي تصرف آخر ، من داخل المفردات أنفسها ، يحافظ للكلمة شخصيتها من دون إصحاب صوت غريب . وذلك حين يُوقف على أمثال : هنا بكرٌ ، أنت القلبُ ، أنجذَتُ الوعْدَ ، مرجباً بالهَدْيِ ، فيجب التقاء الساكين بحذف حركة الأخير ، مع التنوين إن وجد . وللتخلص من مثل هذا الالتقاء ، لم يحذف المتكلّم حركة الإعراب ، بل نقلها إلى الساكن الأول ،^(٨٠) فقال : بكرٌ ، القلبُ ، الوعْدُ ، بالهَدْيِ . وقد جاءت على هذا النحو عدة قراءات لبعض الآيات^(٨١) .

فإذا استعصى الحرفُ الأول على الحركة ، لأنَّه حرفٌ مدّ ، بتَرَه العربي للتلخلص من تuder اللَّفظ . ومن هذا القبيل نحو : عَصَنَا وَرَحَى وَمَنْفَى وَمَعْدَى وَمُنْحَنَى وَمُنْتَقَى وَمُسْتَوَى وَمُسْتَشْفَى وَمُصْطَفَى ، حيثُ أجريت عمليات تجميلية ، ليصلِّ اللَّفظ إلى ما هو عليه ، في وصل الكلام . ثم إذا أردتَ الوقف على آخره التقى التنوين ، وهو نونٌ ساكنٌ ، بسكون الوقف المعروف ، فوجب أيضًا حذفُ الألف لفظاً ، لإزالة عقدة الاستعصاء .

ولمثل هذا الإجراء ، تُحذَف الباء لفظاً ورسمياً من أمثال : سام وقاض ، ومنادٍ ومساوٍ ، ومتوانٍ ومتراهم ، وتتساقٍ وتداعٍ ، وجوار ومعانٍ ، وترافقٍ وعراقيٍ ، وأذلٍ وأحقٍ . فلما سكتت الباء ، لتنقل الصمَّ أو الكسر ، التقت بسكون التنوين مكونين مقطعاً طويلاً معلقاً أيضاً ، فسقطت من اللَّفظ ،

تفسح المجال للتصويت بقطع متوسط .

وإذا أردت جزم الأفعال من نظائر : يَعُودُ وَتَسِيرُ وَيَنَامُ وَيَعْافُ ، وَيُرِيدُ وَتَسْتَعِينُ وَنَخْتَارُ وَأَنْقَادُ ، تَشَكَّلُ المقطوعُ الطويل المغلق ، بحرف المد والحرف المجزوم . وه هنا يتناقلُ اللَّفْظُ في وصل الكلام ، فيجب حذفُ الأول ليسهل الأداء المقطعي ، ويتحقق أقلُ جهد علاجي : لم يَعُدْ ، ولا تَسِيرْ ، ولم يَنَمْ ، ولَمَ يَرِدْ ، ولم أَنْقَدْ . ونظير هذا آن تأمر ، من الجُود والبيع والنيل ، والإعادة والانسياق والاختيار والاستجابة ، فتقول : جُدْ وَبِعْ وَتَلْ ، وأَعِدْ وَانْسَقْ واخْرَ وَاسْتَجِبْ ، بحذف حرف المد أيضًا ، بخلاف ما تسمعه في اللهجات العامية ، من حفاظ على المد غالباً .

والحال قريبةٌ من هذه المليادين ، إذا التقى ساكنان فيما يُشبه الكلمة الواحدة . فنظير قولنا : لا تكذبْ ولا تقعْ ولا تتجاهلْ ، واجلسْ واكتبْ واستغفرْ ، إذا قصدنا أنْ نؤكّده بإحدى النونين ، كان التقاء ساكنين أيضًا ، وهو حرفان صامتان ، يتعدّر الانتقال بينهما إذ ذاك . وعليه نحرّك الأول بالفتح بناءً ، لينحلَّ المقطع العنقودي إلى اثنين مبسطين ، فتقول : لا تكذبَنْ ولا تقعَنْ ولا تتجاهلَنْ ، واجلسَنْ واكتبَنْ واستغفرَنْ . أما نحو : بالاعتماد وللاستعمال ، فانشطار ذلك المقطع يكون فيه ، بكسر أول الساكنين ، أي : اللام التي قبل همزة الوصل ، لالتقائهما بسكون العين أو السين .

والأفعال التي من مثيل : دعا ورمي ، وشوئي وهوئي ، ووقي ووعي ، واختفى وانتهى ، وانقلَى وإنجلَى ، ويرضى ويسعى ، ويدعُو ويسُمُّو ، هي ساكنة الطرف للتخفيف . فإذا وصلتها بما هو ساكن أيضًا ، كواو الجماعة أو تاء التائيث ، حذفت المد لشرط المقطع . الطويل المغلق بتخفيف آخر : دعوا ورمتْ ، وشووا وهوَتْ ، ويرضون ويسُمُّونْ .

وربما اجترأ العربي على الضمائر ، مثل هذه الانشطارات الجراحية ، فهو

يزيجها من طريق التصويت ، إذا اعترضت جريان اللفظ وأنقلت أداءه . وعلى هذا فإن خطابك للأثنى : احفظنَ ولتشرينَ ولا ترفعنَ ، وجماعة الذكور : اكتُبُنَ ولتذهبُنَ ولا تتجاهلُنَ ، حذف الضمير في كل منه . فالأصل مثلاً : احفظنَ واكتُبُنَ ، وضمير المخاطبة وضمير الذكور ساكنان ، التقى كل منها بالنون الساكنة فحذف ، والحركة قبله دليل عليه .

وأعقد من هذا نحو (٨٢) : لتبُلُونَ . فالأصل « تُبُلُّو » قلبت الواو ياء ، لتحركها متطرفة فوق الثالثة بعد فتح « تُبَلَّيُ » ، وقلبت الياء ألفاً لتحركها بعد فتح : تُبَلَّي . وبإسناده إلى جماعة الذكور مع نوني التركيد ، التقى ساكنان في مقطع طويل مغلق ، والتقى أيضاً ثلاثة نونات : « تُبَلَّا وَتُبَلَّنَ » . فكان أن حذفت نون الرفع لتوالي الأمثل : « تُبَلَّا وَتُبَلَّنَ » . وبذلك التقى ثلاثة سواكن : الألف والواو والنون - وهو مقطع مرفوض - فحذفت الألف لسكون ما بعدها : « تُبَلَّونَ » ، ثم حرَّكت الواو بالضم لالتقائهما بسكون النون ، وأدْغمت هذه النون في الثانية .

٣- التمكين

للعربية تميُّز في الابداء والوقف ، تحرص فيه أن يُبتدأ بمحرك (٨٣) ، ويُوقف على ساكن (٨٤) . فإذا اعترض هذا التميُّز مقطع مبتور يخالف صياغة المفردات أو التعبير الكلامي ، وتعذر الأداء على العربي ، فإنه يصطمع في موقع التعذر من الأصوات ما يُزيِّل التوتر أو الاستعصاء ، ويمكّنه من الممارسة السليمة . وذلك بإيقحام حرف في أول الكلمة أو آخرها ، لتأمين تحقق الأصوات في الابداء أو الوقف ، وتيسير الاقتصاد اللغوي . ثم إذا أدرج الكلام ، واستغنى التصويت عن هذه التكأة المُسْعِفة ، أُسقطها اللسان كان لم تكن .

فإن حذف حرف المضارعة من مثل : يكتبُ ، نرفعُ ، أجلبُ ، تفهمُ ،

نربدُ ، ينطلقُ ، تقدّرُ ، أستخرجُ ، يخوشنُ ، تطمئنُ ، أسلنقِي ، نفرقعُ ، لصياغة فعل الأمر ، وتصدرُ الحرف الساكن ، استعانت العربية بهمزة وصل ، تقدمَ هذا المقطع المببور ، وتحملُ الحركة المناسبة ، للتمكين من اللفظ : أكتبُ ، ارفعُ ، اجلبُ ، إفهمُ ، اربدُ ، إنطلقُ ، اقتدرُ ، أستخرجُ ، إخشوشُ ، إطمئنُ ، إسلنقِ ، إفرنقعوا .

وهكذا استقرت الواقع الناشزة ، ودخلت حير النظام المرعي ، ومسالك الأداء المقررة ، وتحققَ التخفيف عن العلاج الصوتي . فإذا كان أول فعل الأمر متحرّكاً نظير : شدُّ ، حبُّ ، بَرَّ ، وفك الإدغام بعودة أول المثلث إلى حركته ، وثانيهما إلى بنائه ، صار أول الكلمة ساكتاً أيضاً ، وهو مقطعٌ مببورٌ مرفوض الأداء . وبذلك تجلب له همزة وصل أيضاً ، ليكون أهلاً للعروبة : أشدُّ ، أحِبْ ، ابرَرَ^(٨٥) .

وهذا ما تراه في الأفعال الماضية ، من نظائر : انسحبَ ، امْحَى ، احترقَ ، اجلَّدَ ، استعملَ ، اقعنَسَ ، اغرَورَقَ ، استلقيَ ، اسلنَقَ ، اقلَنسَ ، اعرَورَى ، احمرَ ، اشهابَ ، ايضاضَ ، احرنجَمَ ، اشرَابَ . فالآخر التي تلي همزة الوصل ، في مثل هذه الأفعال ، ساكنة تستعصي على الشروع في الابتداء ، ف تكون الهمزة وسيلة ناجعة للتمكين منه دون عسر أو عناء . وكذلك الحال في الأسماء ، من نحو : اسم ، ابن ، امرؤ ، امرأة .

وحينما يراد إدغام تاء « تفعَّل » أو « تفاعَل » أو « تفعَّلَ » فيما بعدها ، تسکن استعداداً للإدغام ، فيُصبح اللفظُ عصياً على الابتداء بالبتر المقطعي . وهذا تدخل همزة الوصل ، للتمكين من جريان الصوت ، وتأمين الاقتصاد اللغوبي . ومن هذا تجد أمثلك : اتَّابَعَ ، اتَّاقَلَ ، ادارَأَ ، اذَاءَ ، اسَامَحَ ، اشَابَة ، اصَاعَدَ ، اضَامَنَ ، اطَامَعَ ، اظَاهَرَ ، اتَّرَبَ ، اللَّمَ ، ادَرَبَ ، اذَكَرَ ، اسَلَحَ ، اشَكَرَ ، اصَرَّفَ ، اضَلَّعَ ، اطلَبَ ، اظلَمَ ، اتَّبَلَ ، اثَلَبَ ، ادَّرَجَ ،

ازْحَلَقَ ، اسْرَبَلَ ، اشْعَشَ . وهو جارٍ في مصادرها وأفعال الأمر منها أيضًا . هذه نماذجٌ من تمكين اللفظ بالابتداء . أمّا التمكين من لفظ الوقف فغيره حين يتعرّضُ للتبيين ، لبعضِ أصوات البناء أو الإعراب . فإذا أردتَ أداء فعلِ الأمر وحده من مثل : وَجِيَ ، وَحَىَ ، وَدَىَ ، وَرَىَ ، وَسَىَ ، وَشَىَ ، وَصَىَ ، وَعَىَ ، وَقَىَ ، وَلَىَ ، وَمَىَ ، وَنَىَ ، وَهَىَ ، كان لديك مقطعٌ قصير مفتوح ، أي : حرف واحد هو عين الفعل ، لأنَّ الفاء تُحذفُ حملًا على المضارع ، واللام تُحذفُ بالبناء للأمر .

وإذا كان في هذا ما يُناسبُ لفظَ البدء فإنه يُحيّل الوقف التامَّ ، ولا بدَّ من صوتٍ مزدَدٍ يُمكّن المتكلّمَ منه ، فترتَّد هاء السكتُ ، تَحمل السُّكون وتُهونَ الأداء ، بتكونين مقطعٌ متوسِطٌ مُعلقٌ : جَهُ ، دَهُ ، رَهُ ، عَهُ ، لَهُ . ونظير ذلك صياغةُ الأمر من الرؤية ، ومن الإتيان بحذف الهمزة الأصلية ، والتمكينُ بالهاء : رَهُ ، تَهُ ، إِذْ قَرَرُ ، في مسالك اللفظ الفصيح ، أنه لا يمكن اللفظ بحرفٍ واحدٍ^(٨٦) . فلا بدَّ من صوتٍ يُبتدأ به متحرّكًا ، وأخرَ يوقفُ عليه ساكناً .

إنَّ خالق هذه الهاء بما هو على حرفٍ واحدٍ واجبٌ كما رأيت . ومثيله في الوجوب أنْ ترد « ما » الاستفهامية في الإضافة ، كان تقول : مثلُ مَهْ ؟ ومجيءَ مَهْ ؟^(٨٧) أما الذي هو على أكثر من ذلك فجائز فيه التمكين ، إن أريد بيان حركة آخره ، نحو قولك في ضمير المتكلم ، على لغة غير تيم : آنه^(٨٨) . فقد طلب من حاتم الطائي أنْ يقصد الناقة لإطعام الضيف ، فكان منه أنْ نحرّها . ولما أنكر عليه ذلك قال : هكذا فَزِدِي آنه^(٨٩) .

ويرد مثل هذا أيضًا مع بعض الضمائر ، كما جاء في القرآن الكريم : « هَاؤُمْ افْرَوْوا كَتَابِيْهِ . إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلِاقٌ حِسَابِيْهِ . . . يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتْ كِتابِيْهِ ، وَلَمْ أُدْرِ مَا حِسَابِيْهِ ؟ . . . مَا أَغْنَى عَنِي مَالِيْهِ ، هَلَّكَ عَنِي سُلْطَانِيْهِ »^(٩٠) ،

وقراءة : «لَعَلَّكُمْ تَتَفَكِّرُونَ»^(٩١) . و «الْمُقْبَنَةُ» . وكذلك قول ابن قيس الرقيات^(٩٢) :

يَلْمَنِنِي ، وَأَلْوَمُهْنَةُ
بَكَرَ الْعَوَادْلُ ، فِي الصَّبُوحِ ،
وَقُولُ رَجُلٍ مِنْ بَنِي أَسْدٍ^(٩٣) :

فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ ، بَدَا ، وَلَمَّا

وقد يلجأ العربي إلى أسلوب آخر في الوقف ، فيُضعف الحرف الأخير من الكلمات في الشروط المشهورة ، للدلالة على أنها غير ساكنة الآخر . ومن هذا أن يقول : قَمَرٌ ، عَامِلٌ ، مِزْخَرَفٌ ، مِرْتَفَعٌ ، مِنْتَلِقٌ ، مِسْتَرِحٌ ، مَحْدُودِبٌ ، الْمَرَضُ ، الْوَاعِظُ ، الْمُتَبَاهِ ، جَمِيعٌ ، صَرَخٌ ، سَكَنٌ ، انتَكَشَ ، تَدْحِرَجٌ ، يَسْبَحُ ، يَحْتَبِسُ ، يَنْكُمِشُ ، يَتوسَطُ ، يَسْتَوِرُ^(٩٤) . فقد انضم إلى الحرف الساكن آخر من لفظه ، وتكون مقطع طويل عنقودي ، بدلاً من المتوسط المغلق .

وروى عصمة بن عروة ، عن أبي بكر عن عاصم ، أنه قرأ الآية الكريمة^(٩٥) : «وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ» ، بتضييف راء «مستطر» في الوقف . وعلى ذلك روى قول هميأن بن قحافة^(٩٦) :

حَتَّى إِذَا الصَّبُوحُ ، بَدَا الْأَشْعَلُ لَاحَ كَسِيفٌ ، شَامِهُ الصَّبِيقُ

فلعلك ترى أن في زيادة هاء السكت والتضييف تقليلاً لللفظ ، ينافي أحياناً ما نحن فيه من الاقتصاد اللغوبي . ولكن التَّبَصُّرُ بالأداء الصوتي ، لغير ما كان على حرف واحد ، يُشعرُكَ أنَّ في الوقف على المتحرّك ضرباً من الفجاءة بالسُّكُونِ ؛ ذلك أنَّ جريان الصوتِ منطلقٌ بأداء الحرف الأخير متحرّكاً ، فإذا فاجأه السُّكُونُ المجردُ للوقف قطع عليه ذلك الانطلاق ، وجسده عن بلوغ مداده . وهنا تتدخل زيادة الهاء ، لتتحمّل السكون اللازم ، وتكون

وَسْطًا عَازِلًا، يَحُولُ بَيْنَ تَنَاقُصِ الْحَالَيْنِ . أَمَّا التَّضَعِيفُ فَإِنَّهُ يُضَيِّفُ إِلَى الطَّرَفِ حَرْفًا ، يُسَرِّ لِفَظَ السَاكِنِ بِمَدِ الصَّوْتِ .

وَرِبَّمَا كَانَتِ الْزِيَادَةُ فِي زَمْنِ صَوْتٍ مِنَ الْكَلْمَةِ ، دُونَ إِقْحَامِ لِلْغَرِيبِ فِي الصَّيْغَةِ . فَالْمَدُ الْوَاقِعُ قَبْلَ هَمْزَةٍ أَوْ إِدْغَامٍ ، فِي مَثَلٍ : سَاءَلَ سُؤْلَ بِرِيشَةٍ عَامَةً تُمُودَّ ، يَزِدَّادُ ضِعْفًا أَوْ ضِعْفَيْنِ ، لِتَسْيِيرِ الْاِنْتِقَالِ مِنْ فَتْحِ الْجَمْرِيِّ إِلَى إِغْلَاقِ الْمَرْمَارِ ، وَلِتَمْكِينِ الْمَدِّ مِنَ التَّحْقِيقِ . وَلَوْلَا ذَلِكَ التَّضَعِيفُ فِيهِ لَفَقَدَ صُورَتِهِ الصَّوْتِيَّةُ ، بِأَثْرِ الْأَصْوَاتِ الْقَاهِرَةِ بَعْدِهِ .

نقل الأصوات

لِلْعَرَبِيَّةِ أَسْلُوبٌ خَامِسٌ تَصْبِطُنَعَهُ لِتَسْيِيرِ الْأَدَاءِ ، وَإِزَالَةِ الْعَرَقِيلِ الْمُتَرْتِبَةِ عَنْ تَوْضُعِ الْأَصْوَاتِ ، فِي الصَّيْغَةِ الْمُخْتَارَةِ لِلْاِسْتِهْلاَكِ . فَهِيَ تَتَأْوِلُ أَصْوَاتَ نَقْطَةِ الْاسْتِعْصَاءِ وَالتَّعْرُفِ فِي الصَّيْغَةِ ، بِصُورَةِ مِنَ التَّحَوُّلِ وَالْتَّنَقُّلِ ، فَتَفَتَّحُ السَّبِيلُ لِلتَّصْوِيتِ الْاِقْتَصَادِيِّ ، بَعْدَ أَنْ كَانَتِ مُتَقْلَّةً بِالْمَتَارِيسِ وَالْعَقَبَاتِ . وَقَدْ تَعَدَّدَتِ الْأَنْمَاطُ هَذَا الْأَسْلُوبُ الْإِجْرَائِيُّ ، حَتَّى أَمْكَنَتِنَا أَنْ نَجْمِعَهَا ، فِي الْأَضْرُبِ الْقَادِمَةِ :

١- المُخَالَفَةُ

يُلْحَظُ بَيْنَ الْمُتَمَاثِلَاتِ أَوِ الْمُتَجَانِسَاتِ أَوِ الْمُتَقَارِبَاتِ نِزْعَةُ إِلَى التَّبَابِينِ ، بِغِيَابِ الْبَعْضِ أَوْ تَغْيِيرِ فِي طَبِيعَتِهِ الصَّوْتِيَّةِ . وَكَثِيرًا مَا تَوْضُعُ تِلْكَ الْأَصْوَاتَ ، فِي مُتَمَاسِينِ أَوْ مُتَجَاوِرِينِ ، فَتَعْتَرِضُ الْعَلاَجُ الصَّوْتِيِّ صُعُوبَاتٍ فِي التَّأْدِيَةِ الْكَلَامِيَّةِ الْعَادِيَّةِ ، وَيَقْضِي ذَلِكَ تَصْرِفَاتٍ تَجَمِيلِيَّةً ، تَنْزَعُ عَقْدَةَ التَّصْعِيبِ وَالْاِسْتِنْقَالِ . فَعِنْدَمَا تَصْوُغُ مِنَ النَّوْمِ وَالْقَوْلِ وَالنَّوْبِ مِبَالَغَةً ، عَلَى وَزْنِ «فَعُول» ، يَكُونُ لِدِيكَ : نَوْفُومُ وَقَوْوُولُ وَنَوْوُوبُ ، وَفِيهِ تَرَاكُمُ وَاوِينَ مَعَ ضَمَّةٍ ، وَهِيَ أَصْوَاتٌ مُتَجَانِسَةٌ فِيهَا نَبْرٌ شَدِيدٌ ، يَنْقُلُ أَدَاءُهَا مُتَوَالِيَّةً فِي لِفَظٍ وَاحِدٍ ، مَعَ مَا فِيهَا مِنْ مَرَاوِحةٍ جَهَازِ التَّصْوِيتِ فِي نِقَاطٍ مَحَدُودَةٍ . وَلَذِلِكَ جَازَ تَصْبِيرُ الْوَاوِ الصَّامِتَةَ هَمْزَةً ، تُزِيلُ الْمَرَاوِحةَ وَتُسْلِسُ الْقِيَادَةَ : نَوْفُومُ وَقَوْوُولُ وَنَوْوُوبُ .

ومن قبيل هذا ما جاء في المصادر ، من نحو الغور والهور : **غُورٌ وَهُورٌ** ، وفي الأفعال من الوكالة : **تُؤْكِلَ** . بل هو أحوج إلى التحويل ، لما في قوله من ضم يضخم التراكم . ولأن المراد من هذه المخالفة هو التيسير ، فإنه إذا كان قبل الواوين همزة نظير : **أُوْبُ وَأُوْدُ** ، امتنع التحويل لما سيكون عنه من ثقل أشد ، هو لفظ الهمزتين متوايلتين .

وربما استقل العربي ما هو أيسر من الواوين مع الضمة ، فعمد إلى التغيير المذكور . وذلك أن تكون في الواو ضمة لازمة ، على غرار : **أَدْوُرْ أَثُوبْ** ، **وَجُوهَةْ وَعُودَةْ** ، **وَقْتَ وَحْدَةْ** . فاللواو في هذه الألفاظ لا يمكن تسكيتها لأنها في أول الكلمة أو بعد سakan ، وتحويلها همزة يُزيل بعض الثقل ، ويفسح المجال لـ **لَخْفِيفِ الْعَلَاجِ الصَّوْتِيِّ** .

إذا كانت واوان في مطلع الكلمة ، كان تونث اسم التفضيل أول ، جاء اللفظ **وَوْلَى** « يتراكم المستقلات » ، فوجب التغيير لتقول : **أُولَى** . ونظيره جمع التكسير لهذه الكلمة ، والتصرير مثل : **وَارِد** ، **وَاحِد** ، إذ يقال : **أُولَى** ، **أُوْيَرَد** ، **أُوْيَحِدَ** . وقرب من ذلك جمع التكسير لأمثال : **وَاصِل** ، **وَالْبَهَّ** ، **وَاقِعَةَ** ، يجب أن يكون : **أَوَاصِل** ، **أَوَالْبَهَّ** ، **أَوَاقِعَةَ** . أما إذا كانت الواو الثانية حرف مدد زائدا ، كقولك : **وَوِعَدَ** ، **وَوِسِيَّ** ، **وَوَكَلَ** ، فالتحويل جائز لأن زيادة الحرف مهيئه لزواله أصلاً ، في بعض التصرفات ، أي : أن التراكم مؤقت ليس بذري استمرار .

واجتماع الألفين يعني تماش صوتين ساكنيين محال أداؤهما معاً ، لأن الثاني ليس بعد الفتح الذي يقتضيه ، وكأنه مبدأ به في اللفظ لوقوعه بعد سكون . ولذا يتدخل العلاج الصوتي لنزع فتيل التوتر والإحالة بالتصروف في الحرف الذي يستحب لفظه ، وهو الثاني ساكتاً بعد سakan ، إذ مهما مددت اللفظ فإنه يبقى حرقاً واحداً ، ولا يمكن الادعاء أنه صار حرفين (٩٧) .

وإنك لتلمس ذلك حين تجمع تكسيراً نظائر : بضاعة وسحابة ونسالة ، فتقول : بضائع وسحائب ونسائل ، مخالفة بين الألفين : ألف الجمع وألف المفرد ، يجعل الثانية همزة مكسورة ، وشطر المقطع المرفوض ، لتعييد السبيل الميسور .

إذا كان في تغيير الثاني إشكال ، لما يذهب معه من معنى الجمع ، أو إباس الصيغ بعضها ببعض ، والحمل على توهّم غير المراد ، توجه العربي إلى الأول بنقله إلى صورة صوتية مخالفة ، تنزع بؤرة التأزم والاستعصاء . وهذا يرد كثيراً في تكسير ما كان بعد فائه ألف زائدة ، نحو : قارب وكاهل ، عالم وتأبل ، وناعمة وحاضرة ، وجاموس وحانوت ، وناعورة ونافورة ، وخاتام وساباط .

فلما كانت هذه الألف تقع قبل ألف مُتهى الجموع في مقطع غريب عن العربية ، يستحيل أداؤه ، وجَب التصرف في هذا الموقف المتأزم . ولو تصرفت في الثانية كان عندك الفاظ ، ليست من متداول العربية : « قاترْب وعَاوِلْ » مثلاً . يضاف إلى ذلك أنها فقدت شعار الجمعية ، وكادت تدخل حيز المفردات . وما دام الأمر كذلك فلا بد من توجيه المخالفة إلى الأولى ، بجعلها واواً لنزع المستحيل : قوارب وعواالم ونَواعِم وجَوامِيس ونَواعِير وَخواتِيم .

واسم الفاعل من الجوف الثلاثية المجردة ، نحو : عادَ وصالَ وهامَ وسارَ ونامَ وحارَ ، تقع فيه الألف المنقلبة بعد ألف « فاعِل » (٩٨، ٩٩) ، فتحوّل همزة مكسورة أيضاً ، مثل ما ذكر في نظائر بضاعة ، فتقول : عائدٌ وهائمٌ وحائزٌ . وشبّيه بهذا ما وقعت فيه اللام من الناقص بعد ألف زائدة ، مثل : دُعاءَ ورِداءَ وأبْناءَ وإعفاءَ وانتقاءَ واصطفاءَ واسترِضاءَ واحليلاءَ . فاللام التي صارت ألفاً في الطرف جعلت همزة لتحمل حركات الإعراب . ويكون هذا أيضاً في اللكيف ، نحو : دُعاءَ وإعفاءَ وانتقاءَ واستيلاءَ ووشاءَ ، وإقواءَ ودُواءَ وأجنواءَ وانطِواءَ وارتواءَ واستغواةَ .

وألف التأنيث إذا وقعت بعد ألف زائدة ، كأن تؤنث^(١٠٠) : أحمر وأصفر وأحول وأحور ، وأبيض وأسود وأغيد وأهيف ، فتقول : حمراً وصفراءً وحولاً وحوراءً ، وبيضاءً وسوداءً وغيدةً وهيفاءً . فقد وقعت ألف التأنيث بعد ألف الزائدة ، كما وقعت النون في مثل : عطشان وسهران وحيران ، وتعذر إظهار لفظ الألفين في هذا المقطع الغريب ، فصرفت الثانية إلى صوتٍ يحمل الحركات ويُزيل الاستحالة ، وهو الهمزة التي هي أختُ الألف .

ومن قبيل المقاومة في مثل هذه الصوتيات ، أن يكون عكس ما ذكرنا حتى الآن ، أي : التوجّه بالهمزة حتى تصير حرف علة ، إذا ثقلت وسمّع أداؤها . فاجتمع لأمثال : آدم وآخر وأدر ، وأمْر وأصل وأنف ، على صيغة « أفعال » تراكم همزتان مفتوحتان وألف في أوائله : همزة الصيغة والهمزة التي هي فاء الكلمة ، فتكون في التقدير « آدِم وأمِر ». لكأنه تكددس خمسة أمثال ، لما بينها من صِلاتٍ حميمة ، هي التَّماثل والتَّقارب والامتزاج ، مع توالي مقطعين ، مبدأ كُلٌّ منها حرفٌ انفجاري متهدّع هو الهمز .

وهذا كما ترى مستقبل عصبي على اللفظ السريع ، فتجعل الهمزة الثانية منه واواً ، لتذليل الجهد العلاجي في الأداء : أوادِم وأواخِر وأوادرُ ، وأوامِرُ وأواصِلُ وأوانِفُ . ولو أردت أيضاً جمع أراجة ، على صيغة « أفاعِلة » لكان لديك مثل ذلك من الاحتشاد « آرِجة » ، فيكون تغيير الهمزة الثانية وسيلة للتسهيل والتحفيض : أواراجة .

وورد الهمزتين هنا قبل الألف ، قريبٌ منه في التكددس العصيب ورودُهما وبينهما الألف في لفظ جمعي مُنقل بالتركيب ، لما يقتضي ذلك من علاج صوتي عنيف . وذلك حين تجمع على « فعائل » مثل : دُؤابة وصُؤابة ، وشَامة وكَابة ، ورُؤاس وفُؤاد ، ورَؤوم ونَّور ، ومؤونة وضُؤولة ، وبَيسة وشَيْمة ، إذ يُبدل حرف المد بعد ألف متهى الجموع همزة ، وتحدق الهمزتان

بذلك الألف : نحو « ذاتب فائد ». فيتحتم إبدال الهمزة الأولى واواً : ذوائبُ وشَوَائِمُ وفَوَائِدُ ورَوَائِمُ وموائِنُ وبَوَائِسُ . ولما نقل هذا البدل في الجمع : بُراءُ ، حذفت الهمزة الأولى للتخفيف فقيل : بُراءُ .

أما إذا وردت الهمزتان بينهما ألفٌ في المفرد لا في متهى الجموع ، فقد جاز إبدال الثانية ياء ، كالذى ورد من : آيبُ وآيدُ وآيفُ وآيلُ وآيمُ وآينُ ، في أسماء الفاعلين : آئبُ آئدُ وآئفُ وآئلُ وآئمُ وآئنُ . فاجتمع بهذه الأصوات هنا رخص للعربي أن يتخلص من أحدها ، وهو المطلع المهموز للمقطع القصير توطئة للأداء الميسّر .

وعلى غرار هذا كانت العمليات الجراحية في بعض الحروف الصامتة أيضاً . فقولك : قَصَصْتُ وَكَمَّتُ ، وتَقْضَصْتُ وَغَطَطْتُ ، ترى في كُلّ منه تراكم ثلاثة أحرف متتماثلة . وقد سمع التصرُّفُ في الثالث من الأمثال ، يجعله صوت لين ، يُخالفُ ما قبله ويُهونُ الأداء ، ثلاياً يتماثل متهياً مقطعين متوضطين متواлиين : قَصَيْتُ وَكَمَيْتُ ، وَتَقْضَيْتُ وَتَمَطَّيْتُ (١٠١) .

وكذلك الحال إذا اجتمعت متقاربٍ مُستقلات كالجمع تكسيراً مثل : حُولُ ونُومُ وسيدُ وهَيْنُ وصَيْفُ ولَيْنُ ، إذْ تقع ألفٌ متهى الجموع بين واوين أو بين ياء وواو ، أو بين ياءين ، وفي هذا تطرُّف بلطف ثلاثة متقاربة مع ثقل التركيب الجماعي . وقد جاء عن أجدادنا المخالفة بإبدال الثالث همزة ، لتخفيف الأداء : حَوَائِلُ ونَوَائِمُ وسيَائِدُ وهَيَائِنُ وصَيَائِفُ ولَيَائِنُ . ولو أزاح المجتمعات عن الطرف حرف آخر لاستسهل الأداء ، دون تغيير نحو : عَوَاوِيرُ وطَوَاوِيسُ .

وإذا تذرَّر التصرُّفُ في الثالث بـأَلـأـعـرـبـيـ إلى غيره يُعالـجـهـ بالـمـخـالـفةـ ، لـفـتـحـ بـابـ الـيـسـرـ وـالتـخـفـيفـ . وـذـلـكـ فيـ مـثـلـ النـسـبـةـ إـلـىـ : الشـجـيـ والعـمـيـ وـالـثـانـيـ وـالـمـاضـيـ وـالـتـرـيـةـ وـالتـصـفـيـةـ ، حيثـ تـقـعـ يـاءـ النـسـبـ بـعـدـ الـيـاءـ التـيـ فـيـ الـطـرـفـ ،

وهي مكسورةً قبلها كسرٌ أيضًا : شجّي وعَمِي وثانيي وماضيي وتربيي وتصفيي . وهذا عسير لتوالي الكسرتين والياءات ، أي : ثلاثة مقاطع بأصوات متجلسة ، في أطراف الكلمات . فتُجب المخالفة ، بقلب الياء الأولى واواً ، والكسرة التي قبلها فتحة : شَجَّوْيِ وعَمَّوْيِ وثانيي وماضيي وتربيي وتصفيي . و قريب من هذا أن تُنسب إلى نظير : ملِك ونَمِر ونَمِدَة ، فتقول : مَلَكِي ونَمَرِي ونَمِدِي ، بفتح الحرف الثاني للمخالفة أيضًا .

وقد تكون هذه التصرفات مع أن المجتمع هو مثلان فحسب . فنحو قولنا : غَمَ وأَمْلَكْتُ وَيَأْتِمُنْ وأَمَا ، وإِجَاصْ وَإِجَارْ وَأَتْرِيجْ وَرُزْ وَمُحْ^(١٠٢) ، استقل العربي فيه توالي حرفين متماثلين ، فتُقلل أحدَهُما إلى صورة صوتية مُخالفة ، لتبسيير العلاج اللفظي ، فكان لدينا : غَامَ وأَمْلَيْتُ وَيَأْتِيَنْ وأَيْمَا ، وإنجاصْ وَإِنْجَارْ وَأَتْرِيجْ وَرُزْنْ وَمَاحْ .

وكذلك الحال في بعض مواقع الحركات . فالجمع في نظائر : خطوات وغُرفات ورحلات وفِقرات ، اجتماع في أوله مقطعان قصيران مفتوحان بمتماثلين ، فحسنت فيه المخالفة بجعل المتحرك الثاني ساكناً أو مفتوحاً ، لتأمين الاقتصاد الصوتي : خطوات وخطوات ، غُرفات وغرفات ، رحلات ورحلات ، فِقرات وفِقرات .

وربما كان هذا التأمين فيما توالى فيه أصوات متماثلة أو متقاربة ، كجمع التكسير لأمثال^(١٠٣) : خطّيطة ورَزَيْثَة وَبَرَيْثَة وَهَنَيْثَة وَنَشَيْثَة ، يلتقي فيه همزتان نحو : خطائِي وَدَرائِي ، فتُقلل الكسرة فتحة والهمزة الثانية ألفاً للمخالفة بين المثلين « خطاءي ودرائي » . وبهذا يتطرف ألغان وبينهما همسة مفتوحة ، وهي أصوات متقاربة ، يُعسر لفظُها مع ثقل الجمعية ، فتصير الهمزة ياء لازالة بُورة التوتر اللفظي : خطايا ورَزَايا وَبَرَايا وَهَنَايا وَنَشَايا . فالهمزتان تجاورتا في الجمع هنا وفيما مضى من المخالفات ، فوجب

التصرف في إحداها لتخفيض علاج صيغة الجمع ونقل اللُّفظ . أما إذا وردتا في غير ذلك ، كالمضارع المسند إلى المتكلِّم ، من الأَبْ والأَثْ والأَجْ والأَحْ والأَدْ والأَرْ والأَزْ والأَسْ والأَشْ والأَصْ والأَطْ والأَفْ والأَكْ والأَلْ والأَمْ والأَنْ ، فإنَّه يجوز تخييفُ الهمزتين ، والمخالفةُ بين مطلعِي المقطعين الانفجاريَّين ، بإبدال الثاني حرفاً يُناسبُ حركته بُغية التَّخفيض . وذلك نحو : أَبْ وَأَيْبُ ، أَوْجُ وَأَوْجُ ، أَنْدُ وَأَيْدُ ، أَوْزُ وَأَوْزُ ، أَنْفُ وَأَيْفُ ، أَوْلُ وَأَوْلُ ، أَئْنُ وَأَيْنُ^(١٠٤) .

وعلى غرار ذلك أن تصوغ مصارعَ المتكلِّم ، من التأليف والتاييد والتأنيب والتأدبة ، والمؤاساة والمؤاخذة والمؤاتاة . فإنك تقول فيه^(١٠٥) : أَوْلَفُ ، أَوْيَدُ ، أَوْنَبُ ، أَوْدَى ، أَسِي ، أَخِذُ ، أَتَي ، ويجوز إبدال مطالع المقاطعِ الثنائي واوات ، للمخالفه بقصد التَّخفيض : أَوْلَفُ ، أَوْيَدُ ، أَوْنَبُ ، أَوْدَى ، أَوْسِي ، أَوْخِذُ ، أَوْتَي . وكذلك ما كانت الهمزةُ الأولى فيه مزيدةً ، لمعنى صرف في عارض من الأفعال .

فعندما تصوغ على وزن : أَفْعَلَهُ وَأَفْعَلَتُهُ ، من الأوب والأود والأول والأون ، والأيد والأيض والأيم والأبن ، وتحدف العين بعد نقل حركتها إلى الغاء ، تقول^(١٠٦) : أَكَبَهُ وَأَكَبَتُهُ ، أَذَدَهُ وَأَذَدَتُهُ ، أَلَّهُهُ وَأَلَّهُتُهُ ، أَأَنَّهُ وَأَنَّتُهُ ، أَآدَهُ وَأَدَتُهُ ، أَآضَهُ وَأَاضَتُهُ ، أَآمَهُ وَأَمَتُهُ ، أَآنَهُ وَأَآنَتُهُ . ويرخص لك أن تُزيل تماثيل مطلعِي المقطعين ، بجعل الثنائي منها واواً أيضاً ، فتقول : أواهُهُ وأوبَتُهُ ، أوادَهُ وأَوَدَتُهُ ، أوالَّهُهُ وأَوَلَتُهُ ، أوانَّهُهُ وأَوَنَتُهُ ، أوادَهُ وأَوَدَتُهُ ، أواضَهُهُ وأَوَضَتُهُ ، أوامَهُهُ وأَوَمَتُهُ ، أوانَّهُهُ وأَوَنَتُهُ .

وثمة مخالفات صوتية ، للفرق بين المعاني الصَّرَفِيَّة للصيغة الواحدة . فلما نقل على اللسان ضم الغاء مع الواو ، للنبر الثلاثي المتقارب في مطلعِي مقطعين مما هو كثير الاستعمال ، على وزن : فُعلَى ، صفاتِ جارية مجرى

الأسماء نحو « دُنْوَى وعُلْوَى » ، قُبِّلت الواوِياء : دُنْيَا وعُلْيَا . وللتمييز الصيغاتُ الخالصة عن ذلك ، وهي أقلُ استعمالاً ، بقيت على الواو بالمخالفة : حُلْوَى وغُزْرَوى . ثم عُكِست الآية فيما هو يائِي اللام مفتوح الفاء لخفتها ، فكانت مخالفة بين المعينين أيضاً ، إذ جعلت الأسماء بالواو : شَرْوَى وَتَقْوَى وَفَتْوَى ، ولَرَمَت الصيغات لفظَ الياء : خَزِيَا وَصَدِيَا^(١٠٧) .

وللتمييز أيضاً بين الهمزات الزائدة والهمزات الأصلية أو المتقلبة عن أصل ، كان في الثنائيه والجمع السالم خلاف^(١٠٨) . فالهمزة المزيدة للتأنيث أو للإلاعاق تصيرُ واوً ، فتقول : حَمَراوَانِ وصَحْراوَانِ ونَفْسَاوَانِ وحَوْصَلَاوَانِ وَخُنْفَسَاوَانِ وَبَيْغاوَانِ ، وَحَمَراوَاتُ وصَحْراوَاتُ وَنَفْسَاوَاتُ وَحَوْصَلَاوَاتُ وَخُنْفَسَاوَاتُ وَبَيْغاوَاتُ ، وَحِرَباوَانِ وَعِلَبَاوَانِ وَمُزَاوَانِ ، وَحِرَباوَاتُ وَعِلَبَاوَاتُ وَمُزَاوَاتُ . فإذا كان في المفرد واوً قبل الألف بقيت همزة التأنيث ، ثلاً يشقَّ اللفظُ بواوين بينهما ألفٌ : حَوَاءَانِ وَعَشْوَاءَانِ وَشَعْوَاءَانِ ، وَحَوَاءَاتُ وَعَشْوَاءَاتُ وَشَعْوَاءَاتُ .

هذا في حين أنَّ الهمزات الأخرى تثبتُ دائمًا ، فتقولُ في الثنائيه ما هي أصلية منه : هَنَاءَانِ وضِياءَانِ وابِتداءَانِ وإنْشاءَانِ وقُرَاءَانِ ، وفي جمعه : هَنَاءَاتُ وضِياءَاتُ وابِتداءَاتُ وإنْشاءَاتُ وقُرَاءَاتُ^(١٠٩) . وما كانت همزته متقلبة عن أصل فتشتيته الفصحى : رَجَاءَانِ ورُخَاءَانِ وِلْقاءَانِ وَانْحِنَاءَانِ وابِتلاءَانِ واستِدَعَاءَانِ ، وجمعه الأفصح يكون على ما يلي : رَجَاءَاتُ ورُخَاءَاتُ وِلْقاءَاتُ وَانْحِنَاءَاتُ وابِتداءَاتُ واستِدَعَاءَاتُ .

٤- الانزياح

تفصِّيد بالانزياح أن ينزلق الصوتُ بِمَكَانِه ، وينتقل إلى موقع مجاور له ، مساهماً في تخفيف صيغة اللفظ ، وتحقيق الاقتصاد العلاجي لِلسان . وهو كثيرُ الورود في معظم ضروب التصريف المعروفة . فمن الإعلال مثلاً تجد

نحو : خَفْتُ وَطَلَّتْ وَقُلْتِ وَبَعْتُ ، وَقُمْ وَغَبْ وَنَمْ وَنَلْ وَأَعِدْ وَأَهِنْ وَاسْتَقْمْ وَاسْتَمِلْ ، قد انزاحت فيه الضمةُ والكسرةُ والفتحةُ من العين إلى الفاء ، قبل الحذف بالقاء الساكين ، لتكون بما حولها مقاطع متوسطة .

ونظائر : أبَانَ وَأَقَامَ وَاسْتَعَانَ وَاسْتَفَادَ ، وَبَيْنَمْ وَيَقُولُ وَيَسِيرُ ، وَلِيمْ وَبَيْعَ وَاخْتِيرَ وَاقِيدَ ، وَيَعَادُ وَيُشَامُ وَيُخَالُ وَيُسْتَهَانُ وَيُسْتَلَانُ ، انزلقت فيه الحركات بمواضعها إلى ما قبل العين ، لتكون معه مقطعاً متواصلاً ممدوداً ، يُخفِّفُ اللفظَ . ومثيل ذلك الأسماء التي على غرار : مَرُوم وَمَعَاد وَمَقْام وَمُسْتَجَاد وَمُسْتَخَار وَإِجَارَة وَإِسَالَة وَاسْتِعَارَة وَاسْتِقَالَة . فقد انزاحت الحركات فيه أيضاً ، مساهمة في تكوين مقاطع مدية .

أضف إلى هذا ما تلاحظه ، من نَزَعَةٍ بين السُّكُون والحركة إلى تبادلِ موقعيهما ، في مثل هذه الانزيادات . وكذا قولنا : استَحَى يَسْتَحِي ، فيه انزياح للفتحة والكسرة إلى الحاء ، وانزياح السُّكُون إلى ما بعدها . ذلك أنَّ الأصل في الأول «استَحَى» ، قُلْبَتْ الياءُ الثانية أَلْفَا : استَحْيَا ، ثم كان تبادل الموقعين ، فقلبت الياءُ أيضاً أَلْفَا ، ثم حُذفت هذه الألْفُ للقاء الساكين . والأصل في الثاني «يَسْتَحِي» استَشَقَلت الضمةُ على الياء فسُكِّنت ، وأُلقيت حركة الياء الأولى على الساكن ، والسُّكُون على الياء ، ثم حُذفت هذه الياء أيضاً ، ليصير لدينا مقطع قصير بين اثنين متوضطين . وقريب مما مضى تَجِدُه في : **المُسْتَحَى والمُسْتَحِي** (١١٠) .

وفي عمليات الإدغام ، كثيراً ما يكون الانزياح للصوiyات ، تهيئة لتخفييف العلاج اللساني . فالأسماء من مثل : مُجَدْ وَمَعَدْ وَمَقْسَرْ وَمُطْمَانْ وَمَهْمَة وَمَكَرْ وَمِحَدَّة وَمَحِلْ وَمَزَلَّة وَمَصَحَّة وَمُسْتَقِلْ وَمُسْتَحَبْ وَتَحِيَة وَأَعَمْ وَمَدْقَ وَإِوزَة وَأَسْتَهْنَة وَأَئْمَة وَأَخْلَاء ، إنما تيسِير إجراء الإدغام فيها ، بانضواء المضاعف الأولى في كنف تاليه ، مع تبادل موقعي المقطعين : المَوْسِط وَالْقَصِير ، بعد

نقل الحركات من الأوائل إلى السواكن قبلها .

وكذلك شأنُ الأفعال ، من نحو : أَحَبَّ وَاسْتَبَدَّ وَاسْبَكَّ وَابِيَضَضَّ^(١) ، وَيُصْرُّ وَيَسْتَحِلُّ وَيَطْمَئِنُ وَيَسْوِدُّ ، وَصُبَّ وَأَقْلَّ وَاسْتَمِرَّ وَاسْرَبَّ ، كان الحرف المدغم متحركاً في كل لفظ منها ، ثم تخلّى عن حركته هذه التي نقلت إلى ما قبله ، ومن ثَمَّ تيسّر إدغامه في مثيله ، فتكونَ مقطعٌ متوسطٌ قبل الطرف ، وغابت معالم الحرف المدغم بالإدماج ، تحقيقاً لللاقتصاد الصوتي .

إذا استبعد ، في بعض الواقع لأسباب صوتية إدغام أحد المثلين في الآخر ، وحُذف الأول تخفيفاً ، فإنه تنزلق حركته بمكаниها ، لتأتّلّ فيما قبله ، مكونة مقاطعَ رشيقه . وذلك قولُ بعض العرب : ظَلِلتُ وَأَحَسَّتُ وَقَرِنَّ ، بدلاً من ظَلِلْتُ وَأَجَسَسْتُ وَاقْرِنَّ .

والتحفيف بحذف الهمزة المتحركة ، إذا كان قبلها ساكنٌ يحتَمِل التحرُّك ، اقتضى انزلاق حركتها بمكانيها ، لتصير للساكن المتقدم . فقولُك : المَسَالَةُ والمَرْأَةُ والمَلَائِكَةُ^(٢) والأحمر والإمام والوَلَى والمِرَآة ، وَتَوْمٌ وَجِيلٌ وَشَيْءٌ وضَوْءٌ ، وَيَسْأَلُ وَيَلْقُومُ وَيَنْتَمُ ، يَصْحُّ فيه أنْ تقول : الْمَسَلَةُ والمَرْأَةُ والمَلَكَةُ . وبذلك تخلص العربي من شدة الهمزة الانفجارية ، وهي بعد ساكنٍ تقتضي العُسر في التَّحقيق .

بل إنَّ الفعل «رأى» ، إذا تصرفَ فيه للمضارع والأمر ، أو صُفتَ منه على وزن : أَفْعَلَ ، وما تصرفَ منه مع المستقَات أيضًا ، وقعت فيه الهمزة ذلك الموضع الموجوب بالإضافة إلى همزة مزيدة أيضًا قبله^(٣) . ولذلك يلتَزِمُ أكثرُ العرب في حذفَ الهمزة الأصلية بعد إلقاءِ حركتها على الساكن المتقدم ، فيقولون : أَرَى وَيَرَى وَتَرَى ، وَرَأَى وَرَيَّ وَرَزَّى ، وأَرَيَّتُهُ وَأَرَيَنَا وَأَرَتُهُ ، وَتَرَيَّهُ وَنَرِيَّهُ ، وَأَرِهُ وَأَرِيَّهُ وَأَرِيَاهُ وَأَرِيَوهُ^(٤) وأَرِيَنَهُ ،

والمرى والمرى .

وما كان من الأفعال على وزن : فَعْلَ ، فقد جاء عن بعض العرب (١١٥) نقل حركة عينه إلى الفاء ، فقالوا : عُظْمَ وحُسْنَ وفُضْحَ وكُرْمَ وظُرْفَ وحُشْنَ ، فيما هو مشهور بالقول : عَظْمَ وحَسْنَ وفَضْحَ وَكَرْمَ وَظَرْفَ وحُشْنَ . وكذلك الحال فيما كان على : فَعِلَّ (١١٦) ، فقالوا : نِحْلَ وسَهْرَ ولِعْبَ وسِغْلَ وسِئْمَ وِيَخْلَ ، في : نِحْلَ وسَهْرَ ولِعْبَ وسِغْلَ وسِئْمَ وِيَخْلَ . وعلى غرار هذا ، فإن ما كان من الأسماء وزْنُه : فَعِلَّ ، تُنقل حركة عينه أيضاً : فِخْدُ وضِحْكُ ونِهْمُ . وكذلك ما هو مؤنث بالتاء نحو : بَخِلَةً وَكَلِمةً وَنِعْمَةً ، إذ يجوز نقل الكسرة فيه إلى ما قبلها (١١٧) .

وفي الوقف على أواخر المفردات المتحركة الطرف ، إذا كان غيرها أو ياء ، وقبله حرف ساكن يقبل الحركة ، فإن بعض العرب ينقل حركة الآخر إلى ما قبله ، فيقول : هذا دفع ، وذلك بُرْد ، واستعنت بِيَشْرَ ، واستفدت من بِكِيرَ ، وبِلَاتُ إلى عِلْمَ ، عِوَاضًا من القول : هذا دفع ، وذلك بُرْد ، واستعنت بِيَشْرَ ، واستفدت من بِكِيرَ ، وبِلَاتُ إلى عِلْمَ . وقد جاء مثل هذا في قراءة : «والعصير» ، و«بالصَّبِر» (١١٨) ، وأخر قول زياد الأعجم (١١٩) :

عَجِبْتُ ، وَالدَّهُ كَثِيرٌ عَجَبَةٌ مِنْ عَزِيزٍ ، سَيِّئَ ، لَمْ أَصْرِبْهُ
والملاحظ من هذا كله أن الانزياح يلزم التراجع ، إذ تستقل الحركات من مواقعها المختلفة ، إلى الحرف المتقدم من الكلمة . وفي ذلك ضرب من التيسير ، لأن انزلاق الحركات إلى ما يقرب من أول المفردات يُزيل شيئاً ، من ثقل الأطراف ، بتقويمه مقطعاً متوضطاً هناك . ومن ثم ندر العكس ، أي : الانزلاق المُقبل ، فظاهر في حالة واحدة ، هي حذفها أو المثال ، مما كان على « فعل » ، ليصير على « علة ». نحو : إِبَةٌ تِرَةٌ جِبَةٌ جَدَةٌ دِرَةٌ رِثَةٌ رِعَةٌ رِيَةٌ إِدَةٌ دِعَةٌ سِطَةٌ زِنَةٌ سِمَةٌ سِيَةٌ شِيَةٌ صِفَةٌ طِنَةٌ عِدَةٌ عِيَةٌ غِرَةٌ فِرَةٌ قِدَةٌ

قرة لِثة لِجَة لِدَة مِقْة هِبَة . وهو كثير في مكسور الفاء ، وقليل في مفتوحها : دَعَة جِهَة سَعَة ضَعَة طَأَة عَدَة قَحَة ، ونادر في مرفوعها : جِهَة صُلَّة . وكان ما جدّ من الثقل بهذا الإقبال مع صيرورة الاسم مثلاً لِبَقَائِه على حرفين متحركين ، تطلب إمداده بالتأءَّه تُؤَسَّس ما خسره ، وتُخَفَّف بعض أقاله^(١٢٠) . ونادرًا ما اجتمعت الواو والتأءَّه : وجِهَة وُجْنَة وُصْلَة وُرْقَة وِلَدَة ، أو غابتَا معاً : عِدَّة .

٣- القلب

رأينا فيما مضى ألوانًا من التحويلات الصوتية ، هدفُها تخفيفُ الجهد العلاجي ، وكانت محدودةً بالنقطة المستعصية ، تُجري فيها العمليات التججميلية ، دون أن تخرج عن دائِرِتها . ولكن قد تتعجز الوسائل المحدودة هذه عن إزالة الثقل ، وتذليل العثرات ، فيقتضي ذلك توسيع مجال التصرف ، ليتناول بنية الكلمة في موضعٍ مختلفٍ منها . وإذا ذاك تُنقل بعضُ المعوقلات إلى منطقة بعيدةٍ من التأزم ، لتصاغ في صورةٍ صوتيةٍ مخففة . وهذا ما يسمى بالقلب المكاني ، وهو واردٌ في نسبةٍ قليلةٍ من الكلام ، بعضُها واجب وبعضُها جائز بالتوسيع^(١٢١) .

فالجمع للبئر على « أفعال » يتوضع على « أبَار » ، وفيه همزتان متقاربان بينهما حرف ساكن . ولما كان في لفظ الهمزة الثانية بعد سكون شيءٍ من الثقل ، وهو مضاعف بوروده بعد همزةً أيضًا ، نُقلت تلك المستشقة من مركزِها المعوقل ، لتأخذ موقع الفاء الساكنة من الصيغة « أَبَار » . وهذا يعني أنها ستبدل النَّـأـ وجوياً ، لأنَّها بعد همزة مفتوحة . وبذلك تصير على لفظ : آبَار ، أهون مما كانت عليه قبل .

وكذلك قولُ العرب : آرام . وعلى هذا يردُّ ما في « أشياء » ، وهو أصلٌ الأقوال^(١٢٢) . ذلك أنَّ « شيء » جاء منه اسم الجمع على « فَعَلَاء » ، مثل

قصباء وطرفاء وحصباء ، فكان في اللفظ « شيئاً » بهمزتين بينهما ساكن هو الألف ، فنُقلت الأولى إلى ما قبل الشين ، وتحركت الياء لتمازج الألف . وإذا ذاك اتّخذت الكلمة أخفَّ ما يُمكِّنُ من التصويب .

والحال أعقدُ في جمع رأي ، لأنَّه بعد تحول الياء ألفاً ، وتحول الألف همزة ، تتحشِّدُ ثلَاثُ همزات حول ساكنين : آراء . وهنا يكونُ القلبُ المكاني أفضَّلَ ، ليصيرَ الجمع : آراء . ولو أردت جمع : بأو ، ثأي ، دأي ، شأو ، فأو ، لأي ، نأي ، وأي ، على غرار ذلك لكان لديك : آباء وأثاء وأداء وآشاء وآباء وآلاء وآئاء وآواء . وهو خير من : أباء وأثاء وأداء وأشاء وأفاء وألاء وأواء .

ثم عندما تَجمِع « دار » على « أَفْعُل » ، وتهمز الواو للزوم الضمُّ فيها : أَدُورُ ، تُصادف ما رأيناه من التقلُّل المضاعف بالساكن بين همزتين . وهذا يقتضي تقديم الثانية أيضًا وإبدالها ألفًا : آدُرُ . وحينما يُصاغ اسم الفاعل من المجيء على « الجائِي » ، تُقدَّم الهمزةُ على الياء للتخفيف ، كما هو مذهبُ الخليل^(١٢٢) : الجائي . ومن هذا القبيل تكسير جمع مسافة على « المساوي » ، إذ تُقدَّم الهمزة أيضًا ، فتتقلبُ الواوُياء : المساويي .

كُلُّ هذا كان في التقلُّل الناجم عن الهمزات . وقد يكونُ ذلك باحتشادِ أصواتٍ أخرى ، كالواوات والضممات ، التي هي متقاربة في التصويب . فالجمع لقوس على « فُعُول » يصل بنا في اللفظ إلى « قُوُوس » ، وفيه واوان أولاهما حرفٌ صامتٌ بين ضمَّتين والثانية حرفٌ مَدٌّ . ولتحفيض هذه النبرات المتواالية ، نُقلَّت الواوان إلى الطَّرفِ « قُسوُو » ، ثم كان ما ذكرنا قبلُ ، في نحو : دُلِيـ ، فصار اللفظُ إلى « قُسيـ » ، وقلبت الضمة كسرة : قِسيـ .

وال المصدر المبالغ فيه لل فعل : طغا يطغُو ، إذا كان على غرار : ملکوت ورحمة وجبروت ورهبوبت ، أخذ الشكل الصوتي « طَغَوْت »^(١٢٤) وهو

كما ترى من الثقل والعسر بالإضافة إلى ما فيه من المعنى المقوت . ولذلك قدمت الواو الأولى على العين ، فأنقلب ألفاً للممازجة بفتحة الطاء ، وإذا هو : طاغوت . ثم أطلق على الأصنام ، فصار اسم ذات لتوكيذ المبالغة . ومثل هذا قيل في حانوت ، أي : أنه في الأصل « حنوت » مصدر مبالغة للفعل : حنـا يـحـنـو ، وكان فيه أيضاً التصرف المذكور .

وكثيراً ما يحصل القلبُ المكاني ، في الفاظ ليس فيها توالى همزات أو واوات ، وإنما هي النزعـة إلى تبادل المواقع ، في غالب الأحيان ، بين أصوات متاجورة أو متباعدة . ومن ذلك مثلاً قول بعض العرب : حـوـباء^(١٢٥) وحاد وأيس وراء وناء وبالـي وـطـامـنـاـ وـاضـحـلـاـ وـأـيـنـقـ وـأـوـالـيـ وـأـيـامـيـ وـشـوـاعـ وـرـعـمـلـيـ وـمـاـ أـيـطـيـهـ ! في معنى : حـبـوـاءـ وـوـاحـدـ وـيـسـ وـرـأـيـ وـنـأـيـ وـبـاـوـلـ وـطـمـاـنـ وـاضـمـحـلـ وـأـنـوـقـ وـأـوـاـئـلـ وـأـيـاـمـ وـشـوـائـعـ وـلـعـمـرـيـ وـمـاـ أـطـيـهـ !

فحـوـباءـ تـبـادـلـتـ فـيـ الـبـاءـ وـالـواـوـ مـوـقـعـيـهـمـاـ ، فـصـارـ المـدـ بـعـدـ الـأـوـلـيـ ، وـالـسـكـونـ لـلـثـانـيـةـ وـهـوـ تـخـفـيفـ ظـاهـرـ . وـالـحـادـيـ قـدـمـتـ فـيـ الـحـاءـ إـلـىـ أـوـلـهـ قـبـلـ مـدـ ، وـجـعـلـتـ الـواـوـ فـيـ آـخـرـهـ يـاءـ ، فـزـالـ كـثـيرـ مـنـ ثـقـلـهـ . وـالـفـعـلـ « يـشـ » تـبـادـلـتـ فـيـ الـهـمـزـةـ وـالـيـاءـ مـوـقـعـيـهـمـاـ ، فـصـارـ مـعـ كـلـ مـنـهـمـاـ حـرـكـةـ أـقـرـبـ إـلـىـ لـفـظـهـ . وـالـفـعـلـانـ : رـاءـ وـنـاءـ ، صـارـاـ بـتـقـدـمـ الـلـامـ عـلـىـ الـعـيـنـ مـنـ الـأـفـعـالـ الـجـوـفـيـةـ ، الـتـيـ يـكـثـرـ فـيـهـاـ الـحـذـفـ بـالـتـصـرـيفـ .

وـالـفـعـلـ « بـالـيـ » صـارـتـ فـيـ الـواـوـ طـرـفـاـ خـفـيفـاـ بـاـنـقـلـابـهـ أـلـفـاـ . وـالـفـعـلـ « طـامـنـ » تـبـادـلـتـ فـيـ الـمـيمـ وـالـهـمـزـةـ مـوـقـعـيـهـمـاـ ، لـتـكـوـنـ الـثـانـيـةـ سـاـكـنـةـ ، يـتـيـسـرـ إـبـدـالـهـاـ أـلـفـاـ لـفـتـحـ مـاـ قـبـلـهـ : طـامـنـ . وـقـولـهـمـ « اـمـضـحـلـ » صـارـتـ فـيـ الـمـيمـ سـاـكـنـةـ ، فـيـ مـوـقـعـ الـضـاءـ الـتـيـ تـحـرـكـتـ بـالـفـتـحـ . وـلـاشـكـ أـنـ لـفـظـهـمـ أـيـسـرـ مـنـ لـفـظـ الـمـيمـ المـفـتوـحةـ بـعـدـ ضـاءـ سـاـكـنـةـ .

وـكـذـلـكـ حـالـ الجـمـوعـ المـذـكـورـةـ . أـمـاـ « أـيـنـقـ » فـقـدـ جـعـلـتـ الـواـوـ فـيـهـاـ قـبـلـ

النون ساكنة لتخفيض اللُّفظ ، وقُلْبَت ياء تخفيفاً على تخفيف ، بالتلخلص من الواو المضمومة قُرب الطرف ، وهي نبر مضعف . وأما : أولى وأيامى وشواع ، فقد تحررت من الهمزات اللازمـة فيما هو أصل لها ، وصار بدلاً منها في الطرف حروف مدرّشـة لـلـفـظ والأداء ، الألف في الأولى والثانية ، والياء في الثالثة ، وكلها عرضـة للـحـذـف بالإـعـالـال تـخـفـيفـاً أـيـضاً .

وأما « رـعـمـلـي » فهو تركـيب مؤـلـف من ثـلـاثـ كـلـمـاتـ ، هي لـامـ الـابـداـءـ وـعـمـرـ وـيـاءـ الـمـتـكـلـمـ . وفي القـلـبـ المـكـانـيـ تـبـادـلـتـ الـلامـ وـالـرـاءـ مـوـقـعـيـهـماـ ، فـصـارـ إـلـكـسـرـ لـلـأـولـىـ وـالـفـتـحـ لـلـثـانـيـةـ . وفي هـذـاـ ضـرـبـ مـنـ التـخـفـيفـ لـلـفـظـ مـعـقـدـ ، إـذـ إـلـكـسـرـ فـيـ الرـاءـ أـنـقـلـ مـنـهـ فـيـ الـلامـ ، كـمـاـ أـنـ تـصـدـرـ الرـاءـ مـفـتوـحةـ أـيـسـرـ مـنـ تـأـخـرـهـاـ مـكـسـورـةـ .

وكـذـلـكـ قولـهـمـ « ماـ أـيـطـبـهـ »ـ هوـ مـرـكـبـ . إـلـاـ أـنـهـ مـؤـلـفـ مـنـ جـمـلـةـ كـبـرـىـ ماـ :ـ مـبـدـأـ ،ـ وـأـطـيـبـ :ـ فـيـلـ أـضـمـرـ فـيـهـ الـفـاعـلـ ،ـ وـالـهـاءـ :ـ مـفـعـولـ بـهـ ،ـ وـالـجـمـلـةـ الـفـعـلـيـةـ خـبـرـ لـلـمـبـدـأـ .ـ وـفـيـ تـبـادـلـ الـطـاءـ وـالـيـاءـ مـوـقـعـيـهـماـ أـيـضاـ ،ـ صـارـ السـكـونـ لـلـيـاءـ وـالـفـتـحـ لـلـطـاءـ ،ـ فـزـالـ كـثـيرـ مـنـ عـسـرـ الـلـفـظـ ،ـ لـأـنـ الـيـاءـ أـصـبـحـ لـيـنةـ بـعـدـ أـنـ كـانـ حـرـفاـ صـامـتاـ ،ـ وـالـطـاءـ تـحـرـكـتـ بـالـفـتـحـ فـفـقـدـتـ تـشـافـلاـ مـلـحوـظـاـ .

* * *

تلك هي الأنماط الاقتصادية ، كما تبدلت لنا من خلال توجّهاتها ، وتوضعها تحت ظلال المفاهيم الصوتية المذكورة . وقد حاولنا فيها أن تشمل أكثر صور التبدلـاتـ الـصـرـفـيـةـ ،ـ لتـكـونـ النـتـائـجـ قـرـيبـةـ مـنـ وـاقـعـ عـرـوـبـةـ الـلـسـانـ ،ـ معـ الـعـلـمـ أـنـ ثـمـةـ الـوـاـنـاـ مـنـ التـصـرـفـاتـ ،ـ أـغـفـلـنـا ذـكـرـهاـ وـبـيـانـهاـ .ـ وـذـلـكـ لـتـعـلـمـ حـصـرـهـاـ بـدـخـولـهـاـ تـحـتـ مـاـ وـرـدـ ،ـ أوـ لـتـشـعـبـهـاـ وـضـيقـ أـفـقـهـاـ بـدـخـولـهـاـ حـيـزـ الـبـدـالـ الـلـغـويـ ،ـ الـذـيـ شـغـلـ بـهـ عـلـمـاءـ الـلـغـةـ ،ـ وـصـسـفـوـاـ لـهـ كـتـباـ خـاصـةـ بـهـ .

وقد كان ما عرضناه من تلك الأنماط ، يرسم خطوطاً واضحة للاقتصاد

الصوتي ، في بنية المفردات وأشباهها . وهو مثال حيٌّ لتوجُّه عروبة اللسان ، نحو تخفيفِ العلاج الصوتي على المتكلّم والقارئ والسامع والمفهوم . نعم قد تقف فيه على بعض مظاهر التثليل ، غيرَ أنَّ الغالبية العظمى منه يعمُّها الاستخفافُ ، بغياب الأصوات العنيفة والتجمُّعات العسيرة ، مع الصيغة الـ *إلى تَبْسيطِ* المقاطع ونقل النَّبَر إلى موقع تيسِّر الأداء . إنه تخفيفٌ ظاهريٌّ ، تشهد له خواذِجٌ متعددةٌ ، بقيت على حالها الأولى دون تشديب ، فكانت منتهية على ما ادعاه علماءُ الصرف^(١٢٦) ، من تحولاتٍ ميسِّرةً مهونَةً ، أي : دليلاً اعتباطياً واقعياً .

فهو لم يُترك بقصد التَّدليل على ذلك ، خلافاً لما أشار إليه ابن جنِي والعُكْبَري ، وتمسَّكَ به بعض المعاصرين^(١٢٧) ، وإنما لبث كالأثار المستحثاثات ، تُوضّح ما خفي من معالم التاريخ القديم ، وتؤيد النظريات المطروحة لتفسيره أو تدفعها عن مجالِ الصَّواب . فالآقوامُ الغابرةُ لم تصنَع تلك الآثار بقصد الدلالة على حالةٍ أو ظاهرة ، وإنما حبستها القرونُ والأحقابُ في مجال قاهر ، بعيدة عن الاستهلاك والتَّشذيب ، فلبيث على حالها البدائية حاملة تنبية الأنظار إلى الواقع المطويِّ .

فصور الإبدال الكثيرة ، مما أوردناه في أنماطه المختلفة ، سمع عن العرب خواذِجٌ غفيرةٌ تبيّن الأصل الذي كانت عليه . هذه لغةٌ بعضُ أهل الحجاز ، ورد فيها أنهم يقولون^(١٢٨) : مُوتَدٌ وموتَصِّلٌ وموتَجِهٌ ، بِيَاثِباتِ الواو التي تُبدل وتدغم لدى الآخرين : مُتَعَدٌ ومتَصِّلٌ ومتَجَهٌ . وسمع للحياني أيضاً مقوله : ضغطَ عليه واستَنْطَطَ ، أي : شدَّ عليه في غُرم أو نحوه^(١٢٩) . وحكى أبو علي الفارسي عن خلف الأحمر أنه يقال : التقطَتُ النَّوى واشتقطَتُه واستَنْطَطَه^(١٣٠) . وفي القولين كما ترى ، صحت تاءُ الافتعال بعد الصَّاد . والظاهر في الثاني أنَّ الصَّاد بدلٌ من اللام ، بعكس ما سمع من نحو : الطَّجَعَ ، وليس بدلًا من

الشَّيْنَ كَمَا زَعَمَ ابْنُ جَنِّيَ .

و جاء في الكلام أيضاً : واوُ ، زايُ ، باوُ ، ثايُ ، ثاوُ ، رايُ ، شاوُ ، نايُ ، فاوُ ، آيُ ، آيايٌ بدون همز ما بعد الألف غير الزائدة ، و آييٌ و طاييٌ^(١٣١) ، في النسبة إلى آية و طایة ، عوضاً من : آئيٌ و طائيٌ . و رووي أنه يقال : رجل دبایي^(١٣٢) و امرأة دبایة ، أيٌ : فيهما داءٌ . و قيل أيضاً : مرقة داوية ، و سماوٌ في جمع سماوة^(١٣٣) .

وروي أيضاً بالهمز مثل : أكلَ آسَى آتَى آزَى ، وأولَفُ أُونَبُ أُوجَلُ ، مع مصادره و مشتقاتها ، و نائد جمع نادى ، وأيامِ أيابِلِ عيَابِلِ ، والحواوي والضياؤن ، بباء أو واو بعد ألف منتهي الجموع . و نحو : قَوْوُلْ نَوْوُمْ أُثُوبُ ، أَدُورُ رُؤَسَاء لُؤَمَاء أُمَّةٍ ، و كأس بث سُوْلُ ، وإجاص قِنَاء ، وأرافَ أَنَارَ أَرَاحَ ، جاء على الأصل من دون إبدال أيضاً .

والإلال الذي وقفنا عنده مطولاً ، في صور متعددة من الأنماط الاقتصادية ، جاء عن العرب ، ما يمثل النماذج القديمة له قبل التحوير . و تستطيع أن تتلمس ذلك في أمثال : عَوَذْ خَوْلُ قَوَدْ حَوْكَةُ خَوَةُ ، و مَرِيدْ مَرِيمْ مَدِينْ مَصِيدَة مَصِيدَة مَلِينَة مَطْلِيَة مَسْوَفْ مَنْوَرْ مَأْوَزَة مَكْوَزَة مَجْوَعَة مَشْوَكَة مَرْوَحَة مَبْوَلَة مَثْوَيَة مَقْوَدَة مَعْوَنَة مَشْوَرَة مَأْيَمَة ، و مَخْوَلُ ، و عَوَاجَ بِالْمَكَانِ ، و شَوَّهَ هَوْسَ هَوَى أَيْسَ هَيْوَ ، و أَدُوا أَحْوَذَ أَجْوَدَ أَرْوَدَ أَحْوَاجَ بِالْمَكَانِ ، و شَوَّهَ هَوْسَ هَوَى أَيْسَ هَيْوَ ، و أَدُوا أَحْوَذَ أَجْوَدَ أَرْوَدَ أَحْوَاجَ أَخْوَصَ أَرْوَضَ أَعْوَلَ أَحْوَشُوا أَسْوَعَ أَيْوَمَ أَطْلَوْلَ أَغْوَمَ أَنْوَلَكَ أَحْوَلَ أَغْوَرَ أَفْوَقَ أَغْوَذَتَ أَحْوَاجَ أَغْوَصَ أَخْيَفَ أَخْيَلَ أَرْتِيفَ أَطْبَيَ أَحْيَجَ أَرْبَعَ أَفْيَقَ أَعْيَنَ أَعْيَلَ أَلَيْلَ ، و أَجْيَلَتْ أَغْيَلَتْ أَنْتَيَتْ أَغْيَمَتْ أَكْيَسَتْ ، و احْتَوَلَ استَيْفُوا ، و اسْتَأْوَرَ اسْتَهْوَنَ اسْتَتَوَقَ اسْتَحْوَذَ اسْتَجْوَبَ اسْتَصْوَبَ اسْتَغْوَرَ اسْتَرْوَحَ اسْتَقْيَلَ اسْتَيْسَتْ .

ذلك ما وقفنا عليه في المصادر اللغوية والنحوية ، وقد جاء بعضه مُعلاً

أيضاً ، والآخر لم يرد فيه إلا التَّصْحِيحُ . وفي وُرود الصُّورَتَيْنِ للبعض مبنية ظاهرةً ، على التَّطَوُّرِ المتوجَّهِ إلى التَّخْفِيفِ . ثم إنَّ المَعْرُوفَ أَنَّ الْكَلِمَاتِ الْمَذْكُورَةَ هُنَّا تَبَعُّهَا فِي التَّصْحِيحِ أَيْضًا ، مَصَادِرُهَا وَسَائِرُ التَّصْرِيفَاتِ وَالْمَشَقَّاتِ ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْهَا خَاصًا بِالضَّرُورَةِ الشَّعْرَيَّةِ ، وَلَمْ يَرِدْ فِي النَّثْرِ . وَمَا وُظِّفَ مِنْهُ فِي النَّثْرِ كَثِيرٌ كَثِيرٌ ، وَذَكَرَ أَبُو زِيدُ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ الْعَرَبِ يَلْفَظُ مِثْلَهُ قِيَاسًا مُطَرِّدًا ، وَذَهَبَ ابْنُ الْمَالِكِ إِلَى قِيَاسِهِ أَيْضًا فِيمَا لَيْسَ لَهُ فَعْلٌ مُجَرَّدٌ مُعَلٌ^(١٣٦) .

وَقَدْ جَاءَ فِي الشِّعْرِ بَعْضُ الصُّورِ ، مِنْ غَيْرِ مَا ذَكَرْنَا ، كَمَا تَرَى فِي هَذِهِ الْأَيَّاتِ^(١٣٧) :

فَهُنَّ خَبَّيَاتٌ ، لِإِحْدَى الشَّدَائِدِ
مَحَارِمَنَا ؟ لَا يَبْنُوا السَّدَمُ بِالدَّمِ
فَإِنْ عَمِيُّوا فَسَلْ بِهِمْ عَرِيفًا
فَقَدْ تَبَرَّنِي الْأَعْمَامُ ، وَارْبَشَ نِبَالَهُمْ
أَلَا تَسْتَحِي مِنَ الْمُلُوكُ ، وَتَسْقِي
وَأَنَا وَفَدُهُمْ ، فِي كُلِّ يَوْمٍ
بَلْ لَقِدْ وَرَدَ مِثْلُ ذَلِكَ عَلَى أَلْسِنَةِ الْقُرَاءِ لِلْأَيَّاتِ . فَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى^(١٣٨) :
« وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةً طَعَامُ مِسْكِينٍ » قَرَأَ الْجَمْلَةُ الْفَعْلَيَّةُ مِنْهَا حُمَيْدُ بْنُ قَيسٍ^(١٣٩) : « يُطِيقُونَهُ ». وَكَذَلِكَ مَا جَاءَ فِي قِرَاءَةِ أَبِي السَّمَّالِ شِيخِ أَبِي زِيدِ الْأَنْصَارِيِّ^(١٤٠) : « الَّذِينَ يَاكُلُونَ الرِّبَوْ » ، بِالْوَوْدِ دُونَ قَلْبٍ . وَرَوِيَ فِي الْحَدِيثِ الْشَّرِيفِ : « إِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ يَتَرَاءَيُونَ أَهْلَ الْغُرْفَ مِنْ فَوْقِهِمْ كَمَا يَتَرَاءَيُونَ الْكَوَكَبَ الدُّرِّيَّ »^(١٤١) .

وَقَدْ لَبِثَتْ لِغَةُ بَنِي عَقِيلَ تَحْمِلَ طَابِعَ الْأَصْلِ فِي : يَوْعِدُ يَوْغُرُ يَوْلَغُ يَوْحِلُ
يَوْهَلُ ، فَلَمْ تَحْذِفِ الْوَاوُ الْسَّاِكِنَةَ ، كَمَا جَاءَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ مَضَارِعٌ : يَئِسَّ
وَيَسِّرَ ، بِحَذْفِ الْيَاءِ وَإِثْبَاتِهَا : يَئِسُ وَيَسِّرُ ، وَيَيَّاسُ وَيَيَّسِرُ^(١٤٢) . وَكَذَلِكَ
تَصْحِيحُ الْأَفْعَالِ ، نَحْوُ : أَوْبَ عَوْرَ وَحَوْلَ وَصَوْرَ وَجِيدَ وَصَيْدَ وَهَيْفَ ،
وَأَعْوَرَهَا وَأَحْوَلَهَا وَأَسْوَدَتِ الْمَرْأَةَ وَأَيْضَنَ الرَّجُلَ وَأَعْيَرَ النَّصْلَ وَأَعْوَرَهَا ،

واعْوَرَ واحْوَلَ واصْوَرَ واجْيَدَ واصْبَدَ واهِيفَ ، واعْوَارَ واحْوَالَ واصْوَارَ واجْيَادَ واصْبَادَ واهِيفَ ، وباتِعَ وسَايِرَ وَمَا يَلَّ وقاوَلَ وحاوَرَ وساوَقَ ، وتَبَايَعَ وَتَسَايَرَ وَتَمَائِيلَ وَتَقَاؤَلَ وَتَحَاوَرَ وَتَسَاوَقَ ، مع تصحيح مصادرها وجميع مُشتقاتها الاسمية والفعلية^(١٤٣).

وقد سمع عن العرب أيضاً عدم التعميض بالباء من الحرف المذوف ، في مثل هذه المصادر : إقامٌ وعِدٌ واستماتٌ . وكذلك تصحيح عين اسم المفعول ، من الأجواف الواوي : مَقْوُولٌ وَمَصْنُوْدٌ وَمَدْوُوفٌ وَمَعْوُودٌ . ثم إن المشهور في لغة بني قيم أنهم يُصَحّحون عين اليائي اطراداً ، نظير : مَبْيُوعٌ وَمَدْبُيُونٌ وَمَهْيُوبٌ وَمَعْبُيُونٌ وَمَعْيُونٌ .

وروبي^(١٤٤) أيضاً أنه يقال ، في جمع عائط : عُوطٌ ، وفي جمع أشيئم : شُومٌ . وهو متباعدة أيضاً على ما قبل في أصل مثل : بِيَض وَهِيف وَبِيد ، كما أن المروي^١ ، من نحو : نِوار وَلِواط وَشِوار وشواه وقوام وطِوال وطِيال وحِوج ، ومقاتوة وسَوَاسِوة وَمَصَارُوْة ، وأُسَيْد وَجَدْبِيُول وَخَرْبِيُون وَضَيْوَن ، متباعدة على الأصل في أمثل : صِيَام وَقِيَادَة وَرِيَاح وَسِيَاط وَحِيل ، وَمَحْنِيَة وَمُسْتَعْدِيَة وَمُنَادِيَة ، وأَرْيَع وَجَرَيْل وَجَهْيَر وَسَيَد .

ومن المتباعدة على ما ادعيناها ، في نحو : خَطَايَا وَذَنَابَا ، أنه سمع من العرب^(١٤٥) : خَطَائِيُّ وَذَرَائِيُّ وَلَفَائِيُّ ، في جمع خطيبة وذرية ولفيبة ، والمرأى والمناي والستاني ، في جمع المِرَآة والمِنَيَة والسماء ، وعلى ما وقفتنا عنده في المناظرة أنّ العربي ، إذا صَحَّ لفظ المعتل في صيغة ، حمل عليها نظائرها في ذلك ، كما ذكرنا في فقراتٍ ماضية . ولهذا صح : مَقْوَلٌ وَمَغْفُرٌ وَمَبْيُعٌ وَمَهْيَفٌ ، تبعاً لنظيره : مِقاوَلٌ وَمِغْفَرٌ وَمِبْيَاعٌ وَمِهْيَافٌ .

ولأنّ الأفعال التي من مثل : اعْتَوَنُوا واجْتَوَرُوا وَاسْتَبَقُوا ، هي في معنى : تعاونوا وتجاوروا وتسافقوا ، لزمها التصحح دلالةً على معنى المشاركة .

وكذلك بقيت على الصحة أفعالُ التَّعْجُب ، من نحو : ما أطْوَلَهُ وَأَبْيَنْ بِهِ ! حملاً على ما يُشبّهه في المعنى من أسماء التفضيل : أطْوَلُ وَأَبْيَنُ .

ثم لما تذرَّ إعلاَلُ نظير : جَهْوَرٌ وَخَرَوْعٌ وَضَهَيْدٌ وَعَثَيْرٌ ، لأنَّ ملحق بالرُّباعي الأصول ، لِيس جمعُه ثوب التَّصْحِيحِ أيضًا : جَهَاوِرٌ وَخَرَاوِعٌ وَضَهَايِدٌ وَعَثَايِرٌ . وَرِبَّا حُمِلَ تصغيره أيضًا على ذلك من التَّصْحِيحِ . وكذلك كان شأنُ الأفعال الملحقة ، أمثلًا : هَرْوَلَ وَدَهْوَرَ وَشَرِيفٌ وَمَدِينَ ، صَحَّتْ مصادرها وسائر المشتقات .

ولكي يكون المجهول على غرار المعلوم ، ليشتَّتِ الأفعال من نحو : سُوَيْرَ وَبُوْيَعَ وَعُوْنَ وَدُوْوَلَ ، وَتُسُوَيْرَ وَتُبُوْيَعَ وَتُعُوْنَ وَتُدُوْوَلَ ، بدون إعلاَلٍ أو إدغامٍ ، هي ومضارعاتها حملاً على تصحيحِ صيغة المبني للمعلوم .

وفي إظهار ما حقَّ الإدغامُ أدلةً واقعيةً ، ومبنيةٌ صادقةٌ على ما ذكرناه ، من مقاصدِ الاستخفاف عند العرب . فقد ورد عنهم أمثالٌ : دِيَوَانٌ وَاجْلِيَوَادٌ وَاعْلِيَوَاطٌ ، وَشَذُوذُ الأفعال ، من نحو : أَلِيلٌ وَدَبِيبٌ وَلَحَحٌ وَقَاطِطٌ وَمَشِيشٌ وَصَكِيكٌ وَصَبِيبٌ وَلَخَخٌ وَضَيْنٌ وَعَزَّزٌ ، وَيَتَصَامُمٌ ، وعلى غرارها تكون سائرُ الأفعال منها ومن أمثالها ، في الصيغ المختلفة ، وكذلك المشتقات المصوَّغةُ من مصادرها أيضًا .

ولذلك سمعَ مثلاً : قَاطِطٌ وَضَيْفٌ وَقَضِيضٌ وَدَبِيبةٌ وَمَحْبَبٌ وَتَهَلْلُ وَتَبَعِيبٌ^(١٤٦) . وجاء في الحديث الشريف قوله - ﷺ - لنسائه^(١٤٧) : « لَيْتَ شَعْرِي : أَيْتَكُنْ صَاحِبَةُ الْجَمْلِ الْأَدَبِ » ؟ وللمسلمين جميعًا^(١٤٨) : « الْمَرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ . فَلَيَتَظُرْ أَحَدُكُمْ : مَنْ يُخَالِلُ » ؟

وقد رأيتَ أن تخفيفَ الهمز ، من إيدال أو حذفٍ أو بينَ بينَ ، هو لغةُ بعضِ العرب ، في حين أنَّ الآخرين يُحقّقونَ الهمزات . وفي هذا ما يدلُّ على أصل الألفاظ ، وما جرى فيها من تسهيلٍ لل الاستخفاف^(١٤٩) . وعلى

غِرَار ذلِك كثِير ، مَا عرَضْنَا صُورَ استِخفاْفِه قَبْل . فَقَد جَاءَ عنِ الْعَرَبِ استِخدامُ الأصل ، فِي قَوْلِه : يُؤْكِرُمْ وَيُؤْفَقِنَ وَمُؤْنِلْ وَمُؤْرَبْ وَمُؤْوَلَقْ .

وَرَوَى الْكَسَائِيَّ أَنَّهُ سَمِعَ الْعَرَبَ يَظْهَرُونَ لَامَ التَّعْرِيفِ ، فِيمَا هُوَ وَاجِبُ الْإِدْغَامِ ، عَدَا الْلَّامَ وَالرَّاءَ وَالنُّونَ ، فَيَقُولُونَ : الصَّامِتُ وَالْتَّاجِرُ وَالْدَّارُ وَالشَّمْسُ^(١٥٠) . بَلْ لَقَدْ رَوَى ، عَنْ بَعْضِ كَبَارِ الْقُرَاءِ ، أَنَّهُمْ حَقَّقُوا الْهِمْزَةَ السَّاکِنَةَ بَعْدَ هِمْزَةَ مَكْسُورَةٍ ، حِينَ قَرَأُوا : « لِإِثْلَافِ قُرَيْشٍ . إِثْلَافِهِمْ رِحْلَةُ الشَّتَّاءِ وَالصَّيفِ »^(١٥١) .

وَرَوَى عَنْهُمْ أَيْضًا التَّقَاءُ سَاکِنِينَ فِي الْوَسْطِ ، خَلَافُ الشُّرُوطِ المُقرَّرَةِ ، وَالتَّقَاءُ ثَلَاثَةِ سَاکِنِينَ فِي الْوَقْفِ^(١٥٢) . وَقَدْ وَرَدَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَا يُمْثِلُ لُفْظَ السَاکِنِينَ ، لِأَسْبَابٍ دَلَالِيَّةٍ خَاصَّةٍ . فَهُمْ حِينَ يَرِيدُونَ تَفَطِيعَ الْحَادِثَةِ مُثَلًاً يَقُولُونَ : التَّقَاءُ حَلَقْتَا الْبِطَانِ ، بِتَحْقِيقِ لُفْظِ أَلْفِ التَّشِيَّةِ . وَكَذَلِكَ هِيَ الْأَلْفُ فِي قَوْلِهِمْ : لَهُ ثُلَاثًا مَالِ ، وَاثْنَا عَشَرَ^(١٥٣) .

وَفِي هَذَا كُلُّهُ تَحْقِيقٌ قَاطِعٌ يُؤكِّدُ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مِنَ الْمَبْنَةِ وَالْاسْتِدَالَةِ . ثُمَّ إِنَّ رَجُوعَ الصَّوْتِ الْمُتَصَرِّفِ فِيهِ إِلَى صُورَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ ، حِينَ يَرُولُ السَّبَبُ الدَّاعِيِّ إِلَى التَّصَرُّفِ ، يُشَعِّرُ بِمَا كَانَ مِنَ الْإِسْتِخْفَافِ ، وَيَضَعُ الدَّارِسَ إِزَاءِ حَالَاتِ أَصْلِيَّةٍ ، وَحَالَةٍ مُسْهَلَةٍ تُلْبِسُ فِيهَا الصَّوْتُ شَكْلًا مناسِبًا لِلْسَّيَاقِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ . وَإِنَّكَ لَتُلْحِظُ هَذَا ، فِي كَثِيرٍ جَدًّا ، مِنْ ظَوَاهِرِ الإِبَدَالِ وَالْإِعْلَالِ وَالْإِدْغَامِ وَالتَّحْخِيفِ .

فَالكلماتُ الَّتِي دَخَلَهَا التَّغْيِيرُ الصَّوْتِيُّ لِتَسِيرُ الْأَدَاءِ ، مِنْ أَمْثَالِهِ : عَنْبَرٌ وَسُبْلَةٌ وَصَحْرَاءُ وَعَذْرَاءُ وَسَمَاءُ وَمَاءُ وَفَمٌ وَكَاسٌ وَبَيْرٌ وَنُوْيٌّ وَدِبِيَانٌ وَأُخْتٌ وَسَتٌّ وَأَخٌ وَأَبٌ ، وَبَابٌ وَنَابٌ وَعَصَنَا وَرَحَى وَفَنَاهُ وَفَتَاهُ وَقِيلٌ وَمَقَادِهُ وَمِيتٌ وَمِيزَانٌ وَمُؤْسِرٌ ، وَغَدَا وَقَضَى وَسَقَتْ وَدَعَتْ وَقْمُ وَبَعْ وَادِعُ وَارِمُ ، وَضِدٌّ وَهَمٌّ وَسِرٌّ ، وَرَدٌّ وَأَقَرٌّ وَشَادٌّ وَاهِتمَّ وَتَحَابٌّ وَانْقَضَّ وَاسْتَقَلَّ وَاشْرَأَبَّ . . .

أمثال هذه الكلمات إذا صرّفتها ، وحرّرت صيغها من موقع ضرورات التّغيير ، تجدُ الأصوات المستضعفَة قد استعادت قدراتها ، ومثلت شخصيّتها الأصيلة : عَنَابِر وسَنَابِل وصَحَارِي وعَذَارِي وسَمَاوَات وأَمْواه وأَفْوَاه وَكَؤُوس وَأَبْوَرْ وَنُثْيَّ دَوَادِين وَأَخْوَات وَسَدِيْسَة وَأَخْوَانِ وَأَبْوَانِ ، وأَبْوَاب وَأَنِيَاب وَعَصَوَانِ وَرَحِيَانِ وَقَنَوَات وَفَتَيَات وَأَقْوَال وَمَقَادِ وَأَمْوَات وَمَوَازِين وَمَيَاسِر ، وَغَدَوَتْ وَقَضَيَتْ وَسَقَيَنا وَدَعَوْتْم وَقُومَا وَبَيَعُوا وَادْعُونَ وَارْمِيَا ، وَأَضْدَاد وَهَمُوم وَأَسْرَار ، وَرَدَدْتْ وَأَقْرَرَنا وَشَادَدْتْم وَاهْتَمَمْنَ وَخَابَيَتْمَا وَانْقَضَضْنَا وَاسْتَقْلَلْتْم وَاشْرَأَيْتْ . . .

وعندما يعرضُ سبيلاً للتّغيير عشرةً صوتية قاهرة ، ترى أنَّ الأصوات التي كانت عرضةً للانفعال قد اشتَدَّ عودُها ، وتَمْسَكَتْ بِكاملِ أبعادها في الأداء . فقولك : عَشَوَائِي وَفَنَوَائِي وَشَعَوَائِي ، بَقِيتْ فِيهِ الْهَمْزَة مُحَقَّقَة ، بخلاف نحو حَمَراوي وَبَيْضَاوِي ، لأنَّ الواوَ قَبْلَ الْأَلْفِ لَا تَحْتَمِل بعدها وَأَوْا مُصْطَنَعَةً أيضًا .

والأفعال من مثل : أَقْوَبُ أَقْوُدْ أَقْوُلُ أَقْوُن ، لَا يجوزُ فيها إبدالُ الْهَمْزَات الثَّوَانِيَّةِ واوَات ، كما جاز في : أَوْمُ ، لَثَلَّا تجتمع واوَانِ أيضًا ، إذ احتمالُ توالِي الْهَمْزَتَيْن ، وأُولاهما مزيَّدة غير لازمة في جميع المضارعات ، أيسِرُ من الواوِين المُتَلَازِمِين .

وعلى العكس من ذلك تلقى بعض المواقع تُجْتَبِبُ فيها الْهَمْزَاتَان أحياناً . فاسمُ الفاعل من الأجواف تصيرُ عينه هَمْزَة في الإجراءات المعهودة : عائِدْ وَمَائِلْ . ثم إذا كانت فاءُ الفعل هَمْزَة استُقْيل هَمْزُ العين أيضًا ، فقيل : آيدْ وَآيْرْ وَآيْضْ وَآيْمْ وَآيْنْ ، في اسم الفاعل من : آدْ وَآرْ وَآضْ وَآمْ وَآنْ . بل لقد استبعدَتِ الْهَمْزَة الواحدة في مثل : عَثَابِر وَمَعَايِر وَمَصَابِيف وَجَدَابِل وَمَحَاوِر وَمَجَابِل ، ولزمت فيء الياءُ والواو لفظيهما ، خلافاً لنظير : صحائف

وعجائز ، لأنهما متحركتان في المفرد ظاهراً أو تقديراً : عِثْرٌ وَمُعْتَرٌ وَمَصْبَقٌ وجَدْوَلٌ وَمِحْوَرٌ وَمَجَالٌ ، فلا تُكُونُ كُلُّاً منهما مع أَلْفِ الْجَمْعِ التَّقَاءُ سَاكِنٍ في مَوْقِعٍ دَاخِلِي ، أي : مَقْطُعًا غَيْرَ مُسْتَسْاغٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ .

إِنَّمَا وَجَبَتْ صَحَّةُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ ، فِي نَظِيرٍ : عَاوَنَ وَجَاؤَرَ وَبَيَانَ وَسَائِرَ ، مَعَ أَنَّهُمَا بَعْدَ سَاكِنٍ ، وَلَمْ تُقْلِبَا مَثِيلٌ : يُعَانُ وَيُجَارُ وَبَيَانُ وَيُسَارُ ، لَأَنَّ الْقَلْبَ يُحَدِّثُ مَا لَا يَحْتَمِلُهُ الْلَّفْظُ الْعَرَبِيُّ . أَعْنِي تَوَالِي الْأَفْنِينِ فِي مَقْطُعٍ وَاحِدٍ . وَكَذَلِكَ شَأْنُ نَظَائِرٍ : مَعْوَانَ وَتَسِيَارَ وَأَعْوَادَ وَأَمْيَالَ وَقَوَامَ وَبَيَانَ ، إِذْ لَمْ تَكُنْ عَلَى غَرَارٍ : مَقْتَالَ وَمَطَارَ ، تَجَبَّنَا لَمَا يَؤُولُ إِلَيْهِ اجْتِمَاعُ الْأَلْفِينِ ، مِنْ تَكُونُ مَقْطُعٍ مَرْفُوضٍ .

وَجُوبُ إِعْلَالِ الْعَيْنِ فِي مَثِيلٍ : جَارَ وَمَالَ وَخَافَ وَهَابَ وَطَالَ ، الَّذِي كَانَ أَصْلَهُ « جَوَرَ وَمَيْلَ وَخَوْفَ وَهَيْبَ وَطَوْلَ » ، لَتَحرِكَهَا بَعْدَ فَتْحٍ ، تَرَاهُ مُحَالاً فِي شَبِيهِهِ ، نَحْوَ : نَوْيٌ وَشَوَّيٌ وَطَوَّيٌ وَخَوَّيٌ وَقَوَّيٌ . ذَلِكَ لَأَنَّهُ وَقَعَ بَعْدَ الْعَيْنِ هُنَّا حَرْفٌ عِلْمٌ أَيْضًا ، هُوَ أَحْقَقُ بِالْتَّغَيِيرِ لَتَطْرُفَهُ ، وَلَوْ أُعْلِلَتِ الْعَيْنُ أَيْضًا لَصَرِنَا إِزَاءَ مَقَاطِعَ غَرَبِيَّةَ وَالْفَاظِ شَوَّهَ ، وَلَضَاعَتْ شَخْصِيَّةُ الْفَعْلِ وَمَتَصْرِفَاتِهِ . وَلَهُذَا يَجِبُ أَيْضًا تَصْحِيحُ عَيْنِ أَمْثَالٍ : الشَّاوِيُّ وَالظَّاوِيُّ وَالنَّاوِيُّ وَالرَّاوِيُّ .

وَنَظِيرُ هَذَا ، مِنْ نَاحِيَّةِ مَا ، مَثِيلٌ : ارْعَوَيٌ وَاجْتَوَيٌ ، إِذْ صَحَّتِ الْوَاوُ الْأُولَى لِإِعْلَالِ الثَّانِيَةِ ، وَرُفِضَ الإِدْغَامُ لِأَنَّهُ سِيَكُونُ أَقْلَلُ مِنِ الإِعْلَالِ . أَمَّا قَوْلُنَا : حَيَّيٌ وَعَيَّيٌ ، فَصَسَّحَتْ فِيَهُ الْعَيْنُ وَاللَّامُ لَا يَحْتَمِلُهُمَا الإِدْغَامُ ، وَهُوَ فِي الْيَاءِيْنِ أَخْفَى مِنْهُ فِي الْوَاوِيْنِ .

وَحْدَفُ الْأَلْفِ أو الْيَاءِ حِينَ تَقُولُ : عَصَّا ، فَتَّى ، مُصْطَفَى ، هَادِ ، مُحَمَّ ، تَنَاسِ ، تَمَنَّ ، سَوَاقٌ ، لِلتَّخلُصِ أَيْضًا مِنِ المَقْطُعِ الطَّوِيلِ الْمَغلَقِ ، تَسْقَطُ دُعَواهُ بِذَهَابِ التَّنَوِينِ لِلتَّعْرِيفِ أَوِ الإِضَافَةِ : الْعَصَّا وَالْفَتَّى وَالْمُصْطَفَى

والهادي والمحامي والتناسي والتمني والسوافي ، وعصاك وفتانا ومُصطفاً كُم وهادي قومنا ومحامي أسرتك وتناسي المكم وتنني شفائك وسوافي أرضنا . فقد رُدَّتْ الألْفُ أو الياء إلى موقعها بزوالِ مُوجِبِ الحذف ، أي : التقاء الساكنين في غير الشروط المعهودة لدى العرب .

ولذا وجَّبَتْ الألْفُ والياء في القافية المطلقة ، من نحو قول الراعي :

فَأَوْمَاتُ إِيمَاءَ حَفِيَا ، لِحَبَّتِرِ وَلَهُ عَيْنَا حَبَّتِرِ ، أَيْمَا فَتَى !

وقول ابن دريد :

فِي كُلِّ يَوْمٍ مَنْزِلٌ مُسْتَوْبَلٌ يَشْتَفِ مَاءَ مُهْجَجِتِي ، أَوْ مُجْتَوِي
إِنَّ الْعِرَاقَ لَمْ أَفَارِقْ أَهْلَهُ عَنْ شَنَانِ ، أَصْدَنِي ، وَلَا قِلَّانِي

وقول الراجز :

يَشْكُو ، إِلَيَّ ، جَمَلِي طُولَ السُّرَى صَبَرْ جَمِيلٌ ، فَكِلَانَا مُبْتَلِي

ومن نحو قول زهير :

وأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ ، وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكَنِّي ، عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدِ ، عَمِي

وقول الأخطل :

فَاقْعُدْ ، جَرِيرُ ، فَقَدْ لَاقَيْتَ مُطَلَّعاً صَعِباً ، وَلَا قَالَ بَحْرُ ، مُفْعَمُ جَارِي

وقول جرير :

وَلَقَدْ أَرَى الْمُتَجَاوِرِينَ تَرَايَلُوا مِنْ غَيْرِ مَا تَرَهُ ، وَغَيْرِ تَقَالِي

اللهُ يَعْلَمُ ، لَوْ تَنَوَّلَ ذَمَّةً مِنَ لَجْزَعَ ، فِي النُّحُورِ ، عَوَالِي

وَأَمَّا وَجْوبُ الإِدْغَامِ فِي مِثْلِهِ : صَبَّ وَكَفَّ وَالْمَ وَأَقْلَّ وَاسْنُونَ وَابِي ضَنَّ وَافْتَرَ وَانْقَضَ وَاسْتَعَدَ وَاسْتَمَرَ وَاطْمَانَ وَاشْرَأَبَ ، فَإِنَّهُ يَزُولُ حُكْمُهُ إِذَا بُنِيَ الْفَعْلُ عَلَى السُّكُونِ ، كَأَنْ تَقُولَ : صَبَّتُ وَأَقْلَلْتُ وَابِي ضَنَّتِ وَافْتَرَتِ وَاسْتَعَدْتُمْ وَاطْمَانْتُ . وَذَلِكَ لَثَلَّا يَكُونُ مَقْطُعَ آخِرُهُ سَاكِنَانْ صَامَاتَانْ ، فِي

وسط الكلمة . وكذا شأن المضارع والأمر ، إذا كان في كُلّ منها ما يُمثلُ هذا المقطع . ولأنَّ الفعلَ المضارع لا يتَّبع همزة الوصل في أوله ، امتنع الإدغامُ في أمثل : نُنادي ونُتَابِعُ ونُبَاسِرُ . وإلا كان في الكلام ما يَخْرُجُ على أصول العربية .

وأخيرًا تَجَدُّ في الإملالة مصداقاً ، لما دعَيناه من اعتراض العَثَرات مسيرة التَّغيير . فالمعروفُ أنَّ الإملالة غالباً ما تكون بتوسيع الزاوية الصوتية الحادة ، خصوصاً لمنافرة المقطع المتوسط الصاعد الكسر أو الياء ، في مثل قولنا : عَالِمٌ وكتابٌ وبيانٌ وجِيادٌ . ييد أنَّ هذه العملية الاقتصادية الصوتية ، حين يعترض طريقها في السياق ما يقتضي تصاعد اللُّفظ ، كالراء غير المكسورة وحروف الاستعاء ، يقطع عليها السبيل ويعيد للمقطع حدَّته .

وهذا ما تراه كثيراً في نَظَائِرٍ : رافعٌ وسِتَارَةٌ وحِمَارٌ وعاصِمٌ ونَاقِدٌ وغالِبٌ وضَامِرٌ ونَاظِمٌ وقاَسِمٌ وطاَعِنٌ . ثم يقوم صراغ عجيب ، بين هذه الراء إذا فُتحت وتلك الحروف إذا كُسرت أو سُكت ، فيكون لبعضها الغلبة بما هو أيسِرُ للفظ ، في ضوابط مشهورة لدى علماء التصريف . وهذا الصراغ أكبر دليل على صِحة ما نَدَعِيه ، من إجراءاتٍ اقتصادية ، لتخفييف الجهد العلاجي في الأداء .

والضروراتُ الشُّعُريةُ وسيلةٌ صادقة ، للمنبهة على ما يدعى العلماء من تصرُّفاتٍ صوتية مفترضة . ذلك لأنَّ الشعراء ، كما قال سيبويه ، « ليس شيء مما يُضطرون إليه إلا وهم يُحاولون به وجهًا »^(١٥٤) ، أي : وجهًا صحيحاً مما عرفته العربية في تاريخها المديد . ولهذا ذكر الأخفش أنَّهم إنما يرجعون في الضرائر إلى لغة^(١٥٥) .

إنَّهم واعون للمسالك المختلفة التي عَدَّتها العروبة ، وللمقاييس المعتمدة في صياغة الكلام ، ينتَقلون فيها ببصيرة واقتدار على خلاف ما يَنْحصر فيه

علم بعض الأفراد أو الباحثين . فإذا أغورَّهم التعبيرُ أحياناً جدّدوا استخدام السُّبُلِ المهجورة ، أو القياسات المُغرقَة في القديم ، ووظفوها في النَّسْيج الشعري . وبهذا يعيدون إلى الأذهان ما كان غائباً عنها ، لبعده عن الاستعمال المأثور .

وريماً قصدوا الإغراب والإعنات بذلك ، لاستفزاز السامعين والتحاه ، والإدلال عليهم بالتمكُّن والاستيعاب . هذا هو التفسيرُ عندي لكثير من الضَّرَائِرِ الشعريَّة ، أعني ما صدرَ عن الشُّعراء الأفذاذ ، لا ما كان من صغار الناظمين الأغارار . وقد اتسعت رُقعة هذه الظاهرة اللغوية ، حتى ألف لها بعضُ العلماء كُتُباً خاصةً ، أو دراساتٍ موسَّعة . وهي بسعتها المعروفة تُقدَّم دليلاً واقعياً على ما كان من أصلٍ تعبيريٍّ ، تَصَرَّفَ فيه أبناءُ العربية للاستخفاف .

لقد كانت تلك الشُّذراتُ المتکاثرةُ وما زالت ، رُخْصاً مشروعةً ، تَسْتمَدُ الإجازةَ بها من اللهجاتِ العربيةِ القديمة ، والاختلافاتِ القبليةِ الرَّاسخةِ في ملوكاتِ فُصحاءِ الشعراء . وكذلك كان شأنُ كبارِ الرجال والسباع ، إذ وشوا نتاجهم بألوانِ من المستحثاثات التعبيرية ، وجعلوها في حيزِ الاستهلاكِ الفني .

بل لقد وردتْ ومضاتْ غفيرةً من تلك الشُّذراتِ في نصوصِ الحديثِ الشريف ، وفي القراءاتِ القرآنية ، المشهورة منها والمتوترة والأحاديةِ والشاذة ، الأمرُ الذي يجعلُ الحديثَ في هذا الموضوع شيئاً مقرراً ، غنياً عن الأدلةُ والاحتجاج ، ويحملك على تردِّيدِ عبارةِ الأجداد : قطعتْ جهيزَةُ قولِ كل خطيب .

والجديرُ بالذكر أنَّ أكثرَ ما نقله إلينا التراثُ ، من أصل صوتي للمستخففات ، كان مستعملاً في قديم الحياةِ اللغوية ، ثم تدرجَ في تبدلاتهِ طفيفة مُتوالية ، حتى وصل إلى شكلِه المعروف في مطردِ الكلام^(١٥٦) . ومن ذلك مثلاً أنَّ

ال فعل « قام » لم تُقلب فيه الواوُ ألفاً فور استخدامه ، وإنما كان في الأصل « قَوْمٌ » ، بواوٍ صامتة . وقد استمرَّ في الاستخدام على هذه الصُّورة ، مع تدرجٍ في انتقادِ الحركة الوسطى ، إلى أنْ بلغت مرحلة السكون « قَوْمٌ » ، وصارت الواو حرفاً ليناً أطوعَ للقلب . ثم توالت عليه مراحلٌ من الامتزاج الجُزئي بما قبله من الفتح ، حتى فقد شخصيَّته الصُّوتية ، لي變成َ ويتألقَ ذلك الصُّوت ، مُشكلاً مدياً خفيفاً على اللسان .

ويؤكِّد هذا ما تراه في ظواهر الإعلال والإبدال والخذف ، حيث تكثرُ وتشيع فيما كان ساكناً أو مُسْكناً من الحروف ، وتقلُّ في غيره ، إنْ لم يكن أولاً أو طرفاً . فالسكونُ في الحرف يعني ضعفَه في موقعِه بين متحركين ناشطين ، يستسلم للتَّقلب والغياب ب AISER العوامل ، ويعني أيضاً أنَّا أمام صوتٍ واحد هو أطوعُ للتَّقلب ، وإنْ كان حرفاً شديداً . أمَّا المتحرَّك فمكوَّن من صوتَين ، وهو مُتمكِّن في سياقه ، لا يستجيبُ للتَّغيير إلا بعد فقد نشاطه الحركي . ولذلك يعمد الجراحون إلى تسكين مواطنِ العمليات قبل الإجراء ، وقد يُقال : الحركة تعني الحياة ، والسكنُ قريبٌ من الممات .

وما يُشعرُ بمثيل هذه العمليات المتَّوالَة ، لتَكوين التَّصويبِ الجديد ، أنَّ الإدغامَ بين التَّماثلين أو المتقاربين ، لا يتحقق إلا إذا كان أولُ الحرفين ساكناً والثاني متحرِّكاً ، يستطيعُ استيعابَ ما قبله . فإذا اقتضى اللَّفظُ إدغاماً ، والحرفُ الأولُ متحرِّكٌ ، تَقلَّصَ تلك الحركة بالتدريج حتى غابت تحت ظلِّ السكون ، وفتحت السبيل لعملياتِ الاندماج . وإذا ذاك يستطيعُ الحرفُ القويُّ التَّمكِّن أن يتلقَّفَ الضعيف ، ويجعله تحت كفَّيه صُوتاً مغموراً ، شأن ما يدعُيه المستعمرون ويجهدون فيه ، لإضعافِ الشُّعوبِ المقهورة ، وتنبُّلها ظلَّ العبودية والاستسلام .

إنَّ الإضعافَ المتدرجَ للحركاتِ مرحلةٌ ضروريَّة ، لتسهيلِ الإجراءاتِ

الاقتصادية المعروفة . فهو يجعل الساكن نهاية مقطع وعُرْضَة للافعال ، بِعُمَاسِتِه ما هو بداية مقطع ذو تمكُن بنشاطه ، وقدر على التأثير والتصرُّف في ضياع الأصوات . إلا أنه لا يستبدُّ استبداً مطلقاً بما حوله ، لأنَّه أرحم من زيانة الاستعمار وسَدَنته ، بل يسمح لتلك المستضعفات بشيء من الحفاظ على رمق الحياة وقوام الأداء . أعني ما يتلَبَّسُ الحرف المدَّغمُ من استطالة صوتية ، تُشعر ببعض شخصيَّته المدمَّجة . وإنك لتلحظ ذلك ، فيما يكون من غنة واستطالة في الإخفاء ، وفي الإدغام المُغَنَّن للنون .

ولضرورة هذا الإضعاف في عمليات التجميل الجراحي ، شاع الإدغام في ذوات الصفات العامة من الحروف ، وتدرَّجت نسبته بينها بحسب قوَّة الصفة وضعفها ثمَّ قلَّ في ذوات الصفات الخاصة منها ، بتدرُّج يناسب القوَّة والضعف أيضاً . ذلك لأنَّ الصفات الخاصة أشدُّ تشبُّثاً بصاحبها من العامة ، ومعاندة للغياب أو الخفاء ، يتعذر تزعمها منه لإضعاف الحرف وإدماجه ، فيكون التوجُّه بالعلاج إلى ما هو عاجز عن التَّشَبُّث والعناد .

فما عُرِفَ في الحروف ، من صغير وانحرافي وتكرار وإشراب واستطالة ونقشٌ وإطباق وارتفاع ، يُمثِّلُ شَيْهَ استِعصاء على الغياب عن صاحبه ، بُعْيَة إدغامه في مُغَايِرَ له ، ويتسَلَّط على ما قبله أو ما بعده من المستضعفات ، ليجعله تحت كفَّه بالشكل الصوتي المناسب . هذا في حين أنَّ مثل الهمس والرَّخاؤة والجهر والشدة ألينٌ عريكة وأكثر مطاوعة للغياب ، يسمح بالعمليات الإدماجية أكثر من تلك المستعصيات ، ويستجيب للتَّحوُّل والغياب ، ويعجز عن التَّحكُّم فيما هو مُسلَطٌ ذو اقتدار .

ولو أنك رأقبت ما يحصل في موقع الإدغام ، لتَبيَّنَ لك أنَّ ذا الصفات القوية من الحروف هو المستبد الغلاب في الميدان ، يقتَنص من جواره ما هو أضعف منه ، ويتصَّنُّ ملامِحَه الصوتية ، ثم يصبِّغُها بألوانِه الخاصة ، ليسهل

عليه ابْتلاعُه وَجَعْلِه فِي حِمَاه .

وَذَلِكَ شَأْنُ الظَّواهِرِ الْحَيَّةِ بِغَيَابِ مِقَايِيسِ الْحَقِّ وَالْعَدْلِ ، فِي أَصْنَافِ
الْكَائِنَاتِ مِنْ نَبَاتٍ وَحَيْوانٍ وَإِنْسَانٍ وَأَفْرَادٍ وَجَمَاعَاتٍ وَأُمَّةٍ ، لَأَنَّ شَرِيعَةَ
الْغَابِ هِي السَّائِدَةُ ، قَرَرَهَا الْجَاهِلِيُّونَ فِي قَدِيمِ الزَّمَانِ ، حِينَ كَانُوا يَتَداوِلُونَ
بَيْنَهُمُ الْمُثَلُ الْمَهْوُرُ ، قَوْلًا وَفَعْلًا : مَنْ عَزَّزَ وَمَا زَالَتْ هَذِهِ الْمَقْوِلَةُ تَضَرِّبُ
بِجَرَانِهَا ، فِي مُعْظَمِ بَقَاعِ الْعَالَمِ وَمُسَارِحِ الْحَيَاةِ .

الفصل الثاني ضوابط الاقتصاد الصوتي

لقد أتضحت لنا ، مما قدّمه الصّفّحاتُ الماضية ، معالمُ الأنماطِ الاقتصادية في صياغة المفرداتِ العربية ، فتلمسنا أبعادَها وثناذجها ، والمسيرة الصوتية التي قطعها حتى انتقلت إلى الصور المعروفة . ولعلّ بمحكّتنا ، بعد هذا كله ، أن نقف إزاء تلك الظواهر المتکاثرة باختين مُنقّبين ، لنرصد الخطوط الكبرى لمسيرتها ، ونضع أيدينا على المسالك المُرعيّة التي استوعبتها ، وحدّدت لها طريقَ التَّطْوُر والنَّماء .

ضوابطِ المراحلية

إذا تتبّعنا ما يُسطّه البحثُ حتى الآن ، في هذا الموضوع كله ، تبدّى لنا من التراثِ العربي المعهود ، بعيداً عما يجهلهُ التاريخ ، أنَّ الاقتصاد اللغوی انتظمَتْ مراحلٍ ثلاث ، وكلَّ منها سماتٌ متميزةٌ تختصُّ بها .

١- خصائصِ المراحل

فأولى هذه المراحل كانت نظاماً عاماً ، مُفتح الأبواب لتناول المراد . لكنه اتسم باقتصادٍ يُراعي اختياراً للمفردات من مجموع المحتملات ، وتضييقاً ل المجال الأنفع والجهاد في الفكر والصوت ، وتوسيعةً في مخارج الأصوات ومواضعها وصفاتها ، واختياراً للمقاطع الميسورة في تكوين المفردات ، وتنويعاً لأشكال النبر والإيقاع ، واختصاراً في التفريع باعتمادِ الثالث الرّاصين ، وتوحيداً للصيغ التي تتضمّن المعاني الصرفية ، وتكليفاً للمعاني

الكثيرة في أشكال صوتية موحدة ، وتنويعاً لقدرة دلالية الصيغة على مقاصد متعددة ، ومطاوعة في الألفاظ لتلبس دلالات آنية بحسب المقام والسياق ، وتبسيطاً للإيقاع في بناء المفردات أسماء وأفعالاً وحروفًا .

وثانية المراحل كانت أقلّ عمومية في الاختيار ، ضمن ما تأسّس في سابقتها . ومن ثم امتازت بالاستلهاف في التوليد والتفرع ، مما أفرزَته المرحلة السابقة ، تحقيقاً للاقتصاد في الجهد الأدنى ، بتوزيع أنماط المفردات على مستوياتٍ رشيقهٍ مُستساغة ، للأسماء والأفعال مجردةً ومزيدةً ، وما كان منها يحتمل الثلاثية والرباعية والخمسية . ثم أضافت إلى ذلك اختيار أقلّ القليل من الكثرة المفرطة للصيغ ، فاستخدمت خفيفَ الظلّ منه بوفرة ، تطعمه بزيادةِ أصواتٍ خفيفةٍ ملطفة ، ووجهت ثقيلَ الظلّ في حيزٍ ضيقٍ يناسب مقامه ، في الدلالة على المقاصد الفظة .

وآخر هذه المراحل بدت أقصرَ باعًا وأضيقَ مجالاً ، إذ تناولت منجزات الأولى والثانية بالاستخفاف ، تُشدّب ما ندّ عنهما من عسير أو شاقّ ، وتلطف ما تَوضّع في الصيغ من أصواتٍ ثقيلةٍ مموجة أو متباورات مُتناففة مُستعصية ، وتصبُّ المفردات في قوالب لفظية أقرب ما يمكن من الجهد العلاجي . وبذلك مثلت مسك الختام ، لاختيارات وتصرّفات متعددة مُتناولة ، خلّدت لنا لغة القرآن الكريم .

٢- بين الاختيار والاضطرار

الحقُّ أنَّ تلك المراحل ، على الرغم من ثمايَرها وتسليلها الزمني كما ذكرنا ، لم يتحقق كُلُّ منها دفعَةً واحدةً متميزةً ، وإنما أخذَتْ أبعادها موزعةً ، في أشكالٍ مرحلية متباudeة أو مُتقاربة ، تُناسبُ طبيعتها وما تقتضيه من الإجراء والتنفيذ ، وما تستوعبه من الصيغ والمفردات .

فالأولى أحاطت بجميعِ هذه الألفاظ ، في بعضِ مظاهرها أو كلُّها ، لما

اتسمت به من عموم وتأصيل ، فراحت تنظم لها التجمعات والتفرعات والدلّالات والإيقاع . أمّا الثانية فوقفت إزاء المجموع ، تختار له ألطاف الصيغة والأبنية ، للتلويذ والتفرع والاستهلاك . وأمّا الثالثة فتناولت ما يبرز على الساحة ، من نشاز الأنفاظ وعصيبيه ، تصقلّ نتوءاته وتُخفّف رعنونه ، حتى استقام العود ولأنّ القياد .

وليس يعني هذا أنَّ تسلسلاً تاريخياً حاسماً ، تحكم في تكوين المراحل وتنابعها ، إذ من العسير ضبط مثل هذه الأمور بخطٍ بياني متواصل واحد . ولا بدّ أن يكون بين التحرّكات المختلفة للمجموع خطوطٍ متشابكة ، فيها تساوق أو تداخل أو تجمّع ، بحيث تتعاون أحياناً ، ويُمهّد بعضها لبعض أحياناً أخرى أو تتدافع أو تتجارى ، في سبيل تكوين الصيغة واللقطة والتصوّيت . على أنَّ الظاهر من تتبع تلك التشبّكات ، يضع الباحث إزاء تضييق يعظام في نطاق الأصوات المترددة ، كلما أوغل في المراحل المذكورة .

فبعد الدائرة الأولى ، تكون جميع الحروف والحركات عرضة للاستخدام والتداول ، إلا أنه يُضيق النطاق للاستهلاك ، بما يُناسب الاختيار الاقتصادي المطلوب . ثم يظهر طغيانُ حروفِ الزيادة والحركات في الدائرة الثانية ، لتوجيه الاختيار وصب القوالب اللّفظية ، وإشاعة اللطيف المستساغ ، وتهميشه المستصعب العنيد ، فيضخم سلطان التضييق .

وأخيراً تتدخل دائرة الاستخفاف ، فتكاد تقتصر في تصرّفها على الحروف الصائبة ، وما يُشبهها كالحركات وحروف الإبدال ، وما ضعفَ مركزه بالسكن أو التسّكين من متماثلاتٍ ومتقارباتٍ ، فكان عرضة للفعال بمجاوريه الأنشط والأقدر والأمكّن . وبذلك يعظم قدرُ الحصر ، ويضيق حمّي الأصوات الخاضعة للتقويم .

لكان المسيرة المرحلية توجّه ضمن زاوية حادة نحو الرأس ، فتتقلّص

أمداًوها في حيز العمليات الاقتصادية . وعلى العكس من هذا التوجه ، تَجَدُّ
الاضطرار في التصرُّف ، إذ يتسع انفراج أفقه ، كلما تقدَّمنا مع المراحل :

ففي مُميّزات النّظام الأصلي ، تبدو الحريةُ واسعة للاختيار ، والضرورةِ
الصوتية الملحّة محدودة ، في مجال ضيق من المفردات ، لتكوينِ ذاتِ
الدلالة المقصودة . وهنا تُوضَع الصيغة العامة للأسماء فالأفعال ثم الأدوات ،
من غير دقةٍ وتميُّزٍ وتفریع . ويكون في ذلك بعض ما يجدرُ من تعبيـر عن
الأجناس والأعداد والأزمان والأساليب . وعلى سبيل المثال يكثـف الجمعُ
بالـأ على ما لا يُحـصـى من الأشيـاء ، ثم يـكـثـفـ في « كـمـ وـمـتـيـ وـأـيـنـ » :
استـهـامـ عـمـاـ لـاـ يـحـاطـ بـعـدـهـ مـنـ الأـفـرـادـ ، وـفـيـ « مـنـ وـمـهـماـ وـمـاـ » : شـرـطـ
لـاستـيعـابـ مـاـ يـرـبـوـ عـلـىـ الـحـصـرـ ، مـنـ الذـوـاتـ وـالـمعـانـيـ وـالـفـاهـيمـ .

خذ مثلاً قوله : كـمـ مـالـكـ ؟ أـلـاـ تـرـىـ أـنـ أـغـنـاكـ عـنـ نـحـوـ ؟ أـعـشـرـ مـالـكـ
أـمـ عـشـرـونـ أـمـ ثـلـاثـونـ أـمـ مـائـةـ أـمـ أـلـفـ ؟ ثـمـ لـوـ ذـهـبـتـ تـسـتوـعـ بـالـأـعـدـادـ الـلـازـمـةـ ،
لـلـدـلـالـةـ عـلـىـ مـاـ تـرـيدـ بـالـاسـتـهـامـ ، لـأـعـجـزـتـكـ الإـحـاطـةـ بـمـاـ لـاـ يـتـهـيـ عـنـ حدـ .
ولـمـ قـلـتـ « كـمـ » اـسـتـغـنـيـتـ بـالـلـفـظـةـ الـواـحـدـةـ ، عـنـ تـلـكـ الإـطـالـةـ الـقـاصـرـةـ عـنـ
الـإـفـادـةـ .

وكذلك أدوات الشرط ، حين تقول : مـنـ جـدـ وـجـدـ ، فإـنـ يـعـنيـكـ عـنـ ذـكـرـ
جـمـيعـ النـاسـ . ولـوـلاـ هـذـاـ كـانـ عـلـيـكـ أـنـ تـقـولـ : إـنـ جـدـ زـيـدـ وـجـدـ ، وـإـنـ جـدـ
جـعـفـ وـجـدـ ، وـإـنـ جـدـ بـكـرـ وـجـدـ . . . إـلـىـ مـاـ لـاـ نـهـاـيـةـ لـهـ فـيـ التـعـبـيرـ (١٥٧ـ)ـ .

وبانتقالك إلى المرحلة التالية ، ترى الضرورات الصوتية قد اتسعَ أفقها ،
وتَشَعَّبتَ مظاهرها في اتجاهات مختلفة ، لتأمينِ المرونة الصوتية . ذلك لما
يُحـتمـلـ أـنـ يـتـوـضـعـ فـيـ الصـيـغـةـ الـمـسـتـخـدـمـةـ لـلـاـسـمـ أوـ الـفـعـلـ أوـ الـأـدـاـةـ ، مـنـ سـاـكـنـ
فـيـ الـأـوـلـ ، أوـ سـاـكـنـ مـتـوـالـيـنـ فـيـ مـوـقـعـ حـرـجـ . فـلـاـ بـدـ مـنـ تـجـاـوزـ مـثـلـ هـذـهـ
الـمـخـتـمـلـاتـ .

وكذلك حالٌ ما يلتقي فيه حرفان أو أكثر ، مما يُثقل أداؤه ، في الأبنية المزددة . إذ لو أطلق العقال لاحتفل إقحاحُ الزيادات في اللَّفظ أن تتكسر همَّزاتٍ أو هاءاتٍ مثلاً ، أو حرفٌ تقيل من الأصول أكثرَ من مرئين ، وهو مما يَعُسُّ على الناطِق بيانه .

بل إنَّ الإطلاق المذكور ، إذا ترك له العنوان ، سيُضيِّعُ المتكلمين إزاءَ صيغ متطلولةً جدًا ، لا حجَّ لها تنتهي إليه . فلا مفرٌّ من الوقوف عند حدٍ اضطراري لأقصى المزدات في أبْنِيَة الأسماء والأفعال . وفي مقابلِ هذا تَجَدُّد الاختصار للفظ الكلمة .

فلو ساغ التحرُّر ، من القيود الاضطرارية ، لوصل بنا المطافُ إلى أشباح كلماتٍ ، تقوم الواحدة منها على صُوْبَت خفيٍّ أو مُحال . ولذا كان وضعُ حدٍ أدنى للفظ الكلمة ، هو الحرفُ الواحد ، يُمْكِنُ أداؤه في سياق الكلام : إماً أن يكون معه صُوبَت لتشكيل مقطعٍ ميسورٍ ، وإماً أن يتَجَرَّدُ من ذلك ، ويُشكِّلُ ذلك المقطع في اتصاله بالغير .

على أنَّ ما يُحتمل في هذه الميادين ، منْ صيغ مرفوضة تحتاجُ إلى استبعاد ، هو معدود لأنَّه لا يتجاوزُ العشراتِ أو المئات . ولتكنَ إذا دخلت حيزَ المرحلة الثالثة وجدتَ نفسك ، في أحياز اضطرارية كثيرةً جدًا ، لتخفيضِ العلاج الصوتي في المفردات ، أو إزالة العقبات والمتراسيس المستعصية على الأداء . هنا تتكاثرُ صُورُ الاستخفاف القاهرة ، وتحمِّلُ العربيَّ على الاستجابات المللَّة في الآلاف المؤلَّفة من الكلمات .

ذلك لأنَّ ثانيةَ نظائر : عصا ورحي وحبلٍ وشكوى ومستدي ومستشفى ، وجَمِع بعضها ، أو أمثل : هنة وفتاة ومبارة ومرتضاة ومستدعاة ، ورسالة وعلامة وبضاعة ، وقارب وشاعر وعامل ، وضائقة ودائرة وجائزة ، وعجز ودبور وزبون ، وضمير ونظير وبديل ، ومفتاح وشيطان وبيستان ،

يضعف أمام محال من الألفاظ ، إن أصررت على تجاهل الاستخفاف . فصياغة الثنائية أو الجمع تصطدم بالمدود القائمة في المفردات ، وتضعف في الطريق المسدود ، عند مقاطعة مجوجة أو مستحيلة ، ثم تضطرك إلى التصرف بالإبدال أو القلب ، لفتح ثغرة تؤمن من رونة الأداء .

مثل هذا وافر جداً ، يربو على الحصر والاستقصاء ، تجاوزت العربية استعصاءه بالعمليات التجميلية ، من التغييرات المألوفة بأمان واستقرار . وشبيه به ، في الكثرة المفرطة والإلزام الموجب للتخفيف ، ما تعرفه في الأسماء الممدودة ، على غرار : سماء ودعاء ولقاء وحمراء وكحلاء وانحناء واعتناء واشتاء واصطفاء وارعواء . فالطرف من هذه المفردات كان حرف مَدَّ ، هو الألف المزيدة أو المنقلبة عن واو أو ياء ، وبه تشكّل مقطع صوتي ناشر ومحال ، فكان لا بدّ من بضم لطيف ، لتعديل صورة اللفظ ، وإزالة تلك العرقل ، من دون إخلال بالصيغة والدلائل .

ولو أردت تصغيرها نحو : دار وعاج وغاب وخاتم وكاهل وشارع وكتاب وسحاب وصدىع ومقلاع ومحرات ومسبار وبركان وغربال وسعدان ، والنسبة إلى نظير : شذا وندى وحياة ونواة ومولى وفوضى ، لأشكل عليك لفظ الألف ، بعد الضمة أو الكسرة الملازمة للصيغة الجديدة ، واحتجت إلى قلبها لفظاً يناسب السياق الصوتي . وكذلك بناء الفعل للمجهول من أمثل : عوجل وطوب وسومح وتتجوهل وتتدورك وتتوقل . تصير ألف المبني للمعلوم واواً فيه ، باضطرار وإلزام .

ثم عندما تصل الأفعال بالضمائر ، أو تؤكّدها بإحدى النونين ، فقد يتكون لديك من المجاورات ما يقل أو يستحيل فيه الاتصال ، بدون تعديل صوتي ينزع الثقل والاستجابة . وعلى هذا تجد مصداق التغييرات الصوتية ، في طرف الفعل من قولك : سمعت سمعنا سمعوا يسمعان تسمعين اسمعا

اسمعوا اسمعى اسمعَنْ اسمعَنْ اسْمِعَنْ اسْمِعَنْ . بلة ما يكون في الابداء والوقف والبقاء الساكنين ، من اضطرار لتعديل مجرى الأصوات ، حذفًا أو زيادة أو تصرفاً .

فأنت ترى أن مسيرة الاضطرار ، في مراحل الحياة اللغوية ، يتسع ميدانها اتساع الزاوية المنفرجة ، لتقليل الصعوبات الناجمة عن توضع الأصوات ، في الصيغ المعدّة للاستهلاك . وبذلك تأخذ هذه الصيغ الأوضاع المختصرة ، في حدود الإمكان ، ثم تتعرّضُ الأصواتُ الملقاة فيها للتعديلات المتعددة ، حتى تأخذ الشكل اللفظي المرن الميسور .

وهنا يجدر بنا تذكر أصحاب الثنائية والأحادية ، في التطور اللغوي (١٥٨) . فهم يزعمون ، عند دراسة العربية المنقوله في التراث ، أنَّ مفرداتها تحولت من البساطة إلى التركيب ، ويرضون قبول العكس ، مُنساقين وراء النظرية الداروينية المتهافة . وأنت ترى أنَّ ما ذكرناه من ضوابط المراحل الثلاث يتحقق ما أنكروه ، أي : مسيرة الألفاظِ من التركيب المعقد ، إلى حظيرة اليسر والاختصار ، بعد استخدامها للدلالة على المقاصد .

أما الأطوارِ القدُّمي ، من نشوء اللغة وتكونُها - وهي بعيدة عن المنظور التاريخي العلمي - فالراجحُ أنه كان فيها كثيرًا ما ذهب إليه أصحابنا هؤلاء . وقد كان عليهم أن يقفوا فيما وراء التاريخ ، ولا يدخلوا حياة العربية المعهودة . ثم إنَّ السيرورة من المعقد إلى البسيط لا تنسحبُ على النشوء الأول ، في الأطوار القدُّمي ، خلافاً لمن زعم ذلك (١٥٩) ، بل تبقى حبيسَ الأطوار الأخيرة من حياة العربية ، بعد أن تكونت المفردات وأصبحت ذات دلالاتٍ متميزة .

ولو استرجعتَ معنى ما مضى ، من ضوابط مرحلية ، للّمست التّناسبَ العكسي فيها بين الاختيار والاضطرار . فالمراحل المتمتعة بأحدِهما موسعاً

يكون مجال الآخر فيها ضيقاً محدوداً ، والمتوسطة قاعدة في اعتدال من الأمرين . أمّا التي صاق عليها نطاق الاختيار ، بقيود ما تقدمها ، فقد وُضعت إزاء مواقف اضطراريه واسعة المدى ، لتصنع الصور المثلث في التعبير ، وتصقلُها بالشفافية على خير ما يرام .

ولقد رأيت ما كانت عليه العربية ، حين وضع نظامها الأصلي لصوغ الكلمات وتمييز بعضها من بعض ، بنزوع إلى الأشكال العامة البسيطة في اختزال التفريع ، وتوحيد الصيغة للمعنى الصرفي ، وتجميع بعض المعاني في صيغة واحدة وتبسيط إيقاع المفردات .

ثم مالت في نظامها الفرعى إلى اطراح الصيغ والترانيم المُجَهَّدة ، وتنمية الرشيق منها نظرياً وعملياً ، بطلبِ مرونة الجهد العلاجي ، في الاستلطاف والنحو والتاريخ ، كما توجهت نحو إقامة تناظر بين الصور المتعددة للموحد ، من مبني صرفي أو معنى لغوياً ، بغية اقصاد للجهد الذهني أيضاً . وفي أثناء ذلك ، نشطت عمليات التسذيب والتجميل والتلطيف ، تتحت نوءات المفردات ، وتصقلُ ما توضع فيها من نشاز أو عسيرة أو متعرّر ، لتصل إلينا سائفة رائقة .

٣- المشافهة والتسجيل

تاريخ العرب قبل الإسلام تحيط به البداوة من كُلّ جانب ، حتى إنَّ المالك التي أُسْسِتَ في اليمن قدماً غمراها سيلُ العرم ، وساحت قبائلها المختلفة في بقاع متفرقة من الجزيرة العربية ، لتعيش في بيوتٍ يصيغُها الطابع البدوي ، مع شيءٍ قليلٍ من الاستقرار والتحضر . وبذلك بقيت لغةُ العرب ، في صفوِ القبائل شعهية غير مكتوبة ، تتحكمُ فيها الأفواه والأذان ، وتسرير بها سرعاً في اتجاهِ موسيقي ملطف ، وتصبحُ أصواتها بألوانٍ كثيرة واسعةٍ المدى من الاختصار والإيجاز .

أضاف إلى هذا ما كان عليه العربُ ، من أميّة واسعة النّطاق ، حتى قال النبي ﷺ : « إِنَّ أُمَّةً أُمِّيَّةً ، لَا يَكُبُرُ وَلَا يَحْسُبُ . الشَّهْرُ هَكُذَا وَهَكُذَا وَهَكُذَا » ، وعقد الإبهام في الثالثة ، « وَالشَّهْرُ هَكُذَا وَهَكُذَا وَهَكُذَا ». يعني تسعًا وعشرين ، أو ثلاثة (١٦٠) . فلا غرو أن تتصحرف أسماء أجدادنا القدماء وأسلتهم ، إلى الإعجاب بربين اللّفظ ونغمته ، فيتعمق لديهم ذلك الاتجاهُ الموسيقي الملطف ، ليُرسّخ لدى المتحاورين توجّهاً مقصوداً مستمراً ، في الصقل والتهذيب .

إنك لتلحظُ الآن ما لدى الأميين ، من تبعّج وتاثير بمنتهى الكلام وموقعه ومسجوعه . وكذلك شأن العُمي ، لما هم عليه من أميّتهم القاهرة ، في إرهاف السمع وطلب الإيقاع المقصود . وحسبيك ما تعرفه عن أمثال : الأعشى صناجة العرب ، وبشار بن بُرد صاحب الأشعار المغناة ، وأبي العلاء المعرى في لزومياته .وها أنت ذا ترى أكثر العُميان من القراء ، يميلون إلى التّغنى بعيد ، في أداء الآيات الكريمة . وقد تابعهم المبصرون ، حتى أصبح الشغلُ الشاغل للجميع هو الجوانب الصوتية ، مُغفلين ما يقتضيه النصُّ الرياني العظيم ، من تنعيم دلالي يناسب سياقِي المقام والمقال .

فطبيعي جدًا أن تستجيب الصور الصوتية لمناخ المشافهة في حياة العرب الجاهلية ، فتسلّك سُبُل التصفيّة والتّشذيب والتّطويق ، مع الأداء اليومي المعتمد ، والتباري في المنازعات والمفاخرات والمناظرات والاحتفالات . وعندما تناول الشعر تلك الأساليب العربية المصفاة ، وساقها في تياراته الإيقاعية المفروضة ، وأحال عليها خيالاته وصيّباته وأشواؤه مع الأحساس المرهقة ، دخلت الصيغُ والمفردات ميدانًا جديداً ، يتطلّع إلى الجمال الصوتي والانسجام الغنائي ، فكان لا بدًّ من تصرّفاتٍ في الأداء ، تُناسِب مقتضى الحال ، وتتداول ما يعرض لها فُتُّطُّوغه لمقادير الإبداع .

وبهذا تلبيست العربية أثواباً قشيبة ، يستهلّكُها الفنُ الرفيع . ثم استقامَ عُودُ الشِّعر ، وانتشرتْ أصداوْه في الجزيرة العربية ، وصار له مُؤلِّفٌ فنيٌّ تُرويَ وتحفظ وتُغنى ويقتدي بها ، من معلقاتٍ ومُختاراتٍ ومقاطعاتٍ سائرة ، فكان أنْ ثبَّت الصُّور الصَّوتية ، وأخذت أشكالها المداولَة ، في خواتيم العصرِ الجاهلي .

وأخيراً نزل الوحي الإلهي بالنصوص القرآنية الكريمة ، فوضع الحدِّ النهائِي لِقِمة الحفاظ والحيطة في الأداء والتعبير . وقد تناقل ذلك جُمهورُ المسلمين تلقيناً ومشافهةً ، بدقةٍ وعنايةٍ ومحبةٍ وتقديس ، أجيالاً بعد أجيال ، فإذا بالعربية تخلُّد مع التاريخ في ثوبها الرياني الرفيع ، نُرددُها بعد قرونٍ كما تلقاها الصحابةُ من فم النبيِّ الكريم ، عليه الصلة والسلام .

نعم إنَّ الخلافات الصوتية واللهمجية لم تقطع أنفاسها ، ولكنَّها اشترطتْ إلى شعبتين : فما سار منها في رِكابِ الصياغات القرآنية ، ونظائرها من الفصيح أو الصحيح ، عاش في أحضانِ الصحة والسلامة ، وما خرج على ذلك ، بنزعاتٍ محليةٍ مُغرقة ، دخل حيزَ العامية من لحنٍ وشذوذٍ وانحراف .

ولأنَّ تدوينَ اللُّغةِ قد يحدُّ من سُرعةِ التَّغييرات ، ويجعل حدوثها بطيئاً محدوداً (١٦١) ، فإنه لَمَّا انتشر تعلم الكتابة ، وصار كثيرونَ من المسلمين يكتبون ويقرؤون ، ازدادتْ حدةُ الحفاظ والحيطة ، وترسخت الصُّورُ الماديه للفردات أكثرَ فأكثرَ لدى الجميع ، إذ أصبحتْ صوراً شاخصةً مركبةً ثابتةً ، بعد أن كانت موجاتٍ فيزيائيةً ذاهبةً مع الريح .

ولا شكَّ أنَّ التسجيل الصوتيِّ المعاصر ، مع توسيعِ المواصلات الإعلامية ، قد حسم مشكلة التصرفات اللهمجية والفردية ، وجعل للعربية في جميع الأقطار أداءً أكثرَ وضوحاً ورسوخاً وخلوداً . يؤنسُك في هذا أنَّ التطورَ الصوتيِّ ، لِلغات الأعجمية العالمية ، قد صافَ نشاطه وتقلصَ ، وصار وثيد

الخطا غير ظاهر القوّة ، لما شاع من وسائل الإعلام والنشر .

قوانين الاقتصاد

المشهور في مسيرة التطورات الصوتية أنها تخضع لعوامل متعددة هي : الآلية والمرنة في الانتقال بين الأصوات لدرج الأداء ، والعمليات الذهنية في التوقع والتهيؤ للأصوات التالية أو البعيدة ، والخصائص المادية في التأثير وقابلية التأثير للمجاورات والمشاركات في التعبير ، وموقع الصوت من المفرد والعبارة ، إذ يكون الأول قوياً مستصعباً ، والآخر فالمتطرف أضعف وأعجز^(١٦٢) ، بالإضافة إلى الرغبة في التجويد والاقتصاد .

وغالباً ما يظهر ويطغى من هذا كله عاملان اثنان : ما هو شرطي نسقي ، يمثّله تجاوزُ أصوات متنافرة أو مُستقلة ، وما هو عقدي مطلق ، تمثّله النزعة الأدائية الاقتصادية المحوّدة^(١٦٣) . وإذا تجاوزنا هذه النزعة الغنائية ، ورأينا تداولَ العربي القديم للقوالب الموروثة ، عن آبائه وأجداده في النظام الأصلي ، بعد أن تحكم فيها الاستلطاف بقيوده وتطلعاته ، إذا رأينا وهو يصوغ المفردات تحسّسنا المعاناة ، لما يعرضه من صعوبات للتوفيق بين التنظير والتطبيق ، أو بين الدوافع والإنجاز .

فصحّح أن القوالب الموراثة مررت بمراحل ، من الملاحظة الواقعية والصياغة والتشذيب ، لتأخذ شكلها النهائي المقرر ، إلا أنها لم تكن قد عرضت على جميع الاحتمالات ، لتوضع الأصوات فيها متجاوزة أو مقاربة أو متباعدة . ولذلك فإن ممارسة الصياغة للتركيب الصوتية فيها أقحمت الأجيال اللاحقة ، في موافق من الأداء ، تأرضاً صعوبات لفظية ، فتعزل عمليات النطق بالعسر أو التقطّع أو الاحتباس . وكان لا مفر ، والحال هذه ، من الاستعانة على ذلك بوسائل جراحية ، تزيل التوتر والاستصعب ، وتحقق الاقتصاد العلاجي للأداء .

وقد تشعبت هذه الوسائلُ وانتشرت ، في تاريخ العربية قديماً ، ثم تَوَضَّعت في صور محدودة ، كانت الهاجسَ في أذهان قدماء النحاة ، يراقبونها ويحللُون أبعادها ، ويرصدُون تحركاتِها وسلوكِ عناصرها . ومن ثَمَّ تَسْنَى لهم أن اكتشفوا نماذجَ الأشباه والنظائر ، فصاغوا تَوجُّهات ذلك كُلُّه ، في قوانين شَبِه مُطْرَدة تستوعب أنماط الاستخفافِ ، وسجّلوا ضوابطها وصور مجرياتها ، مع التفسير والتعليق والتنظير والمُثْمِيل ، وتحية ما شَدَّ لأسبابٍ تاريخية أو اجتماعية أو فردية أو صوتية أو دلالية .

وَهَا نحن أولاً نستعرضُ ما انتهوا إِلَيْه ، لنذكرَ صِلَةَ كُلِّ منه بالأنماط الاقتصادية المسوطة قبل ، فنجد ما يلي :

١- الإبدال

أي : إِزَالَةُ العُنْصُرِ المُثْقِلِ أو الحابس للفظ ، وإحلالُ في محلِّه ما هو وسْطٌ صوتي في السياق . وذلك ما رأينا ظواهره في بعض الأنماط التالية : المشاكلة والمجانسة والممازجة والمناظرة والإضعاف والتخلص والمخالفة .

٢- الإعلال

وهو تحويلُ الصَّائِتِ المجهِدِ للأداء ، بتغيير موضعِه من جهاز النُّطق ، ليكونَ مُسَجِّماً مع السياق التركبي . وقد تَبَدَّلت صوره في بعض من :

المجانسة والممازجة والمائلة والمناظرة والإضعاف والتخلص والمخالفة والقلب .

٣- الإدغام

ومرادُه توحيدُ اللَّفْظ بالحرفين المتواлиين دفعَةً واحدةً ، بزيادةِ مدةِ حبس الهواءِ في المخرج ، ومدة الإيقاع . ويتمثلُ هذا في أبعاضِ المائلة والإضعاف والانزياح .

٤- الْحَدْف

ويقصد به نزعُ العُنْصُرِ المُعَقَّدِ لجريان التصويت ، لإزالته من الطريق ،

وتيسير النطق السليم . ويقع هذا العمل الجراحي العنيف في أكثر : المجانسة والمازجة والمناظرة والبتر والإضعاف والنحت والتخلص والمخالفة والانزياح .

٥- الزيادة

ويراد بها إيقاع صوت أو أكثر ، في موقع التوتر اللفظي ، لتحقيق الاستقرار في الأداء . وهي واردة في جوانب من : الفصل والتخلص والتمكين .

٦- النقل

ويعني تغيير موقع العنصر المعرقل أو المستعصي على الأداء ، ليزول بعض التوتر الصوتى ، ويتحقق الاستقرار والبيان . وهو موزع بين : المازجة والمخالفة والتخلص والقلب والانزياح .

ولعلك تلاحظ معنى التمايز الإجرائي في هذه القوانين الاقتصادية .

فالإدال والإعلال يتولّدُ فيما صوت ، يجمع بين صفات اللفظ الأصلي وما حوله ، في حين أن الإدغام يوحّد بين الأصوات . أمّا الحذف والزيادة فيتدخلان في البنية بشكلٍ ماديٍ متحقّم . وأما النقل فيكتفي بتبدلِ موقع الأصوات ، وما يتبع ذلك من اعتدال . ثم إن بعض أنماط الاستخفاف قد تكرر ، في القوانين المذكورة ، أكثر من غيره ، ليمثل جوانبً ونماذجً متعددة الأبعاد .

ولقد وضع النحاة القدماء أصول هذه القوانين ، وصاغوا لها المفاهيم الاصطلاحية المعبرة ، وفسّرّوا المقاصد الصرافية لها ، مع خلافاتٍ فردية لا بد منها ، في مثل هذا المجال . وعندما عرضناها هنا ، عبرنا عنها بما يناسب مفهوم الاقتصاد اللغوي ، لمحاولة الانتقال بها إلى ما هو أختصر ، في ميدان التّقنيّ والتّقعيد . إذ صار من الممكن لنا أن نجمع ما وزّعوه ، ليكون في إطارين اثنين هما : قانون التجاذب والتّناور .

فقد تجاذب الأصوات أو تتناور ، إذا كانت متوالية أو مقاربة أو مشاركة

في السياق ، وتتبادلُ التأثير والتأثير حين الأداء اللفظي ، ويتوارد عن ذلك ظواهر صوتية ، تنسِّع فَتيلَ التجاذب أو التناحر ، وتضع معاييرَ الطمأنينة والاستقرار والانسجام . ونحن نستطيع أن نُعبّر عن تلك النماذج السُّلوكية ، لأنماطِ الانسجام وضوابطِه وأحكامِه ، بما حدثنا في الإطارين المذكورين :

١- قانون التجاذب

تفاَعُلُ الأصواتُ في سياق النُّطق ، بعواملِ المرونةِ والتهيُّؤ والخصائصِ الطبيعية والم الواقع ، فيتغيّرُ بعضُها في مخارجِه أو مواضعِه أو صفاتِه ، ليُوافقَ ما يُحيطُ به في الصيغة باقتصادِ في العلاج . ومن ثم يتولّد عن ذلك التفاَعُلُ ما عرفناه في أنماط : المشاكِلةِ والمجانسةِ والممازجةِ والمائلة . وقد تَفعَلُ الصيغُ المشاركة لغيرها ، في المعنى أو المبني أو السياق التَّركيبي ، بما تُشارِكُه فتَلبَسُ منه شَكلَهُ الخاص ، ليكونَ التَّوافُقُ بالمناظرة .

٢- قانون السافر

تدافُعُ الأصواتُ في سياق النُّطق ، بالعوامل المذكورة قبلُ ، وتتنازعُ السُّلطة للبقاء ، فيقع بينها تَغييرات لتحقيق الانسجام ، والاقتضاد العلاجي للأداء . ونتيجةً لذلك يتولّدُ ما ذكرناه في الأنماط التالية : البتر والإضعاف والنَّحت والفالصل والتخلص والتمكين والمخالفه والقلب والانزياح .

وأنت ترى أنَّ هذين القانونين يشملان جميعَ ظواهر الاقتصاد الصوتي ، في بناءِ الصيغة . وهم أيضًا يضمُنان كثيرًا من وقائع التَّعبيرِ المركبِ إنْ وسعتَ دائرةَ البحث والتحليل والاستنتاج . ومع هذا ، فليس من الغريب أن ترد ، في إطارِهما ، بعضُ النماذج مُخالفةً لل الاقتصاد الصوتي كما ذكرنا قبلُ ، لأسبابِ اجتماعية أو إنسانية أو جمالية أو تاريخية أو دلالية .

ذلك لأنَّ اللغةَ ، مع كونِ التَّعبيرِ بها عناصرَ فيزيائية ماديةً ، هي أيضًا خاصية إنسانية ، تتحكمُ فيها عواملٌ مُختلفةٌ ، من بيئية وأحداثٍ وضروراتٍ

وتطلّعات ، وفروقٍ فرديةٌ أو اجتماعيةٌ ، في تَحْسُسِ الجمال وطلبِ الاعتدال . وقد يكون سبب المخالفة هذه تَطْوُرٌ غيرٌ إرادي وغيرٌ مُدرك ، وبطيءٌ على مراحل ، ليس فيه مِيلٌ إلى الكسلِ التعبيري ، لأنَّ الكسل لا يُمثِّلُ الاعتدال .

ثم إنَّ القانون الصوتي ضابطٌ أَغْلَبِيٌّ ، يُعبِّرُ عن علاقَةٍ بينَ الْحَالَتَيْنِ مُتَابِعَتَيْنِ لِلْغَةِ وَاحِدَةٍ فِي وَسْطِ اجْتِمَاعِيِّ مَعِينٍ . فهو يُبَشِّئُ بالظواهر أو يَصِفُّها ويُقْسِرُها ، ولا يُحْتَمِّ وقوعها بوجوب دائم ، لأنَّ العلاقة بينَ الْحَالَتَيْنِ الصوتيتين ليست طبيعيةً صِرْفًا ، كما هو الشأن في العلوم الطبيعية ، لأنَّ في تَطْوُرِ الأصوات عواملٌ شَتَّى لا تُمْكِن الإحاطةُ بِهَا ، وبعضاًها خَفِيٌّ غيرٌ مَمْظُورٌ .

فضابطُ الاقتصاد اللغوي يستطيع أن يكشفَ سببَ الظاهرة إلى حدٍ ما ، ثم يعجزُ عن تفسيرِ شذراتٍ منها ، ولا سيما المناقضة ، إذ قد تكونُ هذه المناقضات غائبةً ، في إبان تَطْوُرِ الأداءِ الواقعي ، ثم ظهرتْ مؤخرًا بشكلِها القديم ، فتجاوزَتْ مراحلَ التغيير^(١٦٤) .

ولهذا قدرى بعضَ الظواهر الصَّرْفِيَّةَ ، تَسْدِّدُ عن قوانينِ الاقتصاد ، سائرةً في مَسْلَكٍ خاصٍ بها ، فتلزمُ الصُّورَةَ الشَّافِةَ أحياناً ، مثل : القَوْدُ والْحَوْكَةُ وضَيْوَنُ وَمَصِيدَةُ وَمَبْوَلَةُ وَمَجْوَعَةُ وَحَلْوَى وَحَزْوَى وَمَقَاتُونَ وَاسْتُنْوَقَ وَاسْتَيْفَوا وَبَيْلَانُ ، أو ينعكسُ فيها سلوكُ التَّعبير الصوتي ، ليتَنقَلُ من الحِفْنةِ إلى الثقلِ . وهو شائعٌ في كثيرٍ من القلبِ المكاني ، بحسبِ اللهجاتِ القبلية والتَّصرُّفاتِ الفردية ، وفي نظائرٍ : شَرْوَى وَفَتَوَى وَشِيمَةُ وَضِيزَى وَتَمِيمِيجُ وَعَيْنَاشُ وَرَأْيَشُ .

ولا تظنَّنَّ أَنَّ هذين القانونين المذكورين هما بديلان ، لما اعتمدَه المعاصرُون من : المَاثِلَةُ وَالْمَخَالِفَةُ^(١٦٥) . فالمفهوم لم يُصلحُ لهم الأول في علم العربية ، يعني تَحْصِيل صوتين من جنسٍ واحدٍ^(١٦٦) ، أي : متماثلين في خاصيَّتِي المخرجِ والصَّفةِ ، لا في إحداهما^(١٦٧) أو كليهما كما زعموا مجازاً

للمقولات الأعجمية . وهذا يقتضي أنه إذا أخذ بالمعنى العلمي ، لا يدخل فيه من الأنماط التي ذكرنا إلا : المماثلة بالحرف أو بالحركة .

والمفهوم الثاني الذي قصدوا به تغيير أحد الصوتين المتماثلين في الكلمة ، يشمل مما ذكرنا بعضـا : المخالفة والبتر والإضعاف والفصل والتخلص . أما بقایا الأنماط ، وهي كثيرة جدـاً ومتعددة الجوانب ، فالمصطلحان المذكوران لا يمسان إلا بعضـها بافتعال وتقحـم شديدين ، كما فعل بعضـ المعاصرـين (١٦٨) .

أما القوانين التي ذكرـها علماءـ العربية فإنـها تـشمل تلك الأنماط ، غير أنها تـوزـعـها على غير تـخصـصـ وانفصـالـ . ولـهـذا تـرى النـمـطـ الواحـدـ يـتـرـددـ في بعضـها مـرارـاً ، وـقـلـ آنـ تـجـدـ نـمـطـ يـخـصـ بـهـ قـانـونـ معـيـنـ . هذا في حـينـ آنـ ما وصلـناـ إـلـيـهـ ، في التـجـاذـبـ وـالتـنـافـرـ ، يـتـازـ بـالتـخـصـصـ وـالاستـيعـابـ . فـكـلـ من المصـطلـحـينـ يـصـمـمـ أنـماـطـ الـخـاصـةـ الـتـيـ تـمـلـأـ حـيـزـهـ ، وـهـمـاـ مـعـاـ يـشـملـانـ جـمـيعـ الأنـماـطـ ، عـلـىـ كـثـرـتـهـ وـتـوـزـعـ صـورـ الـعـمـلـيـاتـ الصـوـتـيـةـ فـيـهـاـ ، وـقـلـ آنـ تـجـدـ بـيـنـهـمـاـ اـشـرـاكـاـ أوـ تـدـاخـلاـ .

٣- أنواع التغيير

إذا تـصـفـحتـ ما ذـكـرـناـ ، من الأنـماـطـ والـضـوابـطـ والـقـوـانـينـ الـاـقـتصـادـيـةـ ، تـبـدـيـ لـكـ تـعـدـدـ نـمـادـجـ التـجـاذـبـ وـالتـنـافـرـ ، بـيـنـ العـنـاـصـرـ الصـوـتـيـةـ . فقدـ يـشـتـرـكـ منـ الـأـصـوـاتـ ، فـيـ الـعـمـلـيـةـ التـجـمـيلـيـةـ الـوـاحـدـةـ : حـرفـانـ أوـ حـرـكتـانـ أوـ سـكـونـانـ ، أوـ حـرـفـ أوـ حـرـكةـ أوـ سـكـونـ أوـ حـرـفـ وـوقفـ ، أوـ حـرـكةـ وـسـكـونـ أوـ حـرـكةـ وـوقفـ ، أوـ سـكـونـ وـابـتـداءـ أوـ سـكـونـ وـوقفـ . وـرـيـماـ شـارـكـ فـيـ ذـلـكـ أحـرـفـ أوـ أحـرـفـ وـحـرـكـاتـ : وـكـثـيرـاـ ما تـبـاـينـ ، فـيـ تـلـكـ النـمـادـجـ ، درـجـاتـ التـغـيـيرـ الصـوـتـيـ وـاتـجـاهـاتـهـ وأـحـوالـهـ ، فـيـكـونـ لـهـاـ أنـواعـ متـعـدـدـةـ مـخـلـفةـ . وـهـيـ تـوـزـعـ فـيـمـاـ يـلـيـ منـ الـأـشـكـالـ (١٦٩) :

١- التأثير البسيط

يَتَكَوَّنُ هذَا التَّغْيِيرُ مِنْ مَرْحَلَةٍ وَاحِدَةٍ ، إِذْ يَطْرُأُ تَبَدُّلٌ مَمْحُودٌ عَلَى صَوْتٍ وَاحِدٍ مِنَ الْكَلْمَةِ ، لِيَتَحَقَّقَ تَخْفِيفُ الْعَلَاجِ . وَهَذَا كَثِيرٌ جَدًّا ، تَلْحَظُهُ فِي إِمَالَةٍ : جَالِسٌ وَنَسِيمٌ ، وَإِبَالٌ : عَمْبُرٌ وَازْدَحَامٌ وَمَصْطَلْحٌ وَصَرَاطٌ وَدِينَارٌ وَنَوْمٌ وَإِيمَانٌ وَأَوَادِمٌ وَرَاسٌ وَمُؤْمِنٌ وَرِيَاسَةٌ ، وَالْقَلْبُ لِلْحَرْفِ أَوِ الْحَرْكَةِ : مَيزَانٌ وَمَوْقَنٌ وَرَضِيٌّ وَانْقِيَادٌ وَعَصَافِيرٌ وَمَفَاتِيحٌ وَبُورُوكٌ وَنَدِيَانٌ وَشَدَّوَانٌ وَصَوَاعِدٌ وَبَيْضٌ وَبَيْعٌ ، وَالْإِدْغَامُ : جَدُّ وَسُلْمٌ وَجَرَاحٌ وَعُمَالٌ وَمَقْدَمٌ وَجَرَبٌ وَبَيْعَلُّ وَبَلْغٌ ، وَالزَّيَادَةُ لِلْحَرْفِ أَوِ الْحَرْكَةِ : احْتِرَامٌ وَانْطَلَاقٌ وَاسْتِقْبَالٌ وَارْتِفَاعٌ وَانْسَحَبٌ وَاسْتَبَعَدَ وَاكْتَبَ وَانْتَبَهَ وَاسْتَغْفَرَ وَيَدْخُلُ وَخَالِدٌ وَخُطُوطٌ وَغُرَفَاتٌ وَفِقَرَاتٌ وَشَمَاءٌ وَقُفْلٌ وَجِسْمٌ ، وَالْحَذْفُ : عَضْدٌ وَكَفْ يَصِيفُ وَعَلَمْتُ ، وَمَا فِي الرَّوْمِ وَالْإِشَامِ وَالْإِخْلَاصِ .

٢- التأثير المركب

يَتَأَلَّفُ هذَا التَّغْيِيرُ مِنْ مَرْحَلَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ . وَيَكُونُ فِي ذَلِكَ أَنْ تَتَوَلَّ الْمَتَأْخِرَةُ عَنِ الْمَتَقْدِمَةِ ، فَيَنْحِلُّ إِلَى تَأْثِيرَاتِ بِسِيطَةٍ . فَقُولُكُ : شَبَّ ، سُكِّنَتُ فِي الْبَاءِ الْأُولَى ثُمَّ أُدْغِمَتِ فِي الْثَّانِيَةِ . وَكَذَلِكُ : اهْتَمَ وَانْهَدَ وَعَفَ وَمَحْتَلٌ . وَالْإِعْلَالُ فِي : عَادَ وَرَمَى ، كَانَ يَقْلِبُ حَرْفَ الْعَلَةِ بَعْدِ تَسْكِينِهِ . وَمَثُلُهُ فِي هَذَا : اخْتَارَ وَانْقَادَ وَأَهْدَى وَاسْتَخْفَى وَانْطَوَى وَافْتَدَى .

أَمَّا نَحْنُ : أَمَالَ وَأَعَادَ ، فَقُلِّبَتِ الْيَاءُ وَالْوَاءُ فِيهِ الْفَاءُ بَعْدِ نَقْلِ حَرْكَتِهِمَا إِلَى السَّاکِنِ الْمَتَقْدِمِ . وَأَمَّا نَظَائِرُ : أَرْضَى وَاجْتَلَى وَتَنَادَى وَاسْتَدْعَى ، فَقَدْ قُلِّبَتِ الْوَاءُ مِنْهُ يَاءً ، ثُمَّ قُلِّبَتِ الْيَاءُ الْفَاءُ . وَإِنَّمَا كَانَ إِدْغَامُ نَظَائِرٍ : اسْتَقَلَّ وَيَمْرُ وَمَجْرَةٌ وَمِظَلَّةٌ وَمِسْتَجَدٌ ، بَعْدِ نَقْلِ حَرْكَةِ الْمَدْغَمِ إِلَى السَّاکِنِ أَيْضًا . وَالْمَرْحَلَتَانِ فِي أَمْثَالٍ : سَمَاءٌ وَاهْتَدَاءٌ ، هَمَا يَقْلِبُ حَرْفَ الْعَلَةِ الْفَاءُ ثُمَّ إِبَالٌ الْأَلْفُ هَمْزَةٌ .

والمراحلُ الثلاث تلقاها في نحو : سِمة وصِفة ، إذ نُقلت حركةُ الواو إلى ما بعدها ، ثم حُدِّفت الواو ، وعُوْض منها تاءً في الطرف . وهذا ما تراه في نحو : يَدْخُرُ وَمُدْكَر ؛ لأنَّه كان أولاً إِبْدال التاء دالاً ، ثم إِبْدال الدال أيضًا ، ثم إِدْغامُ الدال الأولى فيها . وما جرى في مثلِ : آبَار وَأَرَام ، هو تقديمُ الهمزة الثانية ، وإِبْدالُهَا ألفاً ، وتحريكُ ما بعدها بالفتح . أمَّا أمثلٌ : لِيم وَذِيقَ ، ففيه حذفُ ضمةِ الفاء ، وَنَقْلُ الكسرة إليها ، وَقُلْبُ الواو ياءً .

وتَبَلُّغُ المراحل أربعًا في مثلِ : عِصِيٌّ ، إذ قُلِّبت الواو الأولى ، ثم قُلِّبت الثانية ليكونَ الإِدْغامُ فيها ، ثم قُلِّبت ضمةُ الصَّاد كسرةً . وَقَرِيبٌ من هذا ما ترى في نظيرِ : إِعادَة وإِمَالَة واستقامة واستفادة ، إذ نُقلت حركةُ المُعْتَل إلى ما قبله ، ثم قُلْبَ أَلفًا ، فحُذِّفت الألفُ قبلَه ، وعُوْض منها التاء . أمَّا قولكَ : بَلْعَتْرِ ، فـكـانـ فـيـهـ حـذـفـ الـيـاءـ ، وـحـذـفـ هـمـزـةـ الـوـصـلـ ، وـتـسـكـينـ التـونـ ، ثـمـ حـذـفـهـاـ أـيـضـاـ . وـهـذـاـ بـخـصـ النـظـرـ عـنـ إـبـدـالـ آـخـرـ فـيـهـ . وـأـمـّـاـ نـظـائـرـ : غـصـنـ وـجـدـ وـبـرـ ، فـكـانـ فـيـهـ نـقـلـ الـحـرـكـةـ إـلـىـ السـاـكـنـ ، فـسـقـوـطـ هـمـزـةـ الـوـصـلـ ، فـتـحـريـكـ الـطـرفـ ، فـإـدـغـامـ السـاـكـنـ فـيـهـ .

وإذا قُلت « عِصِيٌّ » كُنْتَ في مراحلِ خمس . وقد تتجاوزُ الإجراءاتُ هذا العدد ، من المراحل ، لتبلغُ السَّبْعَ . فجَمِعَ القوس على قِسيٍّ ، حصل فيه نَقْلُ الواو الأولى فالثانية ، ثم قُلْبَ كُلِّ منها ياء ، ثم إِدْغامُ الأولى في الثانية ، ثم قُلْبُ الضمة الثانية كسرةً فالثانية أيضًا .

٣- تأثيرٌ كُلُّيٌّ مُقبلٌ مُتصلٌ

تعني بهذا أنَّ يُصبحُ المتأثرُ من لفظ المؤثر ، أو مقاربًا له في المخرج أو الصِّفَة ، وأنَّ يقعُ التَّغْيِيرُ في الصَّوْتِ المتأخر ، وأنَّ يكونَ بين الصَّوْتَيْنِ تماسٌ تامٌ ، بلا فاصلٍ أَيًّا كان نوعُه . فقولُنا : هُدُوٌّ وَبِرِّيٌّ وَمَقْرُوْةٌ وَهَنِيَّةٌ وَسِيدٌ وَاطْلَعَ وَاهْنَ وَاصْبَرَ وَادْكَرَ ، جرى فيه الإِدْغامُ بعدَ التَّفَاعُلِ الأَدَائِيِّ ، وَتَأْثِيرِ

الحرف الأول في الثاني ، إذ صار المتأخر من لفظ المتقدم ، ولم يكن بينهما حاجز .

وقولك : كاس وباب وناب وميعد وميسم وإيلام وأمين وموقط ويونُ[ُ]
وعوجل وصام وغار وهي وصفا وأهدى والمُبدي وآدم - كان فيه تفاعل
صوتي ، انفعلت له الواو والياء والهمزة بما قبلها مباشرةً من الحركات ،
فأصبحت مدوّداً من جسده ، وحصل من ذلك تغييرٌ كاملٌ في اللفظ .
وكذلك جرى في نحو : ثياب وديار ولِيام وبُوساء ودُواة وخُواصة ، مع
فارق ظاهر في بعضه ، إذ صارت الواو أو الهمزة حرفًا صامتًا لا ميّاً .

٤- تأثير كليٌّ مُقبلٌ منفصل

الانفعال هنا شبيه بالذى قبله ، مع خلافٍ يسير . وهو أنَّ بين طرفي التأثير
والتأثير فاصلًا صوتياً من حرفٍ أو حركةٍ أو أكثر . فمثلُ الجمع «صبية» قُلبت
فيه الواوُ ياءً استجابةً للكسرة ، مع أنَّ الباء حاجزةٌ بينهما . وكذلك استجابت
الحركة لمثلثتها في نحو : رُسلٌ وإبلٌ ، فسقطت من اللفظ ، على الرغم من
فصلِ السينِ والباء .

وعندما تعبّر بالأفعال المضمة عن حالتي الأمر والجزم للمضارع ، تقول
على غرار ما جاز في لهجات العرب : وَدَ وَغَضْ وَفِرْ ، ولا تَشِدْ ، ولما يَمْلِء
ولم يَرُدْ - فتحرّك الحرف الثاني من التَّضييف ، وهو ساكنٌ في الأصل ، بما
يُناسبُ السياقَ الصوتي ، ليفارقَ ما توضعُ قبله من سُكُونٍ أيضًا . وبذلك
تحرّك مثل الحركة المتقدمة ، على الرغم من وجودِ حاجزٍ بينهما هما المثلان ،
وانحلَّ المقطعُ العنقودي ليتشكلَ منه مقطuan : مُتوسِطٌ وقصيرٌ .

والبتر الكامل لـ«همزة أكرم» مع حركتها ، في قولك : أَكْرَم ، إنما حصل
مع وجود حركة الضم بين الهمزتين . ونظير ذلك ، مع أنه جائزٌ لا واجبٌ ،
أن تَحذف التاء المزيدة إذا وقعت بعد تاء المضارعة ، فتقول : تَذَكَّرُ وَتَعْلَمُونَ

وتَكَلْمَانِ . وقد كان التأثُّرُ الكامِلُ في أمثلَ : آرام وآبار ، بالنقل والإبدال ، مع أنَّ الفاصل بين الهمزتين في الكلمة الواحدة حركةٌ وحرفٌ .

٥- تأثيرٌ كليٌّ مدبرٌ متصلٌ

وهنا يمتازُ الانفعالُ بأنه يَسِيرُ في اتجاه معاكسٍ لما مضى ، إذ يستجيبُ المتقدَّم لما بعده . وهذا ظاهر في قوله : بِيدٍ وَهِيفٍ وَأَدِيَّ وَعَلَمِيٍّ ، حيث قُلِّبت الضمةُ كسرةً لما بعدها من الياء ، وفي قوله : أَكْتَبَ وَاجْلَسَا وَادْخُلُوا ، إذ تَحَرَّكَ الساكنُ بما يُناسبُ حرفَ المدّ بعده . والتَّحَوُّلُ الكاملُ للواو والياءِ واللام ، حين تقول : طَيٌّ وَشَيٌّ وَاتِّفَاقٌ وَمُسْتَرٌ وَالسَّهَمُ وَالثَّوْبُ ، قد وقع بتأثيرِ ما اتَّصل بها من الحروف ، فصارت مثلاً في اللفظ .

ثم ترى تَدَخُّلاً لِمِبْضَعِ الجرَاحِ وأصابعِه ، في البنية الحرفية للكلمات ، إذ يبُرُّ ما هو مُعرِّقل ، أو يَزِّعُ ما يُشيرُ إلى دلالةِ الإعراب . فمنَ الأوَّلِ حذفُ أحدِ المثلينِ من نحو : أُمُسِيَّةٌ وَأَغْنِيَّةٌ وَيَتَقَيِّ وَيَتَجَهُ ، لِما كانَ بعده من لفظ مُتَقَلِّ بالتضعيف . ومنَ الثَّانِي ما هو العكس ، بتضييفِ الحرفِ الموقوفِ عليه ، قوله : هذَا مسجِدٌ ، وَأَنْتَ تَلْعَبُ .

٦- تأثيرٌ كليٌّ مدبرٌ منفصلٌ

وفيه يقعُ فاصلٌ بين المتفاعلين . فسقوط المدّ من فعلِ الأمر : عُدْ وَدُمْ وَسِرْ وَمِلْ وَأَجِدْ وَأَشِرْ ، لِما كانَ بعده من سُكُون ، مع الفصل بينهما بالحرف الأخير . وشبَهُ به ما تراه من غيابِ حرفِ المدّ في نحو : دَعَتْ وَرَمَوا وَلَا تَخَفَّ وَلَمَّا يَعْدُ وَلَمْ يَمِلْ وَأَنْتَ تَرْمِينِي وَأَنْتَ تَدْعُونِي وَهُمْ يَرْجُونِي وَاجْلَسْنُ وَاسْمَعْنُ ، ولحركةِ اللامِ من الأفعال ، حين تتصَلِّبُ ضميرُ رفع مُتَحَرِّكٍ يُنْقَلُ اللفظ : فَهَمْتُ وَسَأَلْتُ وَجَلَسْتُ وَعَلَمْنَ وَيَكْتَبْنَ وَيَضْحَكْنَ .

وَقَرِيبٌ من هذا ما يجوزُ ، من حذفِ لنوِنِ الإعراب قبل نونِ الواقعيةِ : هَمَا يَزُورَانِي وَأَنْتَ تَسْأَلِينِي وَأَنْتَمْ تَعْطِيَانِي وَأَنْتَمْ تَدْفَعُونِي وَهُمْ يَجْهَلُونِي ،

ولأحد الأمثال في قولنا : ظلتُ وحَسْتَ إِنَا وَإِنِّي وَبُرَاءُ ، وَحَذَفَ ثانِي المثَلِين لِإِزَالَةِ اصطِدامِ ساكنِ ثانٍ بِسَكُونِ الْوَقْفِ ، مِنْ نَحْوِ : صَحْ ، عَمْ ، شَاذْ ، مُحِبْ ، مَرْ ، صَبْ ، يَمْدُ ، يَجْرُ.

ثم إنَّ وجوبَ الحذف في قوله : لاذِقِيْ إِسْكَنْدَرِيْ وَلَتَسْمِعُنْ وَلَتَأْخُذُنْ ، لِنَزْعِ التَّوْرُّ بِلِفَظِ الْأَمْثَالِ الْمُتَوَالِيَّةِ ، مشهورٌ وَاضْعَفُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانِ ، إِذْ كَسْرَةُ النَّسَبِ الثَّانِي تَوَسِّطُ الْيَاءَتِ الْأَرْبَعِ قَبْلَ الْبَتْرِ ، وَفَحْشَةُ نُونِ الْإِعْرَابِ تَقْدِيمُ نُونَ التَّوْكِيدِ .

وَيَرِدُ هَذَا التَّأْثِيرُ أَيْضًا بِزَرْعِ أَصْوَاتِ ، لِتَسْيِيرِ الْعَلاجِ الْكَلَامِيِّ . وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ فِي أُولَى الْكَلِمَةِ حِرْفُ سَاكِنٌ ، وَالْبَدَءُ بِالْلَّفْظِ سَكُونٌ أَيْضًا ، وَفِي السُّكُونِيْنِ هُنَا مَا تَأْبَاهُ الْعَرَبِيَّةُ لِتَعْذِرُهُ وَاستَعْصَمَاهُ . وَإِذْ ذَاكَ يَكُونُ تَفَاعُلُ بَيْنَ الْمُتَنَافِرِيْنِ ، فَيَتَوَلَّ حِرْفُ صَامِتٍ يَحْمِلُ الْحَرْكَةَ الْمُنَاسِبَةَ : امْرَأَ ، اسْمَ ، احْتَرَمَ ، انتَصَارَ ، اسْتَقْبَالَ . ثُمَّ إِذَا كَانَ الْحِرْفُ التَّالِي لِلساكنِ مَضْمُومًا ضَمْمَةً لَازِمَةً افْعَلَ الْحِرْفُ الصَّامِتَ بِذَلِكَ ، فَكَانَ مَضْمُومًا أَيْضًا : أُكْتُبْ ، أُدْخُلْ ، أُخْرُجْ .

وَعِنْدَمَا يَكُونُ سَاكِنٌ قَبْلَ عَيْنِ الْأَجْوَفِ الْمُعْلَلِ ، يَتَعَشَّرُ الْعَلاجُ الْكَلَامِيُّ فِي الْأَدَاءِ ، فَيَكُونُ التَّأْثِيرُ لِلْمُتَقْدِمِ بِانْزِيَاحِ حِرْكَةِ الْعَيْنِ بِمَا قَبْلَهَا ، لِتَسْيِيرِ الْحِرْفِ الصَّائِتِ مَدًّا ، وَيَتَكَوَّنُ مَقْطُوعٌ مَتوَسِّطٌ مَيسُورٌ الْلَّفْظُ : يَعُودُ وَيَمْلِيُ وَمَبْيِنٌ وَمَسِيلٌ . وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا مَا يُزَيِّلُ عُسْرَ الْلَّفْظِ ، فِي الْوَقْفِ عَلَى قَوْلَنَا : شَمْعُ ، نَحْوُ ، لِلْعُقْلِ ، إِذْ يَنْفَعِلُ الْحِرْفُ الْمُتَقْدِمُ بِمَا فِي الْمُوقَفِ عَلَيْهِ ، وَيَتَحَمَّلُ حِرْكَهُ لِتَخْفِيفِ الْعَلاجِ الْلَّفْظِيِّ .

وَرِبِّما كَانَ الْانْفَعَالُ ، وَبَيْنِ الصَّوَّتَيْنِ حِرْفٌ آخِرٌ ، كَمَا تَرَى فِي نَظَارَتِهِ مَطْهَرَةً وَمَنَارَةً وَمَقْلَةً وَمَسْقاَةً ، مِنْ أَسْمَاءِ الْآلَةِ ، حِيثُ فُتَحَتِ الْمِيمُ اسْتِجَابَةً لِلْحِرْفِ يَتَلَوُ مَا بَعْدَهُ فِي الصِّيَغَةِ .

٧ - تأثير جزئي مُقبل متصل

وهنا تجد الصوت المنفعل قد احتفظ بعض خصائصه ، حين تدنى من المؤثر وصار مشاركا له في المخرج أو الصفة ، أو تباعد عنه فكان مخالفًا له . فتاء الافتعال عندما تقع في مثل : ازداد واذخر ويزيد حم وتذكر وتصطخب ونضطرب ومُضطرب ومُصطلح واظطalam واذدجاج - تُفعِلُ بما قبلها من الأصوات ، فتقرب إليه بتحول جزئي ظاهر ، لإزالة العسر وتأمين انطلاق الأداء ، بحرف هو قاسم مشترك بينها وبين الأحرف المتقدمة . وقد جاء ما يشبهه في تاء الضمير المتصل ، إذ تأثرت بعض الأصوات قبلها ، وتحولت إلى مجانس لها . فأنت يجوز لك أن تقول : فَحَصَطَ وَهَضَطَ وَهَبَطَ وَحَفَظَ . جاعلاً تاء الفاعل طاء .

وألف نظائر « عصابة » ، حين تقع بعد ألف مُنتهى الجموع ، تسد السبيل على جريان النطق وبيان الأصوات بقطع مرفوض ، فتبدل همزة محركة بالكسر : عصائب . وبذلك تكون قد احتفظت بعض خصائصها وجارت ما قبلها ، لقربيهما في المخرج من الهمزة . وعلى ذلك تستطيع أن تحلل همز نحو : مائل وعائد وبناء ورثاء وانتقاء وانضواء واستقصاء ، حين تبدل من الألف المنقلبة واواً أو ياء . وألطاف من هذا ما يكون ، من إمالة للفتحة والألف لمجارة الياء قبلهما ، في مثل قولنا : بيان وسيال .

وغير بعيد عنك ما حصل في « ماء » ، إذ كان أصله « مَوَاه » ، ولما قُلت الواء ألفاً صارت الهاء متطرفة بعد الألف ، وفي لفظيها شيء من العسر ، وبخاصة في الوقف مما يتعدد كثيراً على اللسان . فكان أن أبدلت الهاء حرفاً يجمع بينها وبين الألف أيضاً ، ليكون قاسماً مشتركاً وقناةً واسطة .

٨ - تأثير جزئي مُقبل متفصل

وهو مقابل للضرب الذي تقدمه ؛ إذ يكون العنصر المتأثر متأخراً في اللفظ

مَفْصُولًا عن المؤثر بحاجز ، كالذى تلحظه في الأدوات : ليت وسوفَ وحيثُ ومنذُ وجَرِ وعلَّ ، إذ الأصلُ فيها أن تكونَ مبنيةً على السكون . غيرَ أنه ثقلَ أداء الساكِنَ فيها ، لما يُشكِّلُه من مقطع طويلٍ عنقودي ، فتدافع هذانِ المُسْتَقْلَان ، على الرَّغمِ من وجودِ حرفٍ فاصلٍ بينهما ، وانعكس ذلك على الثاني بالحركةِ المزيلة للحرج في التصويت ، وكانت فتحةً أو ضمةً أو كسرةً .

ولو جمعت نحو : آدم وأمر ، على بناء : أفاعِل ، لوجب أن يلتقي في أوله همزتان : همزةُ الجمع وهمزةُ المفرد ، وهما مستقلتان ، وإنْ فصلَتْ بينهما حركةُ الفتح ، لما تراكم فيهما من نبرٍ متّهوعٍ . وهنا يكونُ الاختكاكُ والتَّدَافُعُ بين المتماثلين ، في مجرى التصويت ، وينتج عنه أنْ يتحولَ الثاني وأواً تُزيل التَّعْرُ والعُسْرُ : أوآدم وأوامر . وقرب من هذا ما يحصل جوازاً في «أيمَة» ، إذ يكون البديلُ ياءً لمناسبة الكسرة .

وإذا تتبعَ ما يذكره العلماء من تحليل لكلمة «آل» ، التي هي بمعنى «أهل» ، لمست في منتصف الطريق اصطدام همزتين أيضًا بينهما حركةٌ فاصلة . ذلك أنَّ الهاءَ تبْدِلُ همزةً ، لما بينهما من التقارب في الخرج ، فيصيرُ اللفظ «آل» . وحينئذٍ يحصل التَّدَافُعُ المذكورُ قبلَ ، فتفارقُ الهمزةُ الثانيةُ أُخْتها ، بتلَّيس صوتِ الألف : آل ، ليصير المقطع المتوسطُ المغلق المتورِّ بالنبيرين ممدوداً .

وفي ميادين الصوائت تجدُ شذرات من هذا القبيل . فالحركاتُ التي هي أبعاضُ المدود يقعُ فيها مثلُ هذه التأثيرات الجزئية . خُذْ مثلاً الجمع السالم لنحو : خطوةٌ وقربةٌ ودفعٌ ورحلةٌ وفقرةٌ وكسرةٌ ، تَجده قد يتضيَّ إتباع العين حرقة الفاء : خطواتٌ وقرباتٌ ودفعاتٌ ورحلاتٌ وفقراتٌ وكسراتٌ . ولما كان في مثلِ هذا تقلُّ ، بتدافع الضمَتَين أو الكسرتين ، تخفَّف مجرى التصويت منه يجعل ثانية المتدافعتين فتحةً أو سكوناً . وأضعف تخفيفاً من

هذا ما تراه من إمالة نظير : عِمَاد وكتاب ورِماح .

٩- تأثير جزئي مُدبر مُتصل

وهنا يتوجه الانفعال إلى السابق من المنافرين ، ليريل العسر أو الاستعصاء . فاللون الساكنة قبل الباء في أمثل : عنبر وقبة وبنبوع وأنبط وبنجع وأبيض ، يتعسر إظهارها صريحة لتناصر همسها وجهر الباء ، ويمتنع إدغامها أيضا ، فتتحرف إلى موقع الميم التي هي شفوية مجهرة : عَمْبَر وَبَمْبُوعَ وَأَنْبَطَ وَبَمْبَعَ وَأَبْيَضَ ، ويزول الإشكال ولا يكون التباس ، إذ ليس في كلمة ميم ساكنة قبل الباء (١٧٠) .

وحينما تسترجع الأصل اللفظي لنظير قوله : شَدَوانِ وَفَتَانِ وَقَنَواتِ وَمُنْتَدِياتِ وَمُسْتَشَفَّياتِ ، أثناء إدخال علامات الثنائية والجمع ، ترى أنه تلتقي أفالن : ألف المفرد وألف الصيغة الجديدة . وهذا يعني تشكُّل مقطع متعدِّر أداؤه ومفقود في العربية ، فيجب قلب الأولى حرفاً صامتاً ، يتحمل من التصوير ما يناسب الثانية .

وهنا تحل الباء والواو ، ليزول الاستعصاء . والشيء بهذا ما يكون في النسب إلى نظائر : رَحْيٌ وَدُنْيَا وَفَوْضَى . إذ يشكُّل مقطع طويل مغلق في غير الشروط المقررة ، وتغيِّب علامه الكسر الدالة على المراد ، فتكون الواو بديلاً للالف : رَحَويٌّ وَدُنْيويٌّ وَفَوْضَويٌّ .

إذا وقع في الكلمة واوً مضمومةً ضمماً لازماً ، نحو : وُصْلَةٌ ، وُعُودٌ ، وُرْقٌ ، وُقْتٌ ، وُجَّهٌ ، وُدُعٌ ، أَسْوَقٌ ، أَدْوَرٌ ، أَنْوَبٌ ، استقل فيما النبر المضاغف ، واستبدل بأولهما جوازاً بـ آخر مهمور مهموس ، فقيل مثلاً : أَعُودُ ، أُقْتَ ، أَسْوَقُ .

فإن اجتمعت واوان ، وسطاً في مثل هذه الحال ، كان التفاعل أظهر

والإبدال أولى ، لتضاعف النبر المجهور بالواوين والضم . ومن ثم جاء عن العرب أمثال : قُوْول وَتُؤُوم ، في صيغة « فَعُول » من القول والنوم . وبالرغم من أنَّ الواو مع الكسر أو الفتح أيسر منها مع الضم ، فقد سمع عن العربي مثل ذلك الاستبدال ، في قوله : إِعَاء ، إِسَادَة ، أَسْمَاء ، بدلًا من : إِعَاء ، وَسَادَة ، وَسَمَاء .

١٠- تأثير جزئيٌّ مدبرٌ منفصل

وكذلك الحال ، إذا توسط بين المتنافرين عنصر صوتي . فقد لا يتحي الاختكاك العلاجي للمتنافرات ، فيكون تأثيراً للتأخر في التقدم ، يحوّله إلى شكل مناسب للأداء . فعندما تقع السين ذات الاستسفال في مثل قوله : سَطْرٌ وَسَقْرٌ وَسَغْلٌ وَسَخْطٌ ، يجوز تقريبها من الطاء والكاف والغين والخاء ، بجعلها صاداً ليكون في استعلائهما ما يشاركان تلك الأحرف المستعملة .

وقد رأيت أنَّ الفاصل هنا صوتي ، هو الحركة فقط . والشأن نفسه وارد ، إذا كان ثمة حرفًّا أيضاً أو أكثر ، كما يحصل في : سَوَط وَمُسَيْطَر وَأَسْبَغَ وَيُسَاقُ وَسِرَاط وَسَوْيِق^(١٧١) . بل إنَّ قبيلةبني كلب مثلاً تشكّل الزاي لديها ، لما فيها من الجهر القوي الجرس ، بدلًا من السين والصاد المهموستين ، إذا كانت الأولى قبل القاف ، والثانية قبل الدال ، ليكون تساوق في الأداء الصوتي . وعلى هذا ، يرد عن أبنائهما أمثل : زَقْرُ وَزَقْعَاء وَرُزْدَاقُ وَمُهَنْدَزُ ، وَزَدَقُ وَفَرَدُ وَيُزَدُّلُ ، عوضًا من قولهم : سَقْرُ وَسَقْعَاء وَرُسْدَاقُ وَمُهَنْدَسُ ، وَصَدَقُ وَفَصَدُ وَيُسَدِّلُ^(١٧٢) .

وفي جمع التكسير مثل ذُؤابة وصُوابة ، يجب أن تُبدل الألفُ الزائدة همزة وتتحرّك بالكسر ، لوقوعها بعد ألفٍ مُنتهي الجموع « ذَائِب وَصَائِب ». وهذا يعني إحاطة همزتين ب Alf الجموع ، وهو مستقلٌ مموجوحاً ، يكون عنه احتكاك وتفاعل صوتيان لتأمين مرونة الانتقال في الدرج ، ثم يتراكز أثرُ ذينك

الاحتكاك والتفاعل في الهمزة الأولى ، حيث تُبدلُ واوًّا تيسيرًا للأداء :
ذوائب وصوائب .

وإذا كان ما ذكرناه حتى الآن ، في هذا المجال ، يُمثل افعالاً الحروف
وتغييرها تغييرًا كاملاً ، فإنَّ هناك ما يمسُّ جانباً من الحرف ، ويُخفف حجمه في
موقع التوتر ، مع الاحتفاظ بشيءٍ من أصل الصوت المنفعل . ويمكنك أنْ
تلحظ ذلك في إملأة نظير : سِالم وجامِع ومتافِع ومفَاتِح ، إذ تتعطفُ
الألفاتُ نحو الياءات ، لما بعدها من كسراتٍ تُنافر الفتح المدود .

وثمة نوعٌ من التأثير أدنى ، يتجلّى في الحركات . فالمعروفُ أنَّ ياءَ النسبة
يكون قبلهما كسرٌ للتناسب الصوتي . فإذا وقع ذلك بعد حرفٍ مكسورٍ
أيضاً ، في نظائر : نَمِير وَكَتِيف وَمَعِدة ، تراكمت عدّة متجانسات في موقعٍ
واحد . ولما كان شعارُ النسبة يتعدّر التصرُّفُ فيه ، لثلاً تغييب المقاصد ، تَرَكَّ
التفاعلُ بين الكسرتين المتقاربتين ، وانعكَس على الأولى ، إذ وجد العربي
عن تحمل التراكم مَندوحةً بقلبه فتحةً ، تُزيل بعضَ العناء ، فقال في ذلك :
نَمِيرٌ وَكَتِيفٌ وَمَعِيدٌ .

وعندما تُوجهُ أنت الأمر إلى مفردٍ يقول مثلاً : اكتبُ وأسمعُ وأجلسُ .
وإذا وصلت هذا بحرف التوكيد ، وهو نون ساكنة أو نونان أولاهما ساكنة
أيضاً ، كان لديك « اكتُبْنُ وأسمَعْنُ وأجلسْنُ ». وهنا يتذرّعُ عليك أنْ تؤديَ
اللقطة ، مهما حاولتَ من جهدٍ ومشقةٍ ، لتُنافر الساكنين في موقعٍ واحدٍ
كهذا ، واستعصاء الانتقال بينهما في مقطعٍ طويٍّ عنقودي . وبتدافعٍ هذين
المتنافرين ، يرتَدُ الأثرُ إلى مُسبِّب الاستعصاء - وهو الأول الذي يجِبُ النطق
ويُعرقلُه - فتُتوجّه أنت نحو أيسِرِ الحركاتِ وأخفِّها بناءً ، أي : الفتح ،
فتقول : اكتُبْنُ وأسمَعْنُ وأجلسْنُ .

وأدّني من هذا وأخفُّ ، في مجالِي التأثير والانفعال ، ما يتوضع في جزءٍ

من الحركات ، يتناوله بالتأثير لتيسير الأداء في الوقف . فحينما تُريد أن تقف على مثل : عَدْ ، خَدْ ، سِرْ ، مِلْ ، احترم ، انطلق ، استخرج ، غَرِيلْ ، جلب ، تجد الضممات والكسارات قد تَعذر إظهارها صريحة محققة ، إذ تَضَعُف حِدْثُها وتصير مُشربةً باللونِ جديدةً من التصويت ، لتكون مَرِيجاً من أصواتها وأصوات طارئة معدلة . فالكسرة تمثل نحو الفتحة ، والضممة تمثل نحو الكسرة . وهذا ما تراه في الفتحة أيضاً ، إذ تَجُد الوقف على نظائر : رَحْمَة ، جُمْلَة ، نَعْجَة ، سَمَكَة ، نافلة ، مُنْسَبَة ، يُجِيزُ لك إمالة الفتحات قبل الهاء نحو الكسر .

وآخر مراحل الضعف وأبعادها ، في نظائر هذا الانفعال ، تتلمسه في تناُفُ السُّكُونين : سكون الحرف وسكون الوقف ، كأنَّ تعالج لفظ : نَهْيٌ ، صَقْعٌ ، سَهْوٌ ، نَحْوٌ ، صَخْرٌ ، نَأْيٌ ، عُسْرٌ ، نُبْلٌ ، جَسْمٌ ، بَشْرٌ . فإنك تشعر باستعصار تحقيق السُّكُون الأول ، وتجد نفسك قد أشرته جُزِيئاً من الكسر أو الضمّ ، يُناسبُ السياق الصوتي حوله ، ليُتيسِّر لك الأداء .

أنواع المؤثر

رأينا فيما مضى ألواناً من تبادل التأثير والتاثير ، بين الأصوات المتماسة والمتجاورة والمتباعدة . وقد كان في ذلك تغلب أحد العناصر الصوتية في مجال التقل أو التَّعذر ، يكون له البقاء ولما حوله التغيير أو الفناء . ولو أردت أن ترصُد شخصية هذا المتسلّط لرأيت لها ثاذج مختلفة ، يُمكِّناً نضعها في درجات مميزة .

والحق أنَّ الأثر الصوتي الظاهر هو ، في الواقع ، نتيجة اجتماع عناصر الفاعلية والانفعال ، واشتراكها في عمليات الاحتياك والتصرُّف والاستخفاف ، وليس مُسبباً عن واحدٍ مفردٍ بالتاثير . وإنما يُسبِّب ذلك إلى عنصر معين مجازاً ، نظراً إلى تنشيطه التَّفاعُل واحتفاظه بشخصيته ، بعد وقوع التغييرات

الظاهرة . ومع ملاحظة هذا الاحتراس الذي لا بد منه ، نستطيع أن نجد للمؤثرات درجات ثلاثة ، هي :

١- المؤثر الغائب

ونعني به ما لم يكن له حضور ظاهر ، في الصيغة المنجزة ، وهو ملاحظ بالتقدير أو الملاحظة . وهذا غير ما يلهج به المعاصرون ، من مؤثر عدمي ، مجارة لعبارات غير اصطلاحية^(١٧٣) . ذلك لأن العدم يعني درجة الصفر ، أي : فناء مطلقاً وفقداً نهائياً ، لا يجوز فيما تصور شيء بعد ، ولا يكون لهما أثر أبداً . أما الغائب فله حكم الحاضر في القوانين اللغوية ، كما هو معروف في الضمائر المستترة ، والأدوات المضمرة والمحذفة ، والعناصر المقدرة في الابداء والخبر والوصف والإضافة والمفاعيل ، والأساليب النحوية المختلفة .

إنَّ العنصر المُقدَّر غائبٌ عن الحسٍ حاضرٌ في الذهن . فحكمه عند اللغويين حكم المذكور ، وظيفةً ومعنى ورتبةً ، وإن تعذر إظهاره أحياناً ، كما أقرَّ الجرمي والفراء شيخاً المذهبين^(١٧٤) . ومن هنا تراهم يعطونه حقَّه في التحليل النحوي ، سواء كان في الصوتِ أو الصرف أو الإعراب أو الدلالة .

وقد عبروا عن مثل هذا بأنَّ العوامل أماراتٌ تكون حاضرة أو غائبة ، كأنَّ تُميِّز بين ثوبين بصبح أحدهما ، فيصير تركُ صبح الآخر غياباً مقصوداً وعلامة ذات أثر دلالي^(١٧٥) . أما التعرى من المؤثرات فهو عَدَم ، والعَدَم لا يكون له فاعلية^(١٧٦) .

ثم إنَّ ضمير الغائب ، في التركيب النحوي ، يُشير إلى موجود معروف ، وغير حاضر وقت إنجاز العبارة . وأبعدُ منه ، في هذا ، ما يعبر عنه بالجهول في صياغة الأفعال ، إذ تكون مُسندة إلى ما هو غير معين ، ولكنَّ ذو أثر فعال كالعلوم . ومنْ هذا المنطلق ، تستطيع أنْ ترى ما للمنتصور أو المتوهم ، من

آثار في الحياة عامةً واللغة خاصةً . حتى إنه إذا نُفي أن يكون للشيء معنى دل ذلك على ملاحظِ ما .

وقد كان لنا مع أستاذنا الكرام مواقف ، تُوضّح ما ذهبنا إليه هنا . ففي إحدى جلسات الشباب ، ونحن ندرس الأبيات الهجائية لابن الرومي :

وأنتَ من أهلِ بَيْتِ سَوَّرِ قِصَّتُهُمْ قِصَّةً ، تَطُولُ

.....

مُسْتَفْعِلُونْ فَاعِلُونْ فَعُولُ

بَيْتٌ كَمَعْنَاكَ ، لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى ، سِوَى أَنَّهُ فُضُولُ

شرع الأستاذ يُقسّر المقطوعة . غير أنه تجاوزَ البيت الثاني ، ولم يقف عنده بالتفصير .

ولما سُئل عن سبب تجاوزه قال : إنَّه لا معنى له ، و الشاعر نفسه يقول : « ليس فيه معنى ». قلنا : بل له فائدة واضحة . قال : وما هي ؟ قلنا : البيت يدلُّ على ما يُشَبِّه بالمهجوّ في الفضول وقلة الجدوى . وهذه دلالة مقصودة ، توضّح مرامي التنشيع والاحتقار . يضافُ إليها أنَّ في تجهيل الدلالات ، وزعم الشاعر خلوتها من الفائدة ، مبالغة في تعميق ذلك المعنى ، والإبعاد في السخرية والهجاء . وقد بسطَ كلَّ هذا بالتفصيل ، في الأبيات الائتية عشر التي بين الأول والثاني ، حيث عرض صوراً وافرة مُخزية من خصائص المهجوّ وقومه ، ثم تخلصها في بيت القصيد غائمةً مُبهمةً ، وفسّرها بالبيت الأخير . وقد أقرَّ ذلك أستاذنا الكريم ، بابتسمة ساخرة ، مع شيءٍ من الرضا .

وكثيراً ما يُعبر الكاتبُ عن معانٍ ظاهرة أو خفية ، بفراغ بين الأسطر أو الكلمات ، وربما جعل النقطاط رمزاً إلى ذلك الغائب المقصود . ولقد بالغ أحدُ الشعراء المعاصرين ، في استغلال هذه الوسيلة ، حين عقد في رأسِ صفحَةٍ عنواناً « صَمَّتْ » ، لإحدى قصائدِ ديوانه ، ثم ترك باقيَ الصفحة

شاغراً . ولما سُئل عن القصيدة قال : إنها الصَّمْتُ ، وبياضُ الصَّفحة هو التَّعبيرُ عن ذلك .

ويتبَّعُ لك الفرقُ الجوهرِي بين المعدوم والغائب ، إذا تأملت قول الله تعالى (١٧٨) : « وَجَعَلْنَا اللَّيلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ ، فَمَحَّوْنَا آيَةَ اللَّيلِ ، وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارَ مُبَصِّرَةً » . فالمحظوظُ للضَّوء في اللَّيلِ مماثلٌ في الدلالة والاعتبار للضياء المنتشرِ في النَّهار . إذ غيابُ الشَّمس بعد حضورها يقتربُ في الذهن بما يقابلُه من النَّهار ، فيحملُ في طياتِه معنى الوجودِ والمُخالفة . أمَّا العَدَمُ فهو الأضيقِ محلًا والتلاشي ، بدون تقديرٍ أو اعتبارٍ .

ومن ثَمَّ جازت الإِمَالَةُ في نحو : بَنِي وَهَدِي وَمَشِي ، لأنَّ الأصلَ اللغوي لها « بَنِي وَهَدِي وَمَشِي » ، ثم قُبِّلت فيها الياءُ أَلْفًا لتحرُّكها بعد فتحِ فَالألْفَات هذه تحمل في طياتها ياءات مقدرة ، تجيئ تخفيف حِلْدَةَ المَدِ المفتوح . ومثل ذلك يقال في : مَالَ وَبَاعَ وَشَامَ ، وَالفَتَّى وَالعَمَى وَالرَّحْى . بل قد لُمِحتِ الكسراتُ المقدَّرات في مثل : نَامَ وَهَابَ وَنَالَ ، وَمَالَ وَهَابَ وَنَالَ ، لأنَّ الأصلَ فيه : نَوْمٌ وَهَبَّ وَنَيْلٌ ، وَمَوْلٌ وَهَبَّ وَنَيْلٌ . فالتصويبُ يتضمنَ تلك الكسرات ، ويُجيز التعبير عن ذلك بِامالَةٍ تُشَعِّرُ به .

وكذلك شأنُ الْمُلْاحَظ بالمنظار ، لأنَّه حاضر في الذهن والحس اللغوي ، يتحكَّم في الصياغة ويووجه التَّركيب . فالحذفُ للواو من مثل « يَصِيفُ » ، ولهمزة القطع أو الوصل من نحو « أَكْرَمُ وَاجْتَهَدُ » ، يحملُ العربي على متابعته ، في : تَصِيفُ وَأَصِيفُ وَنَصِيفُ ، وَتُكْرِمُ وَنُكْرِمُ وَيُكْرِمُ ، وَتَجْتَهَدُ وَيَجْتَهَدُ .

وإعلاَلُ أمثل : خافَ وشاءَ وأعادَ وانهَارَ واحتَالَ واستغَاثَ ، ودارَ وريحَ ونائمٌ وقيمةٌ ، يقتضي ظهورَ نظيرِه في : يَخافُ وَيَشَاءُ وَيَهَارُ وَيَحْتَالُ وَيَسْتَغِيثُ ، وَدِيارُ وَرِيَاحُ وَنِيَامُ وَقِيمٌ . هذا في حين أنَّ ما صَحَّ لفظه من

المُعْتَلُ يَنْسَحِبُ فِيهِ ذَلِكَ عَلَى سَائِرِ الصِّيَغِ ، بِالْمَنَاظِرَةِ أَيْضًا .

٤- المؤثر البسيط

والمراود به أن يكون عنصرًا صوتياً واحداً . فالإملاء في نظير : ساحل وباسم وبيان وشيبان ، سببها الكسرة بعد الألف أو الياء قبله . والإبدال للنون من قولك : أبناء وإنبات ، وللتاء والهمزة والسين والراء والباء في : ازدهار واصطحاب ، وأدم وذائب وإيمان ، وصراط ومصيطر ، وقيراط وديجاج ، علته الباء بعد النون الساكنة ، والزاي أو الصاد قبل التاء ، والهمزة الثانية في الصيغة ، والطاء بعد السين ، وتضييف الراء أو الباء .

وأقرب من هذا ما تراه ، من إبدال حرف المد ، في قولنا : عصائب وعجائز وصحائف . ففوق ألف الجمع في الصيغة قبل حرف المد من : عصابة وعجز وصحيفة ، عرقان انسيات التصويت ، ودعا المتكلم إلى الإبدال الميسّر للحركة والاستمرار . ورود حرف قريب من مخرج اللام في التعريف ، نحو : التوبة والثور والدم والذئب والرقد والسرور والشرب والصلب ، هو الذي حمل العربي على إبدال اللام حرفًا مماثلاً لما بعدها بعية الإدغام .

وفي الإعلال لأمثال : رضي وقوى ، وبساتين وعاصافير ، وميثاق وميلاد ، ومؤمن وموسر ، تجدر أن الكسر قبل الواو أو الألف ، والضمّ قبل الياء ، هما اللذان كانا وراء جعل الواو والألف ياء ، والياء واواً . وكذلك يتضح من الإعلال مع الإدغام لما في نظير : سيد وميّت وهين ، وشيّ وطيّ وغيّ ، أنّ وقوع الياء الساكنة قبل الواو ، أو الواو الساكنة قبل الياء ، هو الذي اقتضى ذلك التصرّف المعروف .

والإدغام الصغير أو الكبير الذي تراه في : كلّم وجّرب وقطّع ، ودقّ وهمّ وجّل ، وانهدّ وابتلّ واستمرّ وأشهاب وشدّ وتحاب واطمان ، ويسدّ ويفرّ

ويَعْضُ ، وَسُلَّمٌ وَعُتْلُّ وَخِدَبٌ وَحَمَارَةٌ وَإِرَدَبٌ ، وَمَعْلَمٌ وَعَامٌ وَشَادٌ وَمُرْتَدٌ
وَمُسْتَقْرٌ وَمُشَرِّبٌ ، وَمَقْرٌ وَمِشَدٌ وَمَدَمَةٌ ، وَأَسْيَنَةٌ وَأَجَلَاءٌ وَأَشِدَاءٌ ، وَجَوَادٌ
وَمَشَاقٌ وَالَّادَ ، مَصْدِرُهُ وَرُودُ حَرْفٍ يُمَاثِلُ مَا قَبْلَهُ . فَقَدْ ثَقُلَ الْلَّفْظُ بِالْمُتَمَاثِلِينَ ،
وَكَانَ التَّحْفُظُ بِلِفْظِهِمَا كَالْحَرْفِ الْوَاحِدِ مَطْوَلًا ، عَلَى حِسَابِ الْأُولِيَّ مِنْهُمَا ،
إِذْ خَسِرَ كَثِيرًا مِنْ مَقْوِمَاتِهِ الصَّوْتِيَّةِ .

وَاصْطِدامُ الْاِبْتِدَاءِ - أَعْنِي سُكُونًا مَلْحوِظًا - وَالْحَرْفِ السَاكِنِ فِي أُولَى
الْكَلِمَةِ ، يَجْتَلِبُ هَمَزَةً الْوَصْلِ لِلتَّمْكِينِ مِنَ النُّطْقِ السَّلِيمِ . وَلِهَذَا تَقُولُ :
اسْتُمُ ، ابْنُ ، امْرَأَ ، افْهَمُ ، ادْخُلُ ، انتَقِلُ ، انسَحِبُ ، اسْتَقْبِلُ ،
اَنْطَبَاعُ ، ابْتِعَادُ ، اسْتَفْهَامُ . وَكَذَلِكَ شَأنُ اِصْطِدامِ الْحَرْفِ وَسُكُونِ الْوَقْفِ ،
فِي كَلِمةٍ مَكْوَنَةٍ مِنْ حَرْفٍ وَاحِدٍ ، نَحْوُ : قِهَ ، عِهَ ، رَهَ ، يَتَفَقَّعُ عَنْهُ إِقْحَامُ
هَاءِ السَّكَتِ ، لِتَأْمِنِ الْاِنْتِقَالِ بَيْنَ النَّقِيَضَيْنِ .

وَإِذَا أَرْدَتَ الْوَقْفَ ، عَلَى مَا قَبْلَ آخِرِهِ سُكُونٌ ، اسْتَعْصَى لَفْظُ سُكُونِ
الْوَقْفِ ، وَانْعَكَسَ مِنْهُ تَلْبِيسٌ مَا قَبْلَهُ حُرْيَكَةً خَفِيفَةً تُنَاسِبُ السَّيَاقَ (١٧٩) .
وَعَلَى هَذَا تَجَدُّدُ أَنَّ نَظِيرَ : بَهْوُ ، دَلْوُ ، رَبْوُ ، كُفْوُ ، حَلْوُ ، جَرْوُ ، بِلْوُ ،
رِضْوُ ، خَلْوُ ، يَكُونُ فِي الْحَرْفِ الثَّانِي مِنْهُ ضَمِيمَةً تُسَاوِقُ الْوَاوَ بَعْدَهُ ، فِي
حِينَ أَنَّ مَثِيلَ : رَمْيُ ، غَلْيُ ، هَدْيُ ، حِسْيُ ، نِهْيُ ، نِقْيُ ، يَتَلْبِسُ وَسَطَهُ
كُسِيرَةً لِيُجَانِسَ مَا بَعْدَهُ مِنْ يَاءٍ . وَمَثَلُ هَذَا تَرَاهُ فِي نَظَائِرٍ : صَعْبُ ، سَهْمُ ،
سَمْعُ ، بَدْرُ ، نُبْلُ ، سِتْرُ .

وَعَلَى العَكْسِ مِنْ ذَلِكَ ، فَإِنَّ الْوَقْفَ عَلَى مَا قَبْلَ آخِرِهِ كَسْرٌ أَوْ ضَمْ
يَنْعَكِسُ مِنْ سُكُونِهِ الْوَاجِبِ أَثْرَ سَلِيبِي ، يَخْبِدُ حَدَّةَ التَّصْوِيتِ ، وَيُشَرِّبُهُ نَوْعًا
مِنَ الْإِمَالَةِ وَالْاِتَّسَاعِ ، لِتَسْتَيْسِرَ مَرْوَنَةُ الْأَدَاءِ . إِنَّكَ لَتَرَى هَذَا وَاضِعًا فِي نُطْقِ
أَمْثَالٍ : سِرْ ، قِفْ ، زَدْ ، قُمْ ، صَلْ ، خَدْ ، قُنْفُدْ ، جَرْهُمْ ، يَكْتُبْ ، مِنْهُمْ ،
عَنْهُمْ ، إِلَيْهِمْ ، عَلَيْهِمْ ، مَقْتَدِرْ ، مَجْلِسْ ، يَعْرِفْ . فَالْكَسْرَةُ تُمَالِ نَحْوِ

الفتحة ، والضممة تمثل نحو الكسرة ، لتأمين الاقتصاد العلاجي في التصويت . وأظهر من هذا ، في الحضد والتَّشذِيب ، أنَّ إلحاق الناء الساكنة بفعل آخر مَدٌّ ، من أمثل : رَمَى وَدَعَا وَهَمَا ، يتطلَّبُ بتَّ الألْف لِإِزَالَةِ التَّوْتُر الصوتي في مقطع مرفوض ، فتقولُ : رَمَتْ وَدَعَتْ وَهَمَتْ . ثم إذا اقضَت الصياغة بتَّا في آخر الفعل ، للجَزْم أو البناء ، وكان طرفُ حرفٍ مَدٌّ ، أي : ساكناً أيضاً ، انصبَّ ذلك على الحرف نفسه ، لأنَّ الأداء لا يجري بسكونين . وفي هذا تقول : لا ترمِ ولم يرضَ ولَيُسمُّ ، واقتصرَ واسعَ وادعُ .

وأتصالُ الفعل بضمير مكونٍ من حرفٍ مَدٌّ ، في مثل قولنا : دخلوا وأخذوا ودفعوا ، وأحضروا واجلسوا واسمعوا ، وادهبو والعُبُوا وافرحوا ، وأطلقني واجمعي واريحي ، يقتضي إزالة ما يحملُه الطرفُ من علامَةٍ ، تعرقلُ اللَّفظَ أو تجحِّسه ، ليكونَ الحركةُ قبل الضميرِ مِنْ جنسِه ، فيُسَيِّرُ المقطع المتوسط المدى المقصود ، ويناسب العلاج الصوتي بانطلاقِ .

إذا كان آخرُ الفعل متُحرِّكاً ، في اللَّفظ أو التَّقدير ، واتصالُ بضمير رفع مُتحرِّك ، انعكسَ التَّوْتُر بالحركة الجديدة على طرف الفعل ليُسْكُنَ ، مُسْهلاً انسياطَ الكلام . ومثيلُ هذا وارداً في نحو قوله : خرجتُ وسألتُ وعلمتُ ورجعنَ وعدنَ وسربُنَ ، ورميتمَا ونهيئُم ورجوتنَ ، وبقطعنَ ويسرينَ وتأكلنَ وبهدئنَ ويرضيئنَ وتسقينَ . فقد تحققَ السكونُ ، ليكونَ مقطعاً متوسطاً ، يُسَرِّرُ الأداء ويُزيلُ العناء .

٣ - المؤثر المركبُ

يشتركُ في هذه العملية التَّجميلية أكثرُ من عنصر صوتي ، يتعاونُ بعضها والبعضُ الآخر ، للقيام بهما الاقتصاد والتيسير . وإنك لتتلمسَ هذه التفاعلات ، في كثير مِن صورِ التأثير التي سردناها قبلُ ، لأنَّ مجموعَ المؤثرات القائمة بالعامل الجماعي ، في تفاعله وتبادلِه التأثير والتأثير ، ينحلُ

إلى عوامل بسيطة متناظرة في إجراء التغيير والتبدل ، ثم يكون العنصر الفعال واحداً منها ، وهو الذي يولد الصورة اللفظية ، إذ تتعكس التبدلات على مشاركه ، فيستجِبُ للفعال والتغيير . وقد تولد عملية مقدمة من العوامل ما يقتضي تالية ، ويَتولَّد عن التالية ما يُسبِّبُ الثالثة .

وأيسُرُ هذه الصور المركبة ما تَجده في تخفيف أمثل : كأس وريم وبُوس ، إذ اجتمع في كُلِّ لفظٍ منه همزة ساكتة وحركة متقدمة : كأس وريم وبُوس ، فكان بين المتماسين تفاعلٌ مشترك ، ولدَ إبدالَ الهمزة حرفاً صائتاً ، يَمْدُ المقطع بالتوسُّط المغلق المنبور . وإنما نَسِيبُ عملية المدّ هذه إلى فعالية الحركة المتقدمة لأنَّ الهمزة استجابت لها ، فصارت مَدَا من جنسِها للامتزاج ، والإطلاق التصوity من احتباس النبر المتهوّع في إطارِ السكون ، ولتأمينِ المرونة في الانتقال بين المتماسين .

وكذلك تجد الإعلال في نظير : رمَى وبنَى وقضَى وغداً ورنا وسما ، وجاء وهام وغاب وعاد ودام وخاف ، إنما يحصل من تفاعل بين حرف العلة بحركته ، وما حوله في سياق التصوity من حركاتٍ . ولذا تَجُدُ بعضَ المتأخرِين قد وضعوا شروطاً ، بلغت العشرين^(١٨٠) ، لضبط ما يقع فيه مثل هذا القلب الإعلالي ، مع أنَّ النتيجة تنصبُ أخيراً على أحد الصامتين الياء والواو ، ليكونَ حرف مَدّ صائتاً .

وأعتقدُ من هذا ما كان في نظير : أمالَ ، إذ هو في الأصل اللفظي « أمِيلَ » ، على وزن : أفعَلَ . غير أنَّ رُورِد الياء فيه حرفاً صائتاً ، ومخالفاً للمجرد « مِيلَ » الذي صار بعد تسكيُنِ يائه وقلبه ألفاً : مالَ ، جعل للمناظرة أثراً فعالاً ، لإضعاف صائتها الياء ، بتسكيُنِها نفلاً لحركتها إلى ما قبلها « أمِيلَ » ، وهنا التقى عاملان أيضاً ، شبِهان بما كان في « مِيلَ » قبل صدورته : مالَ ، فتاتَّى للفتحة ثأثير ظاهر بقلب الياء ألفاً ، أي : حرف مَدٌ يُخْفِفُ الأنقال .

ثم تجد ما هو أكثر تعقيداً قد جرى في مثيل : اختار . فلو رجعت إلى أصل لفظه لرأيته على الشكل التالي « خَيْرٌ » ، أوله مقطع مببور مُعلق ليس له في الجنسية العربية نصيب ، ويطلب ما يتحقق له عروبة الانتماء . فالسكنون فيه يصطدم وسكنون الابتداء ، ويتولد عن ذلك احتباس النطق ، فيفترض همزة وصل تكون معه مقطعاً متوسطاً ميسوراً . وعندما تنحل عقدة الانطلاق هذه ، تبرز تفاعلات الياء المتحركة والسياق المحيط بها ، ولا سيما الفتحة المتقدمة ، على غرار ما كان في « خَارٍ » الذي أصله « خَيْرٌ » ، وحينئذ تستجيب الياء للسكنين فتقلِّب الفأنا .

أما قولك : مُنتَدِي ، وأصله « مُنتَدُو » ، فقد توالى عليه ثلاثة إجراءات متواصلة ، في موقع واحد . وذلك لأنها اجتمعت فيه عدة عوامل ، وشاركت في الإجراء الأول . إنها تحرك الواو ، ووقعها طرقاً ، وكونها بعد فتح ، وبعد أكثر من حرفين . ولذلك قُلِيت ياء « مُنتَدِي » ، فتولد عن ذلك أن اجتمع عاملان يوجبان قلبها ألفاً ، وهما تحركها وكونها بعد فتح ، فصار اللفظ « مُنتَدَانٌ » بألف بعدها التنوين . ولاجتماع هذين الساكنين ياجراء العملية الثانية ، وجبت الثالثة أي : حذف الألف لفظاً : مُنتَدِي ، للتخلص من مقطع طويل معلق غير مستساغ ، وصيغورته متوسطاً ميسوراً .

إذا تحسست قيم المؤثرات المذكورة ، في العمليات الثلاث ، تبدى لك بروز الفاعلية الحقيقة في بعض دون آخر . فالمؤثر الفعال في الأولى هو كون الواو فوق الثالثة ، ولو لا ذلك لما صارت ياء منقادة للقلب أيضاً ، لأن وقوعها بعد حرفين يجعلها ألفاً دفعه واحدة : ندا . وفي الثانية برب الفتح المتقدم لتصير الياء ألفاً ، إذ لو كان كسرًا أو ضمًا أو سكونًا لاقتضى عمليات آخر . وفي الأخيرة يكون التنوين سبب الحذف . ولو لاه أيضًا لشيء الألف بـأن تقول : المُنتَدِي أو منتدى دمشق .

وعندما تخلل مثل قولك : أصفياء ، وهو جمُعٌ صفييّ ، من مصدر : صفا يصفو ، تجدر أنَّ أصله اللفظي « أصفيوا » ، وفيه عمليتان تجميليتان مُفصلتان . أما الأولى فاجتمع عليها أنَّ الواو في موقع اللام ، وهي بعد كسر ، فكان الكسر قبلها هو العامل الفعال في قلبها ياء . وأما الثانية ففيها سakan ، هما الألفان ، والمتقدمة هي التي اقتضت إبدال التالية همزة ، إذ يتعدَّر الانتقال من ألف إلى أخرى ، ويستحيل تحقيق لفظيهما معًا متواлиتين ، فيقطع هجين . والإعلال بالحذف ، في نحو : يصِفُ ، يُذكِّرنا بالأصل اللفظي لل فعل ، وهو « يَوْصِفُ ». ثم يُبَيِّن لنا أنَّ الحذف جرى فيه ، لعوامل متعددة ، هي : الواو الساكنة ، والياء مع الفتحة قبل ، والكسرة بعد . ولو لا هذا التجمع المكثف للأصوات المتنافرة لبقيت الواو . غير أنَّ فتحة الياء المتقدمة أو الكسرة المتأخرة هي ذاتُ الآخر الفعال في الحذف ، وعندما يرفضُ هذا الاجتماع بزوال إحداهما ، تُلزمُ الواو موقعها بالسكنون نفسه . ومن هذا قولنا : يُؤْعِدُ ويُؤْصِلُ ويُؤْقِدُ ، ويُوجَّلُ يَوْحَمُ ويَوْحَلُ .

وفي قولنا : تَرَضُونَ ، نَسْتَهَضُرُ العمليات المتواالية ، في إطار المؤثرات المختلفة ، فترى أنَّ الأصل هو : تَرَضُو ، فقلبت الواو ياء لكونها فوق الثالثة مع عوامل أخرى ، ثم قُلِّبت الياءُ الفاء بفعل المؤثرات أيضًا ، كما رأينا في « منتدى » ، فصار الفعل : تَرَضَى . ولما اتصل بواو الجماعة التقى مُتَناهان ، فيقطع طويلٌ مُغلق ناشز : ألف و واو ساكنة ، فكان تأثيرُ الثاني بحذف الأول : تَرَضُونَ .

ولوصلتَ هذا بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة ل كانت عمليتان آخرتان في « تَرَضُونَ أو تَرَضُونُ » : أما الثالثة فيجتمع فيها ثلثُ نونات أو نونان ، فتحذفُ الأولى استجابةً للتالية . وأما الرابعة فيجتمع فيها سakanان : واو الجماعة والنون الساكنة ، فتحرَّك الواو بالضم ، للخلاص من المقطع الطويل

العنودي العنيد .

* * *

وهكذا نكون قد تبعنا ضوابط الاقتصاد الصوتي ، في المراحل التاريخية المختلفة لتكون المفردات ، وتلمسنا الخصائص المتميزة لكل منها ، وبسطنا القوانين المتحكمة في ذلك ، لدى القدماء والمعاصرين ، وما يكون أكثر دقة واستيعاباً لظواهر التصرفات في صيغ الألفاظ . وأخيراً تابعنا أنواع التغيير والمؤثرات ، لتَتَضَعُ صُورُ العمليات الصوتية ، وما فيها من تنوع واختلاف .
والحمد لله رب العالمين .

الهوامش

التمهيد

- (١) اللسان والتاج (قصد) .
- (٢) في فلسفة اللغة لكمال يوسف الحاج ، ص ٢٠ - ٢١ .
- (٣) الصاحبي في فقه اللغة لأحمد بن فارس ، ص ٣١ - ٣٣ .
- (٤) تفسير ابن كثير ١ : ٧١-٧٠ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١ : ٢٨٢-٢٨٣ . والمرفات في غريب القرآن للأصبهاني ص ٣٥٦ .
- (٥) شرح كتاب أرسطاطاليس في العبارة للفارابي ، ص ٢٧ ؛ ورسالة في أسباب الحروف لابن سينا ، ص ١٣٨ ؛ وانظر المستصنفي من علم الأصول للغزالى ، ص ١٤٨ - ١٤٩ ؛ الإحکام في أصول الأحكام لابن حزم ١ : ٣٠ ؛ ورسائل إخوان الصفاء ٣ : ١١٤ - ١١٥ ؛ ونهاية السول لنهاية الأصول ١ : ١٦٤ وإرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول ص ١٥ . التفكير اللسانی في الحضارة العربية لعبد السلام المدی ص ٥ - ٤١ . وقيل : إن آدم واضع الملائكة على لغة ، أو عَرَفَ مواضعهم ثم علمه الله الأسماء . المغني في أبواب التوحيد والعدل الجبار ٥ : ١٦٥ .
- (٦) المغني لعبد الجبار ٧ : ١٨٣ وشرح العبارة ، ص ٥٠ ؛ والخصائص لابن جنی ١ : ٤٠ و٢٦٥ - ١٥٢ .
- (٧) نقد الشعر لقدامة ص ٧ . (٨) لمع الأدلة في أصول النحو ، ص ٤٨ .
- (٩) الإحکام في أصول الأحكام للأمدي ١ : ١٠٦ ، ١٠٧ والمستصنفي ١ : ١٤٥ . وانظر الوجيز لمحمد الأنطاكي ص ٤٩ - ٤٥٠ والتصور اللغوي عند الأصوليين ص ٤٩ - ٥٠ .
- (١٠) الخصائص ١ : ٤٦ - ٤٧ .
- (١١) نشأة اللغات لمحمود أحمد الشنوي ص ٥٥ ونظريات في نشوء اللغة لأنيس فريحة ص ١٧ ونشأة اللغة عند الإنسان والطفل لعلي عبد الواحد ص ٣٠ - ٤٠ وعلم اللغة العام لعبد الصبور ص ٦٩ - ٧٣ .
- (١٢) نهاية الأقدام في علم الكلام لمحمد الشهريستاني ص ٣٢٣ - ٣٢٥ ورسائل إخوان

- الصفاء ٣ : ١١٥ .
- (١٣) الآية ٣١ من سورة البقرة .
- (١٤) تفسير ابن كثير ١ : ٧٠ وجامع الأحكام ١ : ٢٨٢ .
- (١٥) انظر العبارتين ١٩ و ٢٠ من الإصحاح الثاني في سفر التكوان .
- (١٦) وإذا فسر التوقيف بتخصيص علامة أو صفة ، لتمييز الإنسان من سائر المخلوقات بالقدرة اللغوية ، كما يميز الشيء من جنسه بعلامة ، كان للتوقيف معنى يوافق تفسير الجمهور للتعليم .
- (١٧) انظر البحر المحيط لأنبي حيان ١ : ١٤٦ . (١٨) الرسائل ٣ : ١٤٩ - ١٥٠ .
- (١٩) المستصفى من علم الأصول ١ : ١٤٥ . (٢٠) الرسائل ٣ : ١٤٩ .
- (٢١) انظر في ظلال القرآن ١ : ٦٧ - ٦٨ للسيد قطب .
- (٢٢) الآيات ٣ - ٥ من سورة العلق . (٢٣) انظر تفسير البيضاوي ص ٦٠٢ .
- (٢٤) الآيات ١ - ٤ من الرحمن .
- (٢٥) الكشاف للزمخشري ٤ : ٤٤٣ وفتح القدير للشوكتاني ٥ : ١٨٧ .
- (٢٦) الحروف للفارابي ص ١٣٤ - ١٣٨ .
- (٢٧) الأحكام في أصول الأحكام ١ : ٢٨ - ٢٩ .
- (٢٨) الخصائص ١ . (٢٩) تشومسكي بجون ليونز ص ٨٨ .
- (٣٠) التفسير الكبير للرازي ١ : ٢٦ ورسائل إخوان الصفاء ٣ : ١٤٩ .
- (٣١) الامتناع والمؤانسة للتوحيد ٢ : ١٤٤ . أما أصحاب نظرية التطور فيزعمون أن الإنسان أمضى أكثر من نصف مليون سنة ، حتى استطاع إدراك النضج اللغوي . انظر اللغة والفكر لنوري جعفر ص ٤٧ و ٥٧ ولغات العالم ص ٥ - ٦ .
- (٣٢) التفكير اللسانى في الحضارة العربية ص ٥٩ .
- (٣٣) الأحكام في أصول الأحكام ١ : ٣٠ - ٣٣ وغاية المرام في علم الكلام لسيف الدين الأمدي ١ : ٣١ - ٣٠ .
- (٣٤) الرسائل ٣ : ١٤٢ - ١٤١ .
- (٣٥) الأحكام في أصول الكلام ٢ : ٢٩ .
- (٣٦) رسائل إخوان الصفاء ٣ : ١٥٢ - ١٥١ .
- (٣٧) التفسير الكبير ٢ : ١٧٥ .
- (٣٨) المليان هو الواحد من المليون ، على غرار المعاشر . وتقول من المئة والألف والمليار :

مُؤْيٍ وَأَلْفٌ وَمُلْرٌ ، على غرار : عُشر .

(٣٩) ثم إن الكتابة مرحلة أبعد في الاقتصاد ، لأنها أمارة للكلام ، أي : رسوم وأشكال حرفية تعبّر عن الكلمات المسموعة الدالة على ما في النفس ، كما قال ابن خلدون . فهي تنقل التعبير من بعديه الزمانى والمكاني ، وتجربه للمكانى وحده ، في شكل ضيق جداً بالنسبة إلى لفظه ، لتصير الظاهرة الصوتية رسوماً مرتئياً ، فتتكلّف الأصوات في رموز موجزة ، تفقد كثيراً من الأصداء المادية التي كانت لها في الخطاب . المقدمة ص ٧٥٤ . وانظر المعني لعبد الجبار ٧ : ١٩١ .

(٤٠) التفكير اللساني ص ٢٥٠ و ٢٦٩ - ٢٦٧ - ٢٩٦ - ٢٩٧ . ولا غرابة في اتفاع الاجهزة السامع ، لأن الإنسان حين يفكّر يكون لديه إعمال خفي لتلك الأجهزة .

(٤١) ديوان المشتبه ٣ : ٣٨٤ - ٣٨٦ .

(٤٢) الآيات ١٧ - ٢٠ من سورة الغاشية .

(٤٣) الآيات ١ - ١٤ من سورة التكوير .

(٤٤) يرى علماء النحو والبيان أن تكرار عنصر من الجملة يعني عن إعادة لفظها كلها ، وأن هذا التكرار أبلغ من التوكيد . أمالى ابن الشجري ١ : ٢٤٢ - ٢٤٤ والكليات للكفوي ٢ : ٣٠ - ٣١ .

الباب الأول

الفصل الأول

(١) انظر محاضرات في الألسنية العامة لفرديناند دو سوسير ص ١٨٠ - ١٨١ .

(٢) انظر مجلة الفكر العربي ٦٠ : ٥٤ - ٥٥ . وقيل : إن الخليل أحصى العدد المحتمل لأبنية كلام العرب ، فكان من الثنائي والثلاثي والرباعي والخامسي أكثر من اثنى عشر مليوناً . المزهر ١ : ٧٤ - ٧٥ وكشف الظنون ص ١٤٤٣ . والظاهر من هذا العدد بالنسبة إلى المفردات الواردة معه أن الحسبة مختلة ، والمبلغ أكثر من ذلك بقدر كبير . هذا مع العلم أن ما ذكر عنه هو عدد أبانية المفرد فقط .

(٣) كشف الظنون ص ٩٢١ . وما تراه من تفريع في بعض الدلالات الخاصة يراد به تمييز الأنواع من الجنس ، خلافاً لما في اللغات البدائية ، لدى الهنود الحمر وشعوب جزيرة تسمانية وأميرندة ، إذ كثيراً ما يعممون في اللفظ للجنس الواحد ، نحو الشجر والطعام . أما شعوب وسط إفريقيا والبرازيل فلديهم تفريعات واسعة جداً للنوع .

- (٤) المغني لابن هشام ص ١٤٠ .
- (٥) تاج العروس للزبيدي (لدن) .
- (٦) المغني لابن هشام ص ١٤٧ .
- (٧) تاج العروس (ألف) .
- (٨) القاموس المحيط (هيه) .
- (٩) مقاييس اللغة ١ : ٥٨ - ٦٠ .
- (١٠) نفس المصدر ١ : ٢٩٩ - ٢٨٧ .
- (١١) المصدر نفسه ٤ : ٢٩٩ - ٣٠١ .
- (١٢) الخصائص ١ : ٥ - ١٧ .
- (١٣) المصدر السابق ٢ : ١٣٨ - ١٣٤ . وانظر التفسير الكبير ١ : ١٣ - ١٤ .
- (١٤) الخاطريات لابن جني ص ٨٠ - ٨١ .
- (١٥) يمكنك أن تجد شيئاً من هذا فيما يكون قبل المصنفات من : الثناء والجيم والباء والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد والقاف والميم . وقد أوهمت هذه الظاهرة بعض الباحثين المتأثرين بالغرب أن الأصل ، في الألفاظ العربية ، هو الشائبة ، ثم الحق حرف ثالث أو رابع . وعلى هذا أحد فارس الشدياق في « سر الليل في القلب والإبدال » ، وأنسناس الكرملي في « نشوء اللغة » ، ومرمرجي الدومنكي في « المعجمية العربية » و « هل العربية منطقية » ، وعبد الله العلايلي في « مقدمة لدرس اللغة العرب » .
- (١٦) كذلك ما يكون للحرف الثالث في كل من مثل : كفع وفك وحذب وزحل وحسم وجرد وبرق وحصر وخصف وصدع وبطر وكشف وكسر وصرم وطبع وصلب وخطب وضرم ولخط وجمد وطمر وعمص وكبح وكمد وليد وعقر وطار ومرق وجمد وبلد ومسح .
- (١٧) من هذا أيضاً ما يرد للحرف الأول ، في كل من نحو : قرص ولكم ونقش وحلق وربط ودحر ، أو للحرف الثاني في كل من مثل : طبر وبلج وفرق وجلب .
- (١٨) مقدمة لدرس لغة العرب ص ٢١٠ وفقه اللغة لحمد المبارك ص ٨٣ - ٨٥ و معجم متن اللغة لأحمد رضا ١ : ٢٣ - ٢٥ .
- (١٩) للالف بؤرة ظاهرة في العربية . فمن « قط » يتفرع مثلاً : قطب وقطر وقطع وقطف وقطل وقطم وقد وقض وقض ، ثم يكون لكل من هذه الفروع زمر خاصة أيضاً . فمن قد يتسرّب أمثال : قدح وقدر وقديع وقدم . ومن قضـ يرد نحو : قصب وقصد وقصر وقصـ وقصـ وقصـ وقصـ وقصـ . ومن قضـ يتولـ : قضـ وقضـ وقضـ وقضـ وقضـ وقضـ . ومن قـ تـ تـ بـ مـ مثل : قـرـ وقتلـ وقـتـ . وـ تـ سـ تـ مـ هذه الزمر في الإنجـ فـ يتولـ من بعض أحـ رـ فـ زـ مـ أـ خـ رـ ، كالـ ذـي تـ رـاهـ من تـ ولـ أـ سـ : قـذـ وـ حـذـ وـ جـذـ

- وحذّ وحرّ من «قد» ، ومن امتداد «جد» في عدة فروع .
- (٢٠) أما اللهجات العامية المحلية فقد لحت ذلك القصد ، وطرحت بين أبنائها موادًّا مُثله ضمن الأحياز المذكورة ، مع شيء من الإبدال لبعض الحروف . وذلك نحو : كـَّ وعـَّ وشـَّ وكـَّش وقـَّبـَش وشـَّحـَر ودـَّحـَش ولـَّحـَش وقرـَّط وشـَّلـَع وشـَّبـَط وشـَّطـَح وشـَّخـَط . . .
- (٢١) هذا مع أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب . انظر تذكرة النحو لأبي حيان ص ٥١ - ٥٢ .
- (٢٢) التصريح على التوضيح للأزهري ١ : ٦٨ .
- (٢٣) المصدر السابق ٢ : ٢٠٩ .
- (٢٤) البحر المحيط ٨ : ٣٤٢ .
- (٢٥) التصريح على التوضيح ٢ : ٨٥ - ٨٦ والفكر العربي ٥٠ : ٥٥ .
- (٢٦) المزهر للسيوطى ٢: ٤٢ وتهذيب اللغة واللسان والتاج (جحلنجم) .
- (٢٧) الآية ٣٠ من سورة الحجر .
- (٢٨) الفتوحات الإلهية لسليمان الجمل ٢ : ٥٤٤ .
- (٢٩) شعر زهير بن أبي سليم للأعلم ص ١٣٦ .
- (٣٠) الخصائص ١ : ٢٥٠ .
- (٣١) الكشاف للزمخشري ٢ : ٣٥٢ . وانظر ص ١٣٩ - ١٤٣ من دراسات في العربية لحمد الخضر حسين .
- (٣٢) الآية ٤ من سورة يس .
- (٣٣) الخصائص ١ : ١٢٥ و ٢٤٩ .
- (٣٤) كذا في المصدر السابق ١ : ٧٨ . ولعل الصواب «آل المهنأ» ، وهم إحدى قبائل العراق أو بادية الشام .
- (٣٥) الكتاب لسيوطى ٢ : ١٤٨ .
- (٣٦) المصدر السابق ١ : ٢٩٤ .
- (٣٧) نفس المصدر ٢ : ٣٣٠ .
- (٣٨) المصدر نفسه ٢ : ١٧٤ و ١ : ١٧٩ و ٣٤٦ - ٣٤٨ و ١ : ٣٧٥ - ٣٧٦ .
- (٣٩) المقدمة ص ١٠٢٥ .
- (٤٠) المغني لعبد الجبار ٧ : ٢٢٢ .
- (٤١) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٣ : ٨ ورسائل إخوان الصفاء ٣ : ٢٤٥ وأسباب حدوث الحروف لابن سينا ص ٣ .
- (٤٢) في دراسة الحروف أقوال كثيرة الخلاف ، في التسميات والتوزيع . انظر كتاب العين للخليل ١ : ٦٠ - ٥٧ والكتاب ٢ : ٤٠٧ - ٤٠٥ والمقتضب للمبرد ١ : ١٩٢ وسر

الصناعة لابن جني ص ٤٥ - ٦٧ وشمس العلبة لنشوان الحميري ١ : ٢٠ والممتع الكبير لابن عصفور ص ٤٢٤ - ٤٣٠ وشرح الشافية للرضي ٣ : ٢٥٠ - ٢٥٤ والارتشف ١ : ٤ - ١٠ والنشر لابن الجزري ١ : ١٩٨ - ٢٠٢ والأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ص ٣٨ - ٧٤ وفقه اللغة ص ٢٩ - ٣٧ واللغة العربية تمام حسان ص ٥١ - ٦٣ والوجيز في فقه اللغة ص ١٤٦ - ١٨٧ وعلم اللغة المبرمج لكمال إبراهيم بدرى ص ١١١ - ١٢٣ ومدخل إلى فقه اللغة العربية ص ١١٥٧ - ١٢٥ .

(٤٣) التفسير الكبير ١ : ٣٠ .

(٤٤) انظر الخصائص ١ : ٥٨ - ٦٠ وشرح المفصل ٩ : ١٢٠ .

(٤٥) البغداديات ص ٤٨٧ - ٤٨٩ .

(٤٦) انظر النشر في القراءات العشر ١ : ٢١٤ - ٢٢٤ والدراسات الصوتية عند علماء التجويد لغام قدورى الحمد .

(٤٧) الكتاب ٢ : ٣١٥ .

الفصل الثاني

(٤٨) تفسير ما بعد الطبيعة لابن رشد ص ١٠١٦ وشرح العبارة للفارابي ص ٥٠ . وقد زعم بعض المعاصرین أن علماء المسلمين لم يعرفوا المقطع في دراسة العربية . اللغة العربية تمام حسان ص ٦٦ - ٧٤ ودروس في علم الأصوات جان كاتينيو ص ١٩١ - ١٩٤ والتصریف العربي للطیب البکوش ص ٧٦ وفي علم اللغة العام عبد الصبور شاهین ص ١٠٥ - ١١٠ .

(٤٩) تفسير ما بعد الطبيعة ص ٩٥٣ وعلم اللغة بين القدم والحديث لعاطف مذكور ص ١١٢ - ١١٦ والوجيز في فقه اللغة ص ٢٣٨ - ٢٤٥ والمدخل إلى علم اللغة لرمضان عبد التواب ص ١٠٣ والأصوات اللغوية ص ١٦٢ - ١٦٤ وعلم اللغة المبرمج لكمال إبراهيم بدرى ص ١٤١ - ١٤٦ .

(٥٠) المقطع العنقودي : ما توالى فيه أكثر من صامت ، دون فاصل مصوت . فقولنا مثلاً « يستَدِّ ». إذا وقفتنا عليه بالسكون كان في مقطعه الأخير « بد » صامتان متوايلان هما الدالان . وكذلك الحال في نحو : يُحِبُّ ، ويُقْلِّ ، وشقَّ ، وجازَ ، وهامَ ، ومنحطَ ، ومستَدِّ . وهذا غير العنقود الصوتي ، أي : تجمع أكثر من صامتين في كلمة ، غير مقيد بمقطع واحد . وهو مفقود في اللغة العربية ، لعدم النساء السواكن .

- ومنه في الألمانية مثلاً اسم العالم اللغوي المعروف : بُرْجِسْتَاسِر . فالأحرف الخمسة الأولى صوات ، دون فاصل من الصوات .
- (٥١) الأبجدية لأحمد هبو . ص ٢٧ .
- (٥٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢ : ٨ .
- (٥٣) الخصائص ١ : ٥٥ - ٦٣ .
- (٥٤) انظر شمس العلوم ١ : ٣٦٤ - ٣٧٠ و ٢ : ١٨٧ - ١٧٩ و ٢١٢ و ٢١٤ .
- (٥٥) الآية ٥ من سورة القصص .
- (٥٦) الجامع الصغير ١ : ٢٣١ .
- (٥٧) أسباب حدوث الحروف ص ٤ .
- (٥٨) قيل : إن هذا النبر الزفيري كان في اللغة السامية الأولى سائداً ، يجذبه إليه المقطع المزيد في أول الكلمة ، وإذا زيد بعده مقطع آخر تقدم النبر إليه . فقه اللغات السامية لبروكليمان ص ٤٥ . وانظر اللغة العربية لتمام حسان ص ٣٠٤ - ٣٠٧ والوجيز في فقه اللغة ص ٢٤٦ - ٢٥٠ .
- (٥٩) بعض اللغات الأجنبية فيها نبر دلالي يوجهه المقال ، أي :قصد الدلالي للكلمة التي تكون مشتركة معينين . ولذا يقع التضخيم في مقطع منها أو أكثر ، لتخصيص معناها المقصود . ففي الإنجليزية مثلاً ، إذا كان للكلمة الواحدة معينان : فعلي وأسامي ، تحدد المراد منها في لفظها بالنبر ، يكون في المقطع لأول للاسم ، وفي الأخير للفعل . وذلك في مثل : subject, torment . وقد يكون لل فعل نبر ضعيف في مقطعه الأول ، وقوياً في الأخير ، بعكس الاسم أيضاً . كالذي يحصل في نحو import, exercise . وفي العربية ضرب من هذا ، يرد غالباً في الأدوات ، لتمييز معانيها . وسنذكر بعضاً بعد . انظر الخصائص ٢ : ٣٧٠ - ٣٧١ وشرح المفصل ٣ : ٦٣ والخطابة لابن سينا ص ١٩٨ وفي أصول النحو ص ٩٣ وفي علم اللغة لغازي طليمات ص ١٥٥ . أما اللغتان التايالندية والبورمية مثلاً فتتميز معاني الألفاظ المشتركة فيما ، وتحدد الدلالة ، بدرجة نبر مقطع منها . وأما اللغة الصينية فتكون الكلمة منها مقطعاً واحداً ، وتعين معاني الكلمات المشتركة فيها بدرجة نبرها كلها .
- الأبجدية ص ١١٨ و ١١٩ و ١٢٨ .
- (٦١) ديوانه ص ٢٧ .
- (٦٢) الجامع الصغير ٢ : ٣٦٧ . وانظر ٢ : ٢٦ من دراسات في علم اللغة لكمال محمد بشر .

(٦٣) يلزم نبر الصيغة من الكلمات ، في أكثر اللغات الأوروبية ، مقاطع ثابتة تشكل الإيقاع الصوتي لها ، إذ تراه في المقطع الأخير من الكلمة الفرنسية مثلاً . وإذا كانت نهاية هذا المقطع بالسكون فإنه يدمج فيه ما قبله ، ويصير النبر في المجموع ، كما يصير لفظ :

facile . وقيل : إن النبر كان في اللاتينية على المقطع المتوسط ، إذا وقع قبل الأخير .

فإن لم يكن هذا متوسطاً نبر ما قبله . ولما ضعف في الفرنسية ما بعد المنبور ، وصار

المفقود ، ظنَّ أن النبر توضع في الأخير . محاضرات في الألسنية العامة ص ١٠٨ .

هذا ويتوضَّع نبر الصيغة ، من بعض اللغات الأجنبية ، في المقطع الأول من الكلمات .

(٦٤) فقه اللغات السامية ص ٤٥ . وقد أنكر بعض المعاصرین معرفة النحاة العرب للنبر .

التطور التحوي ص ٧٢ والعربي الفصحي ص ٤٩ .

(٦٥) الأصوات اللغوية ص ١٢٠ و ١٢٤ و ١٨٦ . وانظر علم اللغة المبرمج ص ١٣٩ - ١٥٧ .

(٦٦) قيل : إن النبر بالوقف يسبب سقوط الأصوات . فقه اللغات السامية ص ٤٦ - ٤٧ و ٩٦ . والظاهر ما ذكرنا ، من أن حذف الأصوات للوقف هو الذي يستدعي النبر .

(٦٧) الأجزاء : جمع جزء ، وهي الأمثلة التي يقطع بها الشعر ، نحو : فولون مفاعيلن مستعملن متفاعلن . وهي التي تسمى أحياناً بالتفعيلات . والأسباب : جمع سبب .

وهو المقطع المتوسط ، أي : المكون من حرف متحرك بعده حرف ساكن ، نحو : قد ،

ما . الوافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزى ص ٣٠ - ٣٢ .

(٦٨) انظر الميزان الجديد ل تمام حسان ص ٢٣٩ - ٢٤٠ وموسيقى الشعر لشكري عياد ص ٣٥ - ٣٦ واللغة والجمال في النقد العربي لتامر سلوم ص ٤١ - ٤٢ .

(٦٩) ديوانه ص ٢١٦ . (٧٠) ديوانه ص ٨٩ .

(٧١) الإيضاح في شرح سقط الزند للتبزيزي ص ٣١٠ .

(٧٢) (٧٣) علم اللغة المبرمج ص ١٥٨ - ١٦٦ . (٧٤) ديوانه ٣ : ٨ .

البني النحوية لنوم تشومسكي ص ٩٥ .

(٧٥) المغني لعبد الجبار ٧ : ٢٢٢ ونتائج الفكر للسهيلي ص ٢٦٣ .

(٧٦) انظر الكتاب ١ : ١١٥ ، حيث ورد المثال بصورة النصب .

(٧٧) الخصائص ٢ : ٣٧٠ - ٣٧٢ والمحتسب ٢ : ٢٠٩ - ٢١١ وشرح المفصل لابن يعيش

٦٣ : ٣

(٧٨) الحجة للفارسي ٣ : ٤٤١ والمحتسب ١ : ٣٤١ وشرح المفصل ٩ : ١٢٣ والبحر ٥ :

٣٨ والإنصاف ص ٦٦٦ .

(٧٩) التطور اللغوي لرمضان عبد التواب ص ٨٩ - ٩١ .

(٨٠) شواهد التوضيح لابن مالك ص ٢١٥ . (٨١) المغني لعبد الجبار ٧ : ٩٧ .

(٨٢) المصدر السابق ٧ : ٢٢٢ واللغة العربية لتمام حسان ص ٢٢٦ - ٢٢٧ و ٣٠٩ - ٣١٠ .

الباب الثاني

الفصل الأول

(١) إنفاس فضلاء البشر للدمياطي البناء ١ : ١٣٦ .

(٢) النشر في القراءات العشر ١ : ١٢١ . (٣) شرح الشافية ٣ : ٤ و ٢٩ .

(٤) لعل هذه الإملالة تفسر ما في العامة من نحو : ردِيتُ و ردِينا . وذلك لأن بعض العرب يدغم مثل : ردَتُ و ردَنا ، و يزيد ألفاً قبل الضمير ليحافظ بالإدغام : ردَاتُ و ردَانا . الارشاف ١ : ١٦٥ و شرح الشافية ٣ : ٢٤٥ . فإذا أمللت هذه الألف بتلك الصورة الخالصة قلت : ردِيتُ و ردِينا . وعلى ذلك يمكنك أن تفسر نحو : شمِينَا و ظلَّنَا و مرِينَا و حَبَّنَا و استعدَّنَا واستقلَّنَا . . .

(٥) النشر ٢ : ٣٠ والإملالة في القراءات واللهجات لعبد الفتاح شلبي ص ٢٢ .

(٦) لم نذكر ما فيه تاء التأنيث لأن الأصل في الأسماء هو التذكرة .

(٧) إعراب الجمل لفخر الدين قباوة ص ٣٢٤ - ٣٤٥ ومغني الليب ص ٤٩١ - ٤٩٤ .

(٨) إعراب الجمل ص ١٩٥ .

(٩) المصدر السابق ص ١٩ - ٢٩ . (١٠) نفس المصدر ص ٢٠ - ٢١ .

(١١) تصريف الأسماء والأفعال لفخر الدين قباوة ص ٧٣ .

(١٢) المصدر السابق ص ١٧٨ . (١٣) المزهر ١ : ٧٥ - ٧٦ .

(١٤) العربية الفصحى لهنري فليش ص ٥٣ . (١٥) المزهر ١ : ١٩٩ - ٢٠٠ .

(١٦) أما قولنا « لام ألف » فصوابه : ألف . وإنما دعم بلفظ « لام » اصطلاحاً لأسباب إجرائية . شر الصناعة ص ٦٥٢ - ٦٥١ .

(١٧) انظر اللسان والتاج (يدي) و (آخر) و (أبو) و (فوه) .

(١٨) الكتاب ٢ : ١٣ .

(١٩) انظر ص ٧٧ - ٧٨ من « تحليل النص التحوي - منهج ونموذج » لفخر الدين قباوة .

- (٢٠) انظر تصريف الأسماء والأفعال ص ٩٩ - ١٠٣ .
- (٢١) المصدر نفسه ص ٦٢ - ٨٣ .
- (٢٢) انظر تصريف الأسماء والأفعال ص ١١١ - ١١٤ .
- (٢٣) نفس المصدر ص ١١٥ - ١١٧ .
- (٢٤) الآية ٥٧ من سورة النجم .
- (٢٥) الآية ٩٦ من سورة النساء .
- (٢٦) الآية ٢٩ من سورة مرثى .
- (٢٧) الآية ١١٠ من سورة آل عمران .
- (٢٨) الجمل في التحوّل للخليل بن أحمد ص ١٥٠ .
- (٢٩) الآية ٥٩ من سورة آل عمران .
- (٣٠) الآية ١٨ من سورة الكهف .
- (٣١) انظر تصريف الأسماء والأفعال ص ١٣٥ - ١٥٨ .
- ولذلك تختلف الأفهام والأذواق والمشارب ، في تفكيره واقتباس الأبعاد المتباعدة ، ليكون للعبارة الواحدة عدة مدلولات في آن واحد . وهذا ما نلاحظه في نصوص القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، وكثير من الشعر والتراث العلمي أو الفني . فلا غرو أن يصبح مضمون الملاحظة الثالثة سِمةً تَمْيِيز وَغُنْي ، ومثاراً للإعجاب والتقدير ، بدلًا من التعقب والانتقاد .
- (٣٢) الأرقام المرافقة للأນاط تعني تحديد نوعها ، مع إغفال التنوين في الأسماء حين تشبه نمط الأفعال ، ليتبين ما يذكر منها في صياغة أنواع المفردات .
- (٣٣) على الرغم من هذه البساطة ، فإن ما يصاغ ، من أفعال معربة أو مولدة أو عامية ، قد يكون بصورة الثلاثي المجرد . ذلك أن ما يقحّم في العربية من تلك الألفاظ مصدره أجنبى ، لا يستجيب للبساطة التي تميّز بها الفصاحة . ولكي تتبين ما زعمناه انظر نحو : دَبَّلَجَ تَرْفَأَ بَسْتَرَ تَلْفَنَ فَلَتَرَ سَشَورَ دَوِيلَ سَوَكَرَ رَوْدَجَ بَرَوْظَ هَرْطَقَ قَبَّرَ هَدْرَاجَ قَبَرَلَجَ جَعَبَرَ حَشَكَلَ طَبَشَ زَعَبَرَ فَكَلَلَ دَرَكَلَ هَرَكَلَ عَنْطَرَ بَخَشَشَ كَلَبَجَ جَعَلَكَ جَرَدَمَ جَيَّرَ شَيَّسَ حَوْزَقَ كَرَكَبَ فَرَشَخَ خَرَدَعَ هَلَوَسَ خَرَبَطَ . . . وندر أن يرد ذلك على الثلاثي المجرد ، نحو : جَابَ مَتَرَ شَاطَنَجَ لَتَرَ .
- (٣٤) انظر الباب في علل البناء والإعراب للعكبرى ١ : ٤١٩ و ٩٧ . والمعروف أن اللغات البدائية ليس فيها أدوات ، وتستخدم التراكيب ، بدلًا منها ، في لغة الأطفال والصينية والسريانية والآشورية . الفلسفة اللغوية لجرجي زيدان ص ٤٢ - ٦٥ و ٧١ - ١٣٠ .

- (٣٥) أما « معَ » المفتوحة العين فهي كالظروف الاسمية المعربة ، وتكون منصوبة على الحال أيضاً . ولذلك تبعد عن حيز ما نحن فيه ، وتقرب من الأسماء الحالصة .
- (٣٦) المشهور أن « آي » بسكون الياء ، كما جاء عن الكوفيين ، والراجح الكسر لثلا يلتقي ساكنان بغير الشرط اللازم . انظر صرف العناية في كشف الكفاية لعبد الله البيتوشي ص ٣٨٦ .
- (٣٧) الأول والثالث يرددان في اللغات الأوربية . محاضرات في الألسنية العامة ص ٢٠٧ .
- (٣٨) الحديث ٢٥٠١ في صحيح الترمذى .
- (٣٩) سورة الفاتحة .
- (٤٠) الآيات ١ - ٧ من سورة النبأ . وانظر سورة الفجر ، مع ملاحظة الخلاف التشكيلى في الآيات الثلاث الأخيرة منها .
- (٤١) البيت للأختل ، في شعره ص ٣٥٥ صنعة السكري .
- (٤٢) البيت للحجاف بن حكيم ، في الموضع للمرزباني ص ١٣٨ .
- (٤٣) البيت لطرفة في ديوانه شرح الأعلم ص ٥٠ . وقد حذف من آخر الشطرين راء اللوقف ، فصار المقطع العنقدودي متوسطاً .
- (٤٤) البيت لأمرئ القيس ، في ديوانه ص ١٨ .
- (٤٥) البيت لممرو بن كلثوم ، في ديوانه ص ١٠٠ .
- (٤٦) البيت لعنترة ، في شرح القصائد العشر ص ٣٠٣ .
- (٤٧) البيت ليزيد بن الطثرة ، في ديوانه ص ٦٤ .
- (٤٨) البيت للزبير بن عبد المطلب ، في حماسة البختري ص ١٣٢ .
- (٤٩) البيت لأبي العلاء المعري ، في الإيضاح من شرح التبريري لسقوط الزند ص ٥٤٢ .

الفصل الثاني

- (٥٠) شرح الشافية للرضي ١ : ٣٨ - ٣٩ . (٥١) الممتع الكبير ص ٥٧ - ٧٠ .
- (٥٢) المصدر السابق ص ٧١ - ٩١ . وحوالى : جمع حوى .
- (٥٣) نفس المصدر ص ٩٢ - ١٠٢ . (٥٤) المصدر نفسه ص ١٠٢ - ١٠٣ .
- (٥٥) المصدر نفسه ص ١٠٣ - ١١٣ .
- (٥٦) المصدر نفسه ص ١١٣ - ١١٤ .

فقر = ١١ = نكد ، صير = ١٣ = فرج ، جور = ١٢ = بغض ، نهم = ١٤ = مرض .
 بل لقد بدا أن ثمة علاقة بين مقدار العدد وبين مقدار المعنى الذي تعبّر عنه الكلمة .
 حتى إن دلالة المبالغة في المعنى الواحد ترمز إلى عدد أعلى مما ترمز إليه دلالة المعنى
 الأصلي . ولهذا ترى مثل هذه الدلالات الرقمية ، في مقابل المعاني التالية :
 غبطة = ١٧ وفرح = ١٨ ، مزور = ١٩ ومزيق = ٢٠ ، نزل = ١٥ وهبط = ١٦ ،
 هاجم = ١٨ وداهم = ١٩ .

فهل كانت تلك العلاقة بين الأرقام الحسابية والحرروف التي تقابلها ذات حضو في الحياة
 اللغوية عند العرب ، حتى استطاعت صياغة المفردات من المواد اللغوية أن تسير في
 هذا الخط الرقمي الظاهر ، ليكون للتراوُف والتضاد والسببية أثر في اختيار الحروف
 الأصول في الدلالة على المعاني ، وتوظيفها في مقاصد الكلام ؟ إنه سؤال كبير ،
 يحتاج إلى بحث واستقصاء . وإذا كانت نتيجته إيجابية فإنه يعني رسم خطوط عملية
 للإنجاز اللغوي ، يسرّ على الأحفاد اعتمادها ، لتوليد ما يحتاجون إليه في حياتهم
 المتعددة .

باب الثالث الفصل الأول

- (١) انظر من ظاهر التخفيف في اللسان العربي لخمزة عبد الله التشرتي ص ٥ - ١٦٧ .
- (٢) انظر فقه اللغات السامية ص ٧٩ - ١٤٧ ، وما صدر عنه وعن أمثاله ، في مصنفات
 الدرس اللغوي العربي المعاصر .

- (٣) الكتاب ٢ : ٤٢٦ والخصائص ١ : ٥٣١ . (٤) الكتاب ٢ : ٤٢٨ .
- (٥) قد تكون المشاكلة بين الحرف والحركة ، نحو : يسْحَبُ وينْفَعُ ويسَأْلُ ويسَلَّخُ ويدَمِغُ ،
 إذ قُلْبَت كسرة عين الفعل فتحة ، لتضارع حرف الخلق قبلها أو بعدها . وذلك أن الخلق
 فيه موضع لتصويب الألف ، والفتحة جزء يسير من الألف ، فهي أقرب إلى الأحرف
 الحلقية من الكسرة المتوسطة للسان . ثم هي أقرب من الضمة ، لما فيها من الانفتاح ،
 وهو ظاهر في انتشار الحلق بين تلك الأحرف ، وتتوسطها بين الضمة والكسرة في
 موضعها الصوتي . انظر الخصائص ٢: ١٤٣ . ياء بعد الكسرة ، وواواً بعد الضمة .
- (٦) الآية ٧٤ من سورة الأعراف . وكذلك ما كان من الآيات فيه لفظ البيوت . انظر
 إتحاف فضلاء البشر للدمياطي ص ١٥٥ .

- (٧) عمرو بن معدىكرب . ديوانه ص ٦٢ والألفاظ ص ٣٣٩ .
- (٨) اللباب للعكيري ٢ : ٣٢٨ .
- (٩) الأصل في جثي مثلاً «جُثُوٌ» ، استقلت الضمة والواوan في الطرف ، فقلبت الضمة كسرة ، وقلبت الواو الأولى ياء للممازجة «جُثِيُّ» ، ثم قلبت الثانية أيضاً لتدمغ فيها الأولى .
- (١٠) اللباب ٢ : ٣٣٤ - ٣٣٥ .
- (١١) إملاء ما من به الرحمن للعكيري ٢ : ٣ والبحر ٤ : ٤٦٥ واللباب ٢ : ٤٧٠ .
- (١٢) الألفاظ لابن السكikt ص ٣٣٨ وبهجة النقوس لابن أبي جمرة ٤ : ١٥٣ . وانظر شرح الشافية ١ : ١٤٢ .
- (١٣) الممتع الكبير ص ٣٠٨ .
- (١٤) البحر الحيط ٣ : ٣٧٧ . وسمع أيضاً مثل: مَحْمُومٌ وَيَعْدُو . انظر الخصائص ٢ : ١٤٣ و ١٤٣ .
- (١٥) انظر المحتسب ١ : ١٦٧ وقراءة «مُرْدُفِينَ» في البحر ٤ : ٤٦٥ .
- (١٦) شواهد التوضيح والتصحیح لابن مالك ص ١٨٣ واللسان (أخوه) .
- (١٧) المحتسب ١ : ٣٣٠ . ولم يرد كسر الياء لثقله ، في مثل هذه الأفعال ، وجاء كسرها في مضارع « فعل » عنبني كلب . انظر الكتاب ٢ : ٢٥٦ - ٢٥٨ والمخصص لابن سيده ١٤ : ٢١٥ - ٢٢٠ والأمثال لابن الشجري ١ : ١١٣ وشرح الشافية ١ : ١٤١ . وقد يشكل على هذا كسر حرف المضارعة ، مما كان في أول ماضيه تاء زائدة ، أي: تتكلّمُ وإنجاهُ وَتَدْرُجُ . والظاهر أن الكسر هنا تعويض من الكسر الذي فُقد قبل أواخر هذه الأفعال ، إذ المضارعات الأخرى يلزمها ذلك ظاهراً أو مقدراً ، ما دامت مبنية للمعلوم .
- (١٨) الآيات ١ - ٣ من سورة الصبحي .
- (١٩) الآيات ١ - ٣ من سورة الشمس .
- (٢٠) يرى المبرد أن هذا الحذف للتخفيف شبيه بحذف العين من الأجواف ، في مثل هذه الواقع . المقتضب للمبرد ١ : ٢٤٥ وشرح المفصل ١٠ : ١٣٥ .
- (٢١) الممتع الكبير ص ٣٩٧ وشرح الملوكي ص ٤١٧ - ٤٢١ .
- (٢٢) اللسان والنتاج (تفه) . وانظر جمهرة الأمثال للعسكري ١ : ١٩٠ والمستقصى

- للزمخشيри ١ : ٢٦٤ ومجمع الأمثال ٢ : ٦٣ . والتفة : الوحش الذي يتغذى باللحم . والرفة : دُقاق البن .
 (٢٣) اللسان والتاج (لام) .
- (٢٤) النوادر لأبي زيد ص ٤ والخصائص ٢ : ٢٨٦ - ٢٨٧ وتهذيب إصلاح المنطق للخطيب التبريزي ص ٢٨ .
- (٢٥) شرح الملوكي ص ٤٢٢ - ٤٤٣ . (٢٦) شرح أبيات المغني للبغدادي ٣ : ٣٧٩ .
 (٢٧) شرح الشافية ٢ : ١٠٩ - ١١٣ والبحر الخيط ١ : ٤٧٧ .
- (٢٨) الكتاب ٢ : ٢٥٧ - ٢٥٨ والمحتب ١ : ٢٥٦ - ٢٥٧ و ٢٦١ .
- (٢٩) تذكرة النحاة لأبي حيان ص ١٤ . (٣٠) النشر في القراءات العشر ٢ : ٩٠ .
 (٣١) الدقائق المحكمة في شرح المقدمة لزكريا الأنصاري ص ٧٢ .
- (٣٢) شرح الشافية ٣ : ٢٥٤ - ٢٥٥ والنشر ٢ : ٢٧ .
- (٣٣) سر الصناعة ص ٥٢ وشرح الفصل ٩ : ٥٤ - ٥٩ . وبعض العرب يميل بالألف نحو الواو ، فيكون في الصوت ثقل وتضخيم . وذلك في قوله : الصلة والزكوة والحياة والربو ، حيث يلفظ المد بين الألف والواو . اللباب للعكري ٢ : ٤٨٨ .
 (٣٤) الشر ٢ : ٣٠ . (٣٥) الكتاب ٢ : ٢٧٠ والهمع ٢ : ٢٠٣ .
- (٣٦) انظر سر الصناعة ص ٥٣ .
 (٣٧) شرح الفصل ٩ : ١٠٧ - ١١٤ .
- (٣٨) يعني هذان الجزءان على الفتح ، إذا كانا في موقع الحال أو الظرف ، وفي غير ذلك من الواقع يعربيان بإضافة الأول إلى الثاني . شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٧٦ .
 وكون الهمزة بينَ يعني أنها تؤدي ، كما يؤدinya الأعاجم اليوم في وسط الكلام .
 (٣٩) ذكر النحاة أنها بين الهمزة والألف . والظاهر أنها كما ذكرنا . انظر حاشية الصاوي على تفسير الجنالين ١ : ٨ .
- (٤٠) إتحاف فضلاء البشر ص ١٣٦ وشرح ابن القاصح على الشاطبية ص ١٩٢
 والإشادات الجلية لمحمد سالم ص ٥٤٣ .
- (٤١) الكتاب ٢ : ٢٩٧ . (٤٢) انظر الصحاح واللسان والتاج (روم) .
- (٤٣) الآية ١١ من سورة يوسف . وانظر الدر المصور للسمين الحلبي ٦ : ٤٤٧ والبحر ٥ : ٢٨٥ .
- (٤٤) الآيات ٥٤ و ٦٧ من سورة البقرة و ٤٠ من سورة القيامة . وانظر الحجة للفارسي ٢ :

- (٤٤) والخصائص ١ : ٧٧ و ٢ : ١٤٤ .
 (٤٥) النشر ٢ : ١٢١ والإخاف ص ١٣٦ .
 (٤٦) التصریح على التوضیح ٢ : ٣٤١ والهمع ٢ : ٢٠٧ . وقد يكون الإشمام في الفتح أيضاً . انظر الخصائص ١ : ٧٢ .
 (٤٧) الكتاب ١ : ٤٥٠ والخصائص ١ : ٧٣ . والكري : من يؤجر الدواب للركوب . يربد صوته ، وهو يصرخ لذلك في الليل . والمطی : اسم جنس جمعي واحد مطیة . وهي ما يمتنع من الدواب .
 (٤٨) الجامع في أحكام القرآن ٩ : ١٣٨ .
 (٤٩) المنصف ١ : ٢٤٨ - ٢٤٩ . والإشمام عن القراء وبعض التحوين أن تكون الكسرة مشيرة بالضم لفظاً . والأولى أن يسمى عندهم روماً . انظر سر الصناعة ص ٥٢ - ٥٣ والممتع الكبير ص ٢٩٥ .
 (٥٠) الممتع الكبير ص ٣٠٨ .
 (٥١) الكتاب ٢ : ٢٦٠ والمنصف ١ : ٢٥٠ .
 (٥٢) التكملة للفارسي ص ١٧ والتصریح على التوضیح ٢ : ٣٦٥ - ٣٦٦ . وقيل : إن هذاروم لا إشمام . انظر حاشية الصبان على الأشموني ٤ : ٢٧٨ والممتع الكبير ص ٢٩٥ .
 (٥٣) دیوانه ص ٧٩ والخصائص ١ : ٧٤ .
 (٥٤) خزانة الأدب للبغدادي ٢ : ٢٧٩ .
 (٥٥) انظر الصاحبی ص ٢٧١ و معجم المقاييس ١ : ٣٢٩ والزهر ١ : ٤٨٢ - ٤٨٥ وفقه اللغة لعلی عبد الواحد وافي ص ١٨٦ ومعجم الخلیل ص ٤٤٨ . أما «إیوه» من مركب «إی» و «أی» فليس نحتاً . انظر الكشاف ٢ : ٣٥٢ . وأما الزعم أن «تلاشی» منحوت من «لا شيء» فهو مردود ، لما جاء من الفصیح القديم . انظر شفاء الغلیل للخفاجی ص ٨٣ - ٨٤ .
 (٥٦) العین واللسان (جعل) وأمالي القالی ٢ : ٢٧٠ و سمعط الالای للبکری ص ٩٠٩ .
 (٥٧) اختلف العلماء ، في لفظ بعض المنحوتات ، وكثيراً ما وهم الباحثون ، في تقدير الأصل ، فمحذفوا منه «قال فلان» ، وزعموا أن الاشتلاف في ذلك هو من التركيب المقول وحده . انظر تصریف الأسماء والأفعال ص ١٢٩ .
 (٥٨) العین واللسان (جعل) .

(٥٩) السمعط ص ٩٠٩ - ٩١٠ . وما أضافه المحدثون : سامراء . وهو منحوت من قولهم : سُرْمَنْ رأى . وكذلك : ذَرَعَمِيّ ، نحّا من : دار العلوم . وعلى هذا يقال : تَرَرَعَمَ تَرَرَعُمًا . وكثيراً ما يقع ذلك في كلام العامة ، كالذى ارتجله أحد الأطفال ، حين عبر عن نحت ما يتعلمه باللهجة الخلبية و اللفظ الفرنسي من كلمات إنكليزية : حَلْقَرِيزِيَّة .

(٦٠) الخصائص ١ : ٧٦ وشقاء الغليل ص ٣٨ والإنصاف ص ٨٠٩ و ٨١٢ .

(٦١) الاشتقاد والتعریب لعبد القادر المغربي ص ٢١ - ٢٣ . والعلماء يجعلون النحت للصفات المذكورة من الأفعال ، لا من الأسماء . وقد بالغ أحمد بن فارس في توسيعة النحت ، فذكر فيه كثيراً من النماذج المردودة . انظر معجم المقاييس ١ : ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٥٠٩ و ٤٠٩ .

(٦٢) الخلاف واسع بين القراء في تقدير زمن المد . انظر النشر ١ : ٣١٣ - ٣٢٨ وشرح الشاطبية ص ٤٨ .

(٦٣) انظر مغني اللبيب ص ٣٨٠ - ٣٨١ ، حيث أغفل بعض ما ذكرنا .

(٦٤) شرح المفصل ٩ : ١٠٧ وشرح الشافية ٣ : ٣١ .

(٦٥) الكتاب ١ : ٤٠٦ والجني الداني للمرادي ص ٢١١ والمغني ص ٢٢ .

(٦٦) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ١ : ٧٨ .

(٦٧) شرح التسهيل لابن مالك ١ : ١٤١ .

(٦٨) حاشيتا الدسوقي والأمير ١ : ٢٤ . وقد يقال : « إن » المزيدة مخففة من « إن » ، والباء اسمها ، والخبر محدوف ، أي : إنِي أخرجُ . أنا أُسألُ هذا السؤال ؟ فالعبارة كلامان . غير أن في هذا إيجحاف بكترة الحذف ، وادعاء كلامين خبر وإنشاء . فهل ينسحب الاستفهام على الكلام كله إنكارياً ، مع نفي مقدر : أنا إنِي لا أخرج ؟ وقد يقال : « إن » نافية والمدة للإنكار ، والمراد : أنا لا أُسألُ هذا السؤال ، أي : أنا أُسألُ هذا السؤال ؟ لا أُسأل . وفي هذا إيجحاف أيضاً ، وادعاء ما تمنعه همزة الاستفهام الإنكارى ، وتقدير كلامين . على أن ما جاء في الحديث المذكور بعد يؤكد التحليل الذي في المتن ، ولا يحتمل ما قبل هنا . وكذلك قول العرب في الإنكار : أزيدُه ، وأزيدُه إِنْيَه ؟

(٦٩) مستند أحمد ٤ : ٤٢٢ والنهاية ١ : ٧٨ - ٧٩ . وحلقاً أي : شوئماً . وهو من ألفاظ الدعاء والتوبیخ .

- (٧٠) تسهيل الفوائد لابن مالك ص ٢٥٩ .
- (٧١) سر الصناعة ص ٢٦ - وشرح المفصل ٩ : ١٢٠ . (٧٢) الكتاب ٢ : ٣١٥ .
- (٧٣) شرح المكودي على الألفية ص ٩٧٨ وحاشية الصبان ٤ : ٣٥٤ .
- (٧٤) الهمع ٢ : ٢٢٧ وحاشية الخضري على ابن عقيل ٢ : ٢١٣ .
- (٧٥) المحتسب ١ : ٥٩ - ٦٢ والخصائص ١ : ٧٢ . وانظر للباب ٢ : ٤٧٠ .
- (٧٦) معاني القرآن للزجاج ٢ : ٦٧ وإعراب القرآن للنحاس ٢ : ٥٩ واللباب ٢ : ٧٥ .
- (٧٧) اللباب ٢ : ١٩٨ وشرح الشافية ٢ : ٢١٠ . (٧٨) الآية ٣٩ من سورة الرحمن .
- (٧٩) ديوانه ص ٣٢٣ . وانظر الخصائص ٣ : ١٢٦ - ١٢٧ و١٤٧ - ١٤٨ والمحتسب ١ : ٤٨ والألفاظ ص ٤٩٩ والممتع ص ٢١٤ - ٢١٥ والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث لعبد الصبور شاهين ص ٦٧ - ٦٨ . وربما استقل العربي الهمزة الساكنة ، وإن كانت قبل متحرك ، كما جاء في قوله : ثأداء ، وثأداء .
- (٨٠) شرح الكافية الشافية لابن مالك ص ١٩٨٩ - ١٩٩٠ .
- (٨١) الحجة ٦ : ٤٣٩ والمحتسب ١ : ١٩٥ والبحر ٣ : ٣٣٦ و٨ : ٥٠٩ .
- (٨٢) لشدة تلك التعقيدات ، اضطرب بعض المؤلفين في تخليلها . انظر تفسير الجلالين ص ٧٤ والفتوحات الإلهية ١ : ٣٤٤ وحاشية الصاوي ١ : ١٩٥ والدر المصنون ٣ : ٥٢٢ والأصول لتمام حسان ص ١٦١ - ١٦٢ ومعجم مفردات الإبدال والإدغام لأحمد الخراط ص ٣٣٤ .
- (٨٣) قد يكون في بعض اللغات الأعجمية ابتداء بساكن . ففي الآرامية يقال : تُمان ، أي : ثمانية . وفي السريانية : شُتا ، أي : ستة . وفي العبرية : شُتيم ، أي : اثنان . وفي الإنكليزية : from . وفي الفرنسية : professeur . في الألمانية : christlich . ومثل هذا البدء بالساكن مشهور في اللهجات العامية المحلية . وزعم بعض القدماء إجازة ذلك في الفصيح ، وهو افتراء نظري ليس له دليل واقعي في الاستعمال . المنصف ١ : ٥٣ .
- (٨٤) الوقف على ساكن يكون في الشعر أيضاً ، لأن الوقف الحقيقي فيه موضعه القوافي . فإذا كان حرف الروي متجركاً أطلق بدًّ كالألف والواو والياء ، أو قيد بالهاء الساكنة بعده . أما اللغات الأعجمية فكثيراً ما يكون الوقف فيها على متحرك . وقد يرد التمكين عند العرب ، في غير موقع الابتداء والوقف ، كالذى في لفظ « فم » ، إذ أصله « قوة » . ولما كان أداؤه ثقيراً بهاء متطرفة بعد واو ساكنة ، وهو كثير التردد في

الكلام اليومي ، وحذفت الهاء لذلك ، أصبحت الواو عسيرة وعرضة للقلب أفالاً بالاعراب . إذ ذاك أبدلت الواو ميمًا تمكن من اللفظ والاستقرار .

(٨٥) شبيه بهذه العملية ، من ناحية ، فعل الأمر من « يأمر » ، وهو : مُرْ . فإذا رُدّت إليه الهمزة المبذولة ، وهي ساكنة ، اعتمد اللفظ على همزة وصل أيضًا للتمكن : أُمِرْ . وقيل في الأمر من « يأتي » : تِ . وعندما ترد إليه الهمزة أيضًا ، يتكون المتكلم على همزة وصل ، فيصير اللفظ : إِيتِ . وإنما إيدلت الهمزة ياء لأنها وقعت ساكنة بعد همزة مكسورة . فإذا دخل هذا الفعل في تركيب ، وكان قبله لفظ ، سقطت همزة الوصل لفظًا ، وعادت الهمزة بعدها إلى التحقيق .

(٨٦) جاء في بعض اللهجات المنبوزة وقف على الحرف المتحرك وحده دون هاء . اللباب ٢٧٦ : ٢

. ٢٩٦ - ٢٩٧ شرح الشافية ٢ : ٢٨٧

(٨٨) المنصف ١ : ٩ - ١٠ وشرح الكافية للرضي ٢ : ٩ وشرح شواهد الشافية للرضي ص ٢٢٢ والخزانة ٢ : ٣٨٩ - ٣٩٠ .

(٨٩) شرح الشافية ٣ : ٢٣١ - ٢٣٢ وشرح المفصل ٣ : ٩٤ . وقصد الناقة : أن يُشق عرقها ويُستخرج منه الدم ليُشرب ، أو يوضع في معى ويُشوى ليُؤكل . وكان أهل الجاهلية يفعلون ذلك في الشدائد . وفزدي أي : فصدي . أبدل الصاد زايًا على لغةبني كلب ، لوقوعها قبل دال . انظر الممعن الكبير ص ٢٧٤ .

(٩٠) الآيات ٢٥ و ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ من سورة الحاقة .

(٩١) الآية ٢١٩ من سورة البقرة وغيرها . وانظر اللباب ص ٢٠٩ و ٢٧٦ . ديوانه ص ٦٦ .

(٩٣) شرح أبيات المغني ٣ : ٧٢ - ٧٥ و ٥ : ١٥١ . والباء : السيد . ولما أي : ولما أسد . فال فعل المضارع مبذول ، لدلالة المعنى عليه . يعني أنه لم يكن سيدًا حين قُتل السادة أصحاب القبور ، بل صار سيدًا بعد .

(٩٤) شرح المكودي على الألفية ص ٨٦٨ - ٨٦٩ .

(٩٥) الآية ٥٣ من سورة القمر . والمستطر : المسطور في اللوح المحفوظ . وانظر الارشاف ١ : ٣٩٨ والبحر ٨ : ١٨٤ ومخصر الشواذ لابن خالوية ص ١٤٨ والهمع ٢ : ٢٠٧ - ٢٠٨ - تفسير الألوسي ٢٧ : ١٤٥ .

(٩٦) هذه رواية المعربي في كتاب « الشادن » ، كما جاء في الارشاف ١ : ٣٩٨ ، وفي

- البيت الثاني خلل ، أثبتنا صوابه . وانظر رسالة الصاھل والشاھج للمعري ص ٤٦١ . والأشعل : الفرس في ذبھ وناصيته بياض ، استعاره الراجز للصبح .
وشاءم : استله من غمده . والصيقل : من يتعهد السیوف بالجلاء والصقل .
- (٩٧) انظر الخصائص ١ : ٨٨ - ٨٩ .
- (٩٨) (٩٩) المقرب لابن عصفور ٢ : ١٦١ والممتع الكبير ص ٢١٨ .
(١٠٠) الكتاب ٢ : ١٠ - ١١ وسر الصناعة ص ٨٣ - ٨٦ .
- (١٠١) شرح الشافية ٣ : ٣٠٩ - ٢١٠ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ص ٢١٥٥ .
(١٠٢) شرح الملوكي ص ٢٥١ - ٢٥٢ والتابج (أجص) و(أجر) و(ترج) و(أرز) .
(١٠٣) المعروف أن هذا الجمع يمر بالمراحل التحويلية التالية : خطائي^١ ، خطائى^٢ ، خطائى^٣ ، خطائى^٤ ، خطائى^٥ ، خطائى^٦ . وقد اضطرب في ذلك كثير من القدماء والمعاصرين . انظر الخصائص ٣ : ٦ والأصول في النحو لابن السراج ٣٤٠٣ ومعاني القرآن للزجاج ١ : ١٣٩ والأصول لتمام حسان ص ١٦٣ - ١٦٤ ومعجم مفردات الإبدال والإلال ص ٩٩ . ومن قبيل هذا ، في توالي المتقاربات ، ما يكون في مثل : وصايا ومتايا ورماعيا وألايا وصفايا وهدايا وقضايا وبهايا وحكتايا وعظايا وشوايا وزوايا وروايا وتحايا وهراء وفتاوی وأشاؤی . وليس في كثرة المراحل ما تستغربه ، إذ قد ورد في الفرنسية مثلاً أن chaud ، بمعنى : ساخن ، قد مر بتسع مراحل ، حتى صار : ٨٠ . انظر محاضرات في الألسنية العامة ص ١٨٥ .
- (١٠٤) جامع الدروس العربية لمصطفى الغلايني ٣ : ١٢١ .
- (١٠٥) التسهيل ص ٣٠٢ - ٣٠٣ والتحو الوافي لعباس حسن ٤ : ٥٨٥ .
(١٠٦) انظر اللسان والتابج (آم) .
- (١٠٧) سر الصناعة ص ٥٩١ - ٥٩٢ و التكمة للفارسي ص ٢٦٩ والشافية لابن الحاجب ص ١٠٦ - ١٠٧ والارتفاع ١ : ١٤٣ - ١٤٤ .
- (١٠٨) ورد بعض الشذوذ والمخالفات لهذا ، في اللهجات والمذاهب التحوية . انظر تصريف الأسماء والأفعال ص ١٨٩ - ١٨٨ و ٢٠١ - ٢٠٠ .
- (١٠٩) نفس المصدر ص ٢٠٠ وقراءات : جمع قراءة .
- (١١٠) يقتضي القياس أن يجري ، في المصدر أيضًا ، ما جرى في الفعل والمشتقات . يعني أن يكون المصدر : استحياء ، بنقل الحركة والحدف ، مع قلب الياء الثانية ألفاً وإبدال الألف همزة . وقد جاء في الصحاح والتابج (حيبي) أن « استعى » يرد فيه ما

ورد في «استحكي» ، من النقل والمحذف ، مع أنه لم يذكر فيهما ، حين الكلام على (عي) . والذي في اللسان (عي) أن «استحكي» يشبه «استَّعْتُ» في الإعلال ، ولم يذكر : استعي . فليحرر .

(١١١) ايضضن : أصله «ايضضن» ، على غرار الأصل «اقسّر» ، فازاحت فتحة الضاد الثانية ، لتحول في الأولى ، تيسيراً لإدغام الثانية في الثالثة . وقد اختير هذا الإجراء ، من دون إدغام الأولى في الثانية ، لأن الطرف أولى بالتصريف والتغيير .

(١١٢) اللام في «ملاك» ساكنة ، وأكثر ما يلفظ بحذف الهمزة بعد إلقاء حركتها على اللام : ملاك .

(١١٣) استثنى من ذلك : أنت أرأى منه ، وما أرأاه ، وأربع به ! التسهيل ص ٣٠٤ .

(١١٤) قلبت كسرة الراء في «أرُوهُ» ضمة لتجانس الواو بعدها .

(١١٥) الخصائص ٣ : ٤٠ والخزانة ٤ : ١٢٣ .

(١١٦) يشترط في «قِيلَ» أن تكون عين الفعل منه حرفاً حلقياً .

(١١٧) المحتسب لابن جني ١ : ٣٥٦ - ٣٥٧ . ولعلبني تميم تجاوزوا شرط الحلقية في العين ، فجاء عنهم نحو : كَلْمَة وَنَظَرَة وَطَلْبَة ، بدلاً من : كَلْمَة وَنَظَرَة وَطَلْبَة . انظر الخصائص ١ : ٢٦ وشرح المفصل ١ : ٢٢ وشرح الشافية ٢ : ١٠٨ واللسان والتاج (كلم) .

(١١٨) الفقير الكبير ٣٢ : ٩٠ وشرح التسهيل ٤ : ٣١٦ والمقرر لابن عطية ١٩ : ٥٦٥ والمحجة ٦ : ٤٣٩٦ وأوضح المسالك ٣ : ٢٨٩ .

(١١٩) ديوانه ص ٤٥ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ٢٨٦ وشرح عمدة الحافظ لابن مالك ص ٩٧٤ .

(١٢٠) تهذيب إصلاح المنطق ص ١٦٩ - ١٧٠ و ١٨١ والمزهر ٢ : ٢٤٥ - ٢٤٤ .

(١٢١) الارشاف ١ : ١٦٠ - ١٦٢ والهمع ٢ : ٢٢٤ - ٢٢٥ والمزهر ١ : ٤٧٦ - ٤٨١ . وفي الأخير وهم السيوطي فرعم أن كتاب «القلب والإبدال» لابن السكين هو في هذا الموضوع ، والصواب أن المراد فيه هو غير القلب المكاني ، وإن وجد فيه نادمن ذلك .

(١٢٢) الممتع الكبير ص ٣٢٩ - ٣٣٠ والإنصاف ص ٨١٢ - ٨٢٠ .

(١٢٣) الكتاب ٢ : ٣٧٨ - ٣٧٩ والنواذر لأبي زيد ص ٢٣٢ . ومن قال في اسم الفاعل ، من اللوث والشووك والهور : الباقي والشاكي والهاري ، كان لديه تأخير العين إلى ما بعد اللام أيضاً . المنصف ٢ : ٥٤ .

- (١٢٤) مشكل إعراب القرآن ١ : ١٠٧ والتكميلة ص ٢٦٩ والدر المصنون ٢ : ٥٤٨ .
- (١٢٥) الكتاب ٢ : ١٢٩ والمزهر ١ : ٤٧٦ - ٤٨١ والتاج (حبو) و (حوب) . والقول إن الجاه مقلوب عن الوجه فيه نظر ، لأنه ورد عن العرب : جاههُ يعني جاهيه وواجهه . انظر اللسان والتاج (جوه) . والظاهر أن الكثير ، مما فيه قلب مكاني ، هو لغيات سمعاوية غير مشهورة ، بقيت في المصادر التراثية ، ولا يقاس عليها . وقد شاع في اللهجات العامية المحلية ، من بلاد العرب ، صور وافرة من هذا القلب ، تقتضي الاستقراء والبحث الدقيق .
- (١٢٦) الخصائص ١ : ١٤٣ - ١٤٤ .
- (١٢٧) المصدر السابق ١ : ٢٥٧ واللباب ١ : ٣٢٢ . وانظر الدراسات اللهجية والصوتية . عند ابن جني لحسام سعيد النعيمي ص ١٩٥ .
- (١٢٨) المنصف ١ : ٢٠٥ . والممتع الكبير ص ٢٥٦ . وانظر سر الصناعة ص ١٤٨ .
- (١٢٩) اللسان والتاج (ضغط) . (١٣٠) الخصائص ١ : ٢٦٢ و ٢ : ٣٤٩ .
- (١٣١) رسالة الملائكة للمعري ص ١٢٢ .
- (١٣٢) قيل : وزنه : فيعيل . التاج (ديي) . والقياس في مثل هذا : دَيَا . انظر الممتع الكبير ص ٤٧٧ . فلعله وصف بالجمع على فياعيل ، وأصله « دَيَايِي » فحذفت الياء الأخيرة نسيا ، أو استنقلاً لثلاث متماثلات . الممتع ص ٤٨٠ . ومثل هذا يقال فيما ذكر من : اعميَي يعمايِي . فالالأصل « اعميَي يعمايِي » ، حذفت ياءُه الثانية قبل الإدغام أو القلب ، خلافاً لما زعمه اللغويون في التهذيب واللسان والقاموس والتاج (عمي) . وذكر بعضهم أن جمع آية على أفعال : آيَايِي . والصواب كما ذكر ابن بري أن يقال : آياءُ . وهو جمع « آيِي » ، وآيِي : اسم جنس جمعي واحدته آية . الصحاح واللسان والتاج (أبي) .
- (١٣٣) اللسان والتاج (دوم) و (سمو) . ومثل دامة قول العوام : طاول وطاولة . وكأنه صيغ من مصدر : دَوِيم وطَوِيل .
- (١٣٤) الحواوي : جمع حاوية وحاوياء . اللسان والتاج (حوي) و (أول) و (أم) .
- (١٣٥) ونظير ذلك وارد في اللهجات العامية المحلية بكثرة ، نحو : مضيق ومصيدة ومضيفة .
- (١٣٦) الارتفاع ١ : ١٥١ .
- (١٣٧) ملوك حمير وأقبال اليمن ص ٤٠ وديوان المفضليان للأباري ص ٤٢٦ . وانظر

حاشية ص ٩٥١ من شرح اختيارات المفضل للتبزيزي ، وتذكرة النهاة لأبي حيان ص ٤٤

(١٣٨) الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(١٣٩) توفي سنة ١٣٠ . وانظر المحرر ١ : ٥١١ والبحر ١ : ٣٥ والدر المصنون ٢ : ٢٧٢ .

(١٤٠) الآية ٢٧٥ من سورة البقرة . وانظر البحر ٢ : ٣٣٣ والدر المصنون ٢ : ٦٢٨ .

(١٤١) اللؤلؤ والمرجان ٣ : ٢٨٨ وفتح الباري لابن حجر ٦ : ٤٠٣ .

(١٤٢) انظر تمة في تصريف الأفعال لمحيي الدين عبد الحميد ٢ : ٤٩٥ والمنصف ١ : ١٩٥ - ١٩٦ وشرح الشافية ٣ : ٩١ .

(١٤٣) وكذلك تصح هذه الأفعال ، إذا بنيت للمجهول . الهمع ٢ : ١٦٥ . ويرد في العامية : أوصيَّفْ أوزِنْ أوَصِيلْ أوَعِيدْ ، بدون حذف الواو .

(١٤٤) حاشية الصبان ٤ : ٣٠٧ واللسان والتاج (شيم) .

(١٤٥) سر الصناعة ص ٧١ - ٧٢ والخصائص ٢ : ٦ و ٣ : ١٤٣ .

(١٤٦) وكثير مثل هذا في اللهجات العامية : حاجِج شاكِك لامِم مارِ حاسِس شادِد جارِ ، مَحْشَشَة مَقْطُطَة مَحْدَدَة ، أَجَنَدْ أَقْلَلْ أَرْقَقْ أَخْفَقْ أَحْدَدْ .

(١٤٧) النهاية واللسان والتاج (حَأْب) و (دَبَب) وتهذيب إصلاح المنطق ص ٣٦٠ - ٣٦١ .

(١٤٨) سنن الترمذى ٧ : ١١٠ - ١١١ ومسند أحمد ٢ : ٣١٣ و الجامع الصغير ٢ : ٤٢ ، وسنن أبي داود رقم الحديث ١٦ من باب الأدب والنهاية (خلل) .

(١٤٩) مثل هذا وارد أيضاً في اللغات الأعجمية . ففي الإنكليزية تحقق الصوات همزات ، إذا كانت أوائل الكلمات : in on up and us old if is un of or out egg end ever age after

فإذا وقعت في أوساط المفردات صارت حركات لما قبلها من الصوامت :

hand some city but gold din kill pat car rule home
note bed desk

وكذلك حالها ، إذا كانت أطرافاً :

be go he no into halo india innuendo iota bronchi aria
indigo alpaca

وربما خففت الهمزات في الأوائل :

وما كان يهمز في أول الكلمات فإنه ، حين يدخل في تركيب الجمل ، بعد حرف صامت أصلي أو مقطوع ، يفقد شخصيته الصوتية ، ويصير كالحركة لما قبله . ولذلك تجد اللفظ الإنكليزي *the thing* يكون للتراكيب التالية ، إذا صورناه بالعربية ، كما يلي :

i am = أيم *an old = أند* *it is = إتر* *how are = هور* *my office = ميفيس*
 (١٥٠) انظر حاشية بخط أبي حيان في ص ٤٣٩ من الممتع الكبير ، نقلًا عن شرح السيرافي لكتاب سبيويه .

(١٥١) الآياتان ١ و ٢ من سورة قريش . وانظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٦٩٨ .

(١٥٢) انظر النشر ١ : ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٤٥٤ و ٢ : ١٢٧ والبحر ٣ : ٣٥٤ .

(١٥٣) الحجة للفارسي ٣ : ٤٤١ والمحتب ١ : ٣٤١ والإنصاف ص ٦٦٦ وشرح الفصل ٩ : ١٢٣ والبحر ٥ : ٣٨ .

(١٥٤) الكتاب ١ : ١٣ وشرحه للسيرافي ٢ : ١١٣ - ١٣٢ ومجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ١ : ٢٧ - ٢ من المجلد ٥٥ .

(١٥٥) تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٥٧٩ .

(١٥٦) وكذلك ما تجده من تدرج في فعل : باعَ وخفَّ وهابَ وطالَ ، ونظائرها . هذا ما نص عليه ابن جنبي . غير أنه ذكر أيضًا ما يخالفه ، وزعم أن النطق بالأصل في هذا افتراض عقلي ، بمعنى أنه لو جاء اللفظ على أصله لكان كما تخيله . الخصائص ٢ : ٤٧١ - ٤٧٢ و ١ : ٢٦٤ - ٢٥٦ . ولا ننس أن الأصول المذكورة قد مرت قبل تشكيلها ، بمراحل كثيرة من التشديد والاقتصاد ، كما ذكرنا في « التمهيد » ، عن نشوء اللغة وتطورها ، من نزوع الأصوات نحو القصر والاختصار ، على عكس ما زعمه اللغويون المعاصرون .

الفصل الثاني

(١٥٧) الخصائص ١ : ٨٢ وتهذيب اللغة ٦ : ٤١٩ والقاموس واللسان والتاج (من) .

(١٥٨) ينظر سر الليل في التلب والإبدال ص ٢٢ ونشوء اللغة وغواها واكتهالها ص ١ - ٢ والمعجمية العربية على ضوء الثانية والألسنية السامية ص ١٦٦ - ١٦٧ و ٢٢٢ .

والفلسفة اللغوية ص ٨٠ و ٨٩ و ١٠٢ و ١٢٠ - ١٥٠ . ومقدمة لدرس لغة العرب لعبد الله العلايلي ١٢٣ - ١٤٠ و ٢١٠ ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٨ : ٣٨١ وفصول

- في فقه اللغة العربية لرمضان عبد التواب ص ٣٤ .
- (١٥٩) انظر الجلة المذكورة قبل ١١ : ١٦٨ و ١٧١ - ١٧٢ ومن أسرار اللغة لإبراهيم أنيس ص ٧٨ .
- (١٦٠) الحديث ١٠٨٠ في صحيح مسلم . وانظر الأحاديث ١٨١٤ في صحيح البخاري و ٢٣١٩ في سن أبي داود ، وفي سن النسائي ٤ : ١٣٩ - ١٤٠ ومستند أحمد بن حنبل : ٢ : ٤٣ و ٤٢٢ و ٥٢ و ١٢٩ .
- (١٦١) محاضرات في الألسنية العامة ص ٤٠ .
- (١٦٢) ينظر ص ١٨ - ١٩ من الصوتيات لبرتل مالبرج .
- (١٦٣) قد يجتمع في بعض التعديلات عاماً العفوية والشرطية ، كما ذكر في تحولات نحو : ou > eu > o في الفرنسية مثلاً . انظر ص ١٧٦ - ١٧٩ من المرجع المتقدم .
- (١٦٤) فقه اللغة ص ٤٤ - ٤٥ ومحاضرات في الألسنية العامة ص ١٨٠ - ١٨١ .
- (١٦٥) فقه اللغات السامية ص ٥٦ - ٨١ والأصوات اللغوية ص ١٢٦ - ١٢٩ والوجيز في فقه اللغة ص ٢٥٢ - ٢٥٧ ولللغة لفندريس ٩٤ والتطور اللغوي ص ٢٢ - ٤٦ .
- (١٦٦) ينظر الكتاب ٢ : ٤٠٧ والمقتضب ١ : ١٩٧ والتبصرة والتذكرة للصيمرى ص ٩٣٣ .
- (١٦٧) الحرفان المتماثلان ، في إحدى الخواصتين المذكورتين ، يوصفان بأنهما متقاربان لا متماثلان ، ولهمما أحکام خاصة في الصرف .
- (١٦٨) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٦٢ - ٣١٠ .
- (١٦٩) انظر ما أحلفنا عليه قبل ، من فقه اللغات والأصوات والوجيز والتطور اللغوي .
- (١٧٠) الكتاب ٢ : ٤١٦ .
- (١٧١) الكتاب ٢ : ٤٢٦ وسر الصناعة ص ٢١١ - ٢١٢ واللباب ٢ : ٤٧٩ . وانظر من الأخير ٢ : ٣٢٤ .
- (١٧٢) سر الصناعة ص ١٩٦ والقلب والإبدال لابن السكين ص ٤٥ . وروي عن طين أنها تبدل الصاد الساكنة زائياً . انظر ص ١٩٤ من لحن العوام للزيبيدي .
- (١٧٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٤٦ - ٤٩ ومحاضرات في الألسنية العامة ص ١٠٩ و ١٦٩ .
- (١٧٤) الإنصاف ص ٤٩ .
- (١٧٥) نفس المصدر ص ٤٦ .

(١٧٦) التبيين عن مذاهب النحوين للعكوري ص ٢٢٦ .

(١٧٧) ديوانه ص ٢٠٠٤ .

(١٧٨) الآية ١٢ من سورة الإسراء . وانظر تفسير الآلوسي ١٥ : ٣٧ - ٣٨ .

(١٧٩) المعروف عند النحاة أن هذه الحركة هي من الكسر . انظر شرح الشافية ٢ : ٢١٠ . والظاهر أنها تكون من ضم أيضاً .

(١٨٠) انظر شذا العرف لأحمد الحملاوي ص ١٥٥ - ١٥٦ .

إهداء

د. أحمد ارحيم هيبو



هذا الكتاب

يتناول جانباً من جوانب اللغة الغربية ، لم يحظ من الباحثين بالعناية ، هو السمة الاقتصادية للغة . وقف منها عند الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد ، وما يتصل به من توجّهات وضوابط وأحكام : يُفصّل جوانبه بالتنظير والتّمثيل والتّعليل ؟ ليضعه سائغاً بين أيدي الباحثين والدارسين ، وكل من يحب عروبة اللسان ، ويكن لها الإكبار والإجلال .

إنه بحث يكُرّ في موضوعه ، غنيٌ في نتائجه ومضمونه ، رائد في ميادين الدّرب اللغوي العربي .

لغويات

هذه السلسلة

تعنى بالدراسات اللغوية : قد يمها وحديثها ، نظرتها وتطبيقاتها ؛ اطلاقاً من أن اللغة هوية الأمة ورمز حضارتها ، وعنوان أصالتها ، ومثال كرامتها .. إنها تعنى بالتراث اللغوي تحقيقاً ودراسة ، وغربلة بذور الموت من بذور الحياة فيه ، عنایتها بما جدّ في الحقل اللغوي من بحوث ودراسات . وبقدر ما تحفل بالجانب النظري في علوم اللغة تحفل بالجانب التطبيقي ومناهجه المتعددة ؛ أملاً في أن توّاكب اللغة الحياة ، باعتبارها كائناً حياً ينمو ويتطور .

- ١ - نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية
- ٢ - علم لغة النص ؛ المفاهيم والاتجاهات
- ٣ - التركيب اللغوي للأدب
- ٤ - فلسفة المجاز
- ٥ - عبقرية العربية
- ٦ - تطبيقات لغوية : في النحو والصرف والبلاغة
- ٧ - موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب
- ٨ - جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب
- ٩ - أساليب العطف في القرآن الكريم
- ١٠ - علم الإعلام اللغوي

ISBN 977-16-0515-1



مكتبة لبنان ناشرون

9 789771 605157